



فَتْحُ الْمُعَيَّنِ

بُشْرَحِ قِسَّةِ الْحَيَّيْنِ



EDISI REVISI

بالمعنى على فساندرسن

EDISI REVISI

MUQODDIMAH

Assalamu'alaikum Wr. Wb.

Hamdan Wasalamam,

Secara singkat Penulis jelaskan bahwa Kitab Berma'na 'Ala Pesantren ini telah direvisi oleh orang yang Penulis anggap membidangi, tapi bukan berarti sudah nihil dari Sabqul Qolam atau kesalahan-kesalahan yang lain. Karena masalah Ma'na asal masih mau meneliti lagi, penulis yakin masih ada saja yang kurang pas, lebih-lebih kalau Ma'na tersebut dilengkapi. Karena semakin lengkap semakin besar pula kemungkinan salahnya. Oleh karenanya bila nanti pembaca temui Ma'na yang kurang pas, pertama mohon dimaklumi hanya sampai disitulah kemampuan Penulis. Selanjutnya kritik saran dan sapaan sangat penulis harapkan.

Hanya saja pesan Penulis, jadikanlah kitab ini sebagai Muqobalah saja, jangan sampai dijadikan satu-satunya pegangan yang akhirnya malah menjadi sebab malasnya mengaji karena dengan alasan apapun.

*Waman Akhodzal Uluuma Bighoiri Syaikhin Yadrillu
Anishirothil Mustaqimi*

Cukup sekian mohon ma'af

Wassalamu'alaikum Wr. Wb.

وَأَنِ اخْكُم بِمَا أُنَزَلَ اللَّهُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(قوله وقولهم) أى
العلماء العارفين بربهم
الدنيا والآخرة ورحم
الآخرة وعبارة ابن حجر

فارحم أنفع منه
بشهادة الاستعمال
ولا يعارضه الحديث
الصحيح بآرحم الدنيا
والآخرة وآرهمها
والقياس لأن زيادة
الباء تدل على زيادة
المعنى غالبا وجمل يعنى
الرحيم كالتمية لما دل
على جلال النعم الذى
هو المقصود الأعظم
لأن زيادة عماد دل عليه
من دقائقها فلا يستل

ولا يعطى اه

١ بحيث لو كان

٢ من ذنوب المصطفى

٣ كذا من باب ما فى سورة

٤ ساء وليلى

٥ كذا من الكتاب

٦ معاشرة فى

الحمد لله الفاعل الخوار المصطفى على التقوى الذين من آخاره من العباد وأشهد أن لا إله إلا الله شهادة
ستدخلكم دار الخلود وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله صاحب المقام المحمود صلى الله وسلم عليه وعلى
آله وأصحابه طهارة وسلاما أقول بهما يوم المآل (وبعد) فهذا عشرة غرض على كتابي المسقى بقرعة
العين بمهمات الدين تبين المراد وتبين المقادير وتبين المقاصد وتبين الفوائد ومبنيها بفتح العين
شرح قرعة العين بمهمات الدين وأنا أسأل الله الكريم المتكأن أن يجمع الانتفاع به للاختصاص والعامة من
الاخوان وأن يسكنني به الفردوس في دار الأمان إنه كريم وارحمهم رحيم (بسم الله الرحمن الرحيم)
أى أوليت والاسم مشتق من السمو وهو القبول لا من الوشم وهو العلامة والله عز وجل ذات الواجب الوجود
وأصله إله وهو اسم حسن لكل معبود ثم عرفت بال وحذف الهمزة ثم استعمل في المقود بحق وهو الاسم
الأعظم عند الأكرام ولم يتم به غيره ولو تمنا والرحمن الرحيم صفتان نبينا لله من رحمة والرحمن الرحيم
من الرحيم لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى وقولهم رحمن الدنيا والآخرة ورحيم الآخرة (الحمد لله
الذى هدانا) أى هدانا (لهذا) التالف (وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله) إليه والحمد هو الوصف
بالجليل (والصلاة) وهي من الله الرحمة الملقونة بالمعظم (والسلام) أى التسليم من كل آفة ونقص
(على سيدنا محمد رسول الله) لكافة التقليل الجنب والإنيس اجتماعا وكذا الملازمة على ما قاله النعماني
ومحمد بن منقول من اسم المفعول المصنف موضوع لمن كثر حسنة الصلاة صلى به نبينا صلى الله عليه
وسلم تأملهم من أفئدة الأمة والرسول من البشر ذكر كثر عز أوحى إليه بشعر وأمر بتبليغه وإن لم يكن له كتاب
ولا نسخ كبوشع عليه السلام فإن لم يؤمن بالتبليغ فبني والرسول أفضل من النبي اجتماعا وصح خبر إن
عدد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا وإن عدد الرسل ثلثمائة وخمسة عشر
(وعلى آله) أى أقارب المؤمنين من بني هاشم والمطلب وقيل هم بكل مؤمن أى في مقام الدعاء ونحوه
واختبر محمد بن صيفيه وجزمه بالنوى في شرح مسلم (وصحبه) وهو اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابي وهو
من مناجسة مؤمنا نبينا صلى الله عليه وسلم غلو على غير معتز (الفياض) برضا الله تعالى صفة لظن ذكر
(وبعد) أى بعد ما تقدم من البسملة والحمد والصلاة والسلام على من ذكر (فهذا) المؤلف المختار
لخبرنا (مختصر) قل لفظه وكثر مثله من الاختصار (في الفقه) هو لغة الفهم واصطلاحا النظر بالأحكام
والشرعية العقلية المكتسبة من أدلتها التفصيلية واستنباطها من الكتب والسنة والاحكام والقياس

وفائدته كتمثال أوامر الله تعالى واجتناب نواهيه (على مذهب الإمام) الجهادي عبد الله محمد بن إدريس
 (الشافعي رحمه الله تعالى) ورضي عنه أي ما ذهب إليه من الأحكام في السائل وإدريس والد هو ابن عباس بن
 عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن زيد بن هاشم بن القلب بن عبد مناف وقفاً هو الذي ينسب
 إليه الإمام وأسلم هو وأبوه السائب يوم يذروا ولداً يأمنا رضى الله عنه سنة خمسين ومائة وتوفي يوم الجمعة سبعمائة
 رجب سنة أربع ومائتين (وممته هرة العن) بيان (مهمات) أحكام (الدين) استحبته وهذا الشرح
 من الكتب المتعدة لشيوخنا جماعة المحققين شباب الدين أحمد بن حجر الهيتمي وبقية المجتهدين مثل وجه
 الدين عبد الرحمن بن زباد الزبيدي رضى الله عنهم وشيخنا شيخ الإسلام أحمد بن زكريا الأنصاري
 والإمام الأجدد أحمد الزجد الزبيدي رحمه الله تعالى وغيرهم من محقق التأخرين علمنا على ما نأخذ به
 تشيخاً المذهب النورى والرافعى لمحقق التأخرين رضى الله عنهم (راجين) ربنا (الرحمن) أن ينفع به
 الأذكاء أي القلاء (وأن تقر به) أي بسببه (عني غدا) أي اليوم الآخر (بالنظر إلى وجهه الكريم)
 بركة وعيشاً آمين

(قوله باب الصلاة) لم
 لم براع ما عليه المتقدمون
 والمتأخرون من تقديم
 الطهارات بأقسامها
 ووسائلها الأربع
 ومقاصدها الأربعة
 لأنها شرط وهو مقدم
 طمنا فناسب أن يقدم
 وضعا كما عليه أكثر
 المصنفين اهتماما بالمقصد
 بالذات وأفضل العبادات
 الظاهرة الصلاة بعد
 طلب العلم الواجب
 فقرضه أفضل الفروض
 وسنته أفضل السنن
 فطلب ما زاد عن فرض
 الكفاية أفضل من
 صلاة النافلة وتليه الصلاة
 فالصوم فالحج فالزكاة
 اه (قوله وفصل به السبكي
 عن بعض أقاربه)
 اعلم انه اجتمع معنا
 العمل بمقتضى التمسك
 وهو الترك والعمل
 بمقتضى المرجوح وهو
 قضاء الغائبة عن الغير
 ومن المعلوم أن ما فيه
 الجرى على التمسك
 هو الأفضل مما فيه
 الجرى على التخليف
 وان جاز العمل به في
 غير قضاء وإتاء اه

باب الصلاة

هي شرعا قول وأفعال مخصوصة مفتتحة بالكبير مختصة بالتسليم ومثبت بذلك لأنها لما على الصلاة لغة وهي
 الدعاء والفروضات الغنية خمس في كل يوم ولبية معلومة من الدين بالصبر ورق فيكفر بجاحدها ولم يجمع هذه
 الخمس لغير نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وفرضت ليلية الإسراء بعد النوبة بقرنين وثلاثة أشهر ليلة تسع
 وعشرين من رجب ولم تجب صبح يوم تلك الليلة لعدم العلم بكيفية (إما يجب التكتوبة) أي الصلوات الخمس
 (على كل مسلم مكلف) أي بالغ عاقل ذكر أو غير ذكراً طاهراً فلا تجب على كافراً أصلياً وصبي ومجنون ومعتق
 عليه وسكران بلا تمهيد لعدم تكليفهم ولا على حائض ونفساء لعدم صحتهما ولأقضاء عليهم بل تجب على مرتد
 ومعتق يسكر (ويقتل) أي المسلم المكلف الظاهر بخدا يضرب عنق (إن أخرجه) أي المكتوبة عتيداً (عن
 وقت جمع) لما إن كان كذلك مع اعتقاد وجوبها (ان لم يثبت) بعد الاستتابة وعلى ثوب الاستتابة لا يضمن
 ما من قلة قتل النوبة لكنه يأنم ويقتل كغيره أن تركها حجة أو تجوزها فلا يفسد ولا يصل عليه (ويأمر) لمن
 سمر (بما يت) وجوباً إن فات بلا عذر فيلزمه القضاء فوراً قال شيخنا أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى والذي ظهر أنه
 يلزمه صرف جميع زمنه للقضاء ما عدا ما يحتاج للصرف فيما لا بد منه وأنه يحرم عليه التطوع انتهى ويأمر به
 طنباً إن فات بعذر كنوم لم يتدبره ونسيان كذلك (وبسن رتبة) أي الغائب يقضي الصبح قبل الظهر وهكذا
 (وتقدم على حاضرة) لا تخاف فوتها إن فات بعذر وإن خشي فوت جماعة على التعمد وإذا فات بلا عذر
 فيجب تقديمه عليها أما إذا خاف فوت الحاضرة بأن يقع بعضها وإن قل خارج الوقت فيلزمه البدء بها ويجب
 تقديم ما فات بغير عذر على ما فات بعذر وإن قيد الترتيب لأنه سنة والبداء واجب ويتبدأ أخيراً والواجب عن
 الفوائت بعذر ويجب تأخيرها عن الفوائت بغير عذر (تنبيه) من فات وعليه صلاة فرض لم تقض ولم تعد عنه
 عوف قولنا أنها تفعل عنه أو صلى بها أم لا حكاية الصادى عن الشافعي فغيره وقيل به السبكي عن بعض أقاربه
 (ويؤمر) ذو صبا ذكر أو أنثى (مخير) بأن صارياً كل ويترتب ويستجى وحده أي يجب على كل من أبويه
 وإن غلام الوصي وعلى مالك الرقيق أن يأمر (بها) أي الصلاة ولو قضاء وجميع شروطها (الشيخ) أي بعد سبع
 من السنن أي عند تمامها وإن مترقها وبني مع صيغة الأمر التهديد (ويضرب) ضرباً غير مبرح وجوباً
 من ذكر (عليها) أي على تركها ولو قضاء أو ترك شرطاً من شروطها (لعشر) أي بعد استكمالها للحدوث
 الصحيح من الصلاة إذا بلغ سبع سنين وإذا بلغ عشر سنين فاضربوه عليها (كصوم أطاه) فإنه يؤمر به

لسمع وصرب عليه بغير كالأصالة وحكمة ذلك التحريم على العبادة ليمتد لها فلا يتركها ويحت الأذرع في قين
 صغير كافر نطق بالشهادتين أنه يؤمر نداء بالصلاة والصوم ويحت عليهم من غير ضرب لائق الخبر حد بلوغه
 وأن أتى القياس ذلك انتهى ويجب أيضا على من مر منه عن الحرمات وتعليقه الواجبات ونحوها من سائر
 الشرائع الظاهرة ولو سنة كسواك وأمره بذلك ولا يتبني وجوب قنطرة على من مر إلا يلوغ رشيذا فاجرة
 تعلية ذلك كالتقرآن والآداب على ما لهم على أيهم على أيه (تتبعه) ذكر السمعاني في زوجة صغيرة ذات
 أبوين أن وجوب مامر عليهما فالزوج وقصته وجوب ضربها ولو في الكبيرة كاصترح به جمال الإسلام
 البررى قال شيخنا وهو ظاهر إن لم يحتج لنشوز وأطلق الزر كشي الذنت (وأول واجب) حتى على الأمر
 بالصلاة كما قالوا (على الأباء) ثم على من مر (تعلية) أي المعتبر (أن نبينا محمدا صلى الله عليه وسلم بث بمكة)
 ووليته (وذف بالذنية) ومات بها

(فصل في شروط الصلاة) الشرط ما يتوقف عليه صحة الصلاة وليس منها وقد تمت الشروط على الأركان
 لأنها أولى بالتقديم إذا الشرط ما يجب تقديمه على الصلاة واستمر أثره فيها (شروط الصلاة خمسة) أعدها طهارة عن
 حدث وجنابة الطهارة لغة النظافة والخلوص من النجس وشتر غارفع المنع المترتب على الحدث أو النجس
 (فالأولى) أي الطهارة عن الحدث (الوضوء) وهو ضم الواو استعمال الماء في أعضاء مخصوصة مفسحة بنية
 وجنتها بما يتوضأ به وكان ابتداءه وجوب مع ابتداء وجوب المسكوبة ليلية الإسراء (وشروطه) أي الوضوء
 (كشروط الغسل) خمسة أعدها (ماء مطلق) فلا يرفع الحدث ولا يزيل النجس ولا يحصل سائر الطهارة
 ولو لم يستوفى إلا الماء المطلق وهو ما يقع عليه اسم الماء بلا قيد وإن رشح من تخار الماء الظهور المقتضى أو اشتبك فيه
 الحظوظ أو قديم أو قديم الواقع كماء البحر بخلاف ما لا يدرك إلا مقيدا كماء الورد (غير مستعمل في فرض طهارة
 من (رفع حدث) أصغر أو أكبر ولو من ظهر حتى لم يتوضأ وضوءا غير لظواف (و) (ازال) محس) ولو معفو عنه
 قليلا أي حال كون المستعمل قليلا أي دون القلتين فإن جميع المستعمل فبلغ قلتين فظهرت كالأصابع المستعمل فبلغ
 اقلتين ولم يتغير وأن قل بعد تفرقه فقل أن الاستعمال لا يثبت إلا مع قلة الماء أي وجد اتصاله عن المهل المستعمل
 ولو غطى مكان جاوز منكبت التوضؤ أو ركبته وإن عاد لحله أو استقل من يداخرى نعم لا يضر في الحديث
 انفصال الماء من الكف إلى الساعد ولا في الجنب انفصاله من الرأس إلى نحو الصدر بما يليق به التناظر
 (فرع) لو أدخل المتوضئ يده بقصد القصد عن الحدث أو لا بقصد بدنية الجنب أو تلبث وجه الحديث أو بعد
 الفسلة الأولى أن قصد الاتصاف علمه لا بنية اغترافه ولا قصد أخذ الماء لفرض آخر صار مستعملا بالنسبة لغير
 سببه فله أن يتصل بما فيها باقي ساعدها (و) غير (متغير) تغير كـ (كثيرا) بحيث يمنع إطلاق اسم الماء عليه
 بأن تغير أحد صفاته من طعم أو لون أو ريح أو قوام أو غير ذلك أو كان التغير بجماعى عضو التطهر في الأصح وإنما يؤثر
 التغير إن كان (يخلط) أي عايلط للماء وهو لا يتغير في رأي العين (طاهر) وقد (غنى) الماء (عنه)
 كزعفران وغيره فخرجت قرب الماء وورق في طهر ثم تفت لا تارب وتلمع ماء وأن طر حافيه ولا يضر تغير لا يمنع
 الاسم لقلته ولو احتملا بأن شك أهو كثيرا أو قليل وخرج بولي بخلاف الجوار وهو ما يتغير للتأخر كودودهم
 ولو لم يتبين وقتها المتغير وإن كثر وظهر محور حه خلا فاجمع ومنه أيضا ماء أعلى فيه بخور وغيره حيث لم يتم
 اتصال عينه في حاله بان لم يتصل إلى حد بحيث تحدث له اسم آخر كالمرقة ولو شك في شيء أمخاطه هو أم جوارله
 حكم الجوارى وبقول على غنى عنه فلا يستغنى عنه كافي مقرة ومزج من غوطين وطنح لمقتدر وكثيرات وكالتغير
 بظول المسك أو بأوراق متناثرة بنفسها وإن تفتت وبدت الشجرة عن الماء (أو بنجس) وإن قل التغير
 (ولو كان) الماء (كثيرا) أي قلتين أو أكثر في صورتين التغير بالطاهر والنجس والقلتان بالوزن

(قوله فعل) أي محاسر
 من تقييد المستعمل
 بقبلا (قوله أي وجد
 انفصاله) وأما قبل
 انفصاله فهو طهور
 (قوله كان جاوز) مثال
 للمفصل حكم مع انفصاله
 حسا (قوله من الكف
 إلى الساعد) أي لا يحد
 العضو (قوله ولا في
 الجنب) أي لعدم
 وجوب الترتيب ولأن
 جميع جسده عضو
 واحد بالنسبة لفصل
 بشرط غلبة التناظر

- ① Ramey / ngirngel
- ② داري روسا
- ③ مولی بوشل کراهور
- ④ اماروف
- ⑤ لعلوه وان شغفتم
- ⑥ غ موشل کراهور اماروف

حسب ما في رطل بغداد يقر بيا وبالمساحة في المربع ذراع ورربع طولاً وعرضاً وعمقاً بذراع اليد للعتدة وفي
الدورة ذراعاً من سائر الجوانب بذراع الأديم وذراعاً من عمقاً بذراع النكار وهو ذراع ورربع ولا يتجس قنناً
ماء ولو احتالاً كان شك في ما يلقبها أم لا وأن ثبتت تلك مثل علاقة نجس ثابته في ذراعاً من سائر الجوانب
النجاسة فيه ولا يجب أن أعذب عن نجس في ماء كثير ولو لكان في النجس مثلاً فارتفعت منه رقة فهي نجسة إن
تحقق أنها من عين النجاسة أو من النجس أخذوا صافوها ولا فلا ولو طرحت فيه رقة فارتفعت من أجل الطرح
فقطرة على شيء لم تنجسه ويتجس قليل الماء وهو ما دون القلبي حيث لم يكن ذراعاً وصول نجس إليه يري
بالبصر المعتدل غير مفعول عنه في الماء ولو مفعول عنه في الصلابة كغيره من رطب وما ينجس وإن كثر لا وصول منه
لادم لحسنها سائل عند شق عضو منها كمقرب وورق الإبراق ما شأنه ولو يسير أفضله نجس لا سطران
وضدع فينجس بها خلافاً للجمع ولا يمتنع كان نشوؤها من الماء كالقلبي ولو طرحت فيه مثله من ذلك نجس وإن
كان بالطرح غير مكلف ولا ترتفع الحصى مطلقاً واختار كثير من اعتبار ما ذهب مالك أن الماء لا ينجس
مطلقاً إلا بالنجس والجارى كرا كيد وفي القدر لا ينجس قليلاً ولا كثيراً وهو مذهب مالك قال في المجموع سواء كانت
النجاسة ثمانية أو جامدة والماء القليل إذا نجس يظهر يتلوغ وتلتين ولو بما ومتنجس حيث لا يتغير به
والكثير يظهر زوال تغيره بنفسه أو بما يزيد عليه أو يقص منه وكان الباقي كثيراً (د) نائبا (ح) جري ماء
على عضو) من فلا يكفي أن يمس الماء بالجزء إلا لا يمتنع غسل (و) نائبا (ان لا يكون عليه)
أى على العضو (مقرب الماء غير جار) كزعفران وصندل خلافاً للجمع (د) رايها ان لا يكون على العضو
(حائلي) بين الماء والفسول (كنوزة) وفتح وذهن جامد وعين جبر وحائلا خلاف ذهن جبار أى مانع وإن
لم يثبت ظلاله عليه وأثر جبر وحائلا وكذا بشرط على ما جزم به كثير من أن لا يكون وسخ تحت ظفر يجمع
وصول الماء ما تحت خلافاً للجمع منهم القزالي والزرقي وغيرهما وأطالوا في ترجيحهم وصرحوا بالمساحة عما عداها
بين الوسخ دون نحو العين وأشار الأذري وغيره إلى ضعف مقاتلهم وقد صرح في التمس وغيرهما بما في
الروضة وغيرهما من عدم المساحة بشق وما عداها حيث منع وصول الماء جعله وافق الغوى في وسخ حصل من
غيره بأنه يجمع صحة الوضوء بخلاف ما نشأ من بدنه وهو الفرق التحديد وجزم به في الأنوار (د) خامسها
(دخول وقت لدايم حديث) كليس ومستهحاة وبشرطه أيضاً أن يدخله فلا يتوضأ كالنجم لغرض أو
تقل مؤقت قبل وقت فعله ولا جنازة قبل الغسل ونحوه قبل دخول المسجد والزواجر الناحية قبل فعل
الفرض ولزم وضوءاً أو نيةً مان على خطيب دائم الحديث أحداهما للخطيبين والآخر بمقدم الصلاة جمعة ويكفي
واحداهما لغيره ويجب عليه الوضوء لكل فرض كالنجم وكذا غسل الفرج وابدال القطعة التي جمعه والقصاة
وإن لم تزل عن موضعها وحلى نحو نيلين بتأدية الصلاة فلو أخر لمصلحتها كاستطار جماعة أو جمعة وإن أخرت
عن أول الوقت وكذا هاب إلى مسجد لم يضره (وفره) (ثمة) (أجدها) (ثمة) (وضوء) أو أداء (فرض وضوء)
أورفع حذب لغرض دائم حدث حق في الوضوء الجذوا والطهارة عنه أو الطهارة لنحو الصلاة بما لا يتأخر إلا بالوضوء
أو استباحة مفتقر إلى وضوء كالصلاة ومن الصحيح ولا تكفي نية استباحة ما يندب له الوضوء كفرادة القرآن
أو الحديث كدخول مسجد أو زيارة قبر والأصل في جوب النية خبر: إنما الأعمال بالنيات أى إنما صحتها بالكلام
ويجب قربة (عند) أول (غسل) جزو من (وجه) فلو قرأها أو ناءه كفى ووجب إعادة غسل ما سبقها ولا يكفي
قرئها بما قبله حيث لم يستحبها إلى غسل شيء منه وما قرأها أو ناءه ففوت عنه النية من أن تغسل معها شيء من
الوجه كخمر الشفة بعد النية الأولى أن يفرق النية بأن يوتى عند كل من غسل الكف والضمضة والاستنشاق
شدة الوضوء ثم فرض الوضوء عند غسل الوجه حتى لا تقوت له نية استصحاب النية من أوله وفضلة الضمضة

(قوله على عضو
مفسول) قيد به ثلاثا
يرد عليه واجب الرأس
وهو المسح لأنه لا جرى
فيه (قوله لأنه) أى
مس الماء للعضو بلا
جريان (قوله لا يسمى
غسلا) أى مع ان
واجبا الوجه واليدين
والرجلين الغسل
(قوله خلافاً للجمع)
حيث قالوا بالتسامح
بالتغير بما على العضو
الغسل

الاردبي
المترجم 70

والاستنشاق مع اتصال حمرة الشفة (ق) ثانياً (غسل) ظاهر (وجهه) لآفة غايلاً أو جوهراً (وهو) طولا
 (ما بين منابت) شعر (رأسه) كمالاً (و) تحت (التي تحت) ختم اللام فمهم وحق الوجه دون ما تحتها والشعر
 أنابت على ما تحتها (و) عرماً (ثانياً أدبياً) ويحب غسل شعر الوجه من هذب وحاجب وشارب وعنفق ولبية
 وهي ما نبت على الدقن وهو منختم اللحية وعذارى هو ما نبت على العظم المحاذي للاذني وعارض وهو ما عطف
 عنه إلى اللحية ومن الوجه حمرة الشفتين وموضع القدم وهو ما نبت عليه الشعر من الجهة دون محل التحذف
 على الاصبع وهو ما نبت عليه الشعر الخفيف بين ابتداء العذار والزغودون وتدا الأذن والزعنجان وهما فاضان
 يتكفان النامية وموضع الصلع وهو ما شهما إذا احترت عنه الشعر وبش غسل كل ما قبل أن يلبس من الوجه
 ويجب غسل ظاهره وباطن كل من الشعر الساقية وأن كفت الندرة الكثافة فتأ بالباطن كشف لية وعارض
 والكشف ثلث الشعر من خلاله في مجلس التغاطب عزراً ويجب غسل ما لا يتحقق غسل جميعه إلا بقلة لأن
 ما لا يتم الواجب إلا به واجب (ق) ثالثاً (غسل يديه) من كفو وذراعاه (بكل مرفق) لآفة ويجب غسل
 جميع ما في محل الفرض من شعر وظفر وعان طال (فرع) لو بقي ثلثه فأنفست في ثلثه أو أعاد وضوءه للنسيان
 لأنه لا تجد يد واحداً آخره (و) رابعاً (مصح بعض رأيه) كالزغرة والبياض الذي ورأه الأذن بشر أو شعر
 في حده ولو لم يبق من شعره واحدة للآفة قال المعوي ينبغي أن لا تجزئ أقل من قدر النامية وهي ما بين الزغتين
 لأنه لو لم يمتنع أقل منها وهي رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والشهور عنه وجوب مسح الزرع
 (ق) خامساً (غسل رجله بكل كف) من كل رجل لآفة أو مسح حقنهما بشر وطه ويجب غسل باطن تقب
 وشق (فرع) لو دخلت ثوباً في رجله وظهر بعضها وجب غسلها وغسل باطنها لأنه شارف في حكم الظاهر فان
 استترت كلها أشرت في حكم الباطن فيصح وضوءه ولو لم يتقطر في رجل أو غيره لم يجب غسل باطنها لأنه لم يتشقق فان
 تشقق وجب غسل باطنها ثم لم يرتق (تتبع) ذكر في الفصل أنه بقي عن باطن عقد الشعر أي إذا انعقد نفسه
 وألحق بها من أثني نحو طوق لصق باصول شعره حتى منع وصول الماء إليها ولم يمكن أثر التوقد صرح شيخ
 شيوخنا سكرى بالانصاري بأنه لا يلحق بها بل عليه التيمم لكن قال تليذه شخا والذي يتبعه الفقهاء للضرورة
 (و) سادساً (ترتيب) كاذ كرم من تقديم غسل الوجه فاليد فالرأس فالرجلين للاتباع ولو اتفق محدث
 ولو في ماء قليل بنية معتبرة بما مر أجزاءه عن الوضوء ولو لم يمكن في الأنفاس زماناً يمكن فيه الترتيب لم لو اعتدل
 بنية فيستر طية الترتيب حقيقة ولا يضر نسيان له أو تأخر في غير أعضاء الوضوء بل لو كان على ما عدا أعضاء ما منع
 كشمع لم يضره كما استظهره شخا ولو أحدث وأجبت أجزاء الفسل عنهما بنية ولا يجب تبين محمول الماء بجميع
 العضو بل يكفي غلبة الظن به (فرع) لو شك التوضي أو الغسل في تطهير عضو قبل الفراغ من وضوءه أو
 غسله ظهره وكذا ما بعده في الوضوء أو بعد الفراغ من ظهره لم يؤثر ولو كان الشك في النية لم يؤثر اتصال
 الأوجه كافي في شرج النهاج لشخا وقال فيه قياس تباين في الشك بعد الفاعلة وقبل الركوع أنه لو شك بعد عضو
 في أصل غسله لم يضره أو بعضه لم تلزمه فليحمل كلامهم الأول على الشك في أصل العضو لا بعضه (وسن)
 للتوضي ولو لم يمتنع صوب على الأوجه (تسمية أولة) أي أول الوضوء للاتباع وأقلها باسم الله وأكملها بسم الله
 الرحمن الرحيم ونحو عند أحمد وبش قبلها التعموذ وبمدها الشهادتان والحمد لله الذي جعل الماء طهوراً وبش
 لمن تركها أولة أن يأتي بها أثناءه قال لا بأس بالله وأوله وآخره لا بعد فراغه وكذا في نحو الأكل والشرب والتأليف
 والاكتحال مما ينسب له التسمية والنقول عن الشافعي وكثير من الأصحاب أن أول السنن التسمية وبه تجزم
 النووي في المجموع وغيره فيتنوي معها عند غسل البدن وقال تجمع مقدمون إن أولها التسمية بمدة التسمية
 (فرع) تسنن التسمية لآلة القرآن ولو من أثناء صورة في صلاة أو خارجها والغسل ويتم وذبح (فصل)

① الصواب والغرض
 ② موشية المراد ما تحتها
 ③ كسوع لور
 ④ كسوع لور
 ⑤ كسوع لور
 ⑥ كسوع لور
 ⑦ كسوع لور
 ⑧ كسوع لور
 ⑨ كسوع لور
 ⑩ كسوع لور
 ⑪ كسوع لور
 ⑫ كسوع لور
 ⑬ كسوع لور
 ⑭ كسوع لور
 ⑮ كسوع لور
 ⑯ كسوع لور
 ⑰ كسوع لور
 ⑱ كسوع لور
 ⑲ كسوع لور
 ⑳ كسوع لور
 ㉑ كسوع لور
 ㉒ كسوع لور
 ㉓ كسوع لور
 ㉔ كسوع لور
 ㉕ كسوع لور
 ㉖ كسوع لور
 ㉗ كسوع لور
 ㉘ كسوع لور
 ㉙ كسوع لور
 ㉚ كسوع لور
 ㉛ كسوع لور
 ㉜ كسوع لور
 ㉝ كسوع لور
 ㉞ كسوع لور
 ㉟ كسوع لور
 ㊱ كسوع لور
 ㊲ كسوع لور
 ㊳ كسوع لور
 ㊴ كسوع لور
 ㊵ كسوع لور
 ㊶ كسوع لور
 ㊷ كسوع لور
 ㊸ كسوع لور
 ㊹ كسوع لور
 ㊺ كسوع لور
 ㊻ كسوع لور
 ㊼ كسوع لور
 ㊽ كسوع لور
 ㊾ كسوع لور
 ㊿ كسوع لور

وعرضا وهو وجع
 العين لأناد كون
 الاستياك عرضا سنة
 مستقلة وذلك لخبر إذا
 استنكتم فاستا كوا
 عرضا وبكره طولا لخبر
 مرسل فيه وخشية
 ادعاء الثالثة وانساد عمور
 الإنسان ومع ذلك
 يحصل به أصل السنة اه
 حج والعمور جمع عمر
 كفلس وفلس اللحم
 الذي بين الاسنان
 ظاهر أو باطنا أي ظاهرها
 وباطنها (قوله وذلك
 وتخلل) في التحفة
 ويظهر أنه غير بين
 تأخير ثلاثة كل من
 هذين عن ثلاثة الفل
 وجعل كل واحدة منها
 عقب كل من هذه
 الثلاثة وان الأولى أولى
 (قوله وذكر عقبه)
 لو حذف عقبه لكان
 أولى ليشمل كل ذكر
 ويسن ثلث الدعاء
 أيضا والتعوذ وسائر
 الأقوال والأفعال حتى
 النية ولو لفظة على
 خلاف فيها (فوائد)
 يستحب الادهان غبا
 أي وتجاهد وقت عند
 الحاجة لفسر محرم
 والاكتحال وأن
 يكون يانمد وأن يكون
 وترأ وثلاثة في البهي

الكسنة) دعاء إلى الكوعين مع التسمية المأثرة بالنية وإن نوضا من نحو ابريق أو غط ظهرها للاتباع (نسواك)
 غرضا في الاستئذان ظاهر أو باطنا وظول في اللسان للخبر الصحيح لأن أشق على أمي لغة زهم بالوالد عند
 كل وضوء أي أمر بإحباب ومحصل (بكل حين) ولو بعد نحو خذوا واشتدوا في الغزاة أفضل من غير ذلك ولا بد
 الرغ الطيب وأفضله أن لا يابسه ولو خشية خلافه لما اختارته الذوي وإما يتأ كذا السواك ولو لم يكن لا استئذان
 له لكان وضوء (شكل خلاف) فيرضاه وتغلبه وإن سلم من كل ركعتين أو استاك لو وضوءها وإن لم يفصل بينهما
 فافعل حيث لم يخش الخش فيه وذلك لخبر الحديدي بأسنا وجدير كتمان به والفضل من سبعين ركعة بالسواك
 ولو تركها أو لم تذكرها أثناءها فافعل قليل كالمعظم وثنا كذا أيضا لا ذوق قرآن أو حديث أو علم شرعي أو تعظيم
 ثم نغما ولو نأخذو نوم أو كل كريد أو بين نحو صغر أو استغياظ من نوم وإرادته ودخول مسجد أو منزل وفي
 السحر وعند الاحتضار كاذل عليه خبر الصحيحين ويقال أنه يشمل خروج الزوج وأخذ بثمهم من ذلك تأ كده
 للمريض ويغني عن نوي بالسواك السنة ككتاب عليه ويكرهه أول استياكه وأن لا يغتسل ويتدب التخلل
 قبل السواك أو بعده من أثر الطعام والسواك أفضل منه خلافا لعنكس ولا يكرهه بسواك غيره إن أذن أو غل
 وضوءه والأخرى كذا خذ من ملك الغير مالم تجر عادة بالاعتراض عنه وبكره الضائم بعد الزوال إن لم يتغير فيه بنحو
 نوم (فمضة فاستنشاق) للاتباع وأفضلها إقبال الماء إلى الفم والأنف ولا يشترط في حصول أصل السنة أذانه
 في الفم ونحوه وبكره من الأنف بل تسن كالمألفة فيها كالماء طير للأمر بها (و) ينس (جمعها ثلاث غرف)
 يستعصم ثم يستنشق من كل منها (ومسح كل رأس) للاتباع وأخر وجاين خلاف مالك وأحمد فان اقتصر
 على البعض فالأولى أن يكون هو الناحية والأولى في كيفية أن يضع يديه على مقدم رأسه مطلقا مستحبة
 ثانيا أخرى وإما أنه على صدغيه ثم يدهب بهما مع تقيدهما عن الإبهامين لفافه ثم يردهما إلى التمدد إن كان على
 شعريته أو الألفه تصير على التهاب وإن كان على رأسه عمامة أو قلنسوة تلم عليها بعد مسح الناحية والاتباع
 (و) مسح كل (الأذنين) ظاهر أو باطنا وصحاحه للاتباع ولا يسن مسح الرقبه إلا لم تثبت فيه شيء قال النووي
 بل هو بدعة وعنده موضوع (وذلك أعضاء) وهو إمام أو اليد علها عت ملاقاتها الماء وأخر وجاين خلاف من
 أوجه (وتخلل لحيه يركب) والأفضل كونه بأصبع يمينه مع تفرقه وبقرقه مستقلة للاتباع
 ويكره تركه (و) تخلل (أصابع) اليدين بالتشديك والرجلين بأي كيفية كانت والأفضل أن يغسل من أسفل
 بخنصر يده اليسرى يمشي بخنصر اليمين إلى الخلق ومخبطا بخنصر اليسرى أي يكون بخنصر يسرى يديه ومن
 أسفل مبتدئا بخنصر يميني رجليه مخبطا بخنصر يسرىهما (وطالة الفرة) بأن يغسل مع الوجه مقدم رأسه
 وأذنيه وصفيق عقبه (و) طالة (تخلل) بأن يغسل مع اليدين بعض العندين ومع الرجلين بعض
 السابق ثم يغتسل العنق والناظر وذلك لخبر الشيخين إن أمي يدعون يوم القيامة عزرا مخجلين
 من آثار الوضوء فمن اغتطاع عنكم أن يطل غزته فليقلز آدمس وتجهله أي يدعون بعض الوجوه والأيدي
 والأرجل ومحصل أقل الطالة يغسل أدنى زيادة على الواجب وكما لها باستيعاب إمام (و) ثلث (كل) من
 مغسول ومغسوج وذلك وتخلل وسواك وبسته وذ كرمحه للاتباع في أكثر ذلك ومحصل الثابت بنفسه
 اليد لا ولو في ما قليل إذا حر كما مر ثمن ولور دماء الله له الثانية يغسل له أصل سنة الثابت كما استظهره شيخنا
 ولا يجزئ ثلث عضو قبل إتمام واجب غسله ولا بعد إتمام الوضوء وبكره النقص عن الثلاث كالزيادة
 عليها أي بنية الوضوء كاتحة جفجف ومحر من ماء متوقوف على التطهر (فخرج) بأخذ الشاك أثناء الوضوء
 في استماب أو عدي باليقين وجوبا في الواجب وتذبا في الندوب ولوى الماء الوقوف أما الشك بقدر الفراغ فلا
 يؤخر (وتأمن) أي تدبر يمين على يسار في اليدين والرجلين وتكون أقطع في جميع أعضاء وضوءه وذلك لانه
 سلى الله عليه وسلم كان يحب التدبر في تطهره وثنا كذا أي لما هو من باب التكرير كما كنعال وليس
 في ذلك

نحو قيس وتعلم وتعلم وتعلم وحلق عور رأس وأخذ وإعطاء وسواك وتخليل ويكره تركه ويسن التماس في
 فيه وهو ما كان من باب الإهانة والأذى كاستنجاؤه وانتخاؤه وخلع لباس وتعلم ويسن اليداء بتسلل على وجهه
 وأطراف يديه ورجله وإن صب عليه غيره وأخذ لاء إلى الوجه بكنهه معاً ووضع ما يتعرف منه عن يمينه وما
 يثبت منه عن يساره (وولاء) بين أفعال وضوء السليم بأن يشترع في تطهير كل عضو قبل حفاف ما قبله وذلك
 للاتباع وخروجها من خلاف من أوجه ويجوز التمسك (وتعمد) عقيد (مؤقب) وهو مطرقة العين الذي
 على الأنف ولحاظ وهو الطرف الآخر بستانق شقها وحمل نذب تعديها إذا لم يكن فيها ركن من غير منع وشغل
 للاء إلى حلقه والافتقار لها واجب كافي المجموع ولا يسن غسل باطن العين بل قال بعضهم بكرة للضرر وإعما
 ينسل إذا تبحر لفظ أمر النعاسة (واستقبال) القيمة في كل وضوئه (وتركة التسليم) في أثناء وضوئه بلا
 حاجة بغير ذكر ولا يكره سلام عليه ولأمنه ولا رده (وتركة) (تنشيف) بلا غدير للاتباع (والشهادتان غفت)
 أي الوضوء بحيث لا يطول فأصل عنه عرفاً فيقول مستقبلاً للقبلة راقياً بديه وبصره إلى السماء ولو أعشى أشهد
 أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ثم يركب على يمينه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من نواضحاً فقال أشهد أن لا إله إلا الله الخ فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء زاد الترمذي اللهم
 اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين وروي الحاكم وصححه من نواضحاً قال شيخنا ك اللهم وبمحمدك
 أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك كتب في ررق ثم طبع بطابع فلم يكتسب إلى يوم القيامة أي لم يتطرق
 إليه بطال كما صرح حتى يرى ثوبه العظيم ثم صلى وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ثم قال أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له
 عنه وقيل يشترط أن يقول عند كل عضو أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله
 لحبر رواه الشيخان في صحيحهما (وشربة) من (فضل وضوئه) لحبر إن فيه شفا من كل داء ويسن ريش
 إزاره به أي إن تومح حصول مقدر له كما استظهره شيخنا عليه بحمل ريشه صلى الله عليه وسلم لإزاره به وركنائه
 بعد الوضوء أي بحيث تستبان ألبعض فافقوا بأن بطول الفضل عرفاً على الأوجه وعند بعضهم بالأعراض
 وبعضهم بحفاف الأعضاء وقيل بالحدوث ويقرأ ندباً في أولى ركعتيه بعد الفاتحة ولو أنهم إذ طمؤا أنفسهم إلى رحمة
 وفي الثانية ومن يعمل سوة أو يكظم نفسه إلى رحمة (فائدة) بحرم التطهر بالمس للشر وبكذا بما جعل حاله
 على الأوجه وكذا حمل شيء من التل إلى غير محله (وليفتن) أي التوضؤ (على) أي وجوباً (على) عدي أو
 مسح (واجب) فلا يجوز تثليث ولا تبيان سائر السنن (التي في وقت) عن إدراك الصلاة كلها كصريح به
 البقوي وغيره وتبعه للتأخر ولكن أفتى في فوات الصلاة لو أكل شيئاً أو شرب شيئاً أو لم يذكر ركعة وقد عرفت
 ثابته ثم اشتغل بالقصود فكان كالومد في القراءة (أو قلة ماء) بحيث لا يكفي إلا القرض فلو كان قهراً لا يكفوه
 لستمعظهم وإن ثلث أو أتى السنن أو احتاج إلى الفاضل لمعظم محرم حرم استعماله في شيء من السنن وكذا قال في
 القيل (وندا) على الواجب ترك السنن (لأدراك الجماعة) لم يزوج غير هاتين ماقبلت بوجوبه كالدلك ينبغي تقديمه
 عليها نظراً لما مر من نذب تقديم الفاتح بعذر على الحاضرة وإن فاتت الجماعة (تمة) يتيم عن الحديث لفقد
 ماء أو خوف محذور من استعماله ترابطاً بطوره على غير ما روي أن كان نية استحالة الصلاة المفروضة مفقودة فيقول التراب
 ومسح وجهه ثم يديه ولو تيقن ماء آخر الوقت فاستطارة الفضل والافتحاحك تتم وإذا امتنع استعماله في عضو وجب
 تسليمه وغسل جميعه ومسح كل السائر الصار نزعها عما ولا ترتب بينه من الجنب أو عضو من فتمت بالانصلي به
 الأفرصاً واحداً ولو نذر أو صبح غباراً مع فرض (وقوله) أي أسباب توافيق الوضوء أربعة أعدها تيقن
 (خروج شيء) غير مية غيباً كان أو ریحاً طناً أو جافاً معتاداً كبول أو نادر أ كدم أو سائر أو غيره أنه قبل أو لا
 كدودة آخر حث رأسيهم رجعت (من أحديتي) التوضؤ الخ (دبر) كان أو قبل (ولو) كان الخارج (بالسور) بالسرور

ونلثة في اليسرى
 وقص الشارب إلى أن
 تظهر حمرة الشفة
 ظهور آيتا وتعلم التطهر
 والأفضل يوم الخميس
 والاثني أو بكرة الجمعة
 وأن يبدأ بسبابة اليمنى
 فالوسطى فاليسرى
 فالخمس فالإبهام ثم
 بخمس اليسرى إلى
 إبهامها وفي الرجلين
 بخمس اليمنى إلى خنصر
 اليسرى وأورد بعضهم
 حديثاً يقتضي خلاف
 ذلك لكن لم يصح
 (١) تيمم
 (٢) تيمم
 (٣) تيمم
 (٤) تيمم
 (٥) تيمم
 (٦) تيمم
 (٧) تيمم
 (٨) تيمم
 (٩) تيمم
 (١٠) تيمم
 (١١) تيمم
 (١٢) تيمم
 (١٣) تيمم
 (١٤) تيمم
 (١٥) تيمم
 (١٦) تيمم
 (١٧) تيمم
 (١٨) تيمم
 (١٩) تيمم
 (٢٠) تيمم
 (٢١) تيمم
 (٢٢) تيمم
 (٢٣) تيمم
 (٢٤) تيمم
 (٢٥) تيمم
 (٢٦) تيمم
 (٢٧) تيمم
 (٢٨) تيمم
 (٢٩) تيمم
 (٣٠) تيمم
 (٣١) تيمم
 (٣٢) تيمم
 (٣٣) تيمم
 (٣٤) تيمم
 (٣٥) تيمم
 (٣٦) تيمم
 (٣٧) تيمم
 (٣٨) تيمم
 (٣٩) تيمم
 (٤٠) تيمم
 (٤١) تيمم
 (٤٢) تيمم
 (٤٣) تيمم
 (٤٤) تيمم
 (٤٥) تيمم
 (٤٦) تيمم
 (٤٧) تيمم
 (٤٨) تيمم
 (٤٩) تيمم
 (٥٠) تيمم
 (٥١) تيمم
 (٥٢) تيمم
 (٥٣) تيمم
 (٥٤) تيمم
 (٥٥) تيمم
 (٥٦) تيمم
 (٥٧) تيمم
 (٥٨) تيمم
 (٥٩) تيمم
 (٦٠) تيمم
 (٦١) تيمم
 (٦٢) تيمم
 (٦٣) تيمم
 (٦٤) تيمم
 (٦٥) تيمم
 (٦٦) تيمم
 (٦٧) تيمم
 (٦٨) تيمم
 (٦٩) تيمم
 (٧٠) تيمم
 (٧١) تيمم
 (٧٢) تيمم
 (٧٣) تيمم
 (٧٤) تيمم
 (٧٥) تيمم
 (٧٦) تيمم
 (٧٧) تيمم
 (٧٨) تيمم
 (٧٩) تيمم
 (٨٠) تيمم
 (٨١) تيمم
 (٨٢) تيمم
 (٨٣) تيمم
 (٨٤) تيمم
 (٨٥) تيمم
 (٨٦) تيمم
 (٨٧) تيمم
 (٨٨) تيمم
 (٨٩) تيمم
 (٩٠) تيمم
 (٩١) تيمم
 (٩٢) تيمم
 (٩٣) تيمم
 (٩٤) تيمم
 (٩٥) تيمم
 (٩٦) تيمم
 (٩٧) تيمم
 (٩٨) تيمم
 (٩٩) تيمم
 (١٠٠) تيمم

تأبداً خيل الدبر فخرج أوراد آخر وجه لكن أفنى العلامة الكمال الرداد بعدم النقص مخرج الباسور نفسه بل
 بالخارج منه كالدم وعند مالك لا ينتقض الوضوء بالنادر (و) نائها (زوال عقل) أى غير يسكره أو مجنون أو
 اغماء أو نوم لاخير الصبح فمن نام فليتوضأ وخرج بزوال العقل التماس وأوائل نشوة السكر فلا تقص بها كما
 إذا شاك هل نام أو تمس ومن علامة التماس جماع كلام الحاضرين وإن لم يقهه (لا) زواله يوم قاعد (ممكن
 المقعد) أى التمس من مقده وإن استند كالوزن السقط أو اخفى وليس بين مقده ومقده تحجب وينقض وضوءه
 بعد زوال التمس عن مقده لا وضوء مثاقه هل كان ممكناً ولا أو هل زالت اليقظة أو بقاها
 لا يقف الزوايا مع عدم تذكر نوم لا أثر له خلافاً مع الشك فى الأهمر تحجب لا عذر فيه (و) نائها (ش) فرج
 آدمي أو محل قطعه ولو لم يمس أو صغير قبل كان الفرج أو دبراً متصلاً ومقطوعاً لا يقطع فى الجنان والنافس من
 الدبر ملتقى المنفذ ومن قبل المرأة ملتقى شفرها على المنفذ لا ما وراءها كخجل ختنها نعم يندب الوضوء من مس
 نحو العانة وباطن الالة والاشين وشعر ريت فوق ذكر وأصل فيخذي ومن صغير وأمر دوا برص وهو دوى ومن
 نحو فصد ونظر بشهوة ولو إلى محرم وتلفظ عصبية وغضب وحمل ميت وموتة وقص ظهر وشارب وخالق رأسه
 وخرج بأدنى فرج البهية إذ لا يمسى ومن ثم حازم النظر إليه (يظن كعب) علقوله (لو لم يمس)
 بفرجه وفى رواية من مس ذكره فليتوضأ وبطن الكف هو بطن الرأخين وبطن الأصابع والمنحرف إليها
 عند انطاقهما مع تسير نخاعه دون رؤس الأصابع وما بينهما وحزف الكف (و) رايها (تلافى بشرق) ذكره
 وأنى) ولو بلا شهوة وإن كان أحدهما مكرهاً أو ميتاً لكن لا يتقص وضوء الميت والمكره أدا لبشرة الشعر
 واليسن والطفر قاله شيخنا وغير باطن العين وذلك لقوله تعالى أو لامتص النساء أى استمس ولو شك هل خالصة شعر
 أو بشرة لم ينتقض كالموت وقت يده على بشرة لا يعلم أهى بشرة زجل أو امرأة أو شك هل لمس محرماً أو أجنبية
 وقال شيخنا فى شرح العباب ولو أخيرة عدل بنفسها له أو بنحو خروج ريع منه فى حال نومه بمكنا وحجب عليه
 الأحدث بقوله (يكفى) فمما فلا تقص بتلاقيهما مع صغير فمما أوفى أحدهما لا تنفاه مظنة الشهوة والمراد بذكر
 الصغر من لا يشبهى بشرقاً (لا) تلاقى بشرقاً مع محرمة) يتيمها ينسب أو رضاع أو متاهرة لا تنفاه مظنة
 الشهوة ولو اشتبهت محرمة بأجنبية محض راي فقس واحدة من لم ينتقض وكذا بغير محصورات على
 الأوجه (ولا يرفع يقين وضوء أو حديث بطن ضده) ولا بالشك فيه المفهوم بالأولى فتأخذ باليقين كشصحاته
 (أخاغة) محرم بالحدث صلاة وطواف وسجود وحمل مصحف وما كتبت لغيره من قرآن ولو بمس آية كآية
 البقرة فى قصيدة اليراسة والترك فخالفة الكتابة دون ما يقرأها بالكتاب النفس أو لغيره بغيراً والآيات
 لا تخلف مع متاع والمصحف غير مصفود بالحمل ومس ورقه ولو باليس أو نحو ظر في أعده لم يفسد ولو قلب ورقه
 بعد إذا لم ينفصل عليه ولا مع تغيير إذا ولو أختالا ولا يجمع مني كبر حديث ولو جنبه جل ومس نحو مصحف
 على حاجة تامة ودرسه وسيلهما كحمله للكتب والأنيان به كالمعلم لأمته ولو محرم تمسك من غير المميزين نحو
 مصحف ولو بطن آية وكتابه بالعجمة ووضع نحو درهمي مكتوبه ولو علم شرعي وكذا أجازه بشق أوراقه خلافاً
 لشيخنا ومزقه عشواً باع ما كتبت عليه لا شرب نحوه ومدة الرجل له مصحف ما لم يكن على من رفعه وبس القيام
 له كالمعلم الأولى ويكره فخرق ما كتبت عليه إلا لغرض نحو صانق نفسه أولى منه ومحرم بالجانبه الكسفى
 المسجد وقراءة قرآن بفضده ولو بمس آية بحيث يسمع نفسه ولو ضيق خلافاً لما أفنى بالنووى وبخو حجه
 لا تحرج طلق صلاة وقراءة وضوء ويجب قضاؤه لا الصلاة بل يحرم قضاؤها على الأوجه (و) الطهارة
 (الثانية التمسك) هو التمسك بالياء على الشى وبشرقا شلانة على جميع البدن بالنية ولا يجب غشور أو غوان عصي
 بسببه خلاف غير عصى بسببه والإشهر فى كلام الفقهاء حتم عنه لكن الفتح أفصح وبضمها مشترك بين
 القعلي وما القلي (دموجه) أربعة أجزائها (خروج شية أولاً) ويعرف بأحد خواصه الثلاث من تلبذ
 منة وساعة

(قوله وتلافى بشرق
 ذكر وأنى) أى جنباً
 أو طمانئز لا منزله اليقين
 كخبر عدل عند ابن
 حجر خلافاً للملى حيث
 قال لا تقص باخبار
 العدل لان غاية ما يفيد
 اخباره الظن فقط
 ونحن لا نبطل متيقنا
 بظن ضده كافي عش
 وقوله بشرق ذكر
 وأنى أى الواضح كل
 منهما الشئى لدوى
 الطباع السليمة ولو
 صيا أو مسحوا وعينا
 أو مكرها بمضو أصلى
 أو زائد ولو جنباً عند
 الرملة خلافاً لآل من حد

ولا يمس رايها كفى شيعا
 لا يمس بغيره
 على الصحيح المصحف رايها
 الشئى طمس

(قوله وكذا الفسل
للصلاة) أى أولطواف
أو من المصحف أو حمله
أو قراءة القرآن أو
تمكين الحليل بالنسبة
للحيض أو المسكت في
المسجد أو الطهارة
للصلاة أو نحوها مما علم
أو رفع الحدث أو
الحدث الأكبر أو عن
جميع البدن ومما
أفضل من الإطلاق
فيجزي* في جميع ما
ذكر لثمرته للمقصود
في غير رفع الحدث
ولا استئذان رفع المطلق
رفع التقيد فيه اهـ
شيخنا (قوله كنابغ
من عين غير جار) أى
فانه يكره نحو الوضوء
منه كما بقه ويكره
التكلم لغير حاجة
كالتنشيف بلا عذر
وتكره الاستعانة
بجل الاعضاء أما حب
الماء فقط بخلاف الأولى
وأما باحضار الماء فلا
بأس بها كما في مر
والمراد من كراهة
الاستعانة بصب الماء
والتنشيف في عبارة
من عبر بها خلاف
الأولى وأما الزيادة على
الثلاث فما مكرهه

بخروج وجهه أو تدفق أو ريح عجن رطبا وتياض يتبع جافا فان قدح هذا الحواص لا غسل ثم أو شك في شيء
 أمشي هو أو تدفق عجن أو ولو بالشمس فان شاء غسله أو اغتسل أو مذهب غسله وتوضأ ولو رأى شيئا يحتمل في نحو
 نوبل زمة الغسل وإعادة كل صلاة فتنها مقدمه تام بمخلط عادة كونه من غير (و) ناله (دخول خشقة) أو قدرها
 من فاقدها ولو كانت من ذكر سقط أو من راحة أو ميت (فرجها) فبالأود (و) أو طهيمه (كتمكه أو بيت
 ولا تغسله لا تطاع تركه (و) ناله (عجن) أي انقطاعه وهو دم خرج من أقصى رحم المرأة في أوقات
 خصومة (وأقل منه سبع سنين مريضة) أي استكملها ثم إن رآته قبل تمامها بدون ستة عشر يوما فهو
 حيس وإن قل يوم وليلة أو أكثره خمسة عشر يوما كما قل ظهر بين الحيسين وعمره بما يحرم بالحياة وببشارة
 ما بين سرتها ورأسها وقيل لا يحرم غير الوطء واختاره النووي في التحقق لغير مسلم استنوا كل شيء إلا النكاح
 وإذا انقطع دمها قبل الغسل صوم لا وطء خلافا لما تحته العلامة الجلال السيوطي رحمه الله (و) راجعا
 (نقائ) أي انقطاعه وهو دم حيس يخرج بعد فراغ جميع الرحم وأقله حكمة وغالها أربعون يوما
 وأكثره ستون يوما ويحرم به ما يحرم بالحيس وجب الغسل أيضا بولادة ولو بلائلا والقاء غلقة ومضغ وعوت
 مسلم غير شهيد (وقرئ) أي الغسل شيئا أحدهما (نيزع الحناية) للجنب أو الحيس للحائض أي رفع
 خكمه (أو) نية (أداء فرض الغسل) أو رفع حدث أو الطهارة عنه أو أداء الغسل وكذا الغسل للصلاة
 لا الغسل فقط ويجب أن تكون الكيفية مبرورة بأوله أي الغسل يعني بأول متناول من البدن ولو من أسفله
 فلو نوى بعد غسل جزء وجب إعادة غسله ولو نوى دفع الجنابة وغسل بعض البدن ثم نام فاستيقظ وأراد غسل
 الباقي علم محتج إلى إعادة النية (و) ناله (تعميم) ظاهر (بدن حتى) الاظفار وما تحتها (الشعر) ظاهرا
 وباطنا وإن كثر وما ظهر من نحو منبت شعر أو الت قبيل غسلها وصباح وفرج امرأة عند جلوسها على قدميها
 وشقوق (وباطن جدر) المنحرف من أسفله باطن فرج حتى تشوار تقع شعرها ولم يظهر شيء مما تحته وعمره فوق
 الملتح (وما تحت قلعة) من الألف فوجب غسل باطنها لأنها مستحقة الإزالة لا باطن شعر انعقد نفسه وإن كثر
 ولا يجب مضمضة واستنشاق بل بكرة تركها (بما يظهر) ومزأ أنه يضر تغير الماء بغير أسرار أو لولا على القصور
 خلافا لعم (وكيف ظن عمومة) أي الما على الشرة والشعر وإن لم يتغير فلا يجب تعميمه بل يكفي غلبه
 الظن به نحو كالوضوء (وسن) للغسل الواجب والمندوب (تسمية) أوله (واز إليه قدر) ظاهر كفي وتحاط ونحس
 كيدي وإن كفي لها غسلة واحدة وأن يقول من أنزل غسل أن يغتسل يخرج ما في بطنه (و) مقدار الـ
 القدر (مضمضة واستنشاق ثم وضوء) كاملا للإباعر واه الشحان وسن له استصحابه إلى الفراغ حتى
 لو أحدث نكاحا له إعادة وترغم التحاملي اختصاصه بالغسل الواجب ضعيف والأفضل عدم تأخير غسل قدميه عن
 الغسل كاصريح بعض الروضة وإن ثبت ما خبرها في الجارية ولو توضأ أثناء الغسل أو بعده حصل له أصل السنة
 لكن الأفضل تقديمه وبكره تركه ونوي به سنة الغسل إن مجردت جنابته عن الأصغر والأثني به رفع الحدث
 الأصغر أو نحوه خروجهما من خلافه موجب القابل لعدم الاندراج ولو أحدث حدث نفع حناية أعضاء وضوء
 كزمة أو وضوء مكرتا بالنسبة (فعمد معاطب) كالأذن والأنط والشرع والمخوق ومحل شق ونعمه أصول شعر ثم غسل
 رأسه بالإفاضة عليه بعد غسله إن كان عليه شعر ولا ينام فيه لغيره أقطع ثم غسل شق الأذن ثم أسفله (وذلك)
 لما فصله يده من بدنه خروجهما من خلاف من أوجه (وثلاث) للغسل جميع البدن والدالك والتسمية والدكر
 قدمه وتحصل في رآ كيد بخر لاجمع البدن ثلاثا وإن لم تنقل قدميه إلى موضع آخر على الأوجه (واستبال)
 ثلاثة بلية ونحو ذلك تكمل بالاحتاجة وتنسب بالأعذار وتسب الشهادتان التعمدتان في الوضوء مع ما مع ما عت
 والغسل إن لا يغتسل لثانية أو غير هذا كالوضوء في ما يؤا كيد كاستدراج كتاب من عين غير جار (فرغ)
 لو اغتسل لثانية ونحو جملة يتيمها إن كان الأفضل إثر أكل يغتسل ولا حياها ما حصل فقط (ولو أحدث

ثم اجبت كفي غسل واحد وان لم يتوعدة الوضوء ولا رتب اعضاءه (فرع) بدن جنب وحائض ونساء بعد
 انقطاع دمها غسل ترج ووضوء لثوموا كل وشرب وبكره فعل شيء من ذلك بلا وضوء وينبغي ان لا يزولوا
 قبل الغسل ثمرة او ظفر او كذا اذا لمال ذلك يرد في الاخرة جبا (وجاز تحنك في اي اللبيل في خلوة) او
 على عصفرة من يجوز نظره الى عورتها كزوجة وامته والستر افضل وحرث ان كان من غير نظره اليها كما حرم في
 الخلوة بلا حاجة وعلا في الاذن غرض كباقي (ولانها) اي نائي شريط الصلاة (طهارة بدني) وحنه داخل القدم
 والانيب والقبين (ولم يوجب) وغيره من كل محموله وان لم يجر له عركته (ومكان) يصب فيه (عن يحيى) غير
 معفو عنه فلا تصح الصلاة معه ولو نام او جاهلا بوجوده او يكونه مبطلا لقوله تعالى لو نأيتك فطهر ولحم
 الشحين ولا يضر تحاذية عجين ليدنه لكن تكره مع تحاذيه كاستقبال نجس او متنجس والتفت كذلك ان
 قرب منه بحيث يمتد تحاذية عرفا (ولا يجب اجتناب النجس) في غير الصلاة وحكمة في غير التصحيف به بدن او
 ثوب فهو محرام بلا حاجة فهو وشرب قاسم بقدر غرضه الصلاة حيث لا رخص فهو (مكر وثوب ولبو) كانا
 من طائر وسمك وجزا دوما لا نفس له فانه او (من ما سكر) سلقه على الاصح وقال الاصطخري والروابي من
 ائمتنا كالكاء واحمداه ماء طاهر ان من الكا كول ولوراث او قاتت بجمعة خا فان كان طاهرا لم يضر لو رزق نبت
 في نجس شرب او كل ولا فتجس ولم يثبتوا حكمه غير الحب قال شيخنا الذي يظهر انه ان تغير عن حاله قبل التلغ
 ولو تغير افسح والافتحش وفي المجموع عن الشيخ نصير الفروع بول بقر الدياسة على الحب وحن الحوي
 تشد يد النكر على التخت عنه وتطهيره وحن الفزاري الفروع عن بقر القارة اذا وقع في مانع وحن الثوبى بوضو
 ما يوجب على وقي بعض الشجر كالرغوة فتجس لا يخرجه من باطن بعض البدن كاشو هذا ذلك وليس القبر
 زونا خلا قايمن عمة بل هو من جنس النحر (ومذي) بمحمة لا يتركه بل الذكر منه وهو ماء ابيض او اصفر
 يفرق عن غير ما عند نوزان الشهوة بغير شهوة قوية (وودي) بمحمة وهو ماء ابيض كدور نجس يخرج غالبا
 ضعيف البول او عند عمل شيء ثقيل (ودمي) حتى ما بقي على نحو عظم لكنه مفقوطة واستنوا منه الكبد
 والطحال واللك اي ولو من وقت ان انقذوا الملقحة والصفوة لا يخرج بول دم ودم يصفى فنفذ (وقبح) لانه
 حرم مستحب وصديده وهو ماء رقيق نعالظ ذم وكذا اخرج وجرى ويقطر ان تغزو الاغوا ما طاهر (وقبي
 معدة) وان لم يغزو وهو الراجع بعد الوصول للمعدة ولو ماء اظفار راجع قبل الوصول اليها غائبا واحتمالا فلا يكون
 نجسا ولا متنجسا خلا للقبال واقفي شيخنا ان الصبي اذا ابتلى بمتاع التي وعق عن ثدي امه اذ اخل في فيه لاعت
 مقبله او غائبه وكذا بول كولي الا الادين وجرى وهو مير اما التي وظاهره لا طالك وكذا بول غير معدة
 من راس او صدر وما سائل من فم نائم ولو نبت او اصفر ظلم تحقق انه من معدة الا ان ابتلى به فحق عنه وان كثر
 جوز طوبى فخرج اى فكل على الاصح وجهى ما ابيض مرقدين الذي والفرق يخرج من باطن الفرج الذي لا يجب
 غسله بخلاف ما يخرج مما يجب غسله فانه طاهر قطعا وما يخرج من وراء باطن الفرج فانه نجس قطعا ككل
 خارج من الباطن وكالماء الخارج مع الولد او قبله ولا فرق بين انفصالها وعدمه على العمدة قال بعضهم الفرق بين
 الرطوبة والظاهر والتجسة الاتصال والانفصال فلو انفصلت في الكفاية عن الانما لها نجاسة ولا يجب غسل
 ذكر المامع والبيض والولد واقفي شيخنا المفوع عن رطوبة السور لئلا يلو كذا يفتن غير ما كول وحمل
 كلة على الاصح وشعر ما كول وزيث اذا ابيض في حياضه ولو شك في شعير او عوة اهو من ما كول او من غيره
 او هل انفصل من تحت او مت في طاهر وقبالة ان العظم كذلك وبصرح في الجواهر ويخبر الله ان تصل
 طاهر والانيب وشعر كل حيوان طاهر طاهر فلو تنجس فمشر ولغ في ماء قليل او مائع فان كان بعد غنة يمكن فيها
 طهارته بولو غي ماء كثير او جار لم ينجسه ولو غير او الاغصه قال شيخنا كالتسوطى بتعالم بعض التاخرين
 كانه يفتن عن تسير فامن شعير نجس من غير مغلظ ومن دكان نجاسة ومما على رطل ذباب وان زرقى وما على

(قوله في الجواهر)
 هو شرح البسيط قال
 عيش اى وان وجد
 مربيا فليس كاللحم
 لجريان العادة برى
 العظم ولوجود قطعة
 لحم في اياه او خرقه
 ييلاد لا يحوس فيها
 فهي طاهرة او مريبة
 مكشوفة نجسة اولى
 اياه او خرقه والمجوس
 بين اللين اوليس
 لللون اغلب
 فكذلك فان غلب
 للون طاهرة اه

(١٥) EMPEDU

منه غير آدمي مما خرج منه وذرق طير وماعلى فهو روث من الماء او بين اوراق شجر النار جلي الى
تسرب بها البتوت عن الطر حيث تسرب صون الماء عنه قال نعم وكذلك ما تعلقه القفر ان من الروث في جحاض
الاخيلة اذا تم الا تلاء به وتؤيد من تحت القفر اري ويحترق ذلك كله اذا كان في الماء لان في القفر اري
ويبقى عن قليل شعره كاللث كذا اطلقوه ولم يتنبوا ان الرأفة القليل في الماء خور ولا تستمال او في الاناء
المأخوذ منه قال شيخنا الذي شيخنا الاول ان كان نجاسة الان العبرة فيه جعل النجاسة فقط فان كثرت في محل
واحدة تكفي عنه ولا يفي عنه بخلاف المائع فان جميعه كان في الواحد فان قل الشعر فيه عني عنه والا فلا نظر
للمأخوذ فيه ونقل المحل الطري عن ابن الصباغ واعتمده انه عني عن جزء البعر ونحوه فلا تنجس ما شرب
منه ولا حلق به ثم ما يجز من ولدا القرة والصان اذا التزم خلاف ما وقال ابن الصلاح اعني نعمما اتصل به شيء من
أفواه الصبيان مع علق مجاسنها والحق غيرهم أفواه المجانين وجزم به الزركشي (وكنته) ولو غوط في بابها
لا نفس له سائلة خلا للقفالي ومن تبعه في قوله بطهارته لعدم الدم المذموم كالك والى حنيفة فانجسته نجسة وان
لم يسل دمها وكذا شعرها وعظمها وتزنها خلافا لأبي حنيفة إذ لم يكن عليه تأخير وأقوى الحافظ ان حجر
المسقلاني بصحة الصلاة إذا حمل الصلبي بحية ذباب ان كان في محل يشق الاحتراز عنه (غير شرب وتك وحراد)
على تناول الآخرين وأما الآدمي فلقوله تعالى ولقد كررنا بي آدم وقضة السكر ثم ان لا حكم لمجاسنها
بالموت وغير صيد لم يترك من كانه وحش من كانه كونهات بتدكايتها وحل كل ذودها كوليها ولا يجب غسل
نحو القم منه ونقل في الجواهر عن الأصحاب لا يجوز أكل سمك ملع ولم ينزع ما في جوفه أي من السمكدرات
وهو ظاهر لا فرق بين كبيره وصغيره لكن ذكر الشيخان لجواز أكل الصغير مع ما في جوفه من السمك تنقية فانه
(وكسكر) أي صالح للاستسكار فدخل القطرة من السكر (مائع) كحمر ومن المتخذة من العنب ونبيذ وهو
المتخذ من غيره وخرج بالمائع نحو الخمر والخشيش وتظهر من جملتها نفسها من غير مصاحبة عن أجنبية
لها وإن لم تؤثر في التخليل كعصاؤهم في الطهارة الذين وان تفرقت منها أو غلبت فيه وارتفعت بسبب
الغليان ثم نزلت أما إذا ارتفعت بالغليان بل بفعل فاعلى فلا تطهر وان غمر الرقيق قبل خفافه أو غمره
أخرى على الأوجه كاجز به شيخنا الذي اعتمده شيخنا الحق في عمدة الرحمن بن زياتة ان تطهر ان غمر الرقيق
مقبل الحفاف لا بعده ثم قال لو صب حمر في إناء ثم أخرجهت منه وضعت فيه شعرا آخرى بعد جفاف الإناء وقبل غسله
لم تطهر وإن خللت بعد غليانه في إناء آخر انتهى والدليل على كون الحمر خلا لخواصه في طهرها وإن لم توجد
فيها الجوضة وإن قذفت بالزبد وطهر بخله بمن بالموت بالذباغ فانه محال لا يعود إلى الميت ولا يفسد لو وقع في
الماء (وكسكب وخزير) وفزع كل منهما مع الآخر أو مع غيره وتزود مستمطاهر وكذلك البسج عسكب
على المشهور كما قاله السبكي والأذري وجزم صاحب العدة والحاوي بنجاسته وما يخرج من جلد نحو حته في
حياته كالترقي على ما أفق به بعضهم لكن قال شيخنا في نظره بل الأقرب أنه نجس لانه نجس لانه نجس
منفصل من حته فهو كمنية وقالوا نزل سكب أو خزير على أدنة فقلت أدنة كان ألود نجسا ومع ذلك
هو كسكب الصلاة وغيرها وظاهر انه مقي نعمما يضطر إلى ملامسته وانه يجوز إيمانه إذا لا إعادة عليه ودخوله
المسجد بحيث لا رطوبة للجماعة ونحوها انتهى ويظهر من تنجس بمني غسل مزال لصفاتها من طهر ولو نزل
وربع ولا يضربها ولو نزل أو عسر زواله ولو من مغلظ فان تعلقه قال طهره ومنتجس كمنية كمنية
ولم يترك له شقة بجزي الماء عليه مرة وإن كان تحت أو تحت طين نجس أو توابض نجس فيطهر بطنها
بست الماء على ظاهرها كسقيته في وهو نجس بنجس ويستتر في طهر المحل وزود الماء القليل على المحل
النجس فان ورد منتجس على ما قبل لا كثير تنجس وإن لم يتغير فلا يطهر غيره وفارق الوارد غيره بقوة
لكونه غاملا فلو تنجس قمة كفى أخذ الماء بيده اليه وإن لم يظفر عليه كما قال شيخنا ويجب غسل كل ما في تحت
الظاهر منه ولو بالاذارة كصب ما في إناءه بنجس وإدارته بنحو أنه لا يجوز له أن يلامس شي قبل تطهيره فانه حتى

(١) وشروط المغفر في ذلك
كله من الشعر المبيس
وما بعده
(٢) في رد يد
(DEDES)

(الخ) وذلك لا يتأتى الا
بنزع الفضلات من دم
ولحم بحريف وهو
مالع اللسان بحرافه
كقرط وشب بالموحد
وشث وذرق طير للخبر
الحسن يطهرها أي
للينة للماء والقرط ولا
يكفي المذبح بالماء ولا
بشمس وتراب وملح
وإن جف وطاب ربحه
لان غضوته لم تزل
امودها بنقه في الماء
(Annglong) ١٥

سبحان ربك رب العرش العظيم

١٥ تفسيره قبل دخول
الحائز والافعال
بالجهر

بالفرغ (فرع) لو أصاب الأرض نحو بول وحف فصب على موضع ماء فغمزه فظهر ولو لم يصب أي شرب
سواء كانت الأرض صلبة أم رخوة وإذا كانت الأرض لم تشرب لم تشرب في قلابه من أزاله العين قبل صب
الماء القليل عليها كما لو كانت في ناء ولو كانت النجاسة حامدة ففتشت واختلطت بالتراب لم يظهر كالمختلط نحو
صديقاً فافضة الماء عليه بل لا بد من إزالة جميع التراب المختلط بها أو في بعضهم في مصحف تنجس فيه معفو عنه
بوجوب غسله وإن أدى إلى تلفه وإن كان يثمن قال شيخنا وبمعنى قوله فتا إذا مس النجاسة شيئاً من القرآن
بخلاف ما إذا كانت في نحو الجلد أو الحواشي (فرع) غسله التنجس ولو معفو عنه كدم قليل إن انفصلت وقد
زال العين وصفاتها ولم يتغير ولم يزدوزها حداً عارفاً أخذت الثوب من الماء والماء من الوسخ وقد ظهر الحل
طاهرة قال شيخنا ويظهر ألا كثرة فحماً بالظن (فرع) إذا وقع في طعام جامد كسمن فآذ مثلاً فانت ألبت
وما حوله تماماً فقطر الباقي طاهر والجامد هو الذي إذا عرف منه لا يرد على قربه (فرع) إذا تنجس
ماء التراب القليل بملافة نجس لم يظهر بالزنج بل ينفي أن لا ينجس الماء تنجس أو صب ماء فيه أو الكثير بتغير
به لم يظهر إلا برؤاله فإن بقيت فيه نجاسة كسمن فارة ولم يتغير فطهر وتعدت استماله إذا لا غلونه ولو قلترخ كله
فإن أغترف فكل الزنج ولم يتغير فحماً أغترفه فغفر (فرع) يضرب وإن ظنه عملاً بتدبير الأهل على الظاهر ولا يظهر
متنجس نحو كلب الاستنجاء بغير غسل ولا ينجس من لم يمس من ماء واحدة احترا من تراب نجس مروج
بالماء بان يكدر الماء حتى يظهر أثره في وسطه إلى جميع أجزائه الحلال المتنجس ويكفي في الزل كدخول كفه
في سقاء قال شيخنا يظهر أن الثهاب مرة والعوذ أخرى وفي الجارية مرة وسبع جزيات ولا تترتب في أرض تراب
(فرع) لو مس كلاً إذا دخل ماء كثير لم تنجس بيده ولو رفع كلاً رأسه من ماء فغمره غطت ولا يمس ما شمله لا تنجس
قال مالك ودأود: النجس طاهر ولا ينجس الماء القليل ببوله أو غمره أو ما يجب غسل الألبان ببوله أو غمره (وقتي عن دم
نحو برغوث) تماماً لنفسه سائلة كغوض وقليل لا عن جلده (و) دم نحو (دميل) كثره وخرج وعن قبحه
وصديده (وإن كثر) الدم فمما أو انتشر بغيره أو قطن الأول بحث طلق الثوب على القول العتمة (غيره
فعله) فإن كثر بفعله قصداً كان قتل نحو برغوث في ثوبه أو عصر عوداً لداو حمل بولاً فيه دم برغوث مثلاً
وصلى فيه أو قرشه وصلى عليه أو زاد على ملابسه لا أثر ضربه كحمل فلا يفتى إلا عن القليل على الأصح كافي التحقيق
والجموع وإن اقتضى كلام الروضة العفو عن كثير دم نحو التمل ثوبان عصر واعتداه من النجيب والأذرع
وحمل العفو عنها وبما ياتي بالنسبة للصلاة لا نحو ماء قليل فينجس به وإن قل ولا أثر لملافة البدن له زطاً ولا تكلف
تنشف البدن لغسله (و) عن (قليل) نحو دم (غيره) أي أجوف غير مقلط خلاف كثره ووجهه كما قال الأذرع
دم أبيض من بدنه ثم أصابه (و) عن قليل (نحو دم حبي ورضاعي) كافي الجموع ويقاض به ما دم سائر النافذ إلا
الخارج من معدن النجاسة كحل الغائط والرجع في القلة والكثرة أعزف ومالك في كثره حكم القليل ولو
تفرق النجس في محال ولو جمع كثر كان له حكم القليل عند الإمام والكثير عند التولي والفرق إلى وغيره ما روي نحوه
بعضهم وافتى عن دم نحو قصيد وحمل ما وإن كثر وتصح الصلاة من آدمي لثته قبل غسل الدم إذا لم يتغير بوجه
فقال إن دم اللثة معفو عنه بالنسبة إلى الريق ولو رعت قبل الصلاة وذام فإن رحت في طاعة والوقت متسع في نظره
والأخف كالسلس خلافاً لزم انتظاره وإن خرج الوقت كما يؤخر لثته ولو بالنجس وإن خرج وقت وفتق
ببقية هذا على إزالة النجس من أصله فزمنه خلافه في مسألتنا وعن قليل طين محل مروي وميقن بنجاسة ولو
بغائط اللثة قال بقي غيبها ثمرة وتخلت ذلك بالوقت ومحل من الثوب والبدن وإذا تيقن عين النجاسة في
الطريق ولو متواطىء كلب فلا يفتى عنها وإن عمت الطريق على الأوجه وافتى شيخنا في طريق لا ملين بها بل فيها
قدر الآدمي وزوت الكلاب والبهائم وقد أصابها الطير بأفوه عند مشقة الاحتراز (قاعدة مهمة) وهي أن
سأله الطهارة وغلت على الظن بنجاسة قلبية النجاسة في مثله فإنه لا يمتروا فإن بقولي الأصل والظاهر

أو الغالب أن يجتمع ما أنه ظاهر عملاً بالأصل التفتن لأنه أصح من الغالب المختلف بالأحوال والأزمان وذلك
 في كتاب مختار وخائض وصياني وأوان متدينين بالنحاسة وورق في ثياب نوره على بحس ولعل صبر وجوع أشهر
 عمله بشتم الخنزير وجعل شامه أشهر عمله بأنفة الخنزير وقد جاءه ^{من} جنة من عديم فأكل
 منها ولم تسأل عن ذلك ذكره شيخنا في شرح النهاج (و) بقى عن (عمل) استجاره (و) عن (و) ثم (باب) ويقول
 (وروث خفاش) على السكان وعكذ اللوب والبدن وإن كثرت الغمر الاحتراز عن ما يفتى في محاميت من ذرق
 سائر الطيور في السكان إذا مئت البلوى به وقصة كلام المجموع المقصود عنه في التوب والبدن أيضاً لا يفتى عن
 غير الفأر ولو يابسا على الأوحى لكن أفق شيخنا ابن زياد كيعض التأخير بالظن عنه إذا مئت البلوى به
 ما كصومها في ذرق الطيور ولا تصح صلاة من حمل منجمرت أو حيواناً بمفذه بحس أو ذك في غسل مثله
 دون غوف أو متطاهر كما دعي وبتك أو تسفل باطلة أو كنه مذرة في باطنها دم ولا صلاة فافق طرقت متصل
 بنجس وإن لم يتحرك حر كنه (فرغ) لو رأى من زيد صلاة أو غيره غير معفو عنه طرقة إعلامه وكذا
 يلزمه تعليم من رآه يحمل بواجب عادة في رأي نقله (تمة) يجب الاستنجاء من كل خارج يتلوث به ويكفي
 غفلة غلته ظن زوال النجاسة ولا ينسحب من يده وينقى الاسترخاء للانساق أثره في نضاعف شرح
 للفتنة أو ثلاث من تحت نعم الحمل في كل مرقع تقيع مجاميد قايغ ويذهب إلى أصل الخلاه أن قدم بكارة
 وعينه لا نصرفه بكنس السجد ويحسب غلته معظم من قرآن واسم يور أو ملك ولو مشركاً كزير وأحمد
 إن قصد به معظم ويسكت حال خروج خارج ولو عن غير ذكر وفي غير حال الخروج عن ذكر ويصدق ويتبر
 وأن لا يفتى في حاجته في ما يباح إذا كد عمل يستحز ومتحدث غير مملوك لا خد وطريق وقيل يحرم التعوط
 غفياً ومحت مشير عليه أو مملوك أو غلام مالكة ولا يجوز ولا يستعمل عين القبل ولا يستدثرها أو عتران في
 غير القدر ويحسب لاستتر فلا تستعملها صدره وحول فرجه عنان بالضرر خلاف عكسه ولا يتأكد ولا يترك
 في بوله وأن يقول عند دخوله اللهم اني أعوذ بك من الخبث والنجاس والحرج والخروج غفرانك الحمد لله الذي
 سادته عن الآذي وعافاني وبهد الاستنجاء اللهم طهر قلبي من النفاق وحسن فرجي من الفواحش قال البغوي
 لو شك بعد الاستنجاء هل غسل ذكره ثم يلزمه اغادته (والله اعلم خسر حبل) ولو صيباً (وأمة) ولو مكنتها
 وأم ولد (ما بين شرة وركبة) لها ولو خالفي ظلمة لا خير الصحيح لا قبل أنه صلاة حائض أي بالغ الأبحار
 ويجب شتر جز منه التحقيق به شتر العورة (و) ستر (خرقة) ولو صغيرة (غير وجوه كعفن) ظهرها وتطلمها
 إلى الكوعين (بما لا يصف لونا) أي لون الشرية في مجلس التخاطب كذا أصطه بذلك أحمد بن موسى بن عجيل
 ويكفي ما يحكي لجمع الأعضاء لكنه خلاف الأولى ويجب السترون الأهل والجوانب لامين الأسفل (ان قدرد)
 أي كحل من الرجل والحرة والأمة (عليه) أي اليسر أما العجز عما يستتر العورة فيصلي وجوباً عارياً بلا عادية
 ولو جمع وجود سائر متنجس بعد غسله لا من أمكنه نظيره وإن خرج الوقت ولو قدر على سائر بعض العورة
 طرقة التبرجما وجد وقدم السوا من فالقبل فالبدن ولا يصلي خارجاً مع وجود حرير بل لا يسأله لأنه يباح للتحاجة
 ويلزم التطيق لو عديم الثوب أو غوه ويجوز ليكنس اقتداء بآراء وليس للعارى غصت الثوب وبسن الفصل
 أن يلبس أحسن ثياب ويرتدى ويتعمم ويتقطن ولو كان عديم ثوبان فقط طمس أحدها
 وارتنى بالآخر أن كان ثم ستره أو الأضحية من كافي به شيخنا (فرغ) يجب هذا الستر خارج الصلاة
 أيضاً ولو بوب بحس أو حرير لم يجد غيره حتى في الحولة لكن الواجب فيها ستر أو آبي الرجل وما بين شرة
 وركبة غيره ويجوز كنفها في الحواة والوفى السجد لا ذن غير كثر بدو صيانة توب من الدنس والعار
 عند كنس البيت وكفيل (ور) أي مفرقة دخول وقت) يتأوا وظافن تحلي بدوهم لم تصح صلاته وإن وقعت
 على الوقت لأن الاعتبار في العاديات بما في ظن المكلف وبما في نفس الأمر وفي العقوبة بما في نفس الأمر فقط
 (فوقت ظهر من زوال) لكشمس (إلى مصير ظل) كل (شيء) ومثله غير ظل استواء) أي الظل الوجود وعنده

- (*) معنى آخر فوان 8 ربيع
- (ح) كولو عان دبر
- (د) كولو ما تو
- (هـ) مرش
- (و) فاعلون سليله
- (ز) قد
- (ح) في معناه فوان 8 ربيع
- (د) دبر
- (هـ) قوله فوق ظهر
- (و) فاهو للفتحة أي إذا
- (ز) أردت يسان أوقات
- (ح) الحس فأقول لك وقت
- (د) ظهر الح ودا بها هنا
- (هـ) تأبى بطلب جبريل
- (و) النبي صلى الله عليه وسلم
- (ز) عند باب الكعبة
- (ح) الحس في أوقاتها
- (د) مرتين في يومين
- (هـ) مبتدأ بالظهر إشارة
- (و) إلى أن دبه
- (ز) يظهر على سائر الأديان
- (ح) ظهورها على قببة
- (د) الصلوات وبأية أقم
- (هـ) الصلاة لذلك الشمس
- (و) حرم اغتناء الحاجة
- (ز) تحت مشر
- (ح) انزل
- (د) عرفت/ البع
- (هـ) لون اورد
- (و) 8 و توتوت

(قوله بأن لا يفصل)
 تمثيل للولاء المطلوب
 (قوله منها) أي الفاتحة
 (قوله وما بعده) هو في
 ظاهره صادق حتى بما
 لم يكن منها وليس
 بمراد بل المراد أن
 لا يفصل بين شيء منها
 وبين ما بعده السكان
 منها أيضا والا تفل
 ما ذكر فواضع الفساد
 إذ لا يجب الموالاة بين
 آخر الفاتحة وما بعدها
 من آمين والسورة
 (قوله أي ذاتي) كني
 عنها بالوجه إشارة إلى أن
 المصلي ينبغي أن يكون كله
 وجهه مقبلا بكليته على
 الله تعالى لا ياتفت لغيره
 قبله في لحظة منها
 وينبغي محاولة الصدق
 عند التلفظ بذلك
 حذرا من الكذب في
 مثل هذا المقام (قوله
 فطر) أي أبداع على
 غير مثال سبق

① سورة فاتحة الكتاب

عامة عالمنا معناه ككفر لا نهضة الشمس والأسجد للسهو ولوشد تخلفا مع وجوهه ثم تذكروا فلو لم يبق
 الدين والناس من نستعين (و) مع راية (مؤالاة) فيها بأن يأتي بكلمة على الولا بأن لا يفصل بين شيء منها وما
 بعده بأكثر من سكتة التنفس أو التي (فقط) فإما الفاتحة (تختل) ذكر الختم لا يتعلق بالصلاة فيها وإن
 قل كم من آية من غيرها وكحمد عاظم وإن سن فيها كخارج جهلا شعاره بالاعتراض (لا) بقية الفاتحة (ب) تحلل
 مثله تعلق بالصلاة (تأمين وسجود) فلا يؤاها معه (ودعاء) من سؤال جميع واستعاذة من عذاب وقول بل
 وأنا بذا ذلك من الشاهد (القرآن) إمامه (الفاتحة) الآية السجدة والآية التي تسن في أمانه ذكر لكل من القاري
 والسماع ما يؤمن أو غيره في صلاة وخارجها فلو قرأ المصلي آية أو سمع آية في الصلاة لم يثبت
 الصلاة عليه كما أتى به النووي (ولا) يفتقر عليه أي الإمام إذا توقف فيها بقصد القراءة ولو مع التضرع وحمله كما
 قال شيخنا إن سكت والاقطع المؤالاة (فما يجب) نحو سجدة أو قبل الفاتحة فطهر على الاوجه لا يجب تذكروا فلو لم يبق
 (وبقية الفاتحة) تختل (سكوت طلال) فيها بحيث رآه على سكتة الاستراحة (بلا عذر) فيها من جهل وسهو
 فلو كان يخلل التذكر الأجنبي أو السكوت الطويل شهوا أو جهلا أو كان السكوت كذا كذا آية لم يغير كالأول كذا كذا
 فيها في محلها أو لغير عذر أو عاد إلى ما قرأه قبل واستمر على الأوجه فبمع كذا كذا في أثناء الفاتحة هل تسهل
 فاتحته ذكر كذا كذا على الأوجه (ولا أتزل في تركه) فالحال كذا كذا الفاتحة أو آية كذا كذا منها
 (بعدمها) أي الفاتحة لأن الظاهر تحذيرها (استأنف) وجوبان شك فيه (قبله) أي التمام كما
 لو شك هل قرأها أو لا لأن الأصل عدم قراءتها وكالفاتحة في ذلك سائر الأركان فلو شك في أصل السجود مثلا
 أتى به أو بعده في نحو وضع اليدين بزمه شيء ولو قرأها غافلا فقطن عند صراط الدين ولم يتيقن قراءتها لزمه
 استئنافا ويجب الترتيب في الفاتحة بأن يأتي بها على نظمها المعروف في التثنية ثم يخل بالغة لكن بشرطه
 عزاعة تشديدات ومؤالاة كالفاتحة ومن جهل جميع الفاتحة ولم يكتف بها قبل شيق الوقت ولا قرأها في نحو
 مصحف لزمه قراءتها سبع آيات ولو تمترق فلا يتقص حروفها عن حروف الفاتحة وهي بالسملة والتشديدات فثمة
 وستة وخمسون حرفا بآيات أولئك ولو قدر على بعض الفاتحة عكرت مكسك قدرها وان لم يقدر على بدل فسمعة
 أنواع من ذكرها كذلك فوق وقت قدرها (وسن) قيل يجب (بعدم تحريم) بغيره أو نفل ما عدا صلاة جنازة
 (افتتاح) أي دعاءه شيئا أن آمن فوق الوقت وغلب على طم المأموم أدر الكروج الامام (مثالم يستترع) في
 تعوذ أو قراءة أو تسهوا (أو يجلس مأموم) مع امامه أو أن آمن مع تابعه (وإن خاف) أي مأموم (فوتسورق)
 حيث تسن له كذا كذا في شرح الباب وقال لأن أدر الك افتتاح محقق وفوات السورة فهو موم وقد لا يقع
 وزود فيه أذنته كثيرة وانفضها ما رواه مسلم وهو وجبت وجهي أي ذاتي للذي فطر السموات والأرض حنيقا
 أي مائلا عن الأديان إلى الدين الحق مسلما وما إيمان الشركين إن صلاتي ونسكي ومحيتي وما كنت أتحدث المالمين
 لأشركك له وبذلك أمنت وإنما من المسلمين ويسن للمأموم يستمع قراءة امامه الأشرع به وزيد نداء المنفرد في
 وإمام محصورين غير أرقاء ولا نساء متزوجات رزوا بالطول بل لفظا ولم ينظر غيرهم وإن قل حضوره ولم يكن
 المسجد مطروقا ما ورد في دعاء الافتتاح ونحوه ما رواه الشيخان اللهم باعد بيني وبين خطاي كما باعدت بين
 المشرق والمغرب اللهم تقني من خطاي كما تقني الثوب الأبيض من الدنس اللهم اغسلني من خطاي كما تغسل
 الثوب بالماء والتلج والبرق (بفتح الافتتاح) وتكبير صلاة عيدان أي بهما تسن (تعوذ) وكوفي صلاة الجنازة شيئا
 ولو في الجهرية وإن جلس مع أمائه (كل ذكر كذا) مثالم يستترع في قرأه ولو تسهوا وهو في الأولى كذا كذا ذكره
 (و) تسن (توقف على رأس كل آية) حتى على آخر التسمية بخلاف جمع (منها) أي من الفاتحة وإن تعلقت بما
 بعدها للاتباع والأولى أن لا يفصل على أنعمت عليهم لأن ليس بموقوف ولا تسن آية عند كافان وقف على هذا علم
 تسن الأعادة من أول الآية (و) تسن (تأمين) أي قول آمين بالتخفيف والمذبح حسن زيادة ترتب المالمين

(عقبا) أى الفاتحة ولو خارج الصلاة بعد سكتة لطيفة لم ينقطع بشئ سوى رب اغفر لي ويسن الجهر به في
الجهرية حتى للمأموم قراءة أو قاءم بقله (و) سن للمأموم في الجهرية تأمين (مع) تأمين (أما إن سمع) قراءة
الجهرية إذا أمّن الإمام أى أراد التأمين فأمّنوا لأنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من
ذنبيه وليس لنا تأمين فيه غيرى فنقار الإمام الأهذا وإذ لم يتفق له موافقته أمّن عقب تأمينه وإن أخر الإمام
عن الزمن للسكون فبقي التأمين أمّن المأموم جهر أو أمّن اسم فلي بمعنى استجب مبني على الفتح ويسكن هذا
الوقف (فرع) بسن للإمام أن يسكت في الجهرية بقراءة المأموم الفاتحة إن علم أنه يقرأها في سكتة كما هو
ظاهر وأن يستقل في هذه السكتة بدعاء أو قراءة وهي أولى قال شيخنا وخينذ فيظهر أنه برأى الترتيب والوالة
بينها وبين ما يقرأه بعدها (فائدة) بسن سكتة لطيفة بقدر سبحان الله بين أمين والسورة وبين آخرها
وتكبير الركوع وبين التحريم ودعاء الافتتاح وخيمه وبين التعوذ وبين البسملة (و) سن (آية)
فأكثر الأولى ثلاث (بدها) أى بعد الفاتحة ويسن لمن قرأها من أثناء سورة البسملة نعم عليه الشافعي
ويحصل أصل السنة بتكرير سورة واحدة في الركعتين وبإعادة الفاتحة إن لم يخطئ غير ما يقرأه البسملة
لا يقصد أنها التي هي أول الفاتحة وسورة كاملة حيث لم يرد البعض كافي التراويح أفضل من بعض طوليلوان
طال وتكرارها على من أو جها وخرج يبعدها ما لو قد سألها على فلا تحسب بل تكرر ذلك ويخفى أن لا يقرأ
بغير الفاتحة من يلحن فيه تخلفا عن الموق وان عجز عن العمل لأنه يستكمل بما ليس يقرأ في البصيرة وتترك السورة
تجأز ويقتضى كلام الإمام الحزمية (و) سن (في) الركعتين (الأوليتين) من رباعية أو ثلاثية ولا تسن في
الأخيرتين إلا لم يبق في الركعتين مع أمية يقرأها في باقي صلاته إذا تداركها ولم يكن قراءتها فإذا ذكره
ثم لم تستطع عنه لكونه مشغوبا فاقبله أدركه لأن الإمام إذا تحمّل عنه الفاتحة في السورة أولى ويسن أن يطول قراءة
الأولى عن الثانية ثم يرد نص تطويل الثانية وأن يقرأ على ترتيب المصحف على التوالي ثم تكن التي قبلها
أطول ولو تعارض ترتيب تطويل الأولى كان قرأ الأخلص قبل يقرأ الفاتحة نظر الترتيب أو التكون نظر
لتطويل الأولى كل محتمل والأقرب الأول قاله شيخنا في شرح المنهاج وأما سن قراءة الآية للإمام ومنفرد
(و) لتير ما يؤم (مع) قراءة أمية في الجهرية فتكررها وقبل تحريم أمما مؤم لم يسمعها أو سمع صوتا لا يميز
أخرو فقرأه أشر الكس بسن له كما في أولى السرية تأخيرها فأتى عن فاتحة أمية أن طأ إذا كان قبل ركوعه
وحيث يستقل بالدعاء لا القراءه وقال المتولي وأما ما في الركعة تكرر الشروع فيها قبله ولو في السرية لخلاف
في الاعتدالها بعينذ وخبريان قول بالبطالان أن فرع منها قبله (فرع) بسن للمأموم فرع من الفاتحة في الثالثة
أو الرابعة أو من التشميد الأولى الإمام أن يستقل بدعاء فيها أو قراءة في الأولى وهي أولى (و) بسن للحاضر
(في) صلاة (جمعة وعشاها) سورة الجمعة والمنافقون أو سمع وهل أتاك (في) (صبحها) أى الجمعة إذا سمع
الوقت (ألم تنزل) السجدة (وهل أتاك) في (مغربها) الكافرون أو الأخلص (ويسن قراءتها في صبح
الجمعة وغيرها للسافر وفي ركعتي الفجر والمغرب والطواف والتحية والاستغارة والأحرام للاتباع في الكل
(فرع) لو ترك إحدى الميعتين في الأولى أتى بها في الثانية أو قرأ في الأولى ثاني الثانية قراءتها في الأولى
ولو شرع في غير السورة الميعية ولو سمعها وأقطعها وقرأ الميعية ندبا وعند صبح وقت صلاته في غير ركعتين أو فصل
من بعض الطويلتين الميعتين خلافا للفقهاء ولو لم يستطع إلا إحدى الميعتين قراءتها وبدل الأخرى بسورة
محظها وإن فاتته الولا ولو اقتدى في ثانية صبح الجمعة مثلكو سمع قراءة الإمام هل أتى فيقرأ في ثانيته إذا قام
بعده سلام الإمام الم تنزل كما في به الشكال الراداد وتيمه شيخنا في فتاويه لكن خصه كلامه في شرح
المنهاج أنه يقرأ في ثانيته إذا قام هل أتى وإذا قرأ الإمام غيرهما فقرأها المأموم في ثانيته وإن أدرك الإمام في
ركوع الثانية فكلو لم يقرأ شيئا فيقرأ السجدة وهل أتى في ثانيته كما في شيخنا (تنبه) بسن الجهر

(قوله والأقرب الأول)

أى كونه يقرأ الفلق

وما للانع من أن يقرأ

فيا إذا كان اماما بعضا

من الفلق سرا بقدر

زمن قراءة للمأموم

فاتحته ثم يجهر الامام

بأبي السورة فيحوز

الفضائل الأربع

الترتيب والقصر

والوالة وكون للآتي به

سورة كاملة في كلتا

الركعتين

① أو يسمعها عاقله ٧

بالقراءة لم يقرأ ما موم في شبح وأولى المشاء بن وجمعة وفبا يفضي بن غروب الشمس وطلوعها وفي البعد قال
 شيخنا ولو نضاه والترادج ووتر رمضان وخسوف القمر وبكرة للموم الجهر للشي عنه ولا يجهر معلى وغيره
 إن شوش على نحو نايم أو متصل فيكرة كافي المجموع وبحث بعضهم النفع من الجهر بقراءة وغيره بحضرة الصل
 مطلقاً لأن السجد وقت على الصلكن أي مسألة دون الوعاظ والقراء وتوسط بين الجهر والاسترار في النوافل
 المطلقة (و) سن لنفرد واما موم (تذكير في كل خفيف ورفع) للإتباع (لا) في رفع (من ركوع)
 بل برفع منقلاً لتسمع الله لمن حمده (و) سن (مده) أي التذكير إلى أن يصل إلى المنتقل إليه وإن فصل جلسة
 الاستراحة (و) سن (مجهز به) أي بالتذكير لا تتقال كالنحر (لاماً) وكذا مبلغ احتيج إليه لكن
 أن توتى الذكر أو والإستماع والأبطل صلاته كالأقل شيخنا في شرح التهج قال بعضهم إن التبليغ بعدة
 منكرة باتفاق الأئمة الأربعة حيث بلغ للمؤمنين صوت الإمام (وكره) أي الجهر به (لغيره) من منفرد وموم
 (د) خامساً (ركوع) باختيار بحيث تتلوا آياته وها ناعداً الأصابع من الكفين فلا ينفك وشوكل الأصابع
 (ركعة) لو أراد لأضيقها عليها عند اعتدال الحلقة هذا أقل الركوع (وسن) في الركوع (نسوة) ظهر
 وعشق) بأن عمداً حتى يصير كالصفيحة الواحدة للإتباع (وأخذ ركبتيه) مع تضيقهما وتقريرهما (بكفة)
 مع كنفهما وتفرقة أصابعهما تقرأ وسطاً (وقول سبعان رب العظيم وبعده ثلاثاً) للإتباع وأقل التسبيح
 طفيه وفي السجدة مرة ولو نعو سبحان الله وأكثره إحدى عشرة مرة ويريد من ثم ثباتاً اللهم لك ركعت ولك
 آمنت ولك أسألت خضع لك عني وإسرى وحنى وعظمى وعصى وشعري وشعري وما استقلت بقدمي
 أي جميع جسدي غفرت المالمين ويسن فيه وفي السجدة سبحانك اللهم وبحمدك اللهم اغفر لي ولو اقتصر
 على التسبيح أو الذكر أو التسبيح أفضل وثلاث تسبيحات مع اللهم لك ركعت إلى آخره أفضل من زيادة
 التسبيح إلى إحدى عشرة مرة وبكرة الأقصار على أقل الركوع والمالفة في خفض الرأس عن الظهر فيه وسن
 لا كره أن يجافي مرفقيه عن جنبه ولا يظنه عن فخذيه في الركوع والسجود ولغيره أن يقيم فيها بقية بعض
 (تنبيه) يجب أن لا يقصد بالموتى في الركوع غيره فلو هوى لسجود ثلاثة فبلغ عدد الركوع
 حقه ركوعاً لم يكف بل يلزمه أن ينتصب ثم ركع كمنظرة من الاعتدال والسجود والجلوس بين السجدين
 ولو شك غير موم وهو ساجد هل ركع لزمه ألا تصاب فوراً ثم الركوع ولا يجوز له القيام إذا كذا (و)
 عاودها (اعتدال) ولو في فله على للتقيد ويتحقق (بؤدي) بعد الركوع (ليدي) بأن يعود كذا
 مكان عليه قبل ركوعه قائماً كان أو قاعاً أو لو شك في أعمامه فحاذى إلى غير الموم فوراً أو جوباً وأبطلت صلاته
 وللموم يأتي بركعة بعد سلام أمان (وسن أن يقول في رفعه) من الركوع (سبح الله حمده) أي قبل منه
 حمده والجهر به لا تأمير ومبلغ لأنه ذكر استقال (و) أن يقول (بكذا تصاب) للاعتدال (ربنا لك الحمد ملء السموات
 وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد) أي بعدها كالكرسي والعرش وملء ما رفع صفة بالنصب محال أي
 ما لا يتقدر كونه جساماً وأن يزيد في عز أهل البناء والحمد لله ملء السموات والحمد لله ملء الأرض ولا
 يفتى بالاعتدال ولا يرفع كذا الحمد منك الحمد (و) سن (قوت تصبيح) أي في اعتدال ركعتيه الثانية بعد الذكر
 الزاكن على الأوجه وهو إلى من شي وبعدة (و) اعتدال آخره (و) تر نصف آخر من رمضان للإتباع وبكرة في النصف
 الأول ككفة السنة (وبسائر مكتوب) من الحسن في اعتدال الركعة الأخيرة ولو لم يوجو فاقنت مع امامه (فليألف)
 منزلت بالمسلمين ولو واحد أهدى نفسه كاشع العالم والشعاع وذلك للإتباع وشواً فبها الخوف ولو من عذومته
 والقخط والوباء وخرج بالمسكوبة بالنفل ولو عذبة أو المذورة فلا يشر فيها (وأما يديه) فخذومته
 نحو لو حال البناء كسائر الأدعية للإتباع وحيث دعا لتخصيل شيء كدفع بلاء عنه في فية عمره وجعل يطن كفيه
 إلى السماء وألرفع بلاء وقع به محقق ظاهرهما بها وبكرة الزرع لحطب محال عا (نحو اللهم اهديني فحين هذبت

١٠٠ يعني

(قوله وخامساً) أي
 خامس أركان الصلاة
 (قوله ركوع) ثبوته
 بالكتاب والسنة وإجماع
 الأئمة وهولاء الأئمة
 وشرعاً انحاء خاص
 ذكر للصنف أقله وأكمله
 بالنسبة للقائم وأما
 للقاعد فأنه أن تعاذي
 جهته ما أمام ركبتيه
 وأكمله أن تعاذي محل
 سجوده

١٠١ أهل مكة الكوفات
 ١٠٢ دين يروى عن روح عالم

عزكس اتوان

البحر والحدود

توان

قوله ولا تسن اوله قال

ان حجر خلا من زعمه

ولا نظر لكونها تسن

اول الدعاء لان هذا

مستقى رعاية لوارد

فيه قوله ولولي السرية

اى ولا فرق بين اللؤدة

او للقبضه قوله على

الوجه اى للتمسك

عند ان حبروم وخلافا

للغزى والجو جري ولا

يارضه خبر رغم انك

رجل ذكرت عنده فلم

يصل على لان التامين

على الصلاة عليه فى معنى

الصلاة قوله سجود

هولته التطامن اى للبل

وقيل التذلل والخضوع

قوله مرتين كل ركعة

اى للكتاب والسنة

واجماع الائمة وكرردون

غيره لانه ابلغ فى التواضع

وتعد المصنف السجدين

ركنا واحدا وهذا هو ما

صححه فى البيان

والوافق لما يأتى لى

مبحث التقديم والتاخر

انهم ركعتان وهو ما

صححه فى البسيط

١ هيا من لم يحضره

٢ ثوبيك الذئ

٣ ان قداس القائل

٤ بعض وجوب القائل

الى آخره اى وعافى فمن عافيت وتولى فمن تولى اى معهم لا يدرج فى سلكهم وبارك لى فبا اعطيت وقضى
ثم تاقبقت فابك تقضى ولا يقضى عليك وابنه لا يذل من واليت ولا يبر من عاقبت تباركت وتعالى
ذلك الحمد على ما قضيت استغفر لك واوتى بك وتن آخره الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم
وعلى آله ولان تسن اوله وزيد فيه من من قنوت عمره الذى كان يفتى به فى الصبح وهو اللهم انا نسئتك
ونستغفرك ونسئدك ونؤمن بك ونوكل عليك ونفنى عليك الخير كله ونشركك ولا تكفر بك ونخلع ونترك
من غيرك اللهم اياك نعبد ولك نسلط ونسجد وإليك نسعى ونغمد أى نسترع رجوز حركت ونحسب عذابك
إن عذابك الحد بالكمال متحقق ولما كان قنوت الصبح المذكور ولا يأتى عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يرد
على هذا فى من لو أراد أخذها فقط انصهر على الأول ولا يفتى بكت القنوت فيجزى عنها آية قضت
كوعا بن قنوته كآخر البقرة وكذلك دعاء عمن ولو غير ما نور قال شيخنا والذى يتجه أن القنوت الثاني للزناى قنوت
الصبح ثم يحتم بسؤال رفع تلك النازلة (وغيره) أى القنوت يذبا (أمام) وكفى السرية لا مأثور لم يسمعه
ومتغير فليس ان به مطلقا (وأثن) خيرا (عامة مع) قنوت إمامة للدعامة ومن الدعاء الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم فيؤمن لما على الأوجه أما الشام وهو فأنك تقضى إلى آخره فيقوله شرا أما مأثور لم يسمعه
أو يسمع صوتا لا يسمعه فيفتى شرا (وكرر) لإتيان غصيص نفسه بدعاء أى بدعاء القنوت للنهي عن غصيص
نفسه بالدعاء فيقول الإمام هذه تأوما عطف عليه بلفظ الجمع وقضيت أن سائر الأدعية كذلك ويتعين تحمله على
مالم يرد عنه صلى الله عليه وسلم وهو إمام بلفظ الأفراد وهو كثر قال بعض الحفاظ إن أدعية كلها لفظ
الأفراد ومن ثم جرى بعضهم على اختصاص الجمع بالقنوت (و) سبها (سجود مرتين) كل ركعة (على غير محمول)
له (وإن حركه محر كته) ولو عوسر أو يتحرك محر كته لأنه ليس بمحمول له فلا يضرب السجود عليه كإذ أسجد
على محمول لم يتحرك محر كته كطرف من رداءه الطويل وخرج محمول على غير محمول له لم لا يسجد على محمول
يتحرك محر كته كطرف من حماره فلا يصح فإن سجدة عليه طلت الصلاة إن تعمد على غير محموله والإعاد السجود
وصح على يد غيره وعلى نحو منديل يبدل لأنه على حكم المنفصل ولو سجدة على شئ وثاقص جبهة فتح وجبت
إزالتة السجود الثاني (مع تنكيس) بأن رفع مخبرته وما حوله على رأسه ومنكبه لا يتابع فلو انعكس أو
نسا أو لم يحركه ثم إن كان به غلة لا يمكن معها السجود إلا كذلك أجزاء (بوضع بعض عهته ككشف) أى
مع كشف فإن كان عليها خائل كصاية لم يصح إلا أن يكون على راحة وشئ عليه إز التمشية شديدة (بفتح) (و) مع
(تحامل) جبهة فقط على سجدة بأن تالة تغل رأيه خلافا للإمام (و) وضع بعض (ركبته) بعض (بطل
كفه) من الراحة ويطون الأصابع (و) بعض بطن (أصابع قدميه) دون ما غدا ذلك كالخرف وأطراف
الأصابع وظاهرها ولو قطعت أصابع قدميه وقدر على وضع شئ من بطنها لم يحسب كافضا للأصابع ولا
يجب التحامل عليها بل ينسب ككشف غير الركبتين (وسن) فى السجود (وضع أنف) بل يتأكد لغير صحيح
ومن ثم اختير وجوبه وبين وضع الركبتين أو لا متفرقين قدر شئ ركبة خذ ومنكبه رافعا ذراعه عن
الأرض وناشرا أصابعه مضبوطة للقبلة ثم جبهة وأنفه متمافرق قدميه قدر شئ ونسبها ما وجبها كما سبها
للقبلة وإزارها من ذيله وتس رفع عهته حالة السجود كما قاله ابن عبد السلام وأنفه الزركشى ويكره تحمله
الترتيب المذكور وعدم وضع الأنف (وقول سبحان ربى الأعلى وعمره ثلاثا) فى السجود للاتباع وبزيد
ثمن من نذبا اللهم لك تسجدت وبك أمنت ولك أسلمت تسجد وجهي للذى علمته وضوءه وشئ يتعبد بصره
جوله وقوته تبارك الله أحسن الخالقين وتسببك الحمد والثناء لله الذى لا يعجز عن شئ من شئ
سخطك ومعافاةك من عقوبتك وأعوذ بك وبك لأحمق ثناء عليك أنت كما أنت فى نفسك اللهم اغفر لى
ذنبى كله ذنبا وحله وأوله وآخره وعلايته وسيره قال فى مكرضة تطول السجود فافصل من تطويل

إلا المسبحة) بكسر الباء وهي التي تلي الأيهام في سلكها (و) سن (رفعها) أي المسبحة مع إمامها قليلا (عند
همزة) (إلا الله) للاتباع (وإدامته) أي الرفع فلا يصفها بل يبقى مرفوعة إلى القيام أو السلام (والأفضل قبض
الأيهام بحسبها بأن يضع رأس الأيهام عند أسفل على حرف الراحه كما قد تلاو وخمس و لو وضع اليمنى على غير
الركبة تشبه بسبابتها خثني ولا يشترفعها خارج الصلاة عند الله (و) سن (نظر إلى) أي قصر النظر إلى
المسبحة حال رفعها ولو مستورة بنحوكم كما قال شيخنا (و) ثلاث عشرة (تسليمة) أولى وأقلها السلام عليكم
والاتباع ويكره عليكم السلام ولا يجوز في السلام عليكم بالنسبة ولا سلام الله أو سلامي عليكم بل تبطل الصلاة
إن تعمده وعلم كما في شرح الارشاد لشيخنا (و) سن (تسليمة) ثانية (و) إن تركها أمانة وعمره إن غرض عند الأولى
مناقب كحدث وخروج وقت جمعة ووجوه عارضة (و) سن أن يقرن كلام التسليمة (برحمته) أي معها
دون ويزن كأنه على المنقول في غير الحجاز ولكن اختبر نذرها على سبوتها من عدة طرق (و) مع (التفات) فيها (حتى
يتروى) حذم الأيمن في الأولى والأيسرى في الثانية (تتبعه) يتنزل كل من الإمام والمأموم والمنفرد إن يتروى السلام
على من ألفت هو الأيمن عن يمينه بالتسليمة الأولى وعن يساره بالتسليمة الثانية من ملائكة ومؤمني أنبي وجن
وبأنهم ماشاء على من خلفه وأمانته وبالأولى أفضل والمأموم إن يتروى الرد على الإمام بأي سلامه شاء إن كان خلفه
وبالثانية إن كان عن يمينه وبالأولى إن كان يساره ويسن أن يتروى بعض المأمومين الرد على بعض
فيتروى من على عين المسبحة الثانية ومن على يساره بالأولى ومن خلفه وأمانته بأنهم ماشاء وبالأولى أولى
فرع (و) سن ثانياً خروج من الصلاة بالتسليمة الأولى خروجاً من الخلاف في وجوبها وإن تدرج السلام
وأن يتدبره مستقبلاً بوجهه القبلة وأن يتبعه تمام الالتفات وأن يسم المأموم عند تسليمة الإمام (د) رابع
عشرها (ترتيب) بين أركانها المتقدمة كما ذكرنا فأن تعمده الأخلال بالترتيب بتقديم ركني فعله كان
سجدة قبل الركوع بطلت ثلاثه أفعال تقدم الركن القولي فلا يضرب إلا السلام والترتيب بين السنين كالسورة
بعد الفاتحة والدعاء بعد التشهد والصلاة بشرط الاعتداد ببيتها (ولو سها عن المأموم) في الترتيب (و) بترك
ركن) كان سجدة قبل الركوع أو ركع قبل الفاتحة لتمامه حتى يأتي بالمركب فان تذكر قبل بلوغ مثله أتى
به وإلا فسبأ ثبانه (أو شك) هو أي غير المأموم في ركع هل فعل أم لا كان شكاً راكم هل قرأ الفاتحة
أو ساجداً هل ركع أو اعتدل (أتى به) فوراً وجوباً (إن كان) الشك قبل فعل مثله أي مثل الشكوك
فيه من ركعة أخرى (والا) أي وإن لم تذكر حتى فعل مثله في ركعة أخرى (أجزأ) عن تركه ولو كاملاً شيئاً هاتفاً
كله إن علم عين المتروك ولو محله فان جهل عينه وجوز أنه ألبسه أو تكبيرة الاحرام بطلت صلاته ولم يشترط هنا طول
فعله ولا مضى ركن أو آله السلام بشرط أن طال الفصل على الأوجه أو أنه غير ما أخذ بالأسوأ وبقي على ما فعله
(و) تدارك) أي من صلاته نعم إن لم يكن المثل من الصلاة كسجود تلاوة لم يحجز به أنه مأموم علم أو شك ففعل
ركوعه أو ركوع إمامه أنه ترك الفاتحة فمروها وبقي خلفه وبعد ركوعه ما بقى إلى القيام لقراءة الفاتحة
بل يتبع إمامه ويصلي ركعة بعد سلام الإمام فرع (و) سن دخول صلاة بنشاط) لأنه تعالى قدّم تاركه
بقوله وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا تاركين والركعتان الفوق والتواني (و) قرأ (قلب) من الشواغل لأن أقرب
إلى الخشوع (و) سن (فبها) أي في صلاته كلها (مخشوع قلبه) بأن لا يحضر فيه غير ما هو فيه وإن تعلّق
بالآخرة (و) يجوز (سجدة) بأن لا يتسبأ أحدها وذلك أثناء الله تعالى في كتابه العزيز على فاعله بقوله فقد أفلح
المؤمنون الذين هم في صلاتهم مخشعون. ولا تنافي بين الصلاة باتفائه كما ذكرت على أحد الصيغتين ولا أن
لأوجه اختياراً مع أنه شرط للصحة وما يحصل الخشوع استحضاره أنه بين يدي مالك الملوك الذي يعلم السر
وأخبر ساجده وأنهم يخشعون على ما لم يعلم القيام على رتبته وفوقه على صلاته وقال سيدي القزط العارف
بالله محمد البكري رضي الله عنه أن بما يؤثّر الخشوع اطالة الركوع والسجود (و) تدبر قراءة) أي تأمل

(قوله ومؤمني أنبي وجن) قوله ومؤمني أنبي وجن) أي ولا فرق بين المصل منهم وغير المصل ولا عب الرد على السامع ولو غير مصل إذ ليس المصل متأهلاً لحطاب غير الله تعالى حين سلم لكن يسن الرد عليه (قوله لم يعد إلى القيام لقراءة الفاتحة) فلو عاد عالماً بما بطلت صلاته أو جاهلاً بالتحريم والبطان لم تبطل لكن لا اعتداد بمافيه (و) تدبر قراءة) أي تأمل

مَنَاهَا قَالَتُمَا أَنَا لَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَئِنْ يَكُنْ مَقْصُودُ الْخُشُوعِ (و) تَدَبَّرَ (ذِكْرُ) قِيَاسًا عَلَى الْقِرَاءَةِ
 (و) سَنَ (أَدَامَةً تَنْظُرُ عَلَى حُجُودِهِ) لِأَنَّ ذَلِكَ أَقْرَبُ إِلَى الْخُشُوعِ وَلَوْ أَمْسَى وَإِنْ كَانَ عِنْدَ السَّكَنَةِ أَوْ فِي الظُّلَّةِ أَوْ
 فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ لَمْ تَمُتْ أَلَمْ تَقْصُرْ نَظْرَهُ عَلَى مَسْبُوحَتِهِ عِنْدَ رَفْعِهَا فِي الشَّهَادَةِ لِحُجْرٍ صَحِيحٍ فِيهِ وَلَا يَكْرَهُ تَقْيِيزُ
 عَيْنَيْهِ إِنْ لَمْ يَخَفْ ضَرَرًا (فَائِدَةٌ) يَكْرَهُ لِلْمُصَلِّيِ التَّكْرُورَ وَغَيْرَهُ تَرْكُ شَيْءٍ مِنْ سُنَنِ الصَّلَاةِ قَالَ شَيْخُنَا وَفِي عُمُومِهِ نَظَرُ
 وَادَى شَيْءٍ خَصَّصَهُ بِمَا وَرَدَ فِيهِ نَهْيٌ أَوْ خِلَافٌ فِي الْوُجُوبِ (و) سَنَ (ذِكْرُ وَدَعَاءٍ سِرَاقِيهَا) أَيْ الصَّلَاةِ أَيْ
 يَسْنُ الْأَسْرَازِي بِهَا لِلْفَرْدِ وَمَا مَوْعِدُ الْأَمَامِ لَمْ يَزَلْ يُنْظَرُ لِحَاضِرِينَ وَلَا تَأْمِينَتِهِمْ لِمَعَانِيهِ بِسَاعِهِ وَوَرَدَ فِيهَا أَخْبَارٌ
 كَثِيرَةٌ ذَكَرْتُ مِنْهَا فِي كِتَابِي أَرْشَادِ الْعِبَادِ طَالِبُهُ فَانْهَمُ وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ قَالَ قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيُّ الدُّعَاءِ أَسْمَعُ أَيْ أَقْرَبُ إِلَى الْإِجَابَةِ قَالَ خُوفُ الدَّلِيلِ وَذِكْرُ الصَّلَوَاتِ لِلْكِتَوَاتِ وَرَوَى
 الشَّيْخَانُ عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكُنَّا نَقُولُ أَشْرَفْنَا عَلَى وَادٍ فَهَلَّلْنَا وَكَبَّرْنَا وَارْتَفَعَتْ
 أَصْوَاتُنَا فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِذْ بَقُوا عَلَى أُنْفُسِكُمْ فَانْكُمُ لَا تَدْعُونَ أَحَدًا وَلَا تَأْتِيَانِي تَحْتِمْ
 سَمْعِي قَرِيبًا احْتَجِجْ بِهِ الْبُشَقِ وَغَيْرَهُ لِلْأَسْرَازِي بِالَّذِي كَرِهَ وَالدُّعَاءُ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْأَمِّ اخْتَارَ لِلْأَمَامِ وَالْمَأْمُومِ أَنْ
 يَذْكُرَا اللَّهُ تَعَالَى بَعْدَ السَّلَامِ مِنَ الصَّلَاةِ وَخَفِيفًا لِكُرِّهِ إِنْ كَانَ الْإِنْسَانُ يَكُونُ أَتَمًّا مَا يَرَى بَدَأَ بِتَعْلِيلٍ شَيْءٍ فَجَعَلَ حَتَّى يَرَى أَنَّهُ
 قَدْ قُضِيَ شَيْءٌ ثُمَّ يَسْتَرْفِئُ فَإِنَّهُ تَعَالَى يَقُولُ وَلَا يَجْهَرُ بِشَيْءٍ وَلَا يَكْثُرُ وَلَا يَتَكَبَّرُ وَلَا يَتَكَلَّمُ وَلَا يَتَكَلَّمُ وَلَا يَتَكَلَّمُ
 يَجْهَرُ وَلَا يَخْفَى حَتَّى لَا تَسْمَعَ نَفْسُكَ أَسْمَى (فَائِدَةٌ) قَالَ شَيْخُنَا أَمَّا الْمَالِقَةُ فِي الْجَهْرِ بِهَا فِي الْمَسْجِدِ بِحَثٍّ
 يَحْتَمِلُ تَشْوِيشَ عَلَى مَقْلُوبٍ فَيَنْفِي سِرْمَهَا (فُرُوعُ) يَسْنُ افْتِتَاحُ الدُّعَاءِ بِالْحَمْدِ قَدْ وَصَلَهُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 وَالْحَمْدُ بِهَا وَبِأَمِينٍ وَمَأْمُومٍ سَمِعَ دُعَاءَ الْأَمَامِ وَإِنْ حَفِظَ ذَلِكَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ الطَّاهِرَتَيْنِ حَذْوَتَيْنِ
 وَمَسَّحَ وَجْهَهُمَا بَعْدَهُ وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ خَالَةً لِكُرِّهِ وَالدُّعَاءُ إِنْ كَانَ مُفْرَدًا أَوْ مَأْمُومًا أَمَّا الْأَمَامُ إِذَا تَرَكَ الْقِيَامَ
 مِنْ مَصَلَاةٍ أَدْنَى هُوَ أَفْضَلُ فَلَا يَصِلُ حَتَّى يَجْلِسَ إِلَى الْمَأْمُومِينَ وَيَسَارُ إِلَى الْقِبْلَةِ قَالَ شَيْخُنَا وَلَوْ قَامَ الدُّعَاءُ
 وَأَنْصَرَفَ إِنْ لَا يَنَاقِي نَذْرًا لِكُرِّهِ فَغَيْبًا لَأَنَّهُ يَأْتِي فِي عَمَلِهِ الَّذِي يَصْرِفُ إِلَيْهِ وَلَا يَجُوزُ فِعْلُ الرِّبَا وَإِنَّمَا الْفَائِتُ
 كَمَالُهُ لَا غَيْرَهُ وَخُصَّةٌ كَلَامُهُمْ خُصُولُ نَوَابِ الدُّعَاءِ وَإِنْ جَهِلَ مَعْنَاهُ وَنَظَرُهُ الْأَشْوَى وَلَا يَأْتِي فِي هَذَا الْقُرْآنَ لِلشَّهَادَةِ
 بِلَفْظِهِ فَائِتٌ كَأَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَتَرَفَّ مَضَاءَ غِلَافِ الدُّعَاءِ لَا يَذْكُرُ يَرْفَعُهُ لَوْ بُوْجَاهَتِي وَتَدَبَّرَ أَنْ يَنْتَقِلَ الْفَرِضُ
 أَوْ قَلِيلٌ مِنْ مَوْضِعِ صَلَاتِهِ لِشَهَادَةِ الْكُوضِ حَيْثُ لَمْ تَعَارَضْهُ فَضْلَةٌ مَحْصُوفٌ أَوَّلًا فَإِنْ لَمْ يَنْتَقِلْ فَصَلَّ بِكَلَامِ إِنْسَانٍ
 وَالْفِعْلُ لِقَبْرِ الْمُتَكَلِّفِ فِي يَتَةِ أَفْضَلُ إِنْ أَمِنَ قُوَّتَهُ أَوْ تَوَانِيهِ فِي نَافِلَةِ الْمَسْكُورَةِ لِحُجْمَةِ أَوْ مَا سَنَ فِيهِ الْجَمَاعَةُ
 أَوْ وَرَدَ فِي الْمَسْجِدِ كَالضَّحَى وَإِنْ يَكُونُ إِنْ تَمَّ الْمَأْمُومُ بِمَقْدَاتِ الْإِمَامَةِ (وَنَذْرُ) لِمَصْلُحَةٍ (تَوْجِيهِ) لِحُجْرَةٍ (أَوْ)
 عُمُودٍ مِنْ كُلِّ شَاخِصٍ طَوْلًا رَفَاعَةً ثَلَاثَ أَرْغَاقٍ فَأَكْثَرُ وَمَا يَنْبَغِي وَيَنْبَغِي عَيْنُ الْمَصْلِيِّ ثَلَاثَةً أَوْ ذَرْعًا قَائِلًا ثُمَّ إِنْ جَهِزَ عَنْهُ
 (فَالْمُحَوَّلُ) عَمَّا مَفْرُوزَةٍ كِتَابُ (فَإِنْ) لَمْ يَجِدْ نَذِيرًا (بَسْطُ) مَقْلُوبٍ كَسَادَةٍ ثُمَّ إِنْ جَهِزَ عَنْهُ حَقَّ أَمَامَهُ خَطَا
 فِي ثَلَاثَةِ أَرْغَاقٍ مَقْرُوفًا أَوْ طَوْلًا وَهُوَ أَوْلَى لِحُجْرَةِ أَبِي دَاوُدَ إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَجْلِسْ أَتَمًّا وَجْهَهُ شَيْئًا فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَنْصِبْ
 عَصَا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ عَصَا فَلْيَحْطِ بِخَطِّهِ ثُمَّ لَا يَصْرُفْ مَأْمُومًا أَمَامَهُ وَقَبَسَ بِالْخَطِّ الْمَصْلِيِّ وَقَدْ عَلِمَ عَلَى الْخَطِّ لَأَنَّهُ أَظْهَرُ فِي
 الْمَزَادِ وَالتَّرْتِيبُ الْمَذْكُورُ هُوَ الْمَعْتَمَدُ خِلَافًا لِمَا يُوْجِهُهُ كَلَامُ ابْنِ الْقَزْوَی فَمَنْ عَدَلَ عَنْ رُفْعِهِ إِلَى مَادُوْنَهَا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلِيمًا
 كَانَتْ كَالْعَدَمِ وَيَسْنُ أَنْ لَا يَجْعَلَ الشَّرْعَ تَلَفًا وَجْهَهُ بِلْ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ يَسَارِهِ وَكُلُّ صَفْتٍ تَرَدَّدَتْ مِنْ خَلْفِهِ إِنْ قَرَّبَ مِنْهُ
 قَالَ الْبُخَارِيُّ شَرَفُ الْأَمَامِ شَرَفٌ مِنْ خَلْفِهِ أَسْمَى وَلَوْ تَعَارَضَتْ الشَّرْعُ وَالْقُرْبُ مِنَ الْأَمَامِ أَوْ الصَّفِّ الْأَوَّلِ فَمَا لَمْ يَدْبُرْ
 يَتَقَدَّمُ قَالَ شَيْخُنَا كُلُّ مَحْتَمَلٍ وَظَاهِرٌ قَوْلُهُمْ يَتَقَدَّمُ الصَّفِّ الْأَوَّلُ فِي مَسْجِدِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنْ كَانَ كَانَ خَارِجَ
 مَسْجِدِهِ اخْتَصَّ بِالْمُضَاعَفَةِ تَقْدِيمُ عَمَّا لَمْ يَدْبُرْ الْأَوَّلَ أَسْمَى وَإِذَا صَلَّى إِلَى شَيْءٍ مِنْهَا فَيَسْنُ لَهُ وَلِغَيْرِهِ وَذَمُّ تَقْدِيمِ بَيْنَهُ
 وَبَيْنَ الشَّرْعِ الْمُسَوِّفَةِ لِلشَّرْطِ وَقَدْ صَدَّقَ بِمُحَرَّرٍ لِكُونِهِ يَحْكُمُ أَوْ حَرَّمَ أَوْ رَوَّيْنَهُ وَبَيْنَ الشَّرْعِ حِينَ يَسْنُ لَهُ
 الدَّفْعُ وَإِنْ لَمْ يَجِدْ الْمَاءَ سَلَّمَ أَمَامَهُ بِقَصْرِ بَقُوفٍ فِي طَرِيقِ أَوْ فِي صَفٍّ مَعَ فَرَحَةٍ فِي صَفٍّ آخَرَ يَبْنِي يَدَيْهِ فَلَا يَخْلُفُ

(قوله عقبها) أي الصلاة
 وسن الإكثار من
 ذلك فقد كان صلى الله
 عليه وسلم إذا سلم منها قال
 لا إله إلا الله وحده
 لا شريك له له الملك وله
 الحمد وهو على كل شيء
 قدير اللهم لا مانع لما
 أعطيت ولا معطي لما
 منعت ولا ينفع ذا الجند
 منك الجند رواه الشيخان
 ٧ قوله كنا مع النبي
 الخ ، في نسخة زيادة
 في سفر

حرق الصفوف وأن كثرت حتى يسدها (وكره فيها) أى الصلاة (التفات) بوجهه بلا حاق وقيل بحرم واجتنب
 للغير الصحيح لا يزال الله مبهلا على القبي في الصلاة أى برحمته ورضاه ثم يلتفت فإذا التفت أعرض عنه فلا
 يكره الحاجة كالانكسار عن المعين (ونظر نحو سواه) بما تباين كسوء الخلق أو غلام لغير البخاري فقال أقوام
 يزعمون أنصارهم إلى السماء في صلاتهم فاشتد قوله في ذلك حتى قال لئن عن ذلك أولي تحفظ أنصارهم
 ومن ثم كرهت أن يضاف تحطيط أو إليه أو عليه لأنه يخل بالحشوع (ويصح في صلاته وكذا آخر جهات) (أشاما) أى
 قبل وجهه وإن لم يكن ممن هو خارجها مستقبلا كما أطلقه النووي (ومعنى) لا يسارا لغير الشيخين إذا كان
 أخذ كفي الصلاة فإنه يناجي رب عز وجل فلا يفرق بين يديه ولا عن يمينه بل عن يساره وأصح قدمه اليسرى
 أو يمينه من جهة يساره وهو ما ذكره في شيخنا ولا يفتى في مراعاة ملك اليمين دون ملك اليسار اظهرا لشرع
 الأول ولو كان على يساره فقط انسان يصدق عن يمينه إذا لم يمكنه أن يبطأ يمينه وأنه يصدق لآلى اليمين ولا إلى
 اليسار وإنما يحرم البصاق في المسجدان بقي جزئه لأن استهلاك في نحو ماء مضطربة وأصاب جزأ من أجزائه
 دون هوأه وزعم جزئه في هوأه وإن لم يصح شيئا من أجزائه بعد غير معقول عليه ودون تراب لم يدخل في
 وقته قبل ودون خضره لكن محرم عليهما من جهة تقديرها كما هو ظاهر وهو محرم إخراج يمين منه فورا
 وعنه من علم به وإن أريد لا أن يمشى يقوم بما يعلم من القضاء إطلاقهم وحرم تول فيه ولو في نحو طشت
 وأدخله لعل متعصفا من التلويث ورمى نحو قلة فمته وقتلها في أرضه وإن قل دنها وأما الماء أو دنها
 فيه حاشية فظاهر فتاوى النووي حله وظاهر كلام الجواهر محرمه وبصرح ابن يونس وبكره فصدوح حجارة
 عليه بناء ورفع صوت ونحو يسوع وعمل صناعة فيه (وكشفه آيس ومكسب) واضطباع ولو من فوق التيمص
 قال الغزالي في الأحياء لا تردد دأه إذا سطر أى اللعير ومثله العامة ونحوها (و) كره (صلاة بعد افقة حديث)
 قبول وغائط ورع الخبز الآلى ولا يخل بالحشوع بل قال شيخنا أن ذهب به بطلت ويسن له يرفع نفسه قبل
 الصلاة وإن فاتت الجماعة وليس له الخروج من الفرض إذا طرأت له فيه ولا تأخيرها إذا ضاق وقته والعمدة في
 كراهة ذلك بوجوبها عند التحريم وينبغي أن يتحقق بهما لو غرضت له قبل التحريم فزال وتعلم من عادتها أنها
 تعود إليه في الصلاة ويكره محضرة طعام أو شرب أو شاق إلى غير مسلم صلاة أى كاملة محضرة طعام ولا صلاة
 وهو بدافعه إلا خشان أى البول والغائط (و) كره صلاة في طريق بيان لا يرتفع موضع مكس (ومعبرة) إن
 لم يتحقق نيتها نحو أو صلى إلى الغرام عليه أم يحانه كما نص عليه في الأم وحرم الصلاة لغير نية أو نحو ذلك
 أو إعظاما وبحث الرق العرق عكم كراهة الصلاة في مسجد طرأ ذكر الناس نحوه وفي أرض مغطى به وتصح
 بالانوب كافي في ثوب مغطى وبو كذا أن شك في رصا قاله لان ظنه قربة وفي الحديث لم ضاق الوقت وهو بارض
 مغطى به أخرجه مشهور حجة الغزالي قال شيخنا والذي يشبه أنه لا يجوز له صلاة شدة الخوف وأنه يلزمه الترك
 حتى يخرج منها كما له تركه لتخليص ماله لو أخذ منه بل أولى
 (فصل) في أوضاع الصلاة ومقتضى سجود السهو (تسنن بخدة ثان قبل سلام) وإن كثرت السهو وها
 والجلوس بينهما كسجود الصلاة والجلوس بين سجدة تباين واجباتها الثلاث ومندوباتها السابقة كالأدعية
 وقبل يقول فثم استخار من لا ينام ولا يسهر وهو لا يثق بالحال ومجبة سجود السهو بان يقصده عن السهو
 عند شروعه فيه (لترك بعض) (واحيد من اجاب) ولو عمدا فإن سجدة تركه غير محرم عالما عمدا غفلت صلاة
 (وهو تشهد أول) أى الواجب منه في التشهد الأخير أو بعده ولو كذا (وقوده) وصورة تركه وحده كقيام
 القنوت ثان لا يحسبها إذ ثبت أن يجلس ويقف بقدرها فإذا ترك أخذها سجدة (وقنوت رات) أو بعده
 هو وقنوت السجود وترتفع من مضان دون قنوت النازلة (وقائه) وتسجد تارك القنوت بقا لأمامة الحق أو
 لا قنوت في صبح يفتى سنيها على الأوجه فيها (وصلاة على النوى) (بمدها) أى جده التشهد
 انوت ٧

لغير الصحيح / قيل
 (١) يحل دين سائر

(قوله يسارا) أى فلا
 يكره بل الأولى أنه إذا
 تعارض مع اليمين
 (فائدة) في حج قضية
 كلامهم أن الطائف
 براعى ملك اليمين دون
 الكعبة وهو محتمل نعم
 أن أمكنه أن يبطأ يمينه
 رأسه ويصدق لآلى
 اليمين ولا إلى اليسار فهو
 أولى وكذا في مسجده
 صلى الله عليه وسلم اه
 (قوله ومقتضى) بكسر
 الضاد أى سبب فصل
 سجود السهو (قوله
 السهو) الفرق بينه
 وبين النسيان أن
 النسيان زوال الشيء
 من الحافظة والمدركة
 معا السهو زواله من
 الأولى مع بقاءه في
 الثانية (فائدة) ك
 المراد بسجود السهو
 ما يفعل لغير الحلال وإن
 تعمد سبه كترك
 التشهد الأول أو
 القنوت عمدا هـ ش
 (٢) رخصته بها

الأول والقنوت (وصلاة على آل بيته) تشهد (أخير وقنوت) وصورة السجود ترك الصلاة على الآل في
التشهد الأخير أن يتيقن ترك الإمام بعد أن سلم امامه وقبل أن يسلم هو أو بعد أن سلم وقبل الفصل وسحب
هذه السنن أبحاثاً لقربها بالجبر بالسجود من الأركان (ولعلك فيه) أي في ترك بعض مما مرر معين كالقنوت
هل قبله لأن الأصل عدم فعله (ولو لم يسن) منفرد أو إماماً (بقصا) كمنشأه أو أول أو قنوت (وتلبس بفرس) من
قيام أو سجود لم يجز له التوكل إليه (فان عاد) له بعد انتصاب أو وضع جبهة عمداً على البحر به (بطلت) صلاته
لإعطيه فرساً للفعل (لا) أن عادله (طاهلاً) بحر به (وإن كان مخالفاً لأن هذا مما غشى على العوام وكذا ما
كانه فيها فلا تبطل لمذره وبكره القود عند ثقله أو تركه (لكن تسجد) للشهوادة بادة وقوداً واعتدالي
غير محله (ولا) أن عاد (مأموماً) فلا تبطل صلاته إذا انتصب أو سجد وحده فهو (بل عليه) أي على المأموم التمسك
(عوداً) لوجوب متابعة الإمام فان لم يجد بطلت صلاته إن لم يوفى فارقته أما إذا تعمد ذلك فلا يلزمه العود بل
يسن له كما إذا ترك متلاوة قبل إمامه ولو لم يقرأ السامي حتى قام إمامه لم يقرأ البعوى ولم يحسب ما قرأه قبل إمامه
وقيعة الشيخ زكريا قال شيخنا في شرح النهج وبذلك يعلم أن من سجد شهراً أو وجهاً أو كماله في القنوت
لا يفتد له بما فعله وبكره العود لأن اعتدال وإن فارق الإمام أخذ من قولهم لو طهرت الصلاة بالإمام فقام ثم علم في قيامه
أنه لم يسن له العود ليقوم منه ولا يسقط عنه بنية للفارق وإن جازت لأن قيامه وقع لغواً ومن ثم لو أنه شأه أكلها
سألت به فضله وسجد للشهوادة فيها إذا لم يفارقها إن ترك أو علم وإمامه في القنوت فواضح أنه عود إليه أو هو
في السجدة الأولى عمداً للاعتدال وسجد مع الإمام أو فوجاً جدها فقرأ يظهر أنه يتابعه ويأمر بركعة بعد سلام
الإمام أم قال القاضي ومما خلاص في قولهم لو وقع رأسه من السجدة الأولى قبل الثانية طاهلاً فرفع وأتى
بالتالية طاهلاً أن الإمام فهم بان أن في الأولى لم يحسب له تجلوسه ولا سجدة الثانية ويتابع الإمام أي فان لم يقرأ بذلك
الأول الإمام قائم أو جالس أي بركعة بعد سلام الإمام وخرج بقولي وتلبس بفرس ما إذا لم تلبس به غير مأموم فعود
التالي ندنا قبل الانتصاب أو وضع الخنجر ويسجد للشهوادة قرب القيام في صورة ترك التشهد أو بلغ حد
الركوع في صورة ترك القنوت ولو تعمد تغيير مأموم تركه فعاد عمداً ما بطلت صلاته إن قارب أو تابع مما مرر
بخلاف المأموم (ولعلك لم) مطلوب (قولك غير مبطل) نقله إلى غير محله ولو شهراً أو ركناً كما عده وتشهد
أو بعض أحدهما أو غير ذلك كسورة إلى غير القيام وقنوت إلى ما قبل الركوع أو بعده في الوتر في غير نصف رمضان
الثاني فيسجد له أما قبل الفعل فيبطل تعمده وخرج بقولي غير مبطل ما يبطل كالسلام وتكبير التحريم بان
كبره بعده (ولنحو ما يبطل عمده لاهو) أي السجود وكتلوبي ركن قصير وقيل كلاماً وكل وزيادة ركن
فعل لأنه صلى على الظاهر خمسا وسجد للشهوادة وقبسي به تخير وخرج بما يبطل عمده ما يبطل شهراً
أيضاً كلام كثير وما لا يبطل شهراً ولا عمده كالفعل القليل والانتصاب فلا يسجد لشهوادة ولا بعدده (وأنتك
فما صلاة واحتتم زيادة) لأنه أن كان راءاً فالسجود للزيادة والافتقار للوجوب كصيف النية فلو شك أصلي
ثلاثاً ثم أتى بثلاثاً في ركعة لأن الأصل عدم فعلها وبسجد السجود وان زال شكه قبل سلامه بان تركه قوله أنها
رابعة للتردد في زيادتها ولا يرجع في فعلها إلى ظنه ولا إلى قول غيره أو فعله وإن كانوا جميعاً كغير الثالم يتبعوا أغلدة
التواتر وأما لا يحتتم زيادة كان شك في ركعة من رباء فأهني ثالثة ثم رابعة فترك القيام للرابعة فإنها
ثالثة فلا يسجد لأن ما قلته منها مع التردد لا يضمنه بكل تقدير فان ترك بعد القيام لما سجد للتردد حال القيام
إلها في زيادتها (و) سن للمأموم سجدة ثان (لشهوادة) تنطهر وإثامه ولو كان شهراً قبل قدومه (وإن) فارقة
أو بطلت صلاة الإمام هذ وتوقع السهو منه أو (ترك) الإمام السجود بخير الخصال الحاصل في صلاته فيسجد
بجهد سلام الإمام وعند سجوده يلزم الشوق والموافق متابعته وإن لم يعرف أنه شهراً والأبطلت صلاته إن علم
وتعمد بعد الشوق ندنا آخر صلاة نفسه (لا سهو) أي سهو المأموم حال القدوة (خلت إمام) فيسجد له
فما

② من التشهد الأول وقنوت والقنوت وقيامه

(قوله إن قارب) أي الإمام وقوله أو بلغ ما مرر أي حد الركوع وقوله بخلافه للمأموم أي فلا يسجد بل يتابع إمامه (قوله ولو سهو ما يبطل عمده) هذا ثالث للقنصات لسجود السهو (قوله لاهو أي السهو) في تركيب العبارة حرازة وأولى من صنيعة لاسهوه قد بر

① أي بعد الركوع

الامام المتصلي لا الحديث ولا دوحث حتى خلاف سبوه بقد سلام الامام فلا يتحمله لأتقاء القدوة ولو ظن
الامام سلام الامام فسلم حبان خلاف ظنه سلم معه ولا سجوداً لأنه سبوه في حال القدوة (فرع) لو نذر كركعاً للامام
في تشهد ترك ركعاً غيرية وتكبيراً أو شكاً في أن يسجد سلاماً أمية ركعة ولا تسجد في التذكرة لو نذر سجوداً
في حال القدوة خلاف الشك لفعله بعد تداركاً ابتعد بروين ثم لو شك في أدرك الركوع الامام أو في أنه أدرك الصلاة
معة كاملة أو ناقصة ركعة أو ركعة وسجد فيها لوجود شك في الغرض للسجود بعد القدوة أو بقاها بقيت سجوداً
السجود سلم عند أدان قرب الفصل أو سهرراً وظل عرقاً أو إذا سجدت خارجاً إلى الصلاة فيجب أن يبعد السلام
وإذا عاد الامام ثم الامام السلي العود والانتظام خلافاً أن بعدد علم ولو قام السجود في التذكرة لم يرد له التذكرة
أما إذا عاد (تنبيه) لو سجد الامام بعد فراغ المأموم الموافق من أقل التشهد واقفه وجوباً في السجود
أو قبل الله متابقة وجوباً ثم ينمى تشهد (ولو شك بعد سلاماً) إخلال بشرط أدرك (فرض غيرية
(و) تكبير (عزماً يؤخر) والأكثر لا يشرع ولأن الظاهر في الصلاة على الصلوة أن الشك في التنية وتكبير الاحترام
فيؤخر على التمتع خلافاً لما قيل في عدم الفرق وخرج بالشك بما لو نذر ركعة في سجوداً فيجب التنية
ثم لم يظن الفصل أو يظن أن استند بالقلبة أو تكلم أو مشى فلكل حال الشك زكريا في شرح الرزوي وإن
خرج من المسجد وللمرجع في طول الفصل وقصره إلى العزف وقيل يعتبر القصر بالقدر الذي قبل عن النبي
عليه السلام في خبر ذي اليمين والظن بما زاد عليه والمقبول في الخبر أنه قام وقضى إلى ناحية للسجود وأما
إذا البدن وسأل الصحابة انتهى وحكي أن الرافعي عن البويطي أن الفصل الطويل مما يلي قدر ركعة
وبه قال أبو اسحق وعن أبي هريرة (٢) إن الطويل قدر الصلاة إلى كان فيها (٢) وفي أن ما شك في
تغيره عن أصله يرجع به إلى الأصل وجوداً كان أو عدماً ونظر في الشك فلذا قالوا كعدوم شكوكاً في
الركعة (٢) تسن سجدة التلاوة لقاريه وسامع الجمع آية - سجدة وسجدة فصل القراءة الاماماً ما فسجد
هو السجدة إماماً فان سجدة اماماً وخلف هو عنه أو سجدة هو دونه بطلت خلافته ولو لم يزل المأموم سجوداً لا بعد
رفع رأسه من السجود ثم بطلت خلافته ولا يسجد بل يتطهر قائماً أو قاعاً هو إذا رفع قبل سجوديه رفع يده
ولا يسجد ويسن للامام في السجدة تأخير السجود إلى فراغ الركعة ثم نذر تأخير في السجدة أو تأخير في المأموم
العظيم لا ينعكس على المأمومين ولو قرأ الإمام في الركعة بان بلغ أقل الركوع ثم نذر السجود لم يجز لقولهم ولو
هو لا يسجد فلما بلغ حد الركوع صرعه لم يكف عنه وفر وجهاً لم يفسد سجود التلاوة وتكبير تحريم
وسجود كسجود الصلاة وسلاماً ويؤمل فيها نذر السجدة وجوباً للسجدة وخلفه وسؤره وشق منه وقصره تحريمه
وقوته فتبارك الله أحسن الخالقين (فائدة) تحريم القراءة بعد السجود فقط في صلاة أو وقت متكررة
وتبطل الصلاة بخلافها قصد السجود وغيره مما يتعلق بالقراءة فلا كراهة مطلقاً ولا عمل القرب إلى الله
فقال بسجدة بلا سبب ولو بعد الصلاة وسجوداً جهلة بين يدي مشاجهم حرام اتفاقاً
(فصل) في مبطلات الصلاة (تبطل الصلاة) فرضها أو ثقلها أو موماً واعتكاف (بينة قطعية) وتلقه حصول
شبه ولو حالاً غائباً (وترد فيه) أي القطع ولا موماً أخذت بوسواس فكري في الصلاة كالإيمان وغيره (وفيل
كثير) يقيناً من غير جنس أنما لما نذر من علم محرمه أو حيله ولم يقدر حال كونه (ولاً) عرقاً في غير شدة
الخوف وقيل السفر بخلاف القليل كعظمتين وإن استعاضت لاؤنه والضربتين نعم لو صدق ثلاثاً لم يفسد
فصل واحدة أو شرع فيها بطلت خلافته والكثير التفرق بحيث يمتد كل منقطعاً عما قبله وعقد القوي بان يكون
بينهما فذر ركعة ضعفت كما في المجموع (ولو كان) الفصل الكثير (سهرراً) والكثير (كثلاث) مضت
(و) (خطوات تواتر) وإن كانت بقدر خطوة مفترقة وكنتحريك رأسه ويديه ولو ممتداً الخطوة فتع الحاء
الركعة وهي معتقة بغير رجل لا مام أو غيره فان نزل منها الأخرى ولو بلا تمايز حفظت وإن كانا معتمدين متشعبين
أما إذا كانا معتمدين متشعبين

١) لو نذر السجدة وأما في سجدة واحدة
٢) كذا في الحديث
٣) كذا في الحديث

(قوله ولأن الظاهر
مضياً على الصحة)
قال حج وبه ينه أن
الشرط كل ركع خلافاً
لما وقع في المجموع قد
صرحوا بان التملك
الطهارة بعد طواف
القرض لا يؤخر ويجوز
دخول الصلاة بطهر
مشكوك فيه فيها لما
تبين الطهر وعكسه
أحدث أم لا

(٢) قوله ومن أبي
هريرة أنه ابن أبي
هريرة

١) حين بحث
٢) أي تلوع المسك

في شرح النهج لكن الذي حرم به في شرح الارشاد وغيره ان يقل رجل مع قل الى آخره الى محاذاته اوله خطوة
 ما فقط فان قل كلامي التائب فخطو ثان بلا زرع ولو شك في فعله قل هو او كثير فلا بطلان وتبطل بالوثبة وان
 لم تمتد (لا) تبطل (محركات خفيفة) وان كثرت وتواترت بذكر (كثيرك) استمع او (اصابع) في
 حلقه او استمع مع قرار كنه (او جفن) او شقة او ذكر اوله لانها لا تبطل بالوثبة المستقرة كالا صابع ولذلك
 حجت ان حرمة اللسان ان كانت مع غوبه عن محله ابطال ثلاث منها قال شيخنا وهو محتمل وخرج بالاصابع
 الشكفت فحرم بها ثلاثا ولا تبطل الا ان يكون فيه جزئية لا يصير معه عادة على عدم الحلك فلا تبطل للضرورة
 قال شيخنا ويؤخذ منه ان من ابتلى محرمة اضطرارية عشاها عمل كثير موضع فيه وامر ازالد ورد هائل
 التوا الى الحلك مرة واحدة وكذا دفعها عن صدره ووضعها على موضع الحلك مرة واحدة اي ان اتصل احداهما
 بالآخرى ولا فكل مرة على ما استظهره شيخنا (وبنطق) محمد ولو باكره (بحرفين) ان توالي كما استظهره
 شيخنا من غير قرأتين وذكر او دعا ولم يقصد بها مجرد الفهم كقوله لمن استاذنوه في الدخول ادخلوها سلام
 ما آمنن فان قصد القراءة والذكر وعده او مع التنية لم تبطل وكذا ان اطابق على ما قاله جمع متقدمون لكن
 الذي في التحقيق والدافق البطلان وهو المعتبر وتاتي هذه الصور الاربعة في الفتح على الامام بالقرآن او
 الذكر وفي الجهر بتكبير الاتقال من الامام والبلغ وتبطل بحرفين (ولو) ظهر (في تنجس لغير تعذر قراءة
 واجبة) كفاحه وتبطلها كل واجب قولي كتنه في آخر وصلاة فيه فلا تبطل بظهور حرفين في تنجس التعذر
 ركني قولي (او) ظهر في (نحوه) كسمال وبكاه وغطاين وضحك وخرج بقولي لغير تعذر قراءة واجبة ما اذا
 ظهر حرفان في تنجس لغير قراءة فمسنونه كالسورة والقنوت او الجهر بالفاحه فتبطل وبعت الزركي
 بجواز التنجس للظاهر لا خارج تحامة تبطل صومه قال شيخنا ويحتمل جواز القطع ايضا لا خارج تحامة تبطل
 صلاته بان تزلت بعد الظاهر ولم يمكنه اخراجها الا به ولو تنجس امامه فبان منه حرفان لم يجز مفارقه لان الظاهر
 تعذر عن البطلان نعم ان دلت قرينة على عدم عذره وبجبت مفارقه كما عتبه الشك ولو ابتلى شخص
 بنحو متعلق دائم بحيث لم يحل زمن من الوقت تنجس الصلاة باستعمال تبطل قال شيخنا الذي يظهر المقصود عنه ولا
 قضاء عليه لو شق (او) بنطق (بحرفين) كقوله في او حرف مدو ولا المدو في الحقيقة حرفان ولا
 تبطل الصلاة تلهف به بالقرية بقية توفقت على اللفظ كنذر وعق كان قال نذرت ان يدي بالي او اعتقت فلانا
 وليس مثله التلطف بنية صوم او اعتكاف لانها لا توفقت على اللفظ فلم يحجب اليه ولا يبعدا يجازي ولو لغيره لا يتعلق
 ولا خطاب لخلق فيهم ما تبطل بهما عند التعليق كان شق الله من يضي فحق رقية والاهم اغفر لي ان شئت
 وكذا عند خطاب مخلوق غير النبي ولو عند سماعه له كره على الاوجه نحو نذرت لك بكذا
 او حرك الله ولو لم يسم على رذبالاشارة باليد او الراس ولو ناطق باسم بعد الفراغ منها باللفظ وبحوز
 الرذ بقوله عليه السلام كالتنصيص بحمده الله ولغيره فصل زسلام تحلل وصل ولعن عطش فم ان محمد وسمع
 نفسه (لا) تبطل (يسير) نحو (تنجس) عرفا (لغيره) عليه (و) لا يسير (كلام) يعرفه كالكلمتين والثلاث
 قال شيخنا ويظهر ضبط الكلمة ثانيا لغير (يسير) اي مع سهوه عن كونه في الصلاة بان تبي انه فثالانه
 صلى الله عليه وسلم ثلاثين من الركعتين تكلم بقليل معتقدا الفراغ واجابوه بمحور من اللحن في هو يوم
 عليها ولو ظن بطلانها بكلامه القليل سهوا فتكلم كثيرا لم تعذر وخرج يسير تنجس القليلة وكلام يسير
 اكثرهما فتبطل بكثرةهما ولو مع غلبه وسهوه وغيره (او) مع (سبق لسان) اليه (او) مع (جهل تحريمه) اي
 الكلام فيها (لغير اسلام) وان كان من المسلمين (او بعد عن العلماء) اي عمن يعرف ذلك ولو سلم تأمينا
 ثم تكلم تأمينا اي سيرا او جهول بتكريم ما آتى به مع علمه بتحريم جنس الكلام او كون التنجس متبطل مع
 علمه بتحريم الكلام لم تبطل لحفاء ذلك على العوام (و) تبطل (بمفطر) وصل يلو فيه وان قل وأكل كثير
 سهوا وان لم تبطل به الصوم فلوا شغل تحامة تزلت من راسه بعد الظاهر من فيه او زيقا متنجسا بنحوه لثبته

(قوله وتبطل بالوثبة)
 أي الفاحشة في ع ش
 أنف شيخنا الرمي بان
 حركة جميع البدن
 كالوثبة الفاحشة فتبطل
 بها اه سم على حج
 (قوله بحرفين) ولو
 من منسوخ لفظه أو
 من حديث قدسي وان
 لم يرد ذلك لغير مسلم
 ان هذه الصلاة لا يصلح
 فيها شيء من كلام الناس

- (١) قد عر كساها
- (٢) عر كساها
- (٣) في موضعها
- (٤) وكلمه واضح
- (٥) نولي مودع كسج

محرم (ويأذى الجماعة) مشروعة في (نفل) كعبه وتراويج وترأفد عنها رمضان وكسوف (الصلاة) بنصبه
 اعزاه وترفعه ابتداء (جامعة) بنصبه حالاً ورفع خبر الله كور وجزيء الصلاة والصلاة وهلك في الصلاة ويكره
 من على الصلاة ويتقدم نذره عند دخول الوقت وعند الصلاة ليسكون ثابته عن الأذان والاقامة وخرج بقولي
 الجماعة فلا يتن في الجماعة وما قيل من لا يقرأ وينقل من ذروة صلاة جنازة (وشترط فيها) أي في الأذان والاقامة
 (ترتيب) أي الترتيب المعروف فيها للإتباع فان عكس ولو ناسب لم يصح وله البناء على التنظيم منها ولو ترك
 بعضها أتى به مع إعادة ما بعده (ولامة) بين كتابهما نعم لا يضر ترتيب كلام وسكوت ولو هتفا ولسن أن يعمد شراً
 اذا عطس وأن يؤخر زوال السلام وتحدث الماطس الى الفياض (وجهر) ان اذن أو اقام (الجماعة) فينبى اصابع
 واحد جميع كتابه أما المؤذن أو القيم لنفسه في كفا اصابع نفسه فقط (وقت) أي دخوله (لغير اذان صبح)
 لأن ذلك للإعلام فلا يجوز ولا يصح قبله أما اذان الصبح فيصيح من نصف ليل (وسن ثوب) لا اذان (صبح)
 وهو أن يقول بعد الخيلتين الصلاة خير من النوم مرتين وثوب لا اذان فانه صبح وكرة لغير صبح (وترجيع)
 بأن يأتي بكلمة الشهادتين مرتين ثم يقرأ أي بحيث يسمع من قرب منه عرفاً قل الجهر بهما للأتباع ويصح
 بدونه (وجعل مسجده جوامعاً) في الأذان دون الاقامة لأنه أجمع للصوت قال شيخنا ان أرفع الصوت
 به وان تعذر تدخّل الأخرى أو شابهة من يحصل غير هامن جية الأصابع (و) سن (فيها) أي في الأذان
 والاقامة (قيام) وان يؤذن على موضع عال ولو لم يكن للمسجد منارة من يطبعه ثم ياب (واستقبال) لقلبه
 وكرة تركه (ونحويل وجهه) لا الصدر (فيها) مرة (في حق على الصلاة) في المراتب ثم يرد وجهه لقلبه
 (وشمالاً) مرة (في حق على الفلاح) في المراتب ثم يرد وجهه لقلبه ولو لا اذان الخطبة أو لم يؤذن لنفسه ولا يكتف
 في الثوب على نزاع فيه (تنبيه) بسن رفع الصوت بالاذان لغيره فوق ما يسمع نفسه ولأن يؤذن الجماعة فوق
 ما يسمع واحد منهم وان يتألف بكل في جهر به للأمر به وحققه به في مصلى أقيمت فيه جماعة وانصرفوا
 وترتبه وأذراج الاقامة وتكبير راء التكبير الأولى فان لم يفعل فلا يصح الفصح وادغام ذال محمد في
 راء رسول أفان تركه من التهجئة الحنفى وينبى النطق بهاء الصلاة ويكره ان من تحدث وصي وفاسق ولا يصح
 نفسه وهما أفضل من الإمامة لقوله تعالى ومن أحسن قولاً من دعا الى الله قالت عائشة رضي الله عنها هم للمؤذنون
 وقيل هي أفضل منهم وأفضل من أحد هما بلان زاع (و) سن (ليتا) سمعاً بغير الحروف والآلة عند الجماعة
 كما قال شيخنا آخر (أن يقول ولو غير متوضي) أو عتبة أو حائضاً خلافاً للسبكي فيهما واستنجياً فها يظهر (مثل)
 قولهما (ان لم تلحنا لخنا خير للنبي فيأتي بكل كلمة غيبت فراغه منها حتى في الرجوع وان لم يستغفر ولو مع
 بعض الأذان أجاب فيه وفهام يشكوه ولو ترتب المؤذنون اجاب التكبير ولو بعد صلاته ويكره ترك اجابة الاول
 وقطع بالاجابة القراءة والذكر والدعاء وتكره الجماعة وقاضى حاجته بل يجنبان بعد الفراغ كصله ان قرب
 الفصل الألفين معهما ومن بعده ما عداه محس وان وجد ما يظهر به (الا في جملة فيقول) الجيب أي
 يقول شيئاً لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم أي لا حول عن معصية اقداله ولا قوة على طاعته الا بمعونه
 (وبصدق) أي يقول صدقت وبررت مرتين أي صيرت ذابراً أي خير كثير (ان ثوب) أي أتى بالثوب
 في الصبح ويقول في كل الاقامة اقامتها الله وأدامها وحقق من صالحى أهلها (و) سن (لكل) من مؤذن
 ومقيم وسامعها (أن يسن) (على النبي) صلى الله عليه وسلم (بعد فراغها) أي بعد فراغ كل منهما ان
 طال فصل بينهما أو الألفين لها دعاء واحد (ثم) يقول كل منهما افتابك (الهمزة) هذه الدعوة أي الأذان
 والاقامة (الى آخره) تحته أتم الصلاة القائمة آت محمداً الوسيلة والفضيلة وأتته مقاماً محموداً الذي وعدته
 والوسيلة هي أعلى درجة في الجنة والقيام المحمود مقام الشفاعة في فصل القضاء يوم القيامة ويسن أن يقول
 بعد اذان القرب اللهم هذا اقبال لك وادبار هارك وأصوات دعائك فاعفلى وتس الصلاة على النبي

(قوله واستقبال الخ)
 في شيخنا الوار للمؤذن
 حال أذانه كفى ان سمع
 آخر من مع أوله اه
 سم وعمل سم
 والاطفيعى عن م ر
 ان المودان للذكور
 مكروه وجزم جل
 المحسن بأنه يدور للحاجة
 ككبر البلد اه (قوله)
 صدق وبررت) لوقال
 هذه الكلمة في الصلاة
 بطلت كالوقال في متعبا
 (١) من مؤذن ومن مؤذن
 الجماعة
 (٢) يتعاقب
 (٣) لا لا احد
 (٤) كل من المؤذن والمقيم
 (٥) انما بعض المدن

صلى الله عليه وسلم قبل الاقامة على ما قاله النووي في شرح الوسيط واعتقده شيخنا ابن زباد وقال انما قبل
الاذان ثم ار في ذلك شيئا وقال الشيخ الكبير البكري قد انما نحن قائلان ولا يشترط عند رسول الله بعد ما قال
الزباني في البحر يستحب ان يقرأ بين الاذان والاقامة تكبيرة التكريس لمجرد ان من قرأ ذلك بين الاذان
والاقامة لم يكتب عليه ما بين الصلاتين (فرغ) انق القلي فيمن وافق قراغه من الوضوء وفرغ الوضوء
بانه يمانى بذلك الوضوء لانه للعبادة التي فرغ منها ثم يذكر الاذان قال وحسن ان ياتي بشهادتي الوضوء
ثم بدعاء الاذان ليتعلق بالنبي صلى الله عليه وسلم ثم بالدعاء لنفسه .
(فصل في صلاة الفلك) وهو صلاة الزيادة وشرا ثمانيت على فيه ولا يفتات على تركه ويقرأ عنه بالطوع
والسنة والمستحب والدعوات ونوبات الفرض بقوله تسعين درجة كافي حديث صحيح ان خزيمة وشريح
كانا نكسر الفلك في يومنا هذا في الاخرة لا في الدنيا مقام ما ترك منها لم يذكر كسنان كانس عليه في الصلاة
فان كان على ما جزم به بعضهم قبل انفسهم الله كاذبا وقيل الصوم وقيل الحج وقيل غير ذلك والاختلاف في الاكثر
من واحد اي غير قاصد الاقتصار على الاكدين من الآخر والافضل يومنا افضل من ركعتين وصلاة الفلك فسان
قسم لا تسن له جماعة كالرواتب التابعة للفرائض وهي مائة في السنة (الاجابة الصحيحة الثانية في السن
اربع ركعات قبل عصر) اربع قبل (ظهر) اربع (بقي) وركعتان بعد مغرب) ونكت وضمتها
بالفرض ولا يفتات صلاة الوضوء بانها قبلها المذكور الا ان يتركها بعد المكتوبة (امد) ركعتان خلفتان
(وقيلهما) ان لم يشك في ثمانية اجابة للوذن فان كان بين الاذان والاقامة تسعة ما قبلها من الاخرها
(و) ركعتان (قبل منسج) ويسن تخفيفها وقرأ الكافرون والاخلاص فيهما لمجرد مسلم وغيره وورد ايضا
فهم ما لم يشرع لك وام تركب وان من دأوم على قراءتها فما هم مائة ركعة عن علي بن ابي رافع فيمن لم يقرأها
ليتحقق الايمان بالوارد اخذنا ما قاله النووي في ان قلت نفق ظلمنا كثيرا كبير او لم يكن بذلك محطوا لهما
تطويلا يخرج عن حد السنة والاتباع كما قاله شيخنا انا جبر وزبادو يتدب الاضطجاع بينهما وبين الفرض ان
لم يؤخرهما عنه ولو غير متردد في الاولى تكونه على الشق الايمن فان لم يرد ذلك فصل نحو كلام او محول (تنبيه)
يجوز تأخير الرواتب القلبية عن الفرض وتكون طاعة وقد يسكن كان خضر والصلاة تمام او قربت اقامتها
بحيث لو اشتغل بمقومة تحرم الامام منكره الشروع في صلاة الفلك عليه لم يدم دخول وقتها وكذا بعد
خروج الوقت على الاوجه واللو كد من الرواتب عشر وهو ركعتان قبل صبح وظهر وبعده وبعده مغرب
وعشاء (و) يسن (وتر) أي صلاته بعد العشاء لمجرد الوتر حتى على كل مسلم وهو افضل من جميع الرواتب
للخلاف في وجوبه (واقفه ركعة) وان لم يتقدمها قبل من سنة العشاء او غيرها قال في المجموع واذا في السكاه
ثلاث ولم يركب منه خمس فبعضه (واكثره احدى عشرة) ركعة فلا يجوز الزيادة عليها بنية الوتر وما يغفل
الوتر او قارا وتوا حرم بالوتر ولم يتوعد اصح واقصر على ثمانية منه على الوجه قال شيخنا وكان تحت بعضهم
الحاقه بالفلك المطلق في ان له اذا نوى عددان يزيدون ثمانية من ذلك وهو غلط صريح وقوله ان في كلام
الغزالي عن القوز اني ما يؤخذ منه ذلك وهم ايضا كانوا من التيسير ويجوز في ذلك فوجئ ان حرم سنة الظهر
الاربعة بنية الوضوء فلا يجوز له الفصل بان يتكبر من ركعتين وان نواه فصل بخلافه وان نواه فصل ايضا استس
وجوز لمن زاد على ركعة الفصل بين كل ركعتين بالسلام وهو افضل من الوضوء بنية او تسعد في كل ركعتين
الاخيرتين ولا يجوز الوضوء باكثر من تسعدتين والوضوء بخلاف الاولى في صلاة الثلاث وهم امكر ولا تسعد عنه
في خير ولا تسعدوا الوتر بصلاة المغرب ويسن لمن اوتر ثلاثا ان يقرأ في الاولى تسعد في الثانية الكافرون
وفي الثالثة الاخلاص والموذنين للاتباع فلو اوتر باكثر من ثلاث فليس له ذلك في الثالثة الاخيرة ان فصل
في الثالثة الاخيرة من صلاة الفلك

① يسوي بين ركعتي الحديث
(فوه الاضطجاع)
وحكته ان يتذكر
بذلك ضجة القبر حتى
ينفرغ للاعمال الصالحة
وبنها لك (فوه)
او محول (اي من
الساكن الذي صل فيه
ركعتين) فوه وكذا
بعد خروج الوقت
اي لا يغفل البعيدا حتى
لم يغفل متبوعها ولو
بعد خروج الوقت
فتبه
② كذا في رواية

③ معنى الصبر بيفتات
اي الحاق (توضيحه)

عن ابن عباس رضي الله عنهما

(قوله والا) اي وان

لم يفصل الثلاثة

الاخيرة عما قبلها فلا

اي فلا يسن له ان يقرأ

في الثلاث الأخيرة

ما ذكر وعبارة حج

بعد قوله للاتباع

وقضيته ان ذلك انما

يسن ان أوتر ثلاث

لانه انما ورد فيه فلو

أوتر بأكثر فهل يسن

له ذلك في الثلاث

الاخيرة فصل أو وصل

عمل نظر (قوله خلافا

للشيخ نصر) أي القائل

بعدم طلب التحية لمن

لم يرد الجلوس في

المسجد أو تكرر منه

الدخول (قوله ماله

احتاج للشرب فيقعد

له) أي ولا نفوت التحية

بذلك الجلوس وفي

شيخنا لا نفوت التحية

بالجلوس للوضوء عند

خط فان أطلق في

الجلوس عمدا أي لم

يلاحظ أن جلوسه

لأجل الوضوء فاته

التحية كما في الوناني

(١) صلاة ركعتين أو ركعة واحدة

وكل من كان في صلاة

أو في صلاة ركعتين أو ركعة واحدة

عما قبلها والآخرة كما في البقيتين ولكن أوتر بأكثر من ثلاث قراءة لا خلاص في أوليته فصل أو وصل وأن
يقول بعد الوتر ثلاثا تسبحان الملك القدوس وترفع صوته بالثلاث بقول اللهم اني أعوذ بك من سخطك
وعتقائك من عقوبتك وبك منك لا أحصي ثناتك أنت كما أنبت على نفسك وقت الوتر كالترادج
بين صلاة العشاء ولو بعد المغرب في جمع التقديم وطلوع الفجر ولو خرج الوقت لم يجز قضاءها بحبل العشاء
كالترادج واتى البعدية خلافا لما رجحه بعضهم ولو بان بطلان عشاؤه بعد فعل الوتر أو التراويح وقع فلا مطلقا
(فرع) يسن لمن وثق بقطعه قبل الفجر بنفسه أو غيره أن يؤخر الوتر كله لا التراويح عن أول الليل وان فاتت
الجماعة فيه بالآخر في رمضان لحبر الشيخين اجتمعوا آخر صلاتكم بالليل وتر أو تأخره عن صلاة الليل الواقعية
ولكن لم يبق بها أن يعجله قبل النوم ولا يتدب أعاده ثم إن فعل الوتر بعد النوم حصل له بهنة التهجدي أيضا والا
كان وتر لا نهجدا وقيل الأولى أن يؤخر قبل ان يتم مطلقا ثم يقوم ويهجد لقول أبي هريرة رضي الله عنه
أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أوتر قبل أن أنام رواه الشيخان وقد كان أبو بكر رضي الله عنه يؤخر
لغير أن يتم ثم يقوم ويهجد وعمر رضي الله عنه يتم قبل أن يؤخر ويقوم ويهجد ويوتر قراعا الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال هذا أخذ بالحزم يعني أبكر وهذا أخذ بالقوة يعني أوتر وقد روى عن عثمان مثل فعل
أبي بكر وعن علي مثل فعل عمر رضي الله عنهم قال في الوسيط وأخذا للشافعي فقال أبو بكر رضي الله عنه وأما
الركعتان اللتان فصلهما الناس خلوا بين الوتر فليست من السنة كما صرح به الخو جري والشيخ زكريا قال في
المجموع ولا أقترع عن معتقد شيعة ذلك ويدعو إليه لجهالة (و) يسن (الضحي) لقوله تعالى يستعين بالضحى
والإشراق قال ابن عباس صلاة الإشراق صلاة الضحى روى الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه قال
أوصاني خليلي صلى الله عليه وسلم ثلاث صيام ثلاثة أيام من كل شهر ور كعتي الضحى وأن أوتر قبل أن أنام وروى
أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الضحى أي صلاتها ثمان ركعات وسلم من كل ركعتين (وأقلها
ركعتان) (كثرة ركعات) كما في التحقيق والمجموع وعليه الأكثر فتعزم الزيادة عليها بنية الضحى وهي
أفضلها على ما في الروضة وأصلها فيجوز الزيادة عليها بنيتها الى ثنتي عشرة ويتدب أن يسلم من كل ركعتين
وقتها من ارتفاع الشمس قدر ريع الى الزوال والأخيار فعلها عند مضي ربع النهار فحديث صحيح يوفان
ترادف فضيلة التأخير الى ربع النهار وفضيلة أدائها في المسجد ان لم يؤخرها فالأولى تأخيرها الى ربع النهار
وان فاتت فعلها في المسجد لان الفضيلة المتعلقة بالوقت أولى بالمزاغة من المتعلقة بالمكان ويسن أن يقرأ فيها
سورة والشمس والضحى ووردنا بقراءة الكافرون والاخلاص والإحسان أن ركعتي الإشراق من الضحى
خلافا للفرق الى ومن ثمة (و) يسن (ركعتا تحية) لأجل مسجد وأن تكرر دخوله أو لم يركب الجلوس خلافا
للشيخ نصر وبيعة الشيخ زكريا في شرعي التمتع والتحرير بقوله ان أراد الجلوس فليجلس للشيخين اذا دخل
أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصل ركعتين وتنفوت التحية بالجلوس الطويل وكذا القصر ان لم يسه أو جهل
ويخلق بها على الأوجه مما لو احتاج للشرب فيقعد له قليلا ثم يأتي بها لا بطول قيام أو عراض عنها ولين أحرم
بها قاعا للعود لا بما فيها وكرة تركها من غير عذر نعم ان قرب قيام مكتوبة جماعة أو غير ها وخشي كواشتغل بالتحية
لنفوات فضيلة التحريم تنظره قائما ومن لم يمكن منها ولو يحدث أن يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله
الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم أو بها وتكره الخطيب دخول وقت الخطبة ولم يردطواف
دخل المسجد لا يكثر من خلافا لبعضهم (و) ركعتا (استخارة) وأحرام وطواف ووضوء وتأذي ركعتا التحية
وما بعدها بركعتين فأكثر من فرض أو نفل آخر وان لم ينو هامة أي يسقط طلبها بذلك احتياض حصول ثوابها
بما قاله ثقة على النية لخبر انما الاعمال بالنيات كما قاله جماعة من أئمة الحديث وأما قوله كذا ظاهر كلام
الاصحاب حصول ثوابها وان لم ينو ها معه وهو بمعنى كلام المجموع ويقرأ أيضا في أولي ركعتي الوضوء بعد
الفاحة ولو كانتهم اذ ظفروا أنفسهم الى رحمتها والثانية ومن جعل ثوابا ويظلم نفسه الى رحمتها ومنه صلاة الأولين
الذين

وهي عشرة ركعة بين المغرب والعشاء ورب ستا وأربع ركعة بين الأذان وتادى مؤاتت وغيرها
أخلاق الشجاعة الأولى فعلها بعد الفراغ من أذكار المغرب وصلاة التسبيح وهي أربع ركعات بتسليم أو
تسليمين وحدها حسن لكثرة طرقيتها ثوابها لا ينقضي ومن ثم قال بعض المحققين لا يستمع تسليما
ويتركها إلا متهاون بالدين ويغول في كل ركعة منها خمسة وسبعين سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر
خمس عشرة بعد القراءة وعشر في كل من الركوع والاعتدال والسجودين والجلوس بينهما بعد الذكر أو الرد
فيها وخمس عشرة الاستراحة ويكره عند ابتداءها دون القيام منها وباني بها في محل التشهد قبله ويجوز جعل الحصة
عشر قبل القراءة وخمس يكون عشر الاستراحة بعد القراءة ولو تذكر في الاعتدال ثلثة تسبيحات الركوع
لم يجز القعود إلى الاعتدال إلا أنه لا يكره قصر باني بها في السجود ويستأن لا يخلو إلا بسبع منها أو
الشهر والقسم الثاني مما تنسب إليه الجماعة (و) هو (صلاة العيدين) أي العيد الأكبر والأصغر من طلوع فريض
وزوالهما وهي ركعتان ويكبر نداء في الأولى ركعتي العيدين ولو مضممة على الأولى بعد افتتاح سبعا وفي الثانية
تسبيحا قبل ثم في حارة افتتاحا لا يجمع كل تكبيرة فالمرح في قراءة ولا يتدارك في الثانية أن تركه في الأولى وفي
ليتها من غير الشمس إلى أن تحرم الإمام مع رفع صوت وعفت كل صلاة ولو جنازة من صبح عرفه إلى عصر
آخر أيام التشريق وفي عشر ذي الحجة حين يرى شيطان من بعد الأضحية أو تسعة مناتها (و) صلاة (الكسوفين)
أي كسوف الشمس والقمر وأقلها ركعتان كسوف الظهر وأدنى كالحائز بادة قيام وقراءة وركوع في كل ركعة
والأكل أن يقرأ بعد الفاعلة في القيام الأول البقرة أو قدرها وفي الثاني كانت أيمنها والثالث تكبيرة وخمسين
والرابع كانت وأن يسبح في أول ركوع وسجود كانت من البقرة وفي الثاني من كل منهما ركعتان والثالث منها
كسعين والرابع كسعين (بخطين) أي معها (بدها) أي تسن خطبتان بعد فعل صلاة العيدين ولو في
عديها يظهر والكسوفين ويستمع في كل ركعة الكسوف تسبيح تكبيرات والثانية بسبع ولاة
ويستغفر أن يصل بين الخطبتين بالتكبير ويكره منه في حصول الخطبة قاله الشافعي ولا تسن هذه التكبيرات
للحاضرين (و) صلاة (الاستسقاء) عند الحاجة للماء المقيدة أو مذكورة أو قلته بحيث لا يكتفي وهي ركعة العيدين
لكن تستغفر الخطبتين بدل التكبير في الخطبة ويستقبل القبلة حالة الدعاء بعد سجد الخطبة الثانية أي يحولها
(و) صلاة (الترأوى) وهي عشرة ركعات بشرطها في كل ليلة من رمضان الحرام من قام رمضان إيمانا
واحسانا غير أنه ما تقدم من ذنبه ويجب التسليم من كل ركعتين فلو صلى أربعاً منها تسليمة لم تصح بخلاف
سنة الظهر والعصر والضحى والوتر ويؤتى بها التراويح أو قيام رمضان وفعلها أول الوقت أفضل من فعلها
لأنه بعد النوم علاقه ما هوه الحائض وميت ترأوى لأنهم كانوا يشربون ليطول قيامهم بعد كل تسليمتين
ويتر العشر من أن روائت المؤكدة في غير رمضان عشر فضعفت فلهذا وقت جديد وتسمى وتكرير قبل هو
الله أحد ثلاثاً ثلاثاً في الركعات الأخيرة من ركعاتها بدعغير حسنة لأن فيها خلافاً بالسنة كما في حديثنا
وبسن التهجداً جماعاً وهو التسلل للاستسقاء قال الله تعالى ومن الليل فتهجد به نافلة لك وورد في فضله
أحاديث كثيرة وكثرة لمنازلة تركه بلا ضرورة ويتأكد أن لا يخل صلاته في الليل بعد النوم ولو ركعتين كظم
فضل ذلك ولا حد لعدد ركعاته وقيل عدة ما بين عشرة وعشرين يكره فيه من الدعاء والاستسقاء ونصفه الآخر أكد
وأفضله عند السحر لقوله تعالى وبالأصباح يستغفرون وأن يوقظ من نومه في سجده ويتدب خضاء
فيلتفت إذا ذات كالعبد والواب والضحى لا يذوق كسوف وغيرة وسنة الوضوء ومن فاته ورده أي
من الفعل المطلق نذبت له صلاة وكذا غير الصلاة ولا حصر للفعل المطلق وله أن يقتصر على ركعة تشهد مع
سلام بلا كراهة فإن نوى فوق ركعة لله تشهد في كل ركعتين وفي ثلاث وأربع فأكثر أو نوى قدر أقله
زيادة وقص أن نوايا قبلتها ولا يظلت صلاة فلو نوى ركعتين فقام إلى نالته سبوا ثم نذر ركعة فقام
أما من عجز عن

① فعل الناس

(قوله ولا حصر للفعل المطلق) وهو لا يتقيد بوقت ولا سبب لغير الصبحين الصلاة خير موضوع فاستكثر منها أو أقل فله صلاة ما شاء ولو من غير نية عدد ولو ركعة بتشهد ولا كراهة فيه فإن أحرم بأكثر من ركعة فله التجهد في كل ركعتين كاربعة وفي كل ثلاث وكل أربع وهكذا لأن ذلك معهود في الفرائض الجملة والصحيح منه في كل ركعة لا لمسه في نظير أصلا لا ح

② في قوله تعالى ومن الليل فتهجد به نافلة لك وورد في فضله أحاديث كثيرة وكثرة لمنازلة تركه بلا ضرورة ويتأكد أن لا يخل صلاته في الليل بعد النوم ولو ركعتين كظم فضل ذلك ولا حد لعدد ركعاته وقيل عدة ما بين عشرة وعشرين يكره فيه من الدعاء والاستسقاء ونصفه الآخر أكد وأفضله عند السحر لقوله تعالى وبالأصباح يستغفرون وأن يوقظ من نومه في سجده ويتدب خضاء فليفت إذا ذات كالعبد والواب والضحى لا يذوق كسوف وغيرة وسنة الوضوء ومن فاته ورده أي من الفعل المطلق نذبت له صلاة وكذا غير الصلاة ولا حصر للفعل المطلق وله أن يقتصر على ركعة تشهد مع سلام بلا كراهة فإن نوى فوق ركعة لله تشهد في كل ركعتين وفي ثلاث وأربع فأكثر أو نوى قدر أقله زيادة وقص أن نوايا قبلتها ولا يظلت صلاة فلو نوى ركعتين فقام إلى نالته سبوا ثم نذر ركعة فقام

③ دارة ما بها على المصلوات الخمس
④ عدد ما فيها

يقوم لزيادة ان شاء الله بعد ذلك وآخر صلاته وان يشاء قد تشهد وسجد لله وسلم وبسن للتفيل ليل
 او نهارا ان يسم من كل ركعتين للخبر التلق عليه صلاة الليل متى متى وفي رواية صحيحة وانهار قال
 في المجموع إطالة القيام افضل في الليل من تكثير الركعات وقال فيه ايضا افضل النفل عيدا كبر فافضر
 فكسوف فحسوف فاستسقاء فوتر فركعتان فقرة الرواتب فحجته في صرير فواحدة فالترابيح فالضحى
 فركعتا الطواف والتحية والاحرام فالوضوء فالحائض فاما الصلاة المفروضة فليكن غائب ونصف شعبان ويوم
 عاشوراء فبدعة فيسبحه واحد منها مؤتمرة قال شيخنا كان يشبهه وغيره وافترق منها ما اعتنيت في بعض البلاد
 من صلاة الخميس في الجمعة الأخيرة من رمضان عتقت صلاتها زعيمين انها تكفر صلاتها التمام أو الفطر التروكة
 وذلك محرم

فصل في صلاة الجماعة وشروطها بالمدنية وثقلها امام ومأموم وهي في الجمعة ثم في صبيحتها الصبح ثم العشاء
 ثم العصر ثم الظهر ثم المغرب افضل (صلاة الجماعة في أداء مكتوبة) لا جمعة غنم كعدة للخبر التلق عليه صلاة
 الجماعة افضل من صلاة القعدة بسبع وعشرين درجة والافضل بفضي التذكية فقط وحكمة السبع والعشرين
 ان فيها فوائد تزد على صلاة القعدة نحو ذلك وخارج بالأداء العشاء نعم ان انفتت بمقتضى الامام والمأموم سنت
 الجماعة والاختلاف الأولي كاداء خلف قضاء وعكسه وفرض خلف تقي وعكسه وتر اربع خلف وتر وعكسه
 وبالمسكوبة النذرة والنافلة فلا تسن فيهما الجماعة ولا تنكره قال النووي والاصح انها فرض كفاية للرجال
 البالغين الاحرار القيمين في المؤداة فقط بحيث يظهر شيعارها بمحل اقامتها او قبل ان يفرض عين وهو مذهب
 احمد وقيل بشرط لصحة الصلاة ولا يتا كذا النكاح والسياسة كعدة للرجال فلا تنكره تركها للملل والهن والجماعة
 في مكتوبة كبر بمسجدا افضل نعم ان وجدت في بيته فقط فهو افضل وكذا لو كانت فيه اكثر من مسجدا في المسجد
 على ما اعتمد الاذرعى وغيره قال شيخنا والوجه خلافه ولو تعارضت فضيلة الصلاة في المسجد والحضور
 خارجه قديم فما يظهر لان الفضيلة المتعلقة بذات العبادة أولى من الفضيلة المتعلقة بمكانها وزمانها والمتعلقة
 بزمانها أولى من المتعلقة بمكانها وتس اعادة المكتوبة بشرط ان تكون في الوقت وان لا تراد في اعادتها على
 مرة خلافا لشيخ شيوخنا في الحسن البكري رحمه الله تعالى ولو اختلفت الأولى جماعة مع آخر ولو واحد الامام
 كان او مأموما في الأولى أو الثانية بنية فرض وان وقعت فلا فيتوى اعادة الصلاة المفروضة واختار الامام
 انه غير يوي الظهر او العصر مثلا ولا يتعرض للفرض ورجه في الروضة لكن الاول مرجح الاكثرين في الفرض
 الأولى ولو بان فساد الأولى لم تجزئه الثانية على ما اعتمدته النووي ويتجنا خلافا لما قاله شيخنا من كبرياتها للفرض الى
 وابن العباد أي اذا نوى بالثانية الفرض (وهي بجميع كثير افضل) منها في جميع قليل للخبر الصحيح وما كان
 اكثر فهو احب الى الله تعالى (الا نحو بدعة امامه) أي الكبير كرافع او فاسق ولو بمجرد التهمة فالأقل
 جماعة بل الانفراد افضل كذا قاله شيخنا بتماما لشيخه كبريار حمها الله تعالى وكذا لو كان لا يقتضيه وجوب
 بعض الاركان او الشروط وان آتى بها لانه يقتضي بها التقلية وهو مبطل عندنا (اذ) كون القليل بمسجد متيقن
 حل أرضه او مال بانيه او (تعقل مسجد) قريبا او بعيد (منها) أي الجماعة يقينه عنه لكونه اماما او محضرا
 الناس بحضوره فقبل ذلك الجمع في ذلك افضل من كثيره في غيره بل تحت بعضهم ان الانفراد بالتعطل عن الصلاة
 عليه بعبث افضل والوجه خلافه ولو كان امام القليل أولى بالامامة لحو علم كان الحضور غداة أولى ولو تعارض
 الحشوع والجماعة فهي الأولى كما اطلقوا عليه حيث قالوا ان فرض الكفاية افضل من السنن وافق الغزالي وتبعه
 ابو الحسن البكري في شرجه الكبير على المهاج وأولوية الانفراد بل لا يحتج مع الجماعة في أكثر صلاته قال
 شيخنا وهو كذلك ان فات في جمعيها وانما ابن عبيد السلام بان الحشوع أولى مطلقا بما ياتي على قول ان الجماعة
 سنة ولو تعارضت فضيلة سماع القرآن من الامام مع قلة الجماعة وعدم سماعه مع كثرتها كان الأول افضل ويجوز

٧ كذا في ديوان علي بن سفيان
 راجع الى كبريون

(قوله بمسجد افضل)
 أي من إيقاعها في غير
 مسجد مطلقا أو فيه
 بغير جماعة (قوله إعادة
 المكتوبة) أي على
 الاعيان فخرج
 للنذرة فانها لا تسن
 اعادتها بل لا تنعقد
 وصلاة الجنائز لأنه
 لا يتفعل بها كما يأتي
 فان أعادها صحت
 ووقت فلا وهذه
 خرجت عن سنن
 القياس

٨ قوله بجميع

فصل في صلاة الجمعة وشروطها بالمدنية وثقلها امام ومأموم وهي في الجمعة ثم في صبيحتها الصبح ثم العشاء
 ثم العصر ثم الظهر ثم المغرب افضل (صلاة الجماعة في أداء مكتوبة) لا جمعة غنم كعدة للخبر التلق عليه صلاة
 الجماعة افضل من صلاة القعدة بسبع وعشرين درجة والافضل بفضي التذكية فقط وحكمة السبع والعشرين
 ان فيها فوائد تزد على صلاة القعدة نحو ذلك وخارج بالأداء العشاء نعم ان انفتت بمقتضى الامام والمأموم سنت
 الجماعة والاختلاف الأولي كاداء خلف قضاء وعكسه وفرض خلف تقي وعكسه وتر اربع خلف وتر وعكسه
 وبالمسكوبة النذرة والنافلة فلا تسن فيهما الجماعة ولا تنكره قال النووي والاصح انها فرض كفاية للرجال
 البالغين الاحرار القيمين في المؤداة فقط بحيث يظهر شيعارها بمحل اقامتها او قبل ان يفرض عين وهو مذهب
 احمد وقيل بشرط لصحة الصلاة ولا يتا كذا النكاح والسياسة كعدة للرجال فلا تنكره تركها للملل والهن والجماعة
 في مكتوبة كبر بمسجدا افضل نعم ان وجدت في بيته فقط فهو افضل وكذا لو كانت فيه اكثر من مسجدا في المسجد
 على ما اعتمد الاذرعى وغيره قال شيخنا والوجه خلافه ولو تعارضت فضيلة الصلاة في المسجد والحضور
 خارجه قديم فما يظهر لان الفضيلة المتعلقة بذات العبادة أولى من الفضيلة المتعلقة بمكانها وزمانها والمتعلقة
 بزمانها أولى من المتعلقة بمكانها وتس اعادة المكتوبة بشرط ان تكون في الوقت وان لا تراد في اعادتها على
 مرة خلافا لشيخ شيوخنا في الحسن البكري رحمه الله تعالى ولو اختلفت الأولى جماعة مع آخر ولو واحد الامام
 كان او مأموما في الأولى أو الثانية بنية فرض وان وقعت فلا فيتوى اعادة الصلاة المفروضة واختار الامام
 انه غير يوي الظهر او العصر مثلا ولا يتعرض للفرض ورجه في الروضة لكن الاول مرجح الاكثرين في الفرض
 الأولى ولو بان فساد الأولى لم تجزئه الثانية على ما اعتمدته النووي ويتجنا خلافا لما قاله شيخنا من كبرياتها للفرض الى
 وابن العباد أي اذا نوى بالثانية الفرض (وهي بجميع كثير افضل) منها في جميع قليل للخبر الصحيح وما كان
 اكثر فهو احب الى الله تعالى (الا نحو بدعة امامه) أي الكبير كرافع او فاسق ولو بمجرد التهمة فالأقل
 جماعة بل الانفراد افضل كذا قاله شيخنا بتماما لشيخه كبريار حمها الله تعالى وكذا لو كان لا يقتضيه وجوب
 بعض الاركان او الشروط وان آتى بها لانه يقتضي بها التقلية وهو مبطل عندنا (اذ) كون القليل بمسجد متيقن
 حل أرضه او مال بانيه او (تعقل مسجد) قريبا او بعيد (منها) أي الجماعة يقينه عنه لكونه اماما او محضرا
 الناس بحضوره فقبل ذلك الجمع في ذلك افضل من كثيره في غيره بل تحت بعضهم ان الانفراد بالتعطل عن الصلاة
 عليه بعبث افضل والوجه خلافه ولو كان امام القليل أولى بالامامة لحو علم كان الحضور غداة أولى ولو تعارض
 الحشوع والجماعة فهي الأولى كما اطلقوا عليه حيث قالوا ان فرض الكفاية افضل من السنن وافق الغزالي وتبعه
 ابو الحسن البكري في شرجه الكبير على المهاج وأولوية الانفراد بل لا يحتج مع الجماعة في أكثر صلاته قال
 شيخنا وهو كذلك ان فات في جمعيها وانما ابن عبيد السلام بان الحشوع أولى مطلقا بما ياتي على قول ان الجماعة
 سنة ولو تعارضت فضيلة سماع القرآن من الامام مع قلة الجماعة وعدم سماعه مع كثرتها كان الأول افضل ويجوز

لمنفرد أن ينوي الاقتداء بآبائهم أثناء صلاته وإن اختلفت ركنهما لكن بكرة ذلك له دون ما موم خرج من الجماعة لغيره حدث امامه فلا بكرة له الدخول في جماعة أخرى فإذا اقتدى في الأثناء بركته مؤاقتة الإمام ثم إن فرغ أو لا ثم كسبوق والا فلا انتظار أفضل ونحوه للفرقة بلا عذر مع الكراهة فتقوت فضيلة الجماعة للفرقة بعذر كير خص ترك جماعة وتركه مقصودة كتنهيد أول وقت وسورة وطويلة وبالمأموم ضعف أو غفل لا تنقوت فضيلتها وقد بحث الفرقة كان عرض من قبل الصلاة امامه وقد علمه فيلزمه نيتها فور أو الإبطال وإن لم يتابعه تنافاة كافي المجموع (وتذكر الجماعة) في غير جمعة أي فضيلتها للصلي (تأمل اسم التمام) أي لم ينطق بعمركم في التسليمة الأولى وإن لم يتقدمه بان سلم عقب تحريمه لأدراكه ركناته فيحصل له جميع ثوابها وفضل الكنة دون فضل من أدركها كلها ومن أدرك جزءا من أركانها فارق بعذر أو خرج الإمام بنحو حدث يحصل له فضل الجماعة أما الجماعة فلا تذكر الأبركة كإتاني ويسن لم يجمع حاضر وأد الإمام قد فرغ من الركوع الأخير أن يصير وإلى أن يسلم ثم يحرم مواضع الوقت وكذا الم سبق بعض الصلاة ورجاء الجماعة بركته معهم الكل لكن قال شيخنا إن عمله مما يفت بانتظار فضيلة أول الوقت أو وقت الاختيار سواء في ذلك الرجاء واليقين وأفق بعضهم بأنه لو قصدنا لم يذكر كراهية كثره أخرها حديث فيه (و تذكر فضيلة) مع إمام (محضوه) أي المأموم التحريم (واشتغال به عقب تحريم إمامه) من غير تراخ فان لم يحضره أو تراخى فاقته فضيلته نعم يتفرقه وسوسة خفيفة وأدرك تحريم الإمام فضيلة مسندة ما موم بها الكونه مقصودة الصلاة ولأن ملازمه أربعين يؤيد بركته بركته من النار وبراءة من النفاق كافي الحديث وقبل يحصل فضيلة التحريم بأدراك بعض القيام ويتبدد ترك الاشتراع وإن خاف قوت التحريم وكذا الجماعة على الأصح إلا في الجمعة فيجب طاقته إن رجا أدراك التحريم قبل سلام الإمام ويسن لأمامه ومنفرد انتظار داخل محل الصلاة مرابداً لا اقتداء به في الركوع والتشهد الأخير فتعالى بلانطويل وتعيين بين الداخلين وظولنحو علم وكذا في السجدة الثانية ليكتفي موافق تخلف لأمام فاعية لا خارج عن محلها وإن صغر السجدة ولا داخل بقناة الخطء وتأخير الاحرام إلى الركوع بل يسن عدمه زجره قال القوزاني يحرم الانتظار للثبوت ويسن للإمام خفض الصلاة مع فعل أبيض وهيأت بحيث لا يقتصر على الأقل ولا يستوفي الأكل إلا أن رضى بطويله محصورون وكراهة له تطويل وإن قصد ركوع آخر ولو زانما مصل هو حر يقف وهل يلزم أم لا وجهان (والذي يتبعه) أي لا يملكه لا ينادي حيوان محترم ويجوز له لا ينادي نحو ماله كذلك ومن رأى حيوانا محترما يقصده ظاهرا أو مرقا لم يملكه يخلصه وتأخير صلاة أو بطلانها كان فيها أو لا جاز له ذلك وكراهة له تركه وكراهة ابتداء فعل بعده وعن أبيه في الإقامة ولو غير إذن الإمام فان كان في أخته لم تحس بأعمية قوت جماعة الأقطعة نشأوا ودخل فيها المخرج جماعة أخرى (و) تذكر (ركعة) لمسبق في أدراك الإمام وأكثها بامر من (بكثيرة) الاحرام ثم أخرى لمؤدى فان اقتصر على نكسرة واشترط أن يأتي بها (أحرام) فقط وان يتبعها قبل أن يصير إلى أقل الركوع والالتفات لا التحامل فتعقده لا خلافا لما ينوي الركوع وحده خلوها عن التحريم أو مع التحريم للتشريك أو أطلق على تعارض قرينى الافتتاح والمؤدى فوجب فيه التحريم لمتنازعهما عارضها من تكثير المؤدى (و) بأدراك (ركوع محسوب) للإمام وإن قصر المأموم فلم يحرم الأوهو راكع وخرج بالركوع غيره كالأعتدال وبالحسب غيره ركوع حديث ومن في ركعة زائدة وقع للركوع في قواعده وهذه العلامة أبو السعود بن ظهيرة في حاشية النهاج أنه يشترط أيضا أن يكون الإمام أهلا لتحمل فلو كان الإمام غيبا لم يكن مبركا كالركعة لأنه ليس أهلا لتحمل (تام) بأن يطمئن فيه قبل ارتفاع الإمام عن أقل الركوع وهو بلوغ راحته ركعة (فتي) فلولم يطمئن فيه تحلل ارتفاع الإمام منه أو ترك في حصول الطمأنينة فلا يترك الركعة وتسجد التلاش وكافي المجموع لأنه يشاك قد سلام الإمام في عذير كراهية فلا يحتمل عنه وبعت الاستوى وجوب ركوع أدراكه ركعة في الوقت (ويكثر) ندبا (مسبوق) انتقمه (لا يتألفه) فلو أدركه معتدلا كبر لمؤدى وما حده أو شاجدا

أي خالفه

(قوله لحديث فيه) قال

م ر وهو ظاهر دليلا

لاقتلا اه ومثله حج

(قوله بحضوره أي

المأموم التحريم) أي وان

لم يسمعه كما هو ظاهر

(قوله على الأصح) أي

لأن المقصود قد حصل

من غيره وقد سقط عنه

الدرص بخلافه في

الجمعة إذ النظر إليه

في الجمعة الفعل وعين

الفاعل ومقابل الأصح

كما اقتضاه كلام الرافعي

بين الإسراع اه م ر

(١) كونه أو د

(٢) كونه

(٣) يتقنتا

(٤) أي لمتنازع تكثيره القوم

لما عارضه بها أي تكثيره القوم

ركوع

فمؤدى

كبطء القراءة على ما قاله الشيخان كالموتى لوجوب التخلف فيتحلف ويذكر لركعة ما لم يسبقها كثير من
 ثلاثة أركان خلافا لما اعتد به جمع محققون من كون غير معذور لتقصيره بالعدل والد كور وحزم به شيئا يخاف شرح
 النهاج وقناو به من قال من غير بقدره فبطورته فؤولة وحيلة به بان لم يدر لالإمام في الركوع فاقته الركعة ولا
 تركع لانه لا تحت له بل يتابعه في هوى السجود والآنظلت صلاة ان علم وتقدم قال والشيء بركة في تخلف
 القراءة وما لم يحق ترك الإمام الهوى للسجود فان كل واقفه ولا ترك والآنظلت صلاة ان علم وتقدم والآن
 فارق ما بالنية قال شيئا في شرح الارشاد والاقرب للفقهاء الأول وعليه أكثر المتأخرين أما لو ترك بدون
 قراءة قدرها فانتقل صلاته وفي شرح النهاج له عن معظم الأصحاب أن ترك ركعة يسقط عنه بقية الفاعية واختار
 بل رجع به جمع متأخرون وأطالوا في الاستدلال له وإن كلام الشيخين يقتضيه ما إذا جعل أن واحدة ذلك فهو
 يتخلفه بالركعة متخلف بقدره القاضي وخرج بالسبوق للوافق فانه إذا لم يتبع الفاعية لا يغتال به سنة كعدمه
 افتتاح وإن لم يأتين أدرك الفاعية معه يكون كبطيء القراءة فيما مر بلا نزاع (وتتبعه) أي المأموم (على
 امام) كما دعا علما (ب) تمام (ركعتين قليتين) وإن لم يكن ناطقاً (بمطلق) لا صلاة له حتى لا يشترط واحدة في التقدم
 بهما إن تركه وتقدم ثم هوى السجود ومثلاً للإمام قائم وأن ترك ركعة قبل الإمام فليأر إذا الإمام أن ترك ركعة فليأر
 أراد الإمام أن يرفع سجدة فلم يجمع معه في الركوع ولا في الاعتدال ولو سبق بهما سجد أو جهل لم يضر لكن
 لا يتعدله كما إذا لم يتدللان بهما مع الإمام سواء أوجه لا أتى بعد سلام إمامه تركه أو لا أعاد الصلاة (و) بسعة
 عليه عامداً علماً (ب) تمام (ركعتين قليتين) كان ترك ركعة ورفع الإمام قائم (حرائم) بخلاف التخلف به فانه فكره وكما ياتي
 ومن تقدم ترك ركعة القود كواقفه ان تعدد الاختيار بين العود والدوام (ومقارنته) أي مقارنته المأموم
 الإمام (في أفعالي) وكذا أقوال غير محرم (مكرهة) كمتخلف عنه أي الإمام (إلى فراغ ترك ركعة) وتقدم عليه
 بابتدائه وتقدم بعد هذه الثلاثة فتوته فضيلة الجماعة فهي جماعة صحيحة لكن لا تواب عليها فيسقط تركها
 أو كراهته فيقول جمع انتهاء الفضيلة بغيره والحر وجع عن التابعة حتى يصير كالمفرد ولا تنسخ له الجماعة وهم كما ياتيه
 التزكشي وغيره ويخرج ذلك في كل مكره ومن حيث الجماعة بأن لا يشترط وجوده في غيرهما فالصحة للمأموم أن
 يتأخر ابتداء فعله عن ابتداء فعل الإمام ويتقدم على فراغه منه والأحكام من هذا إن يتأخر ابتداء فعل المأموم
 عن جميع ترك الإمام ولا يشرع حتى يسبق الإمام خلفه فالتقليل إليه فلا يهوى للركوع والسجود حتى يستوي
 الإمام تركاً كما أو يسبق بجمته إلى السجود ولو قارنه بالتحريم أو بين تأخر تحريم الإمام ثم تقدم خلاصته ولا بأس باعادة
 التكبير بشرط أنية تأنيه ان لم يشتر أو لا بالمقارن في السلام وان سجد به بالفاعية والشهادة بأن فرغ من أحدهما قبل
 شروع الإمام ثم يصبر وقيل يجب ألا إعادة مع فعل الإمام أو بعده وهو أولى فعليه ان لا يتقدم فقلت ويسن من إعادة
 هذا الخلاف كما بين تأخير جميع فاعيته عن فاعية الإمام ولو لم يأتى إلى السجدة فإن طرأ عليه قراءة السورة ولو علم أن
 إمامه يقتصر على الفاعية لزمه أن يقرأها مع قراءة الإمام (ولا يصح قدوة) بمن اعتد بطلان صلاته بأن
 ارتكبت خطأ في اعتقاد المأموم كشافه اقتدى بحسن قدوة دون ما إذا انصرفت نظر الاعتقاد المقدي
 لأن الإمام محث عنه بالمس دون الفضيحة بعد تذبظ صلاته بصلا لا لا لأنه عتد ليس في صلا ولو شك
 شافعي في إتيان الخالف بالواجبات عند المأموم لم يؤخر في صحة الاقتداء به بحسب الظن به في توقي الخلاف فلا يضر
 عدم اعتقاده بالوجوب (فخرج) لو قام أمثاله زيادة كخامسة أو لوسه أو لم يجز له متابعتهم ولو لم يمسحوا أو شاكوا
 في ركعة بل بفارقه وسلم وانتظره على المعتد (ولا قدوة) (عقيد) ولو اغتال أو أن بان أمثاله وخرج بمقتضى
 أن طقت قدوته كان سلم الأمام فقام فسبق فافتدى به آخر شعث أو قام مشهورون فافتدى بعضهم ببعض فمحت
 أيضاً على المعتد لكن مع الكراهة (ولا قدوة) (فأرى) بامته وهو ممن يخل بالفاعية وبعضها ولو لم يفر من
 بأن لا يجر عنه بالكيفية أو عن إخراجها عن محرمها وعن أصل تشديده وإن لم تكن التيم ولا علم بمخالفة لا يصح
 أن يفسد شرف بغيره فبان محرمه

① ٢٠٠٨ ٧ ١٤١٦

(قوله يكون كبطيء)
 (القراءة فيها) أي
 ويكون معذورا في
 تخلفه عن امامه فيتخلف
 ثلاثة أركان طويلة
 (قوله ولو سبق)
 للفاعل أي ولو سبق
 للمأموم الإمام بهما أي
 بالركعتين سهوا النخ
 (قوله والدوام) أي على
 ما هو فيه وأن يسن للعامة
 العود به المأفاته وغير
 السامى لعدم تقصيره

لِتَحْتَلِ الْقِرَاءَةَ عَنْهُ لَوْ أَدْرَكَهَا كَمَا وَيَصِحُّ الْاِقْتِدَاءُ بِمَنْ يَجُوزُ كَوْنُهُ أَمِيًّا إِلَّا إِذَا لَمْ يَجْهَرْ فِي جَهْرٍ يَكْفُرُ بِهِ فَتَمَارَقَتْهُ
 فَاِنْ اسْتَمَرَ جَاهِلًا حَتَّى تَمُوتَ لَمْ يَلْزَمْهُ الْاِعَادَةُ مَا لَمْ يَتَذَكَّرْ بِأَنَّهُ قَارِئٌ وَحِينَئِذٍ عَدِمَ صَحَّةَ الْاِقْتِدَاءِ بِالْأَمِيِّ إِنْ لَمْ يَسْتَوْثِقِ الْاِمَامَ
 وَالْمَأْمُومَ فِي الْحَرْفِ الْمَعْزُومِ مِنْهُ بَأَنَّهُ أَحْسَنُ الْمَأْمُومِ فَقَطَّ أَوْ أَحْسَنُ كُلِّ مَنْ مِمَّا غَيَّرَ مَا أَحْسَنَهُ الْآخِرُ وَمَنْ أَرْتَبَ
 بَدْعُهُمْ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ بِإِدْوَالِ الْوَقْتِ بِشَيْءٍ خَرَّ قَابًا خَرَّ قَانَ أَمَكْنَهُ التَّعَلُّمُ وَلَمْ يَتَعَلَّمْ تَصَحَّ صَلَاتُهُ وَالْأَحْسَنُ كَقَاتِدَانِهِ عَمَلُهُ
 وَكَرَّةُ اِقْتِدَاءِ نَحْوِ تَأَنُّهِ وَفَقَارِهِ وَلَا حَرْفَ عَمَّا لَا يَغْتَرُّ مَعْنَى كَسَمِّ هَاوٍ تَتَوَفَّحُ دَالِ تَبْدُلِ الْخَطِّ لِحَاظِ بَعْضِ الْمَقَى فِي
 الْفَاتِحَةِ كَالنَّعْتِ بِكَسْرِ أَوْ ضَمٍّ بِطَلِّ صَلَاةٍ مِنْ أَمَكْنَهُ التَّعَلُّمُ وَلَمْ يَتَعَلَّمْ لَأَنَّهُ لَيْسَ بِقَارِئٍ نَعَمْ إِنْ شَاقَّ الْوَقْتُ صَلَّى
 عَزَمَتْهُ وَأَعَادَتْ قَصْرَهُ وَقَالَ شَيْخُنَا وَظَهَرَ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِتِلْكَ الْكَلَامَةِ لِأَنَّهُ غَيْرُ قَرَأَنٍ تَقَطَّاعًا لَوْ تَوَقَّفَ صَحَّةُ الصَّلَاةِ
 حِينَئِذٍ عَلِمَ بِأَنَّهُ تَعَمَّدَ هَاوٍ لَوْ مَنَ مِثْلَ هَذَا مَطْلُ الْإِسْنِ أَوْ فِي غَيْرِهَا صَحَّتْ صَلَاتُهُ وَالْقُدُوهُ بِهِ إِلَّا إِذَا قَرَأَ وَعَلِمَ وَتَعَمَّدَ
 لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ كَلَامٌ أَجَنَّبِيٌّ وَحَيْثُ بَطُلَتْ صَلَاتُهُ هَذَا يَطْلُ الْاِقْتِدَاءُ بِهِ لَكِنْ لِلْعَالِمِ بِحَالِهِ كَمَا قَالَ الْمَأْمُورِيُّ وَاخْتَارَ
 السَّيِّدُكَ مَا انْقَضَا قَوْلُ الْاِمَامِ لَيْسَ لِهَذَا قِرَاءَةُ غَيْرِ الْفَاتِحَةِ لِأَنَّهُ تَكْرِيهٌ بِمَا لَيْسَ بِقَارِئٍ بِلا ضَرُورَةٍ مِنَ الْبُطْلَانِ
 مُطْلَقًا (وَلَوْ اِقْتَدَى بِمَنْ طَهَّرَ) لِلْاِمَامَةِ (فَبِأَنِّ خَلَاةً) كَانَ طَهَّرَ قَارِئًا أَوْ غَيْرَ مَأْمُومٍ أَوْ جَلَاءً أَوْ عَاقِلًا فَإِنْ
 تَعَمَّدَ أَوْ مَأْمُومًا أَوْ امْرَأَةً أَوْ مَجْنُونًا (أَعَادَ) الصَّلَاةَ وَجَوَّازًا لِتَعَصُّرِهِ بَرَكَةُ الْبَحْثِ عَلَى ذَلِكَ (لَا) إِنْ اِقْتَدَى بِمَنْ
 سَطَّعَهُ مِنْ طَهَّرَ أَيْ (ذَا حَدَّثَ) وَلَوْ تَعَمَّدَ أَوْ كَبَّرَ (أَوْ) (ذَا حَدَّثَ) خَفِيَ وَلَوْ نِيَّ جَمْعُهُ أَنْ زَادَ عَلَى الْارْتِبَاءِ فَلَا يَجِبُ
 الْاِعَادَةُ وَإِنْ كَانَ الْاِمَامُ حَالِيًا لَا تَفَاعُلَ قَصْرَ الْمَأْمُومِ إِذَا لَمْ يَأْمُرْهُ عَلَيْهِ وَأَوْ مِنْ نَحْوِ حَصَلَّ لَهُ فَضَّلَ الْجَمَاعَةُ أَمَّا إِذَا بَانَ ذَا
 عَجَبٍ ظَاهِرٍ فَلَمْ يَزَلْهُ الْاِعَادَةُ عَلَى غَيْرِ الْاِعْمَالِ لَتَعَصُّرِهِ وَهُوَ مَا يَظَاهِرُ الثُّبُوتَ وَإِنْ خَالَ بَيْنَ الْاِمَامِ وَالْمَأْمُومِ خَائِلٌ
 وَالْاِوْجُهُ فِي صُطْحِهِ إِنْ يَكُونُ فَبَحْثُ لَوْ تَأَمَّلَ الْمَأْمُومُ رَأَاهُ وَالْحَقُّ بِخِلَافِهِ وَصَحَّ النَّوَوِيُّ فِي التَّحْقِيقِ لِحَدِّمْ وَجُوبِ
 الْاِعَادَةِ مُطْلَقًا (وَصَحَّ اِقْتِدَاءُ تَعَلُّمِ بَيْتِ) لِلْبُيُوتِ أَوِ الْمَدِينَةِ أَوِ الصُّبُحِ وَقَائِمٍ بِقَاعِدِهِ وَمَتَوَصِّقٍ بِمُتَعَمِّمٍ لَا تَلْزَمُهُ
 اِعَادَةُ (وَكَرِهَ) اِقْتِدَاءُ (بِأَيُّهِ قَدْ مَتَدَحَّرَ) كَرِ اِقْتِدَاءُ (وَأَنْ) لَمْ يَوْجَدْ أَحَدٌ سِوَاهُمَا لَمْ يَحْتَثْ فَتَبَّ وَقِيلَ لَا يَصِحُّ
 اَلْاِقْتِدَاءُ بِهِمَا وَكَرِهَ أَيْضًا اِقْتِدَاءُ بَعْضِهِمَا بِبَعْضٍ لَا يَكُونُ لَكِنَّهُ خِلَافُ الْاَوَّلَى وَاخْتَارَ السَّيِّدُكَ وَمَنْ قَبِلَهُ اِقْتِدَاءُ
 الشُّكْرَاهُ إِذَا تَعَدَّرَتْ الْجَمَاعَةُ الْأَحْلَفَ مِنْ تَكْرَرِ مَخْلَفِهِ بَلْ هِيَ فَضَّلَ مِنَ الْاِنْفِرَادِ وَجَزَمَ شَيْخُنَا بِأَنَّهُ لَا تَرْوُلُ
 حِينَئِذٍ إِنْ اِنْفَرَادًا فَضَّلَ مِنْهُ وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا وَالْاِوْجُهُ عِنْدِي مَقَالَةُ السَّيِّدِكَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى (تَشْبِيهُ) وَكَرِهَ
 الْجَمَاعَةَ كَالْجَمْعَةِ مَطَرٍ يَلُوحُ بِإِبْنِ مَوْجَةٍ الصَّحِيحُ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمَرَ بِالصَّلَاةِ فِي الرَّحَالِ يَوْمَ مَطَرٍ لَمْ يَبْلُ
 اَسْقَلَ الْيَمَالَ بِخِلَافِ مَا لَا يَحْتَلُّ نَعَمْ قَطَّرَ الْمَاءَ مِنْ تَقَوُّفِ الطَّرِيقِ عَذْرُوانَ لِمَدَّةٍ لَعَلَّيْهُ نَحَاسَتُهُ أَوْ اسْتَعْدَّ رَوْوَهُ وَخَلَّ
 لَمْ يَأْمُرْ بِهِ الْاَلْوَتُ بِالْمَدِينَةِ وَهُوَ أَوَّلُ الرِّقِّ وَحَرْشُ شِدْدَتِهِ وَانْجِدَّ طَلَا عَيْشِي فَيَدُورُ شِدْدَتُهُ وَتَحْلِفُهُ شِدْدَتُهُ بِاللَّيْلِ
 وَتَشْفَقُهُ مَرَضٌ وَإِنْ لَمْ يَتَّبِعْ لِحَالِ مَنَ فِي الْفَرِضِ لَا صَدَاعَ يَسْرُومَ وَمَدَامَةُ حَدَّثَ مِنْ بُولٍ أَوْ غَائِطٍ أَوْ رِيحٍ فَتَكْرَهُ
 الصَّلَاةَ مَعَهُ وَإِنْ خَافَ فَوَجَّهَ الْجَمَاعَةَ لَوْ رَغَّ نَفْسُهُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ جَمْعٌ وَتَعَدَّدَتْ فِي الْفَرِضِ لَا يَجُوزُ قَطْعُهُ وَحِينَئِذٍ كَرِهَ
 فِي هَذِهِ إِنْ اسْتَمَرَ الْوَقْتُ حَيْثُ لَوْ رَغَّ نَفْسُهُ أَذَرَ الصَّلَاةَ كَامِلَةً وَالْأَحْزَمُ التَّأَخُّرُ لِدَلَالَةِ وَقَدْ لَبَّاسٍ لَا يَوْجُ بِهِ وَإِنْ
 وَجَدَ سَائِرَ الْعَوْرَةِ وَشَرَّ فَقَطَّرَ بِدَسْفَرٍ مُبَاحٍ وَإِنْ أَمِنَ لِمُدَّةٍ اسْتَحْشَاهُ وَخُوفَ ظَالِمٍ عَلَى مَعْتَصُومٍ مِنْ عَرِضٍ أَوْ
 نَفْسٍ أَوْ مَالٍ وَخُوفَ مَنْ حَسِبَ عَرِضٌ مَقْبُورٌ وَحُضُورٌ مَرِيضٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَخُوفُ رَيْبَ بِلَا مَعْتَصُومٍ لَهُ أَوْ كَانَ يَخُوفُ
 قَرِيبٍ يَحْضُرُ أَوْ لَمْ يَكُنْ يَحْضُرُ لَكِنْ يَأْتُنُّ بِهِ وَغَلَبَةُ نَعَائِشٍ عِنْدَ انْتِظَارِهِ لِلْجَمَاعَةِ وَشِدَّةُ جُوعٍ وَعَظْشٍ وَغَمٍّ
 حَيْثُ لَمْ يَحْكَ قَائِدًا آخِرَةً لِلْمَلِكِ وَإِنْ أَحْسَنَ الشَّيْءَ بِالْعَصَا (تَشْبِيهُ) إِنْ هَذِهِ الْاِعَادَةُ تَمَّتْ كَرَاهَةُ تَرْكِهَا حَيْثُ سَقَتْ
 وَانْتَهَتْ حَيْثُ وَجَبَتْ وَلَا يَحْصُلُ قُضَايَةُ الْجَمَاعَةِ كَمَا قَالَ النَّوَوِيُّ فِي الْجَمْعِ وَاخْتَارَ غَيْرُهُ لِمَا عَلَيْهِ جَمْعُ مُتَعَمِّمِينَ مِنْ
 حُصُولِهَا إِنْ قَصَدَ هَالُ الْاِعْدَرُ قَالُوا فِي الْجَمْعِ يَسْتَحِبُّ أَنْ تَرْكُ الْجَمْعَةَ بِالْعَدْرِ إِنْ تَصَدَّقَ بِدَيْنَارٍ أَوْ نَصْفِهِ خَيْرٌ
 أَوْ دَاوُدُ وَغَيْرُهُ

(قوله فان أمكنه التعلم)
 ويعتبر كما قاله البغوي
 وغيره بمعنى زمن سن
 امكان التعلم من اسلام
 المصلي ان طرأ اسلامه
 وبحث بعضهم اعتباره
 من سن التحيز اه سم
 على حج والعمد أنه
 من البسوط زى كما
 بهامش (قوله من
 البطلان مطلقا) أى
 لا فرق بين قادر على
 التعلم وعاجز عنه اه
 حج والعمد الحرمة
 للقرأة ولا تبطل الصلاة
 اه زى حيث كان عاجزا
 من كون مدانعة الحديث
 عذرا في ترك الجماعة

F. MAJIN (H) 3

فصل بينهما بكتة وجوباً وفي الجواهر لم يجلس حينئذ واحدة فيجلس ويأتي الثالثة (وولاء) بينهما وبين
أركانها وبينها وبين الصلاة بأن لا يفصل طولها عن وقتها وتبين أن اختلاف اللواتي بين المجموعتين ففعل
ركعتين بل بأقل من ركعتين فلا يفصل بينهما بهذا وهذا يكون ثانياً للركعة (وشرط لم يحددها) أي الجمعة وأن لا تلتزمه
(عقل) بنعم البدن والزأين بالماء فإن عجز من ينعم بنية الفسل (بشد) طلوع (فجر) ويتبين لصاحب حق منه
يفطر تركه وكذلك استمر الاغسال السنو ففقر به من ذهب إلى أفضل ولو تعارض الفسل والتكبير فزاد إعادة الفسل
أولى للخلاف في وجوبه ومن تركه ومن الاغسال السنو ففعل العبدن والنكسوفين والاستيقاظ
وأغسال الحنج وعسل غسيل اللب والفسل للاعتكاف ولكل ليلة من رمضان ولحماقة وتغير الجو وسد غسل
الكافر إذا أسلم لأمير به ولم يجب لأن كثيرين أسلموا ولم يؤمروا به وهذا إذا لم يضر منه في الكفر بما يوجب
الفسل من عناية أو نحوها والأوجب الفسل وإن اغتسل في الكفر لخلل بينه وبين الكفر ما غسل الجمعة ثم من
عسل اللب (تنبيه) قال شيخنا بن قضاء عسل الجمعة كباثر الاغسال السنو فلو غاطب قضاءه لا نأذاعلم
أنه يفتي دأوم على أدائه واحتج بقوله (ونكرو) لغير خطيب إلى المصلي من طلوع الفجر لما في الخبر الصحيح
أن للحائض بقدا اغتساله غسل الجنابة أي كغسلها وقبل كغسله أن يكون جامعاً لثمة الجمعة أو يومها في
الساعة الأولى بدنة وفي الثانية بكرة وفي الثالثة كغسلها في وقتها وأما الخامسة فصفوة أو السادسة بقعة
أو المراتب الثمانية من الفجر وخرج الخطيب بتقسيم سنة أجزأه مساوية سواء أطلال اليوم أم قصر أهل الأقاليم فبين
أنه لا يفتي في وقت الخطبة للتابع وبأن الذهاب إلى المصلي في طريقه ولو لم يأتها استكنة والرجوع في طريق
آخر قصره وكذا في كل عبادة ويكره عدو إليها كباثر العبادات الأتصق وقت فيجب إذا لم يتركها إلا به (وترى
بأحسن ثابته) وأفضل الأيض وبلى الأيض ما يصير قبل تشبهه قال شيخنا وبكره مناصب بقده نحو بغير الخيرة
أه ومحرم التزين بالحريز ولو قرأ وهو يوع منه كذا اللون وتماشكروا ولا تظنوا من الحرير لا تأكله منه ولا ما
استوى فيه الأمر إن ولو شك في الأكر فالأصل أن على الأوجه (فرغ) محل الخيرة ليقال إن لم يجد غيره أولم
يقيم مقامه في دفع التلاح وصح في الكفاية قول جمع يجوز القضاء وغيره بما يصح للالتزام وإن وجد غيره أركها
الكفار كتحلية السيف بفضة والحاجة كحرب إن آذاه غيره أو كان فيه منع لا يؤخذ في غيره وقدمه بغيره
ولا مراءه ولو باقراش لاله بالأخيل وعمل منه حتى للرجل يحفظ السجدة ورتب الحنب وكس للصف والدرام
وغطاء العامة وعمل الرمح لا التبراة التي تروى السجدة ومجبل جل لبسه حيث لم يجد ثابته القور وغيره حتى في
الخلوة ويجوز لبس الثوب الصوغ بائاً أو ن كان إلا الزعفر وبس الثوب للتحسين في غير نحو الصلاة حيث
لا رطوبة لأجله منته لا ضرورة كافر بائاً جلد من كاسد وله أطعام منته لحوطه لا كافر ومنه تحسن لداية
وعمل مع السكر اه استعمال القاع في الزأين والحيث لا رطوبة وإسراج مستحسن بغير غلط الأفي مسجود
وإن قل دحانه خلا فالجمع وتسمية أرض بنجر لا اقتناء كلب إلا لصدا وحفظ مال وبكره ولو لا مراء أو زين غير
الكعبة كشهد صالح بغير حريز وبكره به (وتعمم) فخر إن الله ولا تملكه تصلون على أصحاب العام يوم الجمعة
ويشترط سائر الصلوات وورد في حديث ضعيف ما يدل على إفضلية بكرهها وبغيره في صبط طولها وعرضها ما تعلق
بلا يسهل إعادة في زمانه ومكانه فإن زاد فاعلى ذلك بكرهه وشكره من راء فبه يفتي عماد في لا تليق بدو عكسه
قال الخطاط لم يتحرز شيء في طول ثيابه من الله وعرضها قال الشيخان متى يجمع فله فضل القدية ونكره ولا
كرهه في واحد منها إن أذن الووى لأنه لم يصح في النبي عن ترك القدية في أي أله لكن قد ورد في القدية فأخذت
صحيحة وحسنه وقد صرحوا أن أصله أنه قال شيخنا وأرسلها من الكعبة في أفضل منه على الأيمن ولا أفضل في
اختيار أرساها على الأيسر وأقل ما ورد في طولها أربعة أصابع وأكرهه إذا قال ابن الحاج المالكي عليك
أن تعم قائماً وتستر قول قاعداً قال في المجموع وبكره أن يمتشي في ثلثة واحدة ولبسها قائماً وتعلق

(قوله الأيض) وهو
أفضل لباس أهل الدنيا
فبين لبسه في غير يوم
العبد أما يوم العبد
فالأعلى مما يفضل
الأبيض وبلى الأيض
الأخضر وأما لباس
الجنة فأفضله الأخضر
أه باختصار (قوله
ولو قرأ الخ) القز هو ما
قطعه الدودة وخرجت
منه حية والحرير ما جعل
عنا بد موتها أه زى
① مد بالي
② كع فاستوت ما
③ سواك 7
④ مؤنثك قال الشيخان

جرس فيها وان قد في مكان ان مارة قبل ان يدكر الله تعالى فيه (وتطبت) لغير ما هم على الوجه كما في الخبر
 الصحيح ان الجمع بين القس والحبس والاحسن والتطبت والانصاف وزكوا الخطي بكثرة ما بين الجمعين والتطبت
 بالماء افضل ولا تن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم عند تحمله بل حسن الاستغفار تحمله كما قال شيخنا ونبت
 تزين باز القمير من يدنو من جلته لا احداها فذكره وشعر نحو ابطوعاته لغير من يد التضرع في عشر ذي الحجة
 وذلك للاتباع ويقص شاربه حتى تبدو عشرة السنة والقرع ووضغ والمعمد في كيفية تقليم البدن
 ان يتبدى بمسحة يديه الى خصره ايامها الى ايامها على التوالي والراجلان ان يتبدى
 خصره الخي الى خصره اليسرى على التوالي وينبغي اليه ان يعبد القلم ورسن ذلك يوم الخميس او بكرة
 الجمعة وكرة المحب الصري تفت شعر الانف قال بل بفضة ملحد فقيل قال الشافعي رضي الله عنه من تطفت نو بقل
 فله من طاب رغبته اذ علة (و) سن (النظ) في سكوت مع اصغار (الخطبة) وبسن ذلك وان لم تسع الخطبة
 نعم الا في لغير السامع ان يستوف بالتلاوة والذكر غير او بكرة الشكول لا يحرم خلافا لادعاء الثلاثة حالة الخطبة
 لا قبلها ولو بعد الجلوس على المنبر ولا بعدها ولا بين الخطبتين ولا حال الدعاء والدعاء ولا بعد الاجل مستحدا الا ان
 اخذته مكانا واستقر فيه وبكرة للدعاء السلام وان ما خذ نفسه مكانا لا يشغال الشغل عليهم فان لم يرفعهم الرز
 وبسن تسمت العاطس والرد عليه ورفع الصوت من غير ضائق بالصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم عند
 ذكر الخطبة اسمه او وصية صلى الله عليه وسلم قاله شيخنا ولا يفتدث الرضى عن الصحابة بل ارفع صوت
 وكذا التمامين لقاء الخطيب انتهى ونكره غير ما قالوا بل لم يزلته الجمعة بعد جلوس الخطيب على المنبر وان لم
 يستمع الخطبة صلاة فرض ولو فاقته تدكرها الا ان كان منتهورا او فلو في حال الدعاء والسلطان والا وحدها
 لا تنقيد كاصلاة بالوقت الكسوة بل اولى ومحج على من صلاة غفها بان يقتصر على اقل تجزى وعند جلوسه
 على المنبر وكرة لادخل محبة فو تنسكبه الا حرام ان صلاها والا فلا تكرر بل تنس لكن يزلته غفها بان
 يقتصر على الواجبات كما قاله شيخنا وكرة احبها حالة الخطبة التي عنه وتكون اوزق حالها في آخر جمعهم
 رمضان بل وان كتب فم نحو اسماء متر بانية تحمل نعمتها حرم (و) سن (قراءة) سورة (كهف) يوم الجمعة
 ولبلى الاحاديث فيها او قرأها تراها كذا واولاه بعد الصبح مشارة للخير وان يكثر فيها ومن سائر القرآن
 فيها ما يذكره الجهر بقراءة السكف وغيرها ان حصل تاذيل لغيره وانما كاصرح به النووي في كتبه وقال شيخنا
 في شرح القاب ينبغي تحريمه الجهر بالقراءة في السجود وحمل كلام النووي بالسكراة على ما اذا خاف الناذي
 وعلى كون القراءة في غير السجود (واكثر صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم يومها واليتها) الاخبار الصحيحة
 الآمرة بذلك فالأكثر منها افضل من اكثر ذكره او قرآن لم يرد مخصوصه فله شيخنا (ودعاء) في يومها
 راحة ان صادف ساعة الاجابة وترجاهم من جلوس الخطيب الى آخر الصلاة وهي لحظة لطيفة وصح انها آخر
 ساعة بعد العصر وفي آيتها لما جاء عن الشافعي رضي الله عنه انه بلغه ان الدعاء يستجاب فيها وانه استجبه فيها
 وسن الاكثر فعل الخير فيها كالصدقة وغيرها وان يستغل في طريقه وحضوره محل الصلاة بقراءة او ذكر
 وافضل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل الخطبة وكذا حالة الخطبة ان لم يستمعها كامرا للأخبار المرغبة
 على ذلك وان يقرأ عقب سلامة من الجمعة قبل ان يفتي بجلته وفي رواية قبل ان يسلم الفاتحة كواخلاص
 والمؤذنين سبعا ثم اورد ان من قرأها عور له مما تقدم من ذنبه وما تأخر من عظمى من الاخر بعد من آمن
 بالله ورسوله (مهم) بسن ان يقرأها واية السكسي وشهد الله انه كل مكتوبة وثم يقرأ الى فراشه مع
 او اخر البقرة والكافرون ويقرأ خواتيم الحشر واول غافر الى اليه الصبر والحبس انما خلقناكم عبدا لى
 آخرها شحا وساعة مع اذكارها وان يواظب على يوم على قراءة السجدة ويس والذخا والواقعة وتبارك
 والزكوا النكائر والاخلاص مائتي مرة والفجر في عشر ذي الحجة وتس والرغد عند الحظير ووردت في كلتها

١٠ انما التدين بالذلة والافتقار
 ١١ انما التدين بالذل والافتقار
 ١٢ انما التدين بالذل والافتقار
 ١٣ انما التدين بالذل والافتقار
 ١٤ انما التدين بالذل والافتقار
 ١٥ انما التدين بالذل والافتقار

(قوله فصل محل
 القلم) أى مخافة نوله
 البرص فيها اذا حك
 جلده بشيء من ذلك
 قبل غسله (قوله وسن
 انصاف الخ) منه يؤخذ
 ويعلم انه يشترط الإصباح
 والسمع بالقوة لا بالفعل
 اذ لو كان سمعهم
 بالفعل واجبا لكان
 الانصات عنها وهذه
 طريقة م ر وقال حج
 لابد من ذلك بالفعل
 اه باختصار (قوله
 لزهم الرد) أى لأن
 كراهة الابتداء لأمر
 خارج

١٠ بعد جلوس الخطيب
 ١١ على عدم الافتقار
 ١٢ على عدم الافتقار
 ١٣ على عدم الافتقار
 ١٤ على عدم الافتقار
 ١٥ على عدم الافتقار

أحاديث غير موضوعية (وحرّم غطّي) أرقاب الناس لأحاديث الصحابة والجزء بالحرم من قبله الشيخ أبو حامد
 عن نص الشافعي واختاره في الروضة وعليها كثيرون لكن قضية كلام الشيخين التكرار وصريح ما
 في المجموع (لأن وجد في نسخة قديمة) فلا كراهة على صف واحد أو اثنين ولا إمام لم يحدّث بها إلى
 الجواب لا يحط ولا يغيره إذا أدت إليه الحاجة على الأوجه ولا يعظم ألف مؤصفاً ويكره غطّي المجتمعين
 في غير الصلاة ومحرّم أن يمس أحدًا بغير رضا يجلّس مكانه ويكره أن يشار إليه بحمله إلا أن انتقل إليه وأقرب منه
 إلى الإمام وكذا الأثر إذا سافر القرب وله تبعه سجادة غيره بنحو جلوسه والصلاة في محلها ولا يرفقها ولو سافر
 يدهلج حولها في ضيقه (و) حرّم على من يلمز الجمعة (عوضاً بقوله) كاشتغال بضعة (بقد) شروعي في (أذان غطّي)
 فان غطّ صبح الجمعة ويكره قبل الأذان بعد الزوال (و) حرّم على من يلمز الجمعة وإن لم تنفذه به (شعر) نقول به
 الجمعة كان ظنّ أنه لا يدرى في طريقه أو مقصده ولو كان السفر طاعة مندوباً أو واجباً (بجذبها) أي جبر
 يوم الجمعة إلا أن غطّي من عدم سفره وجرراً كقطاعة عن الرقعة فلا يحرم أن كان غير سفر مصعب ولو بعد
 الزوال ويكره السفر إلى الجمعة ولو بسند ضعيف من ينافر ليلها أو عليه من كاه أمال السفر للصلاة فلا ينفذ
 عنه الجمعة مطلقاً قال شيخنا وحدث حرّم عليه السفر هاهنا يترخص في تمام نفس الجمعة فحسب ابتداء سفره من
 وقت قوتها (تمة) يجوز لك أن تسافر طويلاً أو قصرّاً بغير مؤذاة وفائقة غير قصر فيه وجمع الصّرين
 والفرق بين تقديمه وتأخيره إقراراً في سفر خاص يلبس سفر وإن احتوى على خراب ومزارع ولو جمع فربما فلا
 يشترط تجاوزته بل لكل حكمه فنيان وإن حمله خراباً أو نهراً أو ميداناً ولا يشترط تجاوزه تسليماً وإن غوط
 وانصت بالليل في القرية فإن انصتاً غير فاكتر يفوق اختلافاً فلو انصتاً ولو سراً على تجاوزه قرية
 أنسافر لا المسافر لم يبلغ سفره مسيرة يوم وليلة بشرط الأتقال مع الزوال للفتاد والحواسر أكل وصلاة
 ولا لا بد ومساخر حمله من حال قادر عليه من غير أن يدنو ولا ينسافر لجزء رؤيته البلاد على الأصح ويتنهي
 السفر بقوله إلى وطنه وإن كان مزارعاً إلى موضع آخر ونوى إقامته به مطلقاً أو أربعة أيام يحتاج أو علم أن إقامته
 ينقض فهاهنا أن كان في حوزة حله لكل وفي قصر ثمانية عشر يوماً بشرط قصرية قصر في حرّم وعدم اقتداء
 ولو لحظة فممن ولو مسافر أو حوز من منافعها أو أماد سفره في جميع صلاته والجمع تقديمه في الجمع في الأولى
 ولو مع التحلل منها وترتيب ولا يحظر فالأبصر فضل يسري بأن كان دون قدر ركعتين وتأخيرية جمع في وقت
 الأولى تأخري قدر ركعتين وبقاء سفره إلى آخر الثانية (فخرج) يجوز الجمع بالعرض تقديمه وتأخيره على المختار
 وبزاعي الأرفق فإن كان من زاد من سفره كان كان في وقت الثانية وقدمها بشرط جمع التقديم أو وقت الأولى
 آخرها سبقاً للجمع في وقت الأولى وخطب جمع من جزون الرمن هاهنا به تأخري مع فعل كل فرض في وقته كشفة
 الشئ في الطر بحيث تبدل ثيابه وقال آخرون لا بد من مشقة ظاهرة وزيادة على ذلك بحيث يتيسر العلو في
 الفريض وهو موالاة (إجماعاً) قال شيخنا في شرح الهاج من أدّى عبادة مختلفاً شخصاً من غير تقليد

(قوله يجوز لمسافر الخ)
 وقد يجب العصر كما إذا
 ترتب على تركه إخراج
 واجب عن وقته للتعين
 له كما إذا أخر الظهر إلى
 العصر ولم يقم لصلاتها
 إلا والباقي لا يسعها
 تأمين ويسمى
 منصورتين فيجب عليه
 العصر لأدراكهما
 كاملتين في الوقت (قوله)
 لا لمسافر لم يبلغ الخ)
 هذا محترز قوله السابق
 طويلاً ومنه يعلم أن
 طويل السفر هو ما يبلغ
 يوماً وليلة بغير الأتقال
 مع الزوال للفتاد لنحو
 استراحة أو كل صلاة
 هذا أقله زماً ولا غاية
 لا كثره
 (قوله فرض كفاية)
 أي على الرجال فلو قام
 بها غير رجل مع وجود
 رجل أو رجل لم يسقط
 الطلب عن الرجل أو
 الرجال وشروطها شروط
 غيرها وطهر الميت

① إن صلاة موت ظلمة كان
 ② كذا قصر صلاة
 ③ ٤ يلازم ٤ ٤ ٤ ٤
 ④ لمن انما انما انما
 ⑤ بو ٨ (MELIYER)
 ⑥ دين فانا سأل
 ⑦ من غير تعقيب زمن
 ⑧ لا يرضى إمام ولا كافر
 ⑨ كذا لونه أو يكون من غير

للقائل بها الزمة أعادها لأن إقامته على فعلها غش. دلائل
 فصل في الصلاة على الميت وشترعت بالمدنية وقبل في ضمن خصائص هذه الأمة (صلاة الميت) أي الميت
 المسلم غير الشهيد (فرض كفاية) على الجماعة والأجبار (ما كسله ولو غرضاً) لأننا مأمورون بشئله فلا يسقط
 ما فرض غشاً إلا بفعلنا وإن شاهدنا للأمة تسليكه ويكفي غسل كافر ويحصل أقله (بعميم بدنه بالماء مرة) حتى
 ما غش قلبه لا قلب على الأصح صحتها كان لا قلقت أو باليقال العبادي وبعض الحنفية لأحت غسل ما غشها
 فملى الرشح لو تعدد غسل ما غش القلب فيام الأتقال لا يخرج يوم غشها كما قاله شيخنا وأقره غيره ولا كراهة
 في ثلثه وأن يكون في حلة وقصيص وعلى من نفع ما ينادي الحاجة كوسخ وبر وفالمصن خشنه أولى واللح
 أولى من القصب وتنادر نفسه إذا تيقن موته وفي ذلك في موته وجب تأخيرها إلى البقيت تغير ربه ووجهه
 يابراً تادراً (كيفية) ٧ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١

دين نيمى 7

فذكرهم العلامات الكيرة له اعانيد حيث لم يكن هناك شك ولو خرج منه بعد الفصل يحسن لم ينقص الطهر بل يجب ان يخرج قبل التكفين لا بعده ومن تمذر غسله لقدماء او لغيره كاحتراقه ولو غسل مري يم وجوبا (نزع) الرجل اولى بغسل الرجل وجلد المرأة اولى بغسل المرأة ولو غسل حليلة ولو غسل امرأة غسل زوجها ولو نكحت غيره بلا ميت بل بلفت خرقه على يدها فان خالف مع الفصل فان لم يحضر الا اجنبى في المرأة واجنبى في الرجل يم الميت نعم علم غسل من لا يشي من صيد او صبيح ليل نظر كل ومته واولى الرجال به اولام بالصلاة كباياتي (وتكفنه بستر عورة) مختلفة بالذكورة والآن تودون الرق والحربة فيجب في المرأة ولوامة ما يستر غير الوجه والكفين وفي الرجل ما يستر ما بين السرة والركبة والا كنفاء بستر العورة هو ما صححه النووي في أكثر كتبه وقوله عن الاكثريين لانه حق لله تعالى وقال آخرون يجب ستر جميع البدن ولو رجا ولا يفرغ من ستر الزائد على سائر كل البدن لا الزائد على سائر العورة لنا كذا مره وكونه حقا للميت بالنسبة للقرمان وكذا المذكور لانه يعم كل منها البدن وجاز ان يزداد على قميص وعمامة ولا ياتي ان ارق قميص فخير فليفتان. ويتكفن الميت عالة تكفنه حقا فيجوز حرير ومن عقر المرأة والصبي مع السكر اهذ وحمل بحجره والركبة الاروجه وخادمها فلي زوج غفر عليه تكفنها فان لم يكن له تركه فلي من حمله نفقته من قريب وسيد فلي بيت المال فلي ميسر المسلمين ويحرم التكفين في جلدان وجد غيره وكذا الطين والحشيش فان لم يوجد جندوب وجب جلد من حشيش ثم طين فيها استظهره شيخنا وحرّم كتابه شي من القرآن واسماء الله تعالى على الكفن ولا بأس بكتاته بالرقي ولا يثبت واقى ابن الصلاح حرمة سائر الخنازة بحرير ولو امرأة كما يحرم ترين بينها بحرير وخالفه الخلال القيني فجوز الحرير فيها وفي الطفل واعتمده نجمع مع ان القياس الاول (ودفع في حفرة متع) بعد طهرا (نكاحه) اى ظهورها (وسما) اى بنت لها فكل الميت لو خرج بحفرة وضعه فوق الارض وبقي عليه ما منع ذلك حيث يتعد الحفر نعم من مات بسنة وتغير البر جاز القاءه في البحر وتقله ليرسب والا فلا ويمنع ذلك ما منع احدثها كان اعتادت شئ ذلك المهل الحفر عن مؤناته فوجب بناء القبر بحيث يمنع وصولها اليه وكلمة قبر واسع في تخم اربعة اذرع ونصف بذراع اليد ويجب اضاعه للقبلة وتذب الانصاء بحده الا عن بعد شعبة الكفن عنه الى نحو تراب مبالغة في الاستكانة والذلل ورفع رأسه نحو لينة وكرة صدوق الا ليجو نداوة فيجب وتحرم دفنه بلا شئ يمنع وقوع التراب عليه ويحرم دفن اثنين من جنسين غير ان لم يكن بينهما محرمة او زوجة ومع احدهما كره كجمع متعدي جنس فيو بلا حاجة ويحرم ايضا اذ خال ميت على آخر وان احدثا قبل بلا جميعه ويرجع في الاهل الحفرة بالارض ولو وجد بعض عظمه قبل عام الحفر وجب تدفنه او بعده فلا يجوز الدفن معه ولا يكره الدفن للاهل الا لاجل حسن البصري والنهار افضل للدفن منه ويترك القبر قدر شئ يندبوا سبطه اولى من اثنينه وتندب لمن على تقبر القبر ان تحي ثلاث حبات يدبها فالامع الاولى منها خلفنا كم ومع الثانية وفيها تعبد كم ومع الثالثة ومنها غير حكم نارة اخرى (مهمة) تسن وضع حجر يدب خضره على القبر لا لتابع ولا نه محقق عنه بركه تبجها وقينس اما اعني من طرح نحو الرقمان والطلب ويحرم احدثى منها ما لم يتيسر لما في اخذ الاولى من نفوت حظ الميت الماتور عنه صلى الله عليه وسلم وفي الثانية من نفوت حق الميت بارتياح الملائكة اياها لين ذلك قاله شيخنا ابن ابي حنبل وزايد (وكره بناءة) اى للقبز (او عليه) لصحة التقى عنه بلا حاجة كخوف نشر او خسر ستر او هدم سكر وحمل كراهة البناء اذا كان يملكه فان كان بناء نفس القبر غير حاجة بما مر او محوقه على مستلة وهي ما ياتي اذ اهل البلد الدفن فيها عرق اصلها ومثلها ام لا او موقوفة محرم وهدم وخواتم لا يثبتنا بعد اعحاق الميت نفية يضييق على المسلمين بما لا عزم فيه (تنبيه) واذا هدم مزة الحجارة المخرجة الى اهلها ان غرقوا او غل عليهم والاحمال صانع دمه معروف كما قاله بعض اصحابنا وقال شيخنا الزمزمي اذا بلى الميت واغرض ورثته عن الحجارة فجاز الدفن مع بقائها اذا جرت العادة

(قوله الرجل اولى بغسل الرجل) واولى الرجال به اذا تعدد الصالح للصلاة من اقراره اولام بالصلاة عليه وهم رجال الصبا من الذنب ثم الولاء كما سياتي يانهم (قوله بالنسبة للقرمان) اى فيما لو قالت يكفن في سائر العورة فقط وقالت الورثة في سائر جميع البدن فيرى حق الميت فكفنه في سائر جميع بدنه (قوله وتعدر البر) اى الدفن فيه بان لم يكن هناك بر او كان ومنع منه مانع (قوله اضجاعه) اى في القبر على شفه الايمن وهو الافضل ويجوز بكراهة على اليسر وهذا الاضجاع كالاضطجاع لنوم اه حج

- ① دين استطيعه الى عدايه
- ② اراهه ارضاه الرحيان
- ③ حارة + اعل

(١) فانه يجوز ان يقرأها اذا اعتاد
 (٢) كغيره من اجازات

(قوله للحرفيه) هو انه
 صلى الله عليه وسلم قال
 لأن يجلس أحدكم على
 جمره فخلص الى
 جلده خير له من أن
 يجلس على قبر امة
 (قوله تعيين لليت
 القالب بنحو اسمه)
 عبارة مد ان لو صلى
 على قائل فلا بد من تعيين
 قلبه كما قاله ابن
 عجيل نعم لو صلى امام
 على طالب فنوى الصلاة
 على من صلى عليه
 الإمام كفى كالحاضر
 (قوله اللهم اغفر لحينا
 وميتنا الخ) تمامه
 وشاهدنا واثباتنا وصغيرنا
 وكبيرنا وذكرنا واثباتنا
 اللهم من أحييته منا
 فأحيه على الاسلام
 ومن توفيته منا فتوفه
 على الإيمان رواء
 أبو داود والترمذي

بالاعراض عنها كما في السائل (و) كره (وطء عليه) أي على قبر مسلم ولو مهدراً قبل بلاء (الأضرورة) كأن لم
 يصل لقبر ميتة بذو نه وكذا ما يرد في يار توه ولو غير قريب وحزم شرح مسلم كما حرم بخرمة القمود عليه والوطء
 للحرفيه برده أن المراد بالجلوس عليه جلوسه لضاء الحاجة كما يقتضيه رواية أخرى (وتبين) وجوباً بقبر من دفن
 بلا طهارة (القتل) أو تسميم ثم إن قبر ولو بنحزرم ولاجل مال غير كان دفن في توبه منصوباً وأرض منصوصة
 إن طلب لذلك ووجد ما يكفى أو تدفن فيه والإلم بحز التنبش أو سقط فيه متمول وإن لم يلقه مال لكانت كفارة
 أن دفن بلا كفارة ولا الصلاة بعد إهالة التراب عليه (ولا تدفن امرأة ميتة) (في بطنها جنين حتى يتحقق موته)
 أي الجنين ويجب شق جوفها والتنبش به إن رضى حياته بقول القوابل لعلو غشة ستة أشهر فأكثراً فإن لم يرح حياته
 حرم الشق لكن يؤخر الدفن حتى يموت كما ذكر وما قبل أنه يؤخذ على بطنها حتى يموت غلطاً فاحش (ووزري)
 أي سيرة خزفية (سقط ودفن) وجوباً على كل قاتل كافر لتعلق بالشهادتين ولا يجب غسلها بل يجوز وخرج بالسقط العلقه
 وللضمة فيدفن إن دأمن غير ميت ولو انفصل بعد أن يغشاها شعر غسل وكفى ودفن وجوباً (فإن اختلج) أو استهل
 بعد انفصاله (صلى عليه) وجوباً (وإذا كانت) أي الصلاة على الميت سبعة أعدها (نية) كغيرها ومن ثم وجب فيها
 ما يجب في نية سائر الفروض من نحو إقرارها بالتحريم والتعرض للفرصة وإن لم يقل فممن كفاية ولا يجب
 تعيين الميت ولا معرفة بل الواجب أن يميز فكفى أصلي الفروض على هذا الميت قال جمع يجب تعيين الميت
 الثاني بنحو اسمه (د) ثانياً (قيام) لقادر عليه فالأحرار يقيم ثم يسقط (و) ثالثاً (أربع تكبيرات) مع
 تكبيرة التحريم للاتباع فإن حتم لم تطل صلاته وتسرع برفع يديه في التكبيرات جذوتكبيه ووضعها تحت
 صدره بين كل تكبيرتين (د) رابعاً (فاحة) فبذلها فوق مذرها والمتممة لها بحزى بعد غير الأولى خلافاً
 للحنافى والحرر وإن لم عليه جمع ركعتين في تكبيرة وخلافاً الأولى عن ذكره وتسرع استأثر بغير التكبيرات
 والسلام وتعود وترك افتتاح وسورة الإي غائب أو قبل (و) خامساً (صلاة على النبي) (بعد) تكبيرة
 (ثانية) أي عقبها فلا تجزى في غيرها ويبدأ بالصلاة والدعاء للؤمنين وللؤمنات عقبها الحمد قبلها
 (و) سادساً (دعاء الميت) مخصوصه ولو طفلاً بنحو اللهم اغفر له وارحمه (بثلاثه) فلا تجزى بعد غيرها
 قطعاً وتسرع أن يكتم من الدعاء له وما تورة أفضل وأولاه ما روي عن النبي (و) هو اللهم اغفر له وارحمه
 واعتن عنه وعافه وأكرم نزه ووقع مدخله واعتله بالماء والثلج والبرد وتقيه من الخطايا كما يقضى الثوب
 الأبيض من الدنس وأبدله داراً آخر من داره وأهلاً خيراً من أهله وزوجاً خيراً من زوجته وأدخله الجنة وأعذه
 من عذاب القبر وفتنه ومن عذاب النار ويذكر عليه ثبات اللهم اغفر لحينا وميتنا إلى آخره ويقول في الطفل مع هذا
 اللهم اجعله قرطاً لا يؤذي ولا يضر وأعطه ذكراً وعطه واعتاراً وشفيقاً وقيل يجوز أنهما وأفرغ الصبر على قلوبهما
 ولا تمنهما بعده ولا تحرمهما أجره قال شيخنا وليس قوله اللهم اجعله قرطاً إلى آخره مغنياً عن الدعاء له لأنه دعاء
 باللازم وهو لا يكفى لأنه إذا لم يكف الدعاء بالعموم للشاويل كل فرد فأولى هذا ويؤثر الضمير في الآية ويجوز
 تذكيرها بإرادة الميت أو الشخص ويقول في تولد الزنا اللهم اجعله قرطاً لأمه وللأب والجد في الأهل والزوجة
 أبدال الأوصاف لا الدواب لقوله تعالى ألقناهم فذرهم وجر الطيراني وغيره وأن نساء الجنة من نساء الدنيا
 أفضل من الخور الميت اه (و) سابعاً (سلام) كغيرها (بمدنية) ولا يجب في هذه كغير السلام لكن
 يسأل الله لا يحرمنا أجره أي أجر الصلاة عليه أو أجر للصية ولا نفيتاً بقدم أي بارتكاب المعاصي واغفر لنا وله
 ولو تخلف عن إمامه بلا غير تكبيرة حتى شرع الإمامة في أخرى بطلت صلاته ولو كبر إمامه تكبيرة أخرى قبل
 قراءة للنبوي الفاتحة تأبى في تكبيرة وسقطت القراءة عنه وإذا سلم الإمام تدارك النبوي ما بقي عليه مع
 الأذكار ويحذف في الإمامة في صلاة البيت ولو امر أتاب أو نائبه فأبوه ثم ابن فابنه ثم أخ لأبوين فلا يثم ابنهما
 ثم العم كذلك ثم سائر النسب ثم متفق ثم دور خيم ثم زوج (وشرطها) أي للصلاة على الميت مع شروط سائر

الصلوات (تقدم طهره) أي الميت بما يقرب من أربعين مرة أو نحو ذلك وتذكر آخره وطهره لم يصل عليه من المتعد
 (وأن لا يتقدم) المصل (عليه) أي الميت أن كان حاضراً أو لو لم يكن الميت القالب فلا يضرب فيه نكوة ووراء المصل
 ويسن جعل صفوفهم ثلاثة فأكثر الخبر الصحيح من صل عليه ثلاثة صفوف فقد أوجب أي غيرته ولا يندب
 تأخيرها لزيادة الصلوات الأولى واختار بعض الحققين أنه إذا لم يحض تيمم بغيره استظار مائة أو أربعين ركن
 حضوره قريباً للحدث وفي مسلم ما بين مسلم عليه ثلثة من الصلوات يلقون مائة كلهم يتصفون له إلا
 شفعوا فيه ولو صل عليه فحضر من لم يصل نذبه الصلاة عليه وتقف فرضايتوه وكتاب نواه والأفضل له فقلها
 عند الدفن ثلاثاً ولا يتابع ولا يندب لمن صلاها ولو تنفردا أعادها مع جماعة فان أعادها وقتها فلا وقال بعضهم الإعادة
 خلاف الأولى (وتصح) الصلاة (على) ميت (غالب عن بلي) بأن يكون الميت بمحل يبعد عن البلد بحيث
 لا يسمع الباطن فأخذ من قول الزركشي إن خارج الصور القريب منه كداخله (لا) على غائب عن محله
 (فيها) وإن كبرت نعم لو تذكر الحضور لها بنحو خشي أو مريض جازت حينئذ على الأذعية (و) تصح على حاضر
 (مدفون) ولو بعد ثلاثه (غيره) فلا تصح على قبر نوح الخبر الشيخين (من أهل فرضها وقت موته) فلا تصح
 من كافر وحائض يومئذ كمن بلغ أو أفاق بعد الموت ولو قبل الفصل كما اتفاه كلام الشيخين (وسقط الفرض)
 فيها (بذكر) ولو صليت بمراة أو وقع وجود بالغ وإن لم تحفظ الفاتحة ولا غيرها بل وقف بقدرها ولو وقع وجود
 من تحفظها لا ياتى مع وجوده ويجوز على جنازة صلاة واحدة فينوي الصلاة عليهم أحداً وحزماً تأخيرها عن
 الدفن بل يسقط الفرض من الصلاة على القبر (وعمره صلاة) على كافر لم يجرمه الدعا له بالمغفرة قال تعالى ولا تقبل
 على أحد منهم مات أثناء أو بعدهم أطقال الكفار سواء ألقوا بالشهادتين أم لا فحرم الصلاة عليهم (على شهيد)
 وهو يؤزن قيل معنى مفعولاً لا نهشوه ذلك بالجنة وأفعاله لأن روحه شهيد الجنة قبل غيره وتطلق لفظة الشهيد
 على من قاتل لتكون له آية في الدنيا والآخرة ولو على من قاتل لنحو حجة فهو شهيد الدنيا وعلى
 مقتول ظلماً وعريق وحريق ومبطون وأي من قتله بظنه كاستسقاء أو إسباغهم الشهادة في الآخرة فقط
 (ما كسفه) أي الشهيد ولو جنته لأنه لو لم ينزل قتل أحد وعمره إزالة دم شهيد (وهو من مات
 على قتاله كفار) أو كافر واحد قبل انقضائه وإن قتل مذبذباً (سببه) أي القتال كان أصاب سلاح مسلم آخر
 حطاً أو قتله مسلم استأواه أو رددي شيء حال قتاله أو جعل ثأماً به وإن لم يكن به أتردم (الأسير قتل أسيراً)
 فإنه ليس بشهيد على الأصح لأن قتله ليس بمقتله ولو لم مات بعد إيقاعه وقد بقي فيه حياة مستقرة وإن قطع عوته
 بمذبذب خرج به أعض من حر كته مذبذب عند إيقاعه فشهد جزاً وأول الحياة المستقرة ما يجوز أن يبقى يوماً أو
 يومين على ما قاله النووي والعراقي ولا من وقع بين كفارين منهم فقتلوا لأن ذلك ليس بقتال كافق به
 شيخنا ابن زباد رحمه الله تعالى ولا من قتله أغتالا عن دحل يشانهم أن قتله عن تقاطع كان شهيداً كما قتله
 السيد السمرودي عن الحادم (وكفى) نذياً (شوقاً) أي (القاتل فيها) الملقطة الدم أو على الاتباع ولو لم
 يكفه بان لم تستر كل بدنة عمت وجوبا (لا) في (حرير) ثيابه فمروزة الحرب فيبرع وجوبا (ويستدب)
 أن يلقن بالمحضر ولو جاز على الأوجه الشهادة أي لاله إلا الله فقط خبر مسلم لقنوا موتاً كما أي من حضره الموت
 لاله إلا الله مع الخبر الصحيح من كان آخر كلامه لا اله إلا الله دخل الجنة أي مع الفارين والأصل مسلم ولو أضاف
 يذخلها ولو بعد عذاب وإن طال وقول جمع يلقن محمد رسول الله أيضاً القصد مؤتمه على الإسلام ولا يستحق
 غسلها إلا بهما مردوداً بنقله وأما القصد عن كلامه بلا اله إلا الله ليحصل له ذلك الثواب ويقتل بقتل رفيق
 الأمل لأنه آخر ما تكلم به رسول الله ﷺ مردوداً بان ذلك عيب لم يوجد في غيره وهو أن الله عز وجل
 فاختاره وأما الكافر فيقتل ما قطع مع لفظ أشهد لوجه أيضاً ما سأل في أنه أذ لا يصير مسلماً إلا بما وان
 يقف جماعة بعد الدفن عند قبر ساعة يشاؤون له الشيت ويستغفرون له (ولكن بالغ ولو شهيداً) كما اتفاه

(قوله كن بلغ) هلا
 ضيف وللمتد في
 التبعة والتأية وأقره
 شيخ الاسلام والحطيب
 والاباب وغيرهم أنه
 كالمحدث فيصل له
 كركدي (قوله فحرم
 الصلاة عليهم) أي لا تأ
 ناملهم في الدنيا معاملة
 آباءهم وإن كانوا في
 الآخرة ناجين من النار
 ولحقهم على القطرة
 (قوله أي من حضره
 الموت) أي ولم يمت أما
 من مات فلا قوت
 القصد جسد

① الله اعلم
 ② لعلمه استيقا
 ③ معناه: اسألك يا الله
 أن تسكنني أعلى مراتب
 الجنة
 ④ من... سنة ثمانين
 ⑤ وقع بالبحر

أطلقهم خلافاً للزركشي (بعد) تمام (دفن) فيعذر جلّ قباله وجهه ويقول يا عبد الله إن أمراً قد أكرهه الله
 الذي خرجت عليه من الدنيا شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً رسول الله وأن الجنة حق وأن
 النار حق وأن البعث حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور وأنك رضى بالله رباً
 وبالإسلام ديناً ومحمداً نبياً وبالقرآن إماماً وبالكتب الكعبة قبله وبالمؤمنين أحق الناس بالله لا اله
 عليه توكلت وهو ربّ العرش العظيم قال شيخنا وابن تيمية تكرر هذه ثلاثاً الأولى للحاضرين والثانية للوقوف والدخول
 القعود ونداءه بالأمة فيه أي إن عرفتم والأفخوه لا تبا في دعاء الناس يوم القيامة بأسمهم لأن كل ما توفيت
 لا حال للرأي فيه والظاهر أنه يشهد بالأمة في الآتي ويؤت الثبوت لها ويتبدد (زينة قبور) (تحل)
 لا لأن فتكره لها نعم لأن لها زيارة قبر النبي صلى الله عليه وآله قال بعضهم وكذا سائر الأنبياء والماء والأولياء
 وتسن كائن عليه إن قرأ من القرآن ما تيسر على القبر فيدعوه ويستقبل القبلة (وسلام) (لراي على أهل
 القبور) محموداً خصوصاً فيقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين عند أول المقبرة ويقول عند قبر أي مثلاً
 السلام عليكم يا الذي فان أذا الاقتصار على أحدهما أي بالكافي لأنه أحسن بمقصوده وذلك لحرم مسلم أنه صلى الله
 قال السلام عليكم دار قوم مؤمنين ولنا أن شاء الله بك لا حقون والاستثناء للترك الأول دفن تلك القبة
 أو الموت على الإسلام (فائدة) ورد أن من مات يوم الجمعة أو ليلة من عذاب القبر وفتنه وورد
 أيضاً من قرأ قل هو الله أحد في مرض موته مائة مرة لم يمتن في قبره وأمن من مضطحة القبر وجاوز الصراط على
 أكف الملائكة وورد أيضاً من قال لا إله إلا أنت سبحانك أي كنت من الظالمين أربعين مرة في مرضه مات
 فيه أعطى أجر شهيد وإن برى برى مغفور الله غفر الله لنا وأعادنا من عذاب القبر وفتنه
 ﴿باب الزكاة﴾

④ سلام على من دفع
 ① والأول من يقول
 ② في يوم لا يحصى
 (قوله بعد تمام دفن)
 منه يؤخذ علم من
 تلقين من براد القاءه
 في لجة بحر كما قاله شيخنا
 للرسي (قوله وفتنه)
 قال بعضهم الراد بها
 سؤال منكر ونكير
 والفتنة الاختبار (قوله
 بوزن مكة) أي الخبر
 الصحيح للكمال
 مكيال للدينه والوزن
 وزن مكة (قوله ان لم
 ينض) أي لم يسع بالتقد
 الذي اشترى به (قوله
 لا مكنه) أي لان نوى
 بمال القنية التجارة فلا
 يحصل مال تجارة وينقد
 حوله بمجرد النية بل
 لا بمن البيع مثلاً قصد
 التجارة

هي ثلثة التطهير والجماء ونحو عاتم لما يخرج عن مال أو بدن على الوجه الآتي وقرئت زكاة المال في السنة الثانية
 من الهجرة بعد صدقة الفطر وجبت في ثمانية أصناف من المال التقديري والأنعام والقوت والحر والعبيد لثمانية
 أصناف من الناس ويكفر تجارده وجوبها ويقتل المتبع عن أدائها وتؤخذ منه وإن لم يقاتل قهر (أ) (محط على)
 كل (مسلم) ولو غير مكلف فقتل الولي إخراجها من ماله وخرج بالمسلم الكافر الأصلي فلا يلزمه آخر أجم ولو بعد
 الإسلام (خير) معين فلا تجب على رقيقه لعدم ملكه وكذا المكاتب لضعف ملكه ولا تلزم بيده لأنه غير
 مالك (في ذهب) ولو غير مضر وبخلافه من زعم اختصاصها بالمضروب (بلغ) قدر خالصه (عشرين مثقالاً)
 بوزن مكة محمد بن قيس في ميزان. وفي آخر فلا زكاة لشك والمثقال اثنتان وسبعون حبة شعير مشوشة قال
 الشيخ زكريا ووزن نصاب الذهب بالاشترى في خمسة وعشرون وسبعين وقال تلميذه: بخلافه إذا اشترى في
 القايين (أو) في (فضة) بلغت مائتي درهم بوزن مكة وهو خمسون حبة وخمسة حبة فبالعشرة دراهم سبعة مثاقيل
 ولا وقص فهما كالمشترات فتحت في العشرين والمائتين. وبما زاد على ذلك ولو يعرض حبة (ربيع عشر)
 للزكاة ولا يتخلل أحد التقديري بالآخر ويكمل كل نوع من جنس بأخر منه ويجزئ حبة وصحح عن زكريا
 ومكشّر بل هو أفضل لا عكسهما وخرج بالخالص المشوش فلا زكاة فيه حتى يبلغ خالصه نصاباً (ك) (ما يجب
 ربع عشر قيمة الفرض في (مال تجارة) بلغ النصاب في آخر الحول وإن ملكه بذون نصاب ونظم الرخ الخاصل في
 أثناء الحول إلى الأصل في الحول إن لم ينض أما إذا نض بأن صار ذهباً أو فضة أو مسكاً إلى آخر الحول فلا ينضم إلى
 الأصل بل يركب الأصل بحوله ويغير دارج بحوله وصير غرض التجارة لقيمة بينها فنقطع الحول بمجرد نية
 القنية لا عكسه ولا يكفر منكر وجوب زكاة التجارة للخلاف فيه (وشرط) لجوب الزكاة في الذهب والفضة
 لا التجارة (تمام نصاب) (كل الحول) بأن لا ينقص المال عنه في جز من أجزاء الحول أما زكاة التجارة فلا
 يشترط فيها تمامه لا آخره لأنه حالة الوجوب (ويقطع) الحول (بتخلل زوال ملك) أثناءه عما وعنه

④ ديناراً من كل مائة درهم
 ② تبيعان جامعاً راقياً شروفاً

أو غير هاتين لو ملك نصاباً آخر بعد سنة أشهر لم ينقطع الحول فإن كان ملياً أو عادته أخرج الزكاة آخر الحول لأن الملك لا يزال بالكتابة البتة بل في ذمة القرض (وكره) أن يزول ملكه ببيع أو مبادلة عما تحت الزكاة (الحلقة) بأن يقصد بوقع وجوب الزكاة له من القرض أو الوحيين بحرم زكاة الأحياء ولا يترى الذمة باطناً وهذا من الغفلة الصارفة ولا ابن الصلاح يأنم يقصد لا يفعله قال شيخنا أما لو قصد لا ليحل بل لحاجة أو لها وللزمزلة كرامة (نبيه) لا زكاة على من يبادل ولو للتجارة في أثناء الحول بما في يده من النقد غيره من جنسه أو غيره وكذا لا زكاة على وارث ثقات مؤثره عن غرض التجارة حتى يتصرف فيها بنفسها لم يثبتت قيمتها (ولا زكاة في علي ما عدا ذلك) (أخذوا رجل بلا قصد لنفس أو غيره أو أخذ (لجاري) أو عارية لا مرافة (إلا) إذا اتخذ (نبيه كثر) فوجب الزكاة فيه (فزع) يجوز للرجل أن يتعمد خاتم فضة بل يرضى في شخصه أو تبارك والاتاع ولبت في اليمن أفضل وصوت الأذرى لما نصتة كلام ابن القيم من وجوب نصه عن مثقال للهي عن أخاذه مثقالاً أو غيره من لكن صفته النوى فلا وجه أنه لا ينقطع مثقال بل عملاً بقوله الله عز وجل قال شيخنا وعليه فالعبرة بقرائن المال وليس ولا يجوز تعدده خلافاً لما جمع حيث لم تعد أسرافاً أو غلبة له حرب كسب ورشع ورشد ويطبقه من ما يقدره السلف ويحكمه الحبيب دون سكنى المنة والمقابلة فبعضه لا سرف ولا في ذلك أن هذا لا شك لا يذهب زيادة الإسراف والخلل والحر للبيع له صفته من القطن وإن حتمه الترمذي وعلته فصفته قال شيخنا أي ما فيه قرآن ولو للزكاة كغلافه فضة والمزاة حمله ذهباً كراتها فيها وكنته بالذهب حسن ولو من رجل لا غلبة كتاب غيره ولو بفضة أو نقوداً حرام قطعاً مطلقاً ثم إن حصل منه شيء بالقرض على النار حرمت أسدانه والإفلا وإن اتصل بالبدن خلافاً لما جمع ويحل الذهب والفضة بلا سرف ولا مرافة وصوتاً جامعاً في نحو التوار والخلخال والقلل والظفر وعلى الأصح في اللبس شهاو يحل لمن التاج وإن لم يتعدده وقلة فلهذا لا يبرأ من الزكاة قطعاً وكذا يتقونه ولا تحت الزكاة فيها أطلع السرف فلا محل شيء من ذلك كخلخال وزن مجموع فزديته مما لا يقال تحت الزكاة (و) تحت على من من (وقوب) أخيار من يوجب (كبر) وشعر (أذن) وذرة وحصى ودخن وباقاً وذقة (و) في (عمر وعقب) من عار (بلغ) تدر كل منها (حسب) أو شيء بالكل ولا ثمانية صاع والمصاع أربعة أدهم الدرر ملك وثلاث (مقي) من ينجو ولا يؤكل معه قالوا واعلم أن الأرض مما تحزر في قشر ولا يؤكل كل معه فحت فيه أن بلغ عشرة أو ستة (عشر) للزكاة (أن يفتي بلا ثبوت) كطير (والأ) أي وأن شئ بمؤنة كقصص (نبيه) أي نصف العشر وسبب التفرقة قيل الوقي في هذا وخفي في الأول سواء أزرع في ذلك فصد أم ثبت انفاً كما في المجموع كما كنهه الأفاق وبه يخلص قول الشيخ كزنا في شجرة وتعالى له بشرطه لا يجوز أن يزرعه بما ليكه أو يأنه فلا زكاة فيما أزرع نصفه أو زرعه غيره من أذن ولا يفتي بنفسه إلى آخره ليكيل النصاب بخلاف أنواع الجنس فقصم وزرعه العام ففتان أن وقع خضاهما في عام (فزع) لا تحت الزكاة في مال بيت المال ولا في ربيع موقوف من يخلد أو أرض على جهة عامة كالفقراء والفقهاء والساجد لعدم تمكن المالك وتحت في موقوف على معنى واحد أو جماعة معينة كأولاد يزيد كره في المجموع وافق بعضهم على موقوف على أمام المسجد والدررس بأنه غلظه كانه كالمعين قال شيخنا والوجه خلافه لأن القصد بذلك الجهة دون شخص معين (نبيه) قال الحلل التلغفي في حاشية الروضة ثمعالم المجموع أن غلة الأرض المملوكة أو الموقوفة على معنى أن كان البذر من مال مالكها أو الموقوف عليه فوجب عليه الزكاة فيما يزرعه الأرض فإن كان البذر من مال العاقل وجوز نا الحارة فوجب الزكاة على العاقل ولا شيء على صاحب الأرض لأن الحاصل له ثمرة أزرعه وحيث كان البذر من صاحب الأرض وأعطى منه شيء للعامل لا شيء على العامل لأنه أجرة عمله إياه ونحت الزكاة لثبات الأرض المستأجرة مع أجرة على الزارع ومؤنة الحصاد والدياس على المالك (و) تحت على من مزا الزكاة (و) كل محسب إلى حارة جذعة ضان طامنة أو ذمة مع لها سنان ويجزى الذكر وإن كانت أبله أماناً

١ كذا في علل الركن ٩
٢ تحلية بفضة من الرجل
٣ والفتوى بذهبه من المرأة
٤ ذوال الملك بعد الفسخ

(قوله عشر) الحاصل
أنه يجب الحس في الركا
كما تاتي والمشر فيها
يسق بغير مؤنة وصف
المشر فيها يسق بمؤنة
وربع الشر في الناض
ولومن معدن وفي زكاة
التجارة ربه ووقه
وقت اخراج القصد
ونصفه في الركا
والعدن وبدو الصلاح
في السنت والحول في
الناض والنم والتجارة
وأول ليلة البعد في زكاة
القطر اه شر قادي

١٠ قوله في العلة الحرب
١١ أوله صحت أو غيرهما
١٢ وسواء في المرأة أو الرجل
١٣ يذهب أو نصفه وسواء
١٤ على النار أم لا
١٥ اه حادثة في التمر
١٦ بمعدن المملوكة
١٧ أي السلم للملك المعين
١٨ قالوا

لصلاحته الا ذخار والاقبات ولا اعتبار لاقتباسهم البلول الآن قدوا غيره فيجوز (وحرمة تأخيرها عن يومه)
 أي العبد بلا عذر كقبضه مال أو مستحق وجب القضاء فوراً لغيره ويجوز تأجيلها من أول رمضان ويسن
 أن لا تؤخر عن صلاة العبد بل بكرة ذلك نعم يسن تأخيرها لا تظار نحو قريب أو جار ما لم تقرب الشمس
 (فصل في أداء الزكاة) يجب أداءها أي الزكاة وإن كان عليه دين مستغرق حاله أو لادمي فلا يمنع الدين
 وجوب الزكاة في الاظهر (قوله) ولو على مال صبر وجوب الحاجة المستحقين إليها (يشتمل) من الأداء فإن آخر
 أنهم ومن ان تلف بعدة ثم إن آخر لا تظار قريب أو جار أو حي أو أصلي ثم بأن لم يكن بضمته ان تلف كان
 أتلفه أو قصر في دفعه فمصلحة عنه كان وصحة في غير جزاء بعد الحول وقبل التحكك وحصل التحكك (محذور مال)
 غالب شائراً أو قايلاً بمحل غير التوصل إليه فان لم يحضر لم يلزمه الأداء من محل آخر وإن يجوز تأجيل الزكاة
 (د) حضور (مستحقها) أي الزكاة أو بعضهم فهو متمكن بالنسبة للصحة حتى لو تلفت ضمنها ومع فراغ من
 فهم دين أو دينوي كمال وحام (وحلول دين) من قبل أو عرض بخارة (مع قدرة) على استيفائه بان كان على
 ماله حاضر بذل أو جاحد عليه شئ أو تملكه القاضي أو قدره على خلاصه فيجب أخراج الزكاة في الحال وإن لم
 يقضه لا يقدّر على قبضه أما إذا امتد استعناؤه بانفسار أو مظلماً أو غيباً أو جود ولا يئنه فكفصوب فلا يلزمه
 الأخراج إلا ان قبضه ونحو الزكاة في مضمون ومال لكن لا يجب دفعها إلا بعد تمكن بتوجيه إليه (ولو أصدقها
 لغيره) وإن كان في القيمة أو ما يعقدها (زكته) وجوباً إذا تم حوله من الأصدقاء وإن لم يقضه ولا وطنها
 لكن بشرط ان كان النقد في القيمة فكان قبضه يكونه مؤبداً حاضراً (تنبه) الإظهار ان الزكاة تتلقا بالمال
 تعلق غير كيقوى قوله قد ير اختياره الرعي أنها تتعلق بالقيمة لا بالعين فلي الاول ان المستحق للزكاة شريك قدر
 الواجب وذلك لأنه لو امتنع من أخرجها أخذها الإمام منه قهراً كما يقضي المال المشترك قهراً إذا امتنع بعض
 الشركاء من قسمته ولم يفرق في الشراكة بين العين والدين فلا يجوز له أن يذبحي ملك جميعه ان انه يستحق
 قبضه ولو قال بعد حوله ان أبقى من صدايقك فانت طالق فابر أنه منه لم ينطق إلا بما لم يزل من جميعه بل ما عدا قدر
 الزكاة فطر بمها أن يمتطها بترقة ويطلق البيع والرهن في قدر الزكاة فقط فان فعل أحدهما بالنصاب أو يبيعها
 بعد الحول صح لا في قدر الزكاة كسائر الأموال للشركة على الاظهر نعم يصح في قدرها في مال التجارة لا الهبة في
 قدرها (فرع) تقدم الزكاة ونحوها من تركه مذنبون ضالحت عن وفاء ما عليه من حقوق الأدي وحقوقي
 الله كالكفارة والحب والتدبر والزكاة كما إذا اجتمعوا على حرمه عليه ولو اجتمعت فيها حقوق الله فقط
 قدمت الزكاة ان تعلقت بالعين بأن بقى النصاب والا بان تلفت بعد الوجوب وانما يمكن اشتوت مع غيرها في وزع
 عليها (وشروطه) أي أداء الزكاة بشرطان أحدهما (نية) بقلبه لا ينطق (كهدار زكاة) مالي ولو بدون فرض
 إذا لا تكون إلا أفرضا (أو صدقة مفروضة) أو عذراً كماله للفرضة ولا يكفي عذراً فرض مالي لصدقه بالكفارة
 والنذر ولا يجب تعيين المال المخرج عنه في النية ولو عين لم يقع عن غيره وإن كان المعين ثالفاً لأنه لا يجوز ذلك الغير
 ومن لم ينو أن كان بالعين غير عين ثالفاً وقع عن غيره بخلاف مالوا قاله عذر كماله مالي الغائب ان كان
 باقياً أو صدقة تقدم الجزم بقصد الفرض وإذا قال فان كان ثالفاً صدقة فإن ثالفاً وقع صدقة أو باقياً وقع زكاة
 ولو كان عليه زكاة وشك في أخرجهما فخرج شيئاً ونوى ان كان على شيء من الزكاة فهذا محذور ولا يظن أن
 بان عليه زكاة أخرجهما والأوقع له تطوعاً كافياً به شيخنا ولا يجزى عن الزكاة قطعاً إعطاء المال للمستحقين
 بلا نية (لا مقارنهما) أي النية (لكنه) فلا يشترط ذلك (بل تكفي) الآية قبل الأداء إن وجبت (عند عزله)
 قدر الزكاة عن المال (أو إعطاء وكيل) أو إمام والأفضل لها ان ينوياً أيضاً عند التفرقة (أو) وجبت (بعد
 أحدهما) أي بعد مزل قدر الزكاة أو التوكيل (وقبل التفرقة) لتسراقتها بانها بأداء كل مستحق ولو قال
 لغيره صدقة فهذا نوى الزكاة قبل صدقة بذلك أخرجه عن الزكاة ولو قال لا أخرج قبضت من فلان وهولك
 فهذا نوى الصدقة

(قوله فيجوز) عبارة
 سم على حج لو نقد
 السلم من الدنيا فهل
 يخرج من الموجود أو
 ينتظر وجود السلم
 أو يخرج القيمة فيه
 نظر والثاني أقرب
 وتوقف فيه شيخنا
 وقال الأقرب الثالث
 أخذاً بما تقدم فيها لو
 نقد الواجب من
 أسنان الزكاة من أنه
 يخرج القيمة ولا يكلف
 الصعود عنه ولا الزول
 مع الجبران اه ع ش
 (قاعدة) لا تؤخذ
 القيمة في الزكاة إلا في
 أربعة مواضع أحدها
 زكاة التجارة والثاني
 الجبران والثالث إذا
 وجد في مائتين من
 الأبل الحفاق وبنات
 لبون فاعتد الساعي
 ان الاغبط الحفاق
 فاخذها ولم يقصر ولا
 دلس المالك وقع الوقع
 وجبر التفاوت بالنقد
 الرابع إذا عمل الامام ولم
 يقع للوقع وأخذ
 القيمة فيه صرفها بلا

- ① صياحه آخر
- ② زوج -
- ③ أو يورثه أو يورثه
- ④ أو يورثه أو يورثه
- ⑤ عنها زكاة

زكاة لم تكف حتى ينوي هو بعد قبضه ثم يأذن له في أخذها أو في بعضهم أن التوكيل المطلق في آخرها يستلزم
 التوكيل في نيتها قال شيخنا وفي نظر من المتعة أنه لا يضمن نية المالك أو تنويها للمالك وقال المتولي وغيره
 يضمن نية التوكيل إذا وقع الفرض بما لو كان قال له مؤكلاً أدركني من مالك ليصرف فقله عنه وقوله له ذلك
 متضمن للآذن له في البية وقال القفال لو قال لغيره أقرضني خمسة أو ذهبا عن زكاتي ففعلت شيئا وهو مبيع
 على رايه يجوز اتحاد القاض والمقبض (وجاز لكل) من الشريكين (أخراج زكاة) المالك (المشرك بغير آذن)
 الشريك (الآخر) كما قاله الجرجاني وأقره غيرهم لأن الشرع قد ترك في دفع الزكاة من ماله ما يشاء من غير أن
 الأوجب (و) جاز (توكيل كافر وصفي في إعطائها لمعين) أي إن عين المدفوع إليه لا مطلقاً ولا تنوي نية البها
 لعدم الأهلية وجاز توكيل غيرهما في الإعطاء والنية مقابلة توكيل في مال الصبي والمجنون فإن صرف الولي
 الزكاة بلا نية ضمنها لقصوره ولو دفعه المولى للامام بلا نية ولا آذن منه لم يملكه ثم يملكه نعم تجزئ نية الإمام عند
 أخذها قهر أم من المتع وإن لم ينو صاحب المال (و) جاز للمالك دون الولي (تجديدها) أي الزكاة (قبل) تمام
 (حولي) لا قبل عام نصاب في غير التجارة (لا) تجديدها (لما بين) في الأصح وله تعجيل الفطرة من أوله رمضان
 أما في مال التجارة فيجزئ والتعجيل وإن لم يملك نصاباً ونوي عند التعجيل كهدية كان في المحلة (وحرّم تأخيرها)
 أي الزكاة بتأجيلها ولو لم يمكن (وضمن) أن تلفت قد تمكن (بحضور المالك والمستحق أو ألقه مدحلول ولو
 قبل التحكك كما مرّ ثبته (و) ثانيهما (إعطائها لمستحقها) أي الزكاة يعني من وجب من الأصناف الثمانية
 المذكورة في آية إنا الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة فلهم وفي الرقاب والغارمين وفي
 سبل الله وابن السبيل والفقير من ليس له مال ولا كسب لا يفي بقوم قوام كفايته وكفاية مؤمنه ولا يمنع الفقر
 من كونه مؤمناً ولو لم يتجدد في بعض أيام السنة وكثرت عتاجها وعدته الذي يحتاج إليه لخدمة وماله الغائب
 جرح حلتين أو الحاضر وقد جددت بينه وبينه وبين رجل والشك في الذي لا يليق به وأقضى بعضهم أن حلق الرأف
 لا ينافي بها المحتاجة للزينة به عادة لا يمنع فقرها وصوبه شيخنا والمساكين من قدر على مال أو كسب بقوم قوام
 حاجته ولا يكتفي كمن يحتاج لشره وعنده ثمانية ولا يكتفي الشكافية السابقة وإن ملك أكثر من نصاب حتى
 أن للامام أن يأخذ زكاته ويدفعها للمعطي كل منها إن تعود غارة رأس مال يكتفي به عالة أو حرفة أو لها
 ومن لم يحسن جرح فقولاً بجارة يغطي كفاية المعسر الغالب وصدق مدعي فقره ومسكنه وعجز عن كسبه ولو قويا
 سجدة بلا معين لا مدعي تلف مال عرف بلاية وهو القليل كساع وهو من يعمه الإمام لأخذ الزكاة وقاسم وحاشي
 لا قاض والمؤلف من أسلم دينه ضعيفاً أو لشرف يتوقع بإعطائه إسلام غيره وإلزامه الزكاة المكون كفاية مسكنه
 فيعطى المكاتب وأسيده بأذنه إن عجز عن الوفاء وإن كان كفوياً لا من زكاة سيده لبقائه على ملكه والغارم
 من استدان نفسه لغيره مصيبة فيعطى له إن عجز عن وفاء الدين وإن كان كفوياً إذا اكتسب لا بدفع حاجته لو فاته إن
 حل الدين ثم إن لم يكن معشياً أعطى الشكل والإفان كان بحيث لو فقه دينه جماعة ممكن تركه لجماعة ما يكتفي
 أي المعسر الغالب كما استظهره شيخنا وأعطى ما يقضي به باقي دينه أو لأصلاح ذاب الدين فيعطى ما استدانه لذلك
 ولو غنياً أما إذا لم تستدين بل أعطى ذلك من ماله فإنه لا يعطاه ويعطى المستدين لصلحة عامة كقري ضيف وذلك
 أسير وحرارة نحو مسجود أو غيا أو لفان فإن كان الضامن والأصل تمسك من أعطى الضامن وفاءه أو الأصل
 مؤسراً دون الضامن أعطى إن ضمن بلا ذن أو عكسه أعطى الأصل لا الضامن وإذا أوفى من سهم الغارم لم يرجع
 على الأصل وإن ضمن ياذن ولا يصرف من الزكاة شيء لشك في ميب أو بناءً وصديق مدعي كتابة أو غيرهم
 بأخبار عدل وتصديق سيد أو رب دين أو اشتراط حال بين الناس (فرع) من دفع بركاته لذاته بشرط أن
 يتركها له عن دينه لم يجز ولا يصح قضاء الدين بها فإن نوبت ذلك بلا شرط جاز وصح وكذا إن وعدته المدين بلا شرط
 فلا يلزمه الوفاء بالوعد ولو قال لغيره حملت ما عليك زكاة لم يجز على الوجه إلا أن قضت ثم رده إليه ولو قال

(قوله وعنده ثمانية)
 أي أو يكتسب كدوم
 ثمانية أو يكون مجموع
 للنال والكسب كذلك
 ومثل الثمانية التسعة
 والسبعة والستة والخمسة
 (قوله كساع) أي
 وكتب يكتب ما أعطاه
 أرباب الأموال (وقاسم)
 قسمها على المستحقين
 (وحاشي) يجمعهم
 (لا قاض) دواء فلا
 حتى لهما في الزكاة بل
 خفها في خمس الخمس
 للرصد للمصالح (قوله
 وللزكاة) جمع مؤلف
 من التأليف وهو الجمع
 (قوله للكاتبون كتابة
 صحبة) أي لغير الزكي
 ولولو كافر وحاشي
 ومطاي أما مكاتب للزكي
 فلا يعطى من زكاته
 لمود الفائدة إليه مع
 كون المعطى ملكه

(قوله المؤلفين) أي من سواهم

الظاهر التي لا تغلف عادة كروية القناديل المعلقة بالمناير ويلزم العائيق والبعد والاشي العمل برؤية نفسه
وكذا من اعتقد صدق عوايق ومزاحق في أخباره برؤية نفسه أو ثبوته في بلد متحدة مطلقه سواء أول
رمضان وآخره على الأصح والتمسك بالعلامة بل عليه اعتناء العلامات بدخول شوال إذا حصل له اعتقاد جازم
بصدقها كما نفي بدش بخا ناباز يادو حجب كجمع حقيقة وإذا صاموا ولو برؤية عدل أفطروا بعد ثلاثين وإن لم
يروا الهلال ولم يكن غيم لكامل العدة محجة شرعية ولو صام بقول من يثق ثم لم ير الهلال بعد ثلاثين مع الصحو لم
يجزه الفطر ولو زج شاهد بعد شروعه في الصوم لم يجزه الفطر وإذا ثبت رؤيته ببلد لم يحكمه الحكمة البتة
القرب دون البعد ويثبت البعد باختلاف المطالع على الأصح والمراد باختلافها أن يتعاضد أهلان حيث
لورؤي في أحدهما لم يرق في الآخر كما قاله في الانوار وقال التاج التريزي وأقره غيره لا يمكن اختلافها في أقل من
أربعة وعشرين فرسخا ونبتة الشكي وقبته غيره على أنه يعلم من الرؤية في البلد الشرقي رؤيته في البلد الغربي
من غير عكس إذا دلل بدخل في البلاد الشرقية قبل دخوله في الغربية فلا يصح كلامهم أنه في رؤي في شرقي لم يرق في غربي بالنسبة
إليه العمل بتلك الرؤية وإن اختلفت المطالع وإنما يجب صوم رمضان (على) كل (مكلف) أي بالغ بمقتضى
(مطلق) أي للصوم حسا وشرعا فلا يجب على صوم ومجنون ولا على من لا يطيقه فكبر أو مريض لا يرضى برؤية
ويلزمه فطر لكل يوم ولا على حائض ونفساء لأنها لا تطيقان شرعا (وقرئته) أي الصوم (نية) بالقلب ولا يشترط
التلفظ بها بل يتدب ولا يجوز أي عنها التمسك وإن قصدته القنوي على الصوم ولا الامتناع من تناول فطر غير
الفجر ثم لم يحظر شأله الصوم بالقطرات التي يجب التعرض لها في النية (لكل يوم) فلو نوى أول ليلة من رمضان
صوم جمعة لم يكف لغير اليوم الأول قال شيخنا لكن ينبغي ذلك ليحصل له صوم اليوم الذي نسي النية فيه عند
ماله كما نسي له أول اليوم الذي نسي فيه ليحصل له صومه عند أي حنيفة وواضع من محله أن فطره والإحسان
تمليكها بعبادة فاسدة في اعتقاده (وشرط لقرئته) أي الصوم ولو نذرا أو كفارة أو صوم استسقاء أو قرأه الأمام
(تبييت) أي إيقاع النية إلا أي قبل أن يغروب الشمس وطلوع الفجر ولو في صوم المعتز قال شيخنا ولو شك
هل وقعت نية قبل الفجر أو بعده لم تصح لأن الأصل عدم وقوعها إلا إذا أصح في كل حادث قد تقرر ما قرب
زمن خلاف ما لو نوى ثم شك هل طلع الفجر أو لا لأن الأصل عدم طلوعه للأصل المذكور أيضا هو لا يطبقها
منعوا كل وجاع بعد ما قبل الفجر نعم لو قطعها قبله احتجج بها قطعا (وتعيين) لنوي في الفرض كرمضان
أو نذير أو كفارة بأن ينوي كل ليلة نية صام غدا عن رمضان والنذر أو الكفارة وإن لم يتبين عليها فلو نوى الصوم
عن فرضه أو قرئته لم يكف نعم من عليه قضاء رمضان أو نذير أو كفارة من جهات مختلفة لا يشترط التعيين
لأن اتحاد الجنس واحترز بأشراط التبيين في الفرض عن النفل فتصح فيه ولو مؤقتا أنية قبل الزوال للغير
الصحيح والتعيين في النفل أيضا يصح ولو مؤقتا بنية مطلقه كما عتده غير واحد من عت في المجموع بأشراط
التعيين في الزواجب كقرعة وما تمها إلا يحصل غير هاتمها وأن نوى بل يفتق القياس كما قال الأشعري أن نيتها
مبطله كما لو نوى الظهر وسنة أو سنة الظهر وسنة العصر فاقبل النية المحزنة نويت صوم رمضان ولو بدون
الفرض على المتمتع كما صرحه في المجموع بما لا كثرين لأن صوم رمضان من البالغ لا يقع إلا قرأنا ومقتضى
كلام الرخصة والمنهاج وجوبه أو بلا غير كما قال الشيخان لأن لفظ القيد اشتهرت في كلامهم في تفسير التعيين وهو
في الحقيقة ليس من حد التعيين فلا يجب التعرض له محصوه بل يكفي دخوله في صوم الشهر النوي للحصول
التعيين بخلاف ذلك لكن قضية كلام شيخنا كالزج وجوبه (وإن كلفها) أي النية (نويت صوم غدا عن أداء فرض
رمضان) بالجر لا ضافته كما بعده (هذه السنة تعالى) لصحة النية حثا اتفاقا وعت الأذرع عنه أنه لو كان عليه
مثل الأداء كقضاء رمضان قبله لا أداء وتعيين السنة (ويطير غدا) لأن ناس للصوم وإن كثر منه
محو جماع وأكل (عالم) لا جاهل بأن ما تاطاه مظهر لقرئته إسلامه وأنه يبادر بعبادة عن عرف ذلك (مختار)

(قوله وفرضه) عبارة
غيره وشرطه والمراد
على كل ما لا بد منه
(قوله نيت) فلو لم
تبييت النية لم يقع عن
الواجب بلا خلاف
وهل يقع تلا وجهان
أوجهها عدمه ولو
من جاهل لكن هذا
رمضان وأما واجب
غير رمضان فأوجه
الوجهين فما لو نوى
غير رمضان كصوم
قضاء أو نذرو نوى قبل
الزوال انقاده فلا ان
كان جاهلا (قوله
وفطر الخ) ذكر المتن
من المفطرات أربعة
أشياء وقد عقد غيره
لهذا البحث ترجمة
كصاحب المنهاج حيث
قال فصل شروط الصوم

الخ

① من صوم رمضان وكفارة

لا منكراً لم يحصل منه قصد ولا فكر ولا تلبذ (لجماع) وان لم ينزل (واستمناء) ولو يديه أو يده حليته أو لمس
لا تنقض له إلا حائل (لا) فله (ممن) لا مراة (عائله) أي منه وان تكررت بشهوة أو كان الحائل رقيقاً
فليس حراً أو قتلها بلاملاصة بدن حائل بينهما فان لم يقطر لا تنقض المباشرة كالاتحاد والازالة بنظر
وفكر ولو لمس حراً أو شراً امرأة فانزل لم يقطر لعدم النقص به ولا يقطر خروج مذي خلافاً للمالك
(واستقاء) أي استدعاه في وان لم يمتد منه شيء بخوفه بان تقاضا شكتاً أو عاذ به اختيار فهو مفسر لغيره أما
إذا غلبه ولم يمتد منه أو من ربه المتجنس بشئ إلى خوفه قد وصور له الخلد الظاهر أو عاذ به اختياره فلا يقطر به
لغير الصحيح بذلك (لا يقطع) من الباطن أو الدماغ إلى الظاهر فلا يقطر به ان لقطها لتكرار الحاجة إليه
أما لو انقطع مع القدرة على لقطها بعد وصولها إلى الظاهر وهو مخرج الحاء الملتصق فقطر ولو دخلت ذبابة
لجوفه أو فطر بأخر أجهام مطلقاً أو جاز له ان ضره ما أو جامع القضاء كما أتى به شيخنا (و) يقطر (ب) دخول عين (و) ان
قلت إلى ما ينبغي (خوفاً) أي جوف من مرقب اطن أذن واخيل وهو مخرج بول ولين وان لم تجاوز الحشفة
أو الحمة ووصول أصبع المستنجة إلى ورأها يقطر من فرجها عند جلوسه على قدتها مفسر وكذا وصول
بعض الألة إلى المستنجة كذا أطلقه القاضى وقيدته الشكبي بما إذا وصل شئ منها إلى الحبل المحيى منها بخلاف
أولها المنطوق فانه لا يسمى بخوفاً أو الحق به أول الاخيل الذي يظهر عند تحريكه بل أولى قال وله وقوله القاضى
الاحتياط ان يتعوط بالليل مرة أو أن اقاعه فيه تحريمه في النهار كذا قيل شئ إلى جوف مستنزه لانه يؤمر
بأخيره إلى الليل لان أحد الأوتار يضره في بدنه ولو أخر جنته فمقدمة مفسر لم يقطر بتوذيها وكذا ان أعادها
بأصبعه لا يقطر أده إليه ومنه يؤخذ كما قال شيخنا أنه لو اضطر لدخول الأصبع معها إلى الباطن لم يقطر والا
أقطر بوصول الأصبع إليه ومخرج العين الأثر كوصول الطعم بالذوق إلى حلقه ومخرج بمن مرأى العائد إلى العالم
في الخنزير الناموس للصوم والمحمل المندور تحريم استال شئ إلى الباطن ويكونه مفسراً والمكروه فلا يقطر
كل منهم بدخول عينه بخوفه وان كثراً كله ولو طأن إن كله ناسياً مفسراً فأكل ناسياً مفسراً فكل ناسياً مفسراً فكل ناسياً مفسراً
أقطر ولو تميد فقع فيه الماء قد دخل خوفه أو وضعه فيه فبسته أقطر أو وضعه في فيمينا عمد أو ابتلع ناشئاً فلا
ولا يقطر بوصول شئ إلى باطن قصبة أنف حتى تجاوز غشياً الحشوم وهو أقصى الأنف (و) لا يقطر (ب) ريق
ظاهر صرف أي خالص ابتلعه (من مكنه) وهو جميع الدم ولو جمعه على الأصبع وان كان نحبو مفسراً
أما لو ابتلع ريقاً اجتمع بلافيل فلا يضر قطعاً ومخرج بالطاهر المتجنس بنحو دم لته فقطر بابتلاعه وان مضى
ولم يبق فيه أثر مطلقاً لانه لا يضر بابتلاعه لتجبه شارعة عن أجنبية قال شيخنا ويظهر القوم عن ابتلى
بدم لته بحيث لا يمكنه الاحتراز عنه وقال بعضهم متى ابتلعه المبلى به مع عليه به وليس له عنه بدفعه صحيح
وبالضر فيه اختلط بطاهر آخر فقطر من ابتلع ريقاً متغيراً بغيره وهو نكاح وان تضرر من البياض خطفته
فيه ومن مكنه ما إذا خرج من الفم لا إلى لسانه ولو إلى ظاهر الشفم رده لسانه وابتلعه أو ابتلى خطاً أو سواها
بريقه أو بجماد فركه إلى فيه أو عليه ولو به تنفيل وابتلعه فطر بخلاف ما لو لم يكن على الخط ما ينفيل
لقته أو لغيره أو لغيره فانه لا يضر كثيراً ماء المضضة وإن أمكن محبة لغير التحرز عنه فلا تكلف
بتمشيت الدم عن (فرع) لو بقي طعام بين أسنانه فحرى به ريقه بطنه لا قصده لم يقطر ان يحجز عن غيره
ومحبه وان تركه التحلل للامع عليه ويقائه ويجريان ريقه به نهار الإنه إماماً يخاطب به حال قدر عليه حال الصوم
لكن يتأكد التحلل عند التسخير أما إذا لم يتحجز أو ابتلعه قصداً فانه مفسر حراً ما قولهم محبة غسل
القيم كما لا يلاؤ الأقطر وتمشينا (ولا يقطر بضمي ماء جوف مفسر عن) محو (جناب) كجفن
ونفايس إذا كان الاغتسال (بلا انفايس) في الماء فلو غسل أذنه في الجنابة فسق للماء من أحدهما بخوفه
لم يقطر وان أمكنه إمالة رأسه أو التمس قبل الفجر كما إذا سبق الماء إلى الداخل للماء في غسل الفم
المتجنس لوجوبها بخلاف ما إذا اغتسل منغصاً فسق الماء إلى باطن الأذن أو الأنف فانه يقطر ولو

لا يقطر من غير متعاط
عذر كغير ريق عن امتن
الحاء والشيطان وما
استكرهوا عليه

١٢٠ صاخر / سن ٧٠

(قوله واستقاء) أي
من عالم عامد مختار
للغير الصحيح من
ذره التي فليس عليه
قضاء ومن استقاء
فليقض وذره بالمعجمة
غلبه أما ناس وجاهل
عذر لقرب اسلامه
أو مده عن عالم ذلك
فلا يخطران بذلك
وكذا كل مفسر
الاخصوس الاكراه
في الزنا يقطر (قوله
تبل) ورق نبات
يقطين بحمر الشفة
ويشد الاسنان

١٢٠ صاخر / سن ٧٠
١٢٠ صاخر / سن ٧٠

في الفل الواجب كراهة الانعاس كسقي ماء للضعفة بالمالعة إلى الخوف مع تركه للصوم وعلمه بعدم
المشروع عنها خلافه بالمالعة وخرج بقولي عن نحو جناية الفصل الضون وعسل الترددية طير بسقي ماء فيه
ولو لم يلا انعاس (فروع) يجوز للشائم الإفطار بخبر عدل بالغروب وكذا ابتلاع اذيه ومجرم لاشك ألا كل
آخر النهار حتى يتجدد وظن بقضاءه ومع ذلك لا يجوز طهر للصائم لليقين وجوز ألا كل إذا ظن بقاء الليل باجتهاد
أو إخباره وكذا الوضوء لأن الأصل بقاء الليل لكن بكرة ولو أخرته بعد بلوغ الفجر عتقه وكذا الإفطار ظن
لصدقه ولو أكل باجتهاد ولا أخره إبان أنه أكل ثم أبطل صومه إذا لم يدر بالظن البين خطأه فان لم يبين شيء
صح ولو طلع الفجر وفيه طعام فلفظه قبل أن ينزل منه شيء أو يفرغ منه وهو مكمل وكذا لو كان محاميا عند ابتداء
طلوع الفجر ففرغ في الحال أي عتقت طلوعه فلا يفطر وإن أنزل لكان الرغ ترك للجماع فان لم يترجم خلا لم يفتقر
الصوم وعليه القضاء والكفارة (ويباح فطر) في صوم واجب (بخر من مضى) ضرر لا يبيح التمتع كان حتى
من الصوم لظنه (وفي سفر قصر) دون قصر وسفر ومعية وهو السفر بلا ضرر فاحت من الفطر (وخطوف
هلاك) بالصوم من عطش أو جوع وإن كان صحيحا مقبلا أو في الأذرعى بأنه يلزم الحضانة أي وجوب تبيت
النية كل ليلة ثم من خلفه منهم عشرة شدة فطر والإفلا (وجبت قضاء) ما فات ولو بقدر من الصوم الواجب
ك(رمضان) ونذر وكفارة بمرض أو سفر أو ترك نية أو حيض أو نفاس لا يحون وسكر لم يمتد به وفي المجموع إن
قضاء يوم الشك على الفور لوجوب إمساكه ونظر فيه مخم أن تارك النية يلزمه الاستلزام أن قضاءه على
الترجيح قطع (أو) يجب (امسك) عن فطر (فه) أي رمضان فمطلوبون نحو نذر وقضاء (إن أفطر بغير عذر)
من مريض أو سفر (أو) (أو) كل ما ينافي بقاء الليل أو تبيت ليلة أو أفطر يوم الشك وإن من رمضان
غير مالموت وليس الممسك في صوم تركه لكانت عليه فيائم جماع ولا كفارة ونذر إمساك لمريض
شقي ومسا في قيم أثناء النهار ففطر أو حائض طهرت أثناء (و) يجب (على من أفتته) أي لصوم رمضان
(بجماع) أي لا يخل بالصوم باستمتاع أو كل (كفارة) متكررة تذكر الإفطار وإن لم تذكر عن السابق (معه)
أي مع قضاء ذلك الصوم والكفارة عتق رقبة مؤمنة فصوم شهرين مع التتابع إن عجز عنه فطعام ستين مسككا
أو فدية إن عجز عن الصوم لمرض بنية كفارة ويغني لكل واحد من غلب الموت ولا يجوز صرف
الكفارة لمن لم يمتد به (و) يجب (على من أفطر) في رمضان (لغيره لا يرضى له) ككبر ومريض لا يرضى
نزوه (مد) لكل يوم منه إن كان مؤمرا أحدي (بلاقضاء) وإن قدر عليه فلا يفتقر مخاطب بالصوم فلا فدية في
حقه بواجبة ابتداء لا بدلا ويجب الذبح مع القضاء على حامله ومريض أفطر بالخوف على الولد (و) يجب (على
مؤخر قضاء) أي ومن رمضان حتى دخل رمضان آخر (بلاعذر) في التأخير إن شاء عن السفر والمرض قدر
مأمله (مد لك سنة) فيترك بترك السنين على المعتذر وخرج بقولي بلا عذر مما إذا كان التأخير بغير عذر
كان استمر منه أو مرضه أو إرضاءها إلى قابل فلا شيء عليه ما بقي العذر وإن استمر سنين ومضى آخر قضاء
رمضان مع عسكه حتى دخل آخر ثمان آخر من تركه لكل يوم من هذا مذهب الفقهاء ومذهبنا خير إن لم يقم عنه
فدية أو تأذونه أو الإوجب مد أو أحد للتأخير والجد يخدم جواز الصوم عنه مطلقا بل يخرج من تركه لكل
يوم مد طعام وكذا الصوم والنذر والكفارة ولو في كجمع محققين إلى تصحيح الفدية القائل بأنه لا ينعين
شلا طعام فيمن مات بل يجوز للوحي أن يصوم عنه ثم إن خلف تركه وجب أخذها والاندب ومصرف الأمداء فقهر
ويمسكين وله مصرف الأمداء لو أجد (قائمة) من مات وعليه كفارة فلا قضاء ولا فدية وفي قول كجمع محمد بن أبي
نعمان عن ثوبان البخاري وغيره ومن اختاره جمع من أعتنا وقبله الشافعي عن بعض أقارب يوقل ابن ترهان
عن القدي أنه يلزم الوحي أن خلف تركه أن يقضى عنه كاصوم وفي وجوبه كثير من أصحابنا أنه يقطع عن كل
صلاة مد أو قال ألحق الظن بصل للرب كل عبادة تقبل عنه واجبة أو مندوبة وفي شرح المختار لولا فدية مذهب أهل
الحنابلة

١) قوله فلفظه (أي رما)
٢) قوله بطه (بره) أي خيت
أثر ذلك البطه تضررا
ليس بهن أما تأخره
لحظة أو ساعة أو يوما
أو يومين فينظر في
ذلك المرض إن كان
مما يتألم به تألما لا يحتمل
جاز اعتباره وإفلا
قد يرفق لم أنف لأحد
على هذا التفصيل بل
عبارة عامة وإن
مطلق بطه البره مبيح
فحره (قوله مع مكنه)
قيد أمان فاته شيء من
رمضان ثلاث قبل
تمكنه من قضاة فلا
ائم ولا فدية كمن
مرض شهر رمضان
كله ومات ثانی شوال أو
استمر مريضا فلا فدية
ولا ائم ومثل المرض
الحيض والنفاس
والسفر الباح كافي حج
١٠) سواء تمكن من القضاء
تقبل الموت لم لا وسواء فاته
الصوم دفن أو بغيره

السنة أن الإنسان أن يجعل ثواب عمله وصلاته وكثيره ويحمله (وسن) لصائم رمضان وغيره (نسخ) وتأخير
 ما لم يقع في ذلك وكونه على غير خبر فيه ويحصل ولو بجرعة ماء ويذكر وقت نصف الليل كحكمة النوى أو
 مخالفة أهل الكتاب وجهان وسن تطيب وقت سحر (و) سن (تجعل فطر) إذا تيقن الغروب ويعرف في
 الصمران والصحاري التي بها جبال زوال الشعاع من أعالي الجبلان والجبال وتقدم على الصلاة أن لم يحس
 من تجهل فوات الجماعة أو تكبيرة الأحرار (و) كونه (بجر) للامر به والأكل أن يكون ثلاث (و) إن لم يحس
 فطر (ماء) ولو من زمزم فلو تمارض التحجيل على الماء والتأخير على التمر فقديم الأول فما استظهر
 شئنا وقال أيضا يظهر في غير قوت شئنا وما خفت شئنا أن الماء أفضل قال الشيخان لاشيء أفضل بعد التمر
 غير الماء فقول الروابي الحلو أفضل من الماء خفيف كقول الأذري الزيت أخوات التمر وإعازة كره تيسره
 غالباً بالمدينة وسن أن يقول عقب الفطر اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت وزيد من أفطرت بالماء ذهت
 الظن وأبليت العروق ونبأ الآخر إن شاء الله تعالى (و) سن (عسل عن نحو عناية قبل فجر) لتلاصق الماء إلى
 باطن نحو أذنه أو ذره قال شيخنا ونسب أن وصوله ذلك ففطر وليس محموداً كما هو ظاهر أخذاً مما مر
 أن سبق ماء نحو للضمضة الفروع أو غسل الفم للتجسس لا ينظر لمنزله فليحتمل هذا على مبالغة منه عن
 (و) سن (كفت) نفيس عن طعام فيه شهوة (وشهوة) مباحة من يسموع ويصبر وسن تطيب وقت ولو
 تمارضت كراهة من الطيب لصائم ورد الطيب لأجناب السن أولى لأن كراهته تؤدي إلى نقصان المادة
 قال في الحلة الأولى للصائم تركه لا كتحال ويكره شواذ بعدد والى وقبل غروب وإن نام أو أكل كره تأنيلاً
 وقال ما جمع لم يكره بل سن أن تغير الفم بنحو يوم وما بنا كذا للصائم كيف اللسان عن كل عجز ككذب وغش
 ومشاغرة لأنه يحفظ الآخر كما مر حواير ودلت عليه الأختار الصحيحة ونسب عليه الشافعي والأصمات وأقرهم في
 المجموع وبه رد تحت الأذري حوصلة وحملية ثم نصبت وقال بعضهم يطل أصل صوته وهو قياس مذهب أحمد
 في الصلاة في المصنوب ولو شتمه أحد فليقل ولو في قلبي إن شاتم مرتين أو ثلاثاً في نفسه يذكر الماء لسانه حش
 لم يطق رياء فان اقتصر على أحدهما فلا أولى بلسانه (و) سن مع التأكي (رمضان) وعشرة الأخيرة كذا
 (أكثر صدق) وتوسعة على عيال وإحسان على الأقارب والجيران للاتباع وأن يفطر الصائمين أي يعيشتهم إن
 قدر وإلا فليغفر عنهم (و) أكثر (تلاوة) للقرآن في غير نحو الحش ولو نحو طريقت أفضل الأوقات للقرآن
 من التمار بعد الصبح ومن الليل في السحر بين العشاءين وقراءة الليل أولى ويصح أن يكون شأن القاري
 التدبر قال أبو الليث في البستان ينبغي للقاري أن يحتم القرآن في السنة مرتين إن لم يقدر على الزيادة وقال أبو
 حنيفة من قرأ القرآن في كل سنة مرتين فقد أدى حقه وقال أحمد بكرة تأخير حتمه أكثر من أربعين يوماً
 بلا عذر لعدي بن عمر (و) أكثر عبادة (و) اعتكاف (تتبع) بتشديد الباء وقد تحققت والأصح حرم
 ما حدها وتقدم لعلها وماز أئمة وهي ذلة على أن ما بعدها أولى بالحكم بما قبلها (عشر آخره) فتا كذا أكثر
 الثلاثة كذا كورة للاتباع وسن أن يمكث متعكفاً إلى صلاة العبد وأن يتكفّر قبل دخوله العشر ويتأكد
 أكثر العبادات كذا كورة في رجاء صادقة لئلا قدر أي الحس والفصل والشرف والعمل بها غير من العمل
 في ألف شهر ليس فتاة القدرة وهي منحصرة عند نافية فارتجها أو تارم أو رجي أو تارم عند الشافعي ليلة الحادي
 والثالث والعشرين واختار النووي وغيره استقامها وهي أفضل ليالي السنة وصح من قام ليلة القدرة إماماً
 أي تصديقاً بأنها حق وطاعة واحتساباً أي طلباً لرضا الله تعالى وثوابه غفر له مما تقدم من ذنبه وفي رواية
 وما تأخر وروى البيهقي خبرين على الفرب والعشاء في جماعة حتى ينفض شهر رمضان فقد أخذ من ليلة
 القدرة محظوظاً وروى أيضاً من شهد العشاء الأخيرة في جماعة من رمضان فقد أدرك ليلة القدرة وقد مر زعم
 أنها ليلة النصف من شعبان (تتمه) بين اعتكاف كل وقت وهو لث فوق قدر طمانينة الصلاة ولو لم تردداً

(قوله ولو بجرعة ماء) فني
 صحيح ابن حبان
 نسخوا ولو بجرعة
 ماء (قوله ككذب
 وفي قوم مشاعة) بونجمة
 هذا ما يتعلق باللسان
 وينبغي له أيضاً ك
 القلب أي من الحقد
 والحسد والكبر وقطع
 الرحم ولو قال كف عن
 محرم لكان أولى
 لشموله حينئذ لا ذكر
 (قوله واعتكاف) عطفه
 على العبادة من عطف
 الخاص على العام إذ
 العبادة اسم لكل ما
 يتعبد به (قوله بتشديد
 الباء) أي مفتوحة مع
 كسر السين قبلها

- ① هذه الآية من سورة النور
- ② فعلى
- ③ ٨ بنين عشر الأواخر

في مسجد أو رخصته التي لم يتيقن حدودها بعد وانها غير مسجد بنية اعتكاف ولو خرج ولو خلا من المسجد
الاعتكاف للثوب والندور عدي بلا عزم عودته الشؤجوتان اراده وكذا اذا عاد بعد الخروج غير
خو خلا من قبله بها يوم فلو خرج نماز مائة زود فادلم تحت عهد البقة ولا يضر الخروج في اعتكاف نوي
بشاعة كان نوي اعتكاف اسرع او شهر متتابع وخرج قضاء حاجه ولو بلا شدة بها وغسل جبايق وزال به
وان امكنها في المسجد لانه صون بارو وتوخر من المسجد واكل طعام لانه يستغني منه في المسجد وله الكسوة
بعد قضاء الحاجة بشعاله الخروج له قضاء ولا ليل يسون ولا يضر بعد من وضعا الا ان يكون ذلك موضع
اقرب منه او يقرب البعد فيضرم مالم يكن الا قرب غير لائق به ولا يكلف الشيء على غير حاجته وله صلاة على
حازقة ان لم ينتظر ويخرج جوار في اعتكاف متتابع الاستثناء من غزوي ذبوي كقلاء او اخروي
كوسوء وعلم يسون وعبادة قريش ونزيف مصاب وزيارة قادمين سقر ويطلق جماع وان استثناء او
كان في طريق قضاء الحاجة وانزل اليه مباشرة شهوة كقبلة والمعتكف الخروج من الطلوع نحو عبادة
مريض وهو افضل او تركه او سوا وجوه والاوجه كالمبحث الباقي ان الخروج له بادة نحو رجم وحار
وصديق ففصل واختار ابن الصلاح التزك لانه يرفع كان يعتكف ولم يخرج لذلك (مهمة) قال في
الانوار بطل ثواب الاعتكاف بشم أو غيبة أو اكل خرام
(فصل في صوم الطلوع) قوله من الفضائل والثوبه لانه تعالى وفي ثم اضافة تعالى اليه دون
غيره من العبادات فقال كل عمل بان آدم له الا الصوم فانه لا ينافي في بوق الصبحين من صام يوما في سبيل
الله عاذا بالله ونفسه عن النار سبعين خريفا (اسن) كذا (صوم يوم عرفة) لغير حاجه لانه يكفر السنة التي هو
فيها والتي بعدها كافي خير مسلم وهو تابع ذي الحجة والاحوج صوم التامين مع عرفة والكفر بالصلاة التي لا تحل
بحق الاذي اذ الكبار لا يكفرها الا التوبة الصالحة وحقه في الاذي متوضعة على رضاء فان لم تكن له طوار
يزيد في حدته ونا كد صوم الثمانية فله للخبر الصحيح فيها القضي لافضل عشر على عشر رمضان الاخير
(و) يوم عاشوراء وهو خاتمة الحزم لانه تكفير السنة الماضية كافي مسلم (و) ناسوا (و) هو ناسية حرم مسلم لن
يقف الى قايلا صوم التاي فاقلة وملكه بحالها ابو دو من ثم سن لن لم يصنع صوم الحادي عشر بل
عوان صامه لحرمه وفي الامام باس ان يفرده ونما حادث الا كتحال والعسل والتطيب في يوم عاشوراء فمن
وضع الكذاين (و) صوم (سنة) ايام (من شوال) الى الحبر الصحيح ان صومها مع صوم رمضان كصيام الدهر
وانصافا يوم العيد افضل مبادرة العبادة (و) ايام (اليالي) (البض) وهي الثالث عشر وثالثه لافضل الامور
بصومها لان صوم الثلاثة كصوم الشهر اذ الحرة بشم اثملا او من ثم حصل السنة ثلاثة عشر هال كنه افضل
ويبدل على الاوجه ثالث عشر ذي الحجة سادس عشر وقال لجلال القفني لابل فقط ويتن صوم ايام السود
بوني الثالث والعشرون وتال (و) صوم (الاشين والحجس) للخبر الحسن انه كان يعمر
لصومها وقال تعرض فيها الاممال فاجت ان تعرض على رافع اعمال العام بمجموع صوم الاشين افضل من
الملائكة لما فاته مرة بالليل ومرة بالهار وفرق في شعبان محمول على رفع اعمال العام بمجموع صوم الاشين افضل من
صوم الحجس لخصومات ذكر وفاته وعبد الخليلين اعباد صومها كبر وقا شاذ (فرع) افق لجمع
متاخرون بمحصول بواب عرفة وثبته بوقوع صوم فرض فيها خلافا لجموع وثبته الا سوي فقال ان بواهم
محصول له شي منها قال شيخنا كشيخه والذي يتجه ان القصد وجو صوم فيها في كالتحية فان نوي الطلوع
ايما خلاصا لا اسقط عنه الثالث (فرع) افضل الشهور للصوم شهر رمضان الا شهر الحرم وافضل الحرم ثم
رجب ثم الحجة ثم القعدة ثم شهر شعبان وصوم تسع ذي الحجة افضل من صوم عشر الحرم الذين تبدت صومها
(مفائدة) من تلتص صوم تطوع او صلاته فله قطوعا لانسك تطوع ومن تلبس قضاء واحب حرم

(قوله أو غيبة) هي
ذكر الحترم بما يكره
ولو بمافيه واستثنى من
كونها مصبة مسائل
جمعت في قوله :
القدح ليس فيه في سنة
متظلم ومعرف وعذر
ولظهر فسقاومستفت
ومن طلب الامانة
في ازالة منكر (قوله
ومن ثم) اي من حيث
ان له من الفضائل الع
(قوله خريفا) اي عا
(قوله وعشورا) بالمد
فيه وفيها جده ممنوع
الصرف لالف التانيث
للمدودة وصومه افضل
من صوم تاسوعاء اه
شرقاوي

لشؤجوتان

كسوة

كقلاء

كوسوء

كقلاء

كقلاء

كقلاء

كقلاء

كقلاء

كقلاء

كقلاء

كقلاء

كقلاء

كقلاء

كقلاء

كقلاء

كقلاء

كقلاء

كقلاء

كقلاء

كقلاء

كقلاء

كقلاء

كقلاء

كقلاء

كقلاء

كقلاء

كقلاء

كقلاء

كقلاء

كقلاء

كقلاء

كقلاء

كقلاء

كقلاء

كقلاء

كقلاء

كقلاء

كقلاء

كقلاء

(قوله وهو) أى يوم
الشك المختص بأحكام
من بين باقى أيام شعبان
(قوله ولم يثبت) أى
لفقد من شهد أو شهد
بالهلال من لم تقبل
شهادته كعيب أو
صبيان أو فسقة أو
نساء وظن صدقهم أو
عدل ولم يكف به
وانعالم صومهم من
رمضان لانه لم يثبت
كونهم نهم من اعتقد
صدق من قال انه رآه
من ذكر يجب عليه
الصوم كما تقدم عن
البخوى فى طائفة أول
الباب (قوله وان قل
ما يأخذه) أى ما لم
يكن مما ينسأح فيه
لشدة قلته (قوله مرة
واحدة) منه يؤخذ انه
لوحى ثلاث مرات ثم عاد
للاسلام لم تجب عليه
اعادة ما أتى به قبل رده
وهو كذلك خلافا
للحنفية (قوله وعن
آقاي مضروب)
للضروب ضاد معجمة
من الضب وهو القطع
كأنه قطع عن كمال
الحركة وضاد مهملة
كأنه قطع عصبه
① جمع شعبة مضوبة
فقط ليس اشتقاق
② مخرج من قولهم اشتد
③ جمع شعبة مضوبة

قطعة ولو شمساً ومجرماً على الزوجة أن تصوم تطوعاً أو قضاءً موسعاً ورزقها حاضر الأبدان أو غير رضاء (تتمه)
بحرم الصوم فى أيام التشريق والعيدين وكذلك يوم الشك لغير ورد وهو يوم ثلاثي شعبان وقد شاع الخبر بين
الناس برؤية الهلال ولم يثبت وكذا يشهد نصف شعبان مالم يصبه غمامة أو لم يوافق عادته أو لم يكن عن نذر أو قضاء
ولو عن قلة من أهل البلد

باب الحج

هو فتح أوله وكسرة لغة القصد أو كثرته الى من يعظم ويشترع قصد الكعبة للنسك الآتي وهو من الشرائع
القديمة وروى أن آدم عليه السلام حج أربعين سنة من الهند كما شاع وأن جبريل قال له إن لك سنة كان تطوفون
تلك بهذا البيت سبعة آلاف سنة قال ابن أسحق لم يثبت أنه يتابعه إبراهيم عليه الصلاة والسلام إلا حج
والذي صرح به غيره أنه ما من نبي إلا حج خلافاً لمن استثنى هو ذا وصالحاً والصلاة أفضل منه خلافاً لماضي وقضى
فى السنة السادسة على الأصح وحج قبل النبوة وبعدها وقبل الهجرة حبساً لا بدري عذبه أو بعدها حجة
الوداع لا غير وورد في حج هذا البيت خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه قال شيخنا فى حاشية الإيضاح قوله كيوم
ولده أمه بمشعل النعابت وورد النصريح به فى روايات وافق به بعض مشايخنا لكن ظاهر كلامهم مخالفة
والأول أوفق بظهور السنة والثاني أوفق بالقواعد ثم رأيت بعض المحققين نقل الإجماع عليه وبه يدفع
الافتاء المذكور بمسكنا بالظاهر (والعمرة) وهى لفظة زيارته مكان عامر وشراً قصد الكعبة للنسك الآتي
(بجبان) أى الحج والعمرة ولا يفتى عنها الحج وأن اشتمل عليها وخبر شئ من الحج عن العمرة وأجبهى قال: لا
تضعف اتفاقاً وإن صححه الترمذى (على) كل مسلم (مكلف) أى بالغ عاقل (حج) فلا يجبان على سجد ومجنون
ولا على رقيق فنيك غير المكلف ومن فيه رقيق مع فلا لا فرضاً (مستطيع) للحج بوجدان الزادها وإباب
وأخيرة خفي أى يخرج من مكة والراحلة أو غنماً كان بينه وبين مكة مرحلتان أو ذكورها وضعت عن الشئ
مع نفقة من يجب عليه نفقة وكونه على الرجوع ويشترط أيضاً للوجوب أمن الطريق على النفس والمال ولو
خمن رخصته وإن قل ثانياً يأخذه وغلبة السلامة راكب البحر فان غلبت الملاحة لم يجان الامواج فى بعض
الاحوال أو استوى لم يجب بل بحرم الركوب فله وكثيره ويشترط للوجوب على الترافع ما ذكره أن
يخرج معها محرماً أو زوجاً أو يسوة نفقات ولو إماماً وذلك لحكمة مقرها وحدها وإن قصر أو كانت فى
قافلة عظيمة ولها بلا وجوب أن يخرج مع امرأته نفقة لأداء فرض الاسلام وليس لها الخروج لتطوع ولو مع
نسوة كثيرة وإن قصر السفر أو كانت مشوهاً وقد صرحوا بأنه يحرم على النسوة التطوع بالعمرة من التعميم
مع النساء خلافاً لمن تارة فيه (مرة) واحدة فى العمر (بترائح) لاعلى الفور نعم انما يجوز التأخير بشرط
العزم على الفعل فى المستقبل وإن لا ينقض عليه بتأخير أو قضاء أو خوف غصص أو تلف مال مبرنة ولو ضعيفة
وقيل يجب على القادر أن لا يترك الحج فى كل خمس سنين لخبر فيه (فرع) يجب إنباء عن يجب عليه نسك من
زكته كانه نفق منه ذنبه فلم تكن له تركه من لوازمه أن يفعله عنه فلو قلته أجنبى تجاوز ولو بلا إذن وعن آقاي
معضوب عاجز عن النسك بنفسه لحوزماته أو مرض لا يرجى رؤوه بأجرة مثل فصارت مما يحتاجه المعصوب
يوم الاستنجار وعماء مؤنة نفسه وعياله بعده ولا يصح أن يخرج عن معصوب بغير إذنه لأن الحج بغير نفقة
والمعصوب أهل لها وللأذن (أو كانه) أى الحج سنة أعدها (أحرام) به أى بنية دخول فيه فحرم انما الأعمال
بالنيات ولا يجب تلفظ بها وتلبية بل بستان فيقول بقلوبه لساناً ونوى الحج وأحرمت به الله تعالى ليك اللهم
ليك الى آخره (و) ثانياً (وقوف برفة) أى حضوره بأى جزء منها ولو لحظة وإن كان نائماً أو مازاً الخبر
الترمذى الحج عرفة وليس منها مشجدة إبراهيم عليه السلام ولا عمرة والأفضل للذكر غزى موقفه
وهو عند الصخرات المرفوعة ومنتى برفة قبل لأن آدم وحواء تعارفا بها وقبل غير ذلك ووقته (بين
الزوال) للشمس يوم عرفة وهو تاسع ذى الحجة (و) بين طلوع (فجر) يوم (محر) وشن

له الحج بين الليل والنهار والاراق قد تمتع ندبا (و) ثالثا (طواف افاضة) ويدخل وقتها باتصاف ليلة النحر
 وهو افضل الاركان حتى من الوقوف بخلاف التزكيت (و) رابعا (شعبي) ثين الصفا والروة (شعبي) ثين الصفا والروة
 طواف قدوم ما يقف برفقة أو بعد طواف افاضة فلو اقصر على ما دون السبع لم يجزه ولو شك في عددها قبل
 قرعها حذبا لا قبل ان يفتقن ومن شقي بعد طواف القدوم لم يثبت له اعادته الشقي بعد طواف الافاضة بل تكره
 ويجب ان يبدأ في المرة الاولى بالصفا ويحجم بالروة للاتباع فان بدأ بالروة لم يحجب مروه منها إلى الصفا
 ودعاها من الصفا إلى الروة مرة وعودته منها إلى مرة أخرى وتسن للذكر ان يرقى على الصفا والروة قدر قامه وان
 شقي اول الشقي وآخره ويقعد الذكر في الوسط ويحجم معا معروفا (و) خامسا (عاز الشيعي) من الراس خلق أو
 تقصير أو وقف التحلل عليه وأقل ما يجزي ثلاث شعرات تقصيرها بالركن الأيمن الا ان كان من لحيته
 منه وجوب التعميم وقصير الرأفة أو من خلفها ثم يدخل مكة بدمري حجره العقب والحلق وطواف الركن فيشقي
 ان لم يكن شقي بعد طواف القدوم كما هو الافضل والحلق والطواف والسمي لا آخر كوفها وتكره تأخيرهما عن يوم
 النحر وأخذ منه تأخيرها عن أيام التشريق ثم عن خروجها من مكة (و) سادسا (نرتب) ثين منقطع أركانها بان
 يقدم الاخرات على الجميع والوقوف على طواف الركن والحلق والطواف على الشقي ان لم يتسع بعد طواف القدوم
 ووليه الاتباع (ولا يحجز) أي الاركان (بدم) وسباني فما يحجز بالدم (وغير وقوف) من الاركان الستة
 (أركان للمرة) لتشمول الأدلة لها وظاهر ان الحلق يجب تأخيرها عن سباني لترتيبها في جميع الاركان
 (تنبيه) يؤذي ان ثلاثة أو نحو افراد بان يحجز ثم يقتصر وتمعن بان يقتصر ثم يحجز وقرآن بان يحجز ثم يجمع
 وأفضلها افراد ان اعتمر عامته ثم تمتع وعلى كل من التمتع والقارن دم ان لم يكن من حاضر في المسجد الحرام يوم
 من دون من حلتين (وشروط الطواف) ستة أعضائها (ظهر) عن حديث وحديث (و) ثانيا (شتر) لعمرة قادر
 فلو لا اعتد وبنى على طوافه وان تعمد ذلك وطال الفصل (و) ثالثا (نبته) أي الطواف (ان استقل) بان لم
 يشمله نسك كسائر العبادات والافقي سنة (و) رابعا (بذوه بالحجر الأسود محاذياله) شقي مروه بيده أي
 بجميع شقه الأيسر وصفة المحاذي ان يقف بجانبه من جهة النماز بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ثم يتولى ثم يمشي
 مستقبلة حتى يجاوزه فحينئذ يفتك ويحمل يسار ولا يثبت ولا يجوز استقبال البيت إلا في هذا (و) خامسا (جعل
 البيت عن يساره) مارا ليلها وجهه فحيت كونه خارجا بكل يده حتى يديه عن شاذروا ونحو حجره للاتباع فان
 خالف شيئا من ذلك لم يفتح طوافه وإذا استعمل الطائفة لنحو دعاء فليحترز عن أن يمر منه أدنى حجر وقبل عودته
 إلى جعل البيت عن يساره ويلزم من قبل الحجر أن يركع في سجدة فيحجم حاجتي تعبد فاعانها رآه حال التقليل
 في جز من البيت (و) سادسا (هكو نه شعا) هكو نه شعا في الوقت المتكروم فان لم يكن شيئا وأن قل لم يجزه
 (وسن أن يفتح) الطائفة (باستلام الحجر الأسود يديه) (و) أن (يستلمه في كل طوفة) وفي الآثار (كأن
 يقبله ويضع كفه عليه) (و) يستلم (الركن) الحامي ويقبل بكفه بعد استلامه (و) أن (يزرع ذكره في) الطوافات
 (الثلاث الأولى من طوافي بعده شعبي) باستماع شقه ومقارن خطاه وان يمشي في الاربع الأخيرة على هنته
 للاتباع ولو ترك الزم في الثلاث الأولى لا يفتيه في البعد وسن أن يقرن التكرار من البيت ثلثا يؤذ أو يناد
 بزحمه فلو تراض أقرب منه وأزرك فكم لان ما يفتق بنفس العادة الأولى من التعلق بمكانها وأن يخطو في
 طواف يركل فيه وكذا في الشقي وهو يحمل وسطر دانه تحت منكبه الا ان يظفره على الأيسر للاتباع وان
 يقبل بقده ركعتين خلف المقام في الحجر (فرع) يستأن أن يبدأ بكل من الذكر والافتق بالطواف عند دخول
 المسجد للاتباع رواه الشيخان الا أن يجد الإمام في مكتوب أو يحاف فوفق فرض أو رتبة مؤ كدية فيبدأ بها
 لا بالطواف (و) وجباته) أي الحج خمسة وهي ما يجب بتركه الفدية (أحرام شعيات) فبقيات الحج لمن يمكنه هي
 وهو للحج والمعيرة للتدبير من المدينة والخليفة الساء يتر على ومن الشام ومصر والغرباء لجمعته ومن نهامة

(قوله يؤذي ان) أي الحج
 والعمره (قوله طهر عن
 حدث) هذا هو الصحيح
 الضمير لنا قول ضعيف
 ذكره للزني في مختصره
 ان الطواف يصح مع
 الحدث (قوله بأسراع)
 باؤه للتصوير (قوله
 قدم) أي الرمل مع البعد
 (قوله وهو) أي
 الاضطباع المطلوب هنا
 (قوله ركعتين) أي بنية
 سنة الطواف (قوله فقي
 الحجر) أي فقي
 المسجد فقي الحرم فحيت
 شاء
 (١) فاك تميموك
 (٢) من ساداتنا في شهر
 (٣) لوجه كوكب
 (٤) لا يركع
 (٥) كنهه ومانه فقه عليه
 (٦) حيت يفتق
 (٧) كوكب شاذروا

١ قوله لغير حائض ومكي
 ٢ فلا يجب عليها طواف
 ٣ وداع اطواف الافاضة
 ٤ فلا يجوز تركه بحال نعم
 ٥ قد يجب تأخيرها لنحو
 ٦ حيض (قوله الجمرات)
 ٧ فتح للهم واحذنها جرة
 ٨ بسكونها (قوله بترك
 ٩ ثلاث رميات) وأما ترك
 ١٠ رمية واحدة فبها مد
 ١١ وفي التثنية مدان وصورة
 ١٢ ترك رمية أو رميتين
 ١٣ لا تكون الا في آخر
 ١٤ حرم من أيام التشريق
 ١٥ فقط إذ لو تركت رمية من
 ١٦ غير حجرة الاخيرة لما
 ١٧ صح رمي ما بعدها فيلزم
 ١٨ العلم فتنبه لذلك (قوله
 ١٩ محبطا) بالمهلة سواء
 ٢٠ أحاط بجميع بدنه أو
 ٢١ بعض منه كخريطة
 ٢٢ واجبت سواء كان شفافا
 ٢٣ كزجاج أم لا
 ٢٤ ١١ الحائض ١٢ الحائض
 ٢٥ ١٣ الأسماء ١٤ الأسماء
 ٢٦ ١٥ الحائض ١٦ الحائض
 ٢٧ ١٧ الحائض ١٨ الحائض
 ٢٨ ١٩ الحائض ٢٠ الحائض
 ٢٩ ٢١ الحائض ٣٠ الحائض
 ٣١ ٣٢ الحائض ٣٣ الحائض
 ٣٤ ٣٤ الحائض ٣٥ الحائض
 ٣٦ ٣٦ الحائض ٣٧ الحائض
 ٣٨ ٣٨ الحائض ٣٩ الحائض
 ٣٩ ٣٩ الحائض ٤٠ الحائض
 ٤٠ ٤٠ الحائض ٤١ الحائض
 ٤١ ٤١ الحائض ٤٢ الحائض
 ٤٢ ٤٢ الحائض ٤٣ الحائض
 ٤٣ ٤٣ الحائض ٤٤ الحائض
 ٤٤ ٤٤ الحائض ٤٥ الحائض
 ٤٥ ٤٥ الحائض ٤٦ الحائض
 ٤٦ ٤٦ الحائض ٤٧ الحائض
 ٤٧ ٤٧ الحائض ٤٨ الحائض
 ٤٨ ٤٨ الحائض ٤٩ الحائض
 ٤٩ ٤٩ الحائض ٥٠ الحائض
 ٥٠ ٥٠ الحائض ٥١ الحائض
 ٥١ ٥١ الحائض ٥٢ الحائض
 ٥٢ ٥٢ الحائض ٥٣ الحائض
 ٥٣ ٥٣ الحائض ٥٤ الحائض
 ٥٤ ٥٤ الحائض ٥٥ الحائض
 ٥٥ ٥٥ الحائض ٥٦ الحائض
 ٥٦ ٥٦ الحائض ٥٧ الحائض
 ٥٧ ٥٧ الحائض ٥٨ الحائض
 ٥٨ ٥٨ الحائض ٥٩ الحائض
 ٥٩ ٥٩ الحائض ٦٠ الحائض
 ٦٠ ٦٠ الحائض ٦١ الحائض
 ٦١ ٦١ الحائض ٦٢ الحائض
 ٦٢ ٦٢ الحائض ٦٣ الحائض
 ٦٣ ٦٣ الحائض ٦٤ الحائض
 ٦٤ ٦٤ الحائض ٦٥ الحائض
 ٦٥ ٦٥ الحائض ٦٦ الحائض
 ٦٦ ٦٦ الحائض ٦٧ الحائض
 ٦٧ ٦٧ الحائض ٦٨ الحائض
 ٦٨ ٦٨ الحائض ٦٩ الحائض
 ٦٩ ٦٩ الحائض ٧٠ الحائض
 ٧٠ ٧٠ الحائض ٧١ الحائض
 ٧١ ٧١ الحائض ٧٢ الحائض
 ٧٢ ٧٢ الحائض ٧٣ الحائض
 ٧٣ ٧٣ الحائض ٧٤ الحائض
 ٧٤ ٧٤ الحائض ٧٥ الحائض
 ٧٥ ٧٥ الحائض ٧٦ الحائض
 ٧٦ ٧٦ الحائض ٧٧ الحائض
 ٧٧ ٧٧ الحائض ٧٨ الحائض
 ٧٨ ٧٨ الحائض ٧٩ الحائض
 ٧٩ ٧٩ الحائض ٨٠ الحائض
 ٨٠ ٨٠ الحائض ٨١ الحائض
 ٨١ ٨١ الحائض ٨٢ الحائض
 ٨٢ ٨٢ الحائض ٨٣ الحائض
 ٨٣ ٨٣ الحائض ٨٤ الحائض
 ٨٤ ٨٤ الحائض ٨٥ الحائض
 ٨٥ ٨٥ الحائض ٨٦ الحائض
 ٨٦ ٨٦ الحائض ٨٧ الحائض
 ٨٧ ٨٧ الحائض ٨٨ الحائض
 ٨٨ ٨٨ الحائض ٨٩ الحائض
 ٨٩ ٨٩ الحائض ٩٠ الحائض
 ٩٠ ٩٠ الحائض ٩١ الحائض
 ٩١ ٩١ الحائض ٩٢ الحائض
 ٩٢ ٩٢ الحائض ٩٣ الحائض
 ٩٣ ٩٣ الحائض ٩٤ الحائض
 ٩٤ ٩٤ الحائض ٩٥ الحائض
 ٩٥ ٩٥ الحائض ٩٦ الحائض
 ٩٦ ٩٦ الحائض ٩٧ الحائض
 ٩٧ ٩٧ الحائض ٩٨ الحائض
 ٩٨ ٩٨ الحائض ٩٩ الحائض
 ٩٩ ٩٩ الحائض ١٠٠ الحائض

البحر من نجد اليمن والحجاز قرن ومن الشرى ذات عرق وتيقا القمير كل بالحرم الحلال وافضة الجمرات
 فالتنعم فاعل حية وصقات من لا مبات في طريقه فحاذة اللياق أو اردان حاذاه في برأ وعز والامر حلتان من
 مكة فيسرع الجاني في البحر من جهة اليمن من الشعب المحرم الذي يهاذي بطلم ولا يجوز له تأخير احرامه إلى
 الوصول إلى حدة خلافا لما أفق بمشينا من جواز تأخيرها إليها وعلى أن مساقته إلى مكة تكسافه بطلم إليها ولو
 أحرز من دون اللياق لزمه دم ولو تأخيرا أو جاهلا ما لم يمد إليه قبل ثلثه بنسك ولو طواف قدوم وأنعم غزها
 (وميت بمزدلفة) ولو ساعه من نصف ثان من ليلة النحر (و) سميت (عق) شظم ليلي أيام التشريق نعم إن نقر قتل
 غروب خمس اليوم الثاني جاز وسقط عنه قيت الليلة الثالثة ورعى يومها وإما حجت البيت في لياليها لنهر الزحار
 وأهل التقاية (وطواف الوداع) لغير حائض ومكي إن لم يبارق مكة بعد حجه (وروى) إلى جمره العقبة بعد
 اتصاف ليالي النحر تشبعا إلى الجمرات الثلاث بعد زواله كل يوم من أيام التشريق شيئا متتابع ترتيب بين
 الجمرات (بحر) أي بما يستحق به ولو حقا أو بطلا ولو ترك ركن من يوم تدارك في ليالي أيام التشريق والأثره دم
 بترك ثلاث ركنات فأكثر (و) بحر أي الواجب بدم وتسمى هذه أياما (وتستق) أي الحج (عقل) فينجم
 (لا حرام ودخول مكة) ولو خلا لذي طوى (ووقوف) بمرقة عشيتها وبمرقة ذل في أيام التشريق (وتلظن)
 في البدن والتوب ولو على جرم (فقيه) أي الاحرام وبعد الفصل ولا يضر استدامته بعد الاحرام ولا اتفاله
 بريق (وتلظن) وهي ليك اللهم ليك لا شريك لك ليك ان الحمد والنعمة والملك لا شريك لك ومعنى
 ليك أنا نعظم على طاعتك ونسب الأكرام منها والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وسؤال الجنة والاستعاذة
 من النار بعد ترك الركنية ثلاثا وتسعة ألتية إلى رمي جمره العقبة لكن لا تس في طواف القدوم والتسني
 بعده لورود أذكار خاصة فيها (وطواف قدوم) لأنه نية البيت وإنما يسن لحاج أو قارن دخل مكة قبل
 الوقوف ولا يفوت بالجلوس ولا بالتأخير نعم يموت بالوقوف بمرقة (وميت بمق) ليعرفه ووقوف جميع
 للسعي الآن بالمشعر الحرام وهو جبل في آخر مزدلفة فيكون في وقوفهم ويدعون إلى الاسفار مستقبلين
 القبلة للابحار (وأذكار) وأدعية مخصوصة بأوقات وأمكنة معينة وقد استوعبها الجلال السوطي في
 وظائف اليوم واليلة فلتظن (فائدة) يسن ثلثا كذا زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم ولو لم يقبر حاج ومقيم
 لأحاديث وردت في فضلها وشرب ماء زمزم مستحب ولو لم يقبر ما ورد أنه أفضل الباء حتى من الكوثر
 (فصل في محرمات الاحرام) (محرم بأحرام) على رجل وأنى (وطء) لا يقبل رقت أي لا ترقوا أو الرق يفتر
 بالوطء ويستبد به الحج والعمرة (وقبله) وبمباشرة شهوة (واستمناء) يبد بخلاف الانزال ينظر أو فكر (ونكاح)
 غير مسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح (وتلظن) في بدن أو نوب بما ينكح طبيعا كسك وغيره كقوله في أو ينكح
 ووزدومانه ولو بشدة نحو سكر بطرف نوبه أو جملته في جنبه ولو خفيت راحة الطب كالكاذي والفاغة وهي
 نحر الحناء فان كان بحيث لو أصابه للاء فاحت حرم ولا فلا (ودهن) بفتح أوله (شعر) رأس أو لحيه بدهن ولو غبر
 تحطت كركبت وحسن (وأزالته) أي الشعر ولو واحد من رأسه ولحيته أو بدنه نعم إن احتاج إلى علق شعر بكثرة
 قبله أو جراحة فلا حرمه وعليه الفدية تلويت شعر بنيه أو عطاها فإن ذلك فلا حرمه ولا فدية (وقر) لظفر
 ولو جصه من بياور جل نعله قطع ما أنكر من ظفره وإن تأذى به ولو أذى ناعدا (وحرمت ستر رجله) لا مفرق
 (بعض رأسه بما قد ستره) عرقا من حيط أو غيره كقوله ستره أو خرقا ما لا يجد ستره كغطاء فيق وتوسد نحو
 عمامة ووضع يده بقصد ستره فلا حرم خلاف ما إذا قصد على نزاع فيه وكحل نحو غسل بمغصه به ذلك أيضا
 واستغلال عجله وإن ستر رأسه (وكسبه) أي الرجل (عظم) عظامه كقصيص وقباء أو نسج أو عقد في
 سائر بدنه (بلا عذر) فلا حرم على الرجل ستره من العذر كحرقه ويزدو بظفره بظفره ما لا يطبق الصبر عليه وإن
 لم ينع التيمم فيجعل مع الفدية قياسا على وجوبها في الخلق مع العذر ولا بس عظم أن لم يجد غيره ولا قدر على

١ الحائض
 ٢ الحائض
 ٣ الحائض
 ٤ الحائض
 ٥ الحائض
 ٦ الحائض
 ٧ الحائض
 ٨ الحائض
 ٩ الحائض
 ١٠ الحائض
 ١١ الحائض
 ١٢ الحائض
 ١٣ الحائض
 ١٤ الحائض
 ١٥ الحائض
 ١٦ الحائض
 ١٧ الحائض
 ١٨ الحائض
 ١٩ الحائض
 ٢٠ الحائض
 ٢١ الحائض
 ٢٢ الحائض
 ٢٣ الحائض
 ٢٤ الحائض
 ٢٥ الحائض
 ٢٦ الحائض
 ٢٧ الحائض
 ٢٨ الحائض
 ٢٩ الحائض
 ٣٠ الحائض
 ٣١ الحائض
 ٣٢ الحائض
 ٣٣ الحائض
 ٣٤ الحائض
 ٣٥ الحائض
 ٣٦ الحائض
 ٣٧ الحائض
 ٣٨ الحائض
 ٣٩ الحائض
 ٤٠ الحائض
 ٤١ الحائض
 ٤٢ الحائض
 ٤٣ الحائض
 ٤٤ الحائض
 ٤٥ الحائض
 ٤٦ الحائض
 ٤٧ الحائض
 ٤٨ الحائض
 ٤٩ الحائض
 ٥٠ الحائض
 ٥١ الحائض
 ٥٢ الحائض
 ٥٣ الحائض
 ٥٤ الحائض
 ٥٥ الحائض
 ٥٦ الحائض
 ٥٧ الحائض
 ٥٨ الحائض
 ٥٩ الحائض
 ٦٠ الحائض
 ٦١ الحائض
 ٦٢ الحائض
 ٦٣ الحائض
 ٦٤ الحائض
 ٦٥ الحائض
 ٦٦ الحائض
 ٦٧ الحائض
 ٦٨ الحائض
 ٦٩ الحائض
 ٧٠ الحائض
 ٧١ الحائض
 ٧٢ الحائض
 ٧٣ الحائض
 ٧٤ الحائض
 ٧٥ الحائض
 ٧٦ الحائض
 ٧٧ الحائض
 ٧٨ الحائض
 ٧٩ الحائض
 ٨٠ الحائض
 ٨١ الحائض
 ٨٢ الحائض
 ٨٣ الحائض
 ٨٤ الحائض
 ٨٥ الحائض
 ٨٦ الحائض
 ٨٧ الحائض
 ٨٨ الحائض
 ٨٩ الحائض
 ٩٠ الحائض
 ٩١ الحائض
 ٩٢ الحائض
 ٩٣ الحائض
 ٩٤ الحائض
 ٩٥ الحائض
 ٩٦ الحائض
 ٩٧ الحائض
 ٩٨ الحائض
 ٩٩ الحائض
 ١٠٠ الحائض

تحصيله ولو نحو استمارة خلاف المبة لظن ان فعله ستر العورة بالخطب لا فدية ولا يبيد الحاجة نحو
غيره وتذرع فدية ويحل الارزاد والاحتاف بالقبض والقبض وعقد الارزاد وعقد خطب عليه ليست لا موضع طوى
القبض على رقبته وان لم يدخل يده (و) محرم (ستر امرأة لا رجل يمس وجهه) بما يشبه ستر (وقدية) ارتكاب
واحد (بما محرم) بالا حرام غير الجماع (ذبح شاة) محرم في الاضحية وهي جذعة ضان او ناقة بغير (او تصدق
ثلاثة اشهر لثنية) من مسكين الحريم الشايعين للفقراء ليكل واحد نصف صاع (او صوم ثلاثة) ايام فترك
الحرم بغير في الفدية بين الثلاثة المذكورة (فرغ) لو قبل ثلثين من الحرمات ناشيا واجاهلا بحرمة وجبت
الفدية ان كان ثلاثا كحلقي شعر وقطع ظفر وقتل صيد ولا يجب ان كان ثلثا كقتل وتطبير الواجب في ازالة
ثلاث شعرات او اظفار ولا يجب احواد زمان ومكان عز فدية كاملة وفي واحد قد طعام وفي اثنين قدان (و) قد
ترك ما مور) كاحرام من المقات وسبب بجزالة ومضى في الاحرام وطواف الوداع كحكم التمتع والقران
(ذبح) اي ذبح شاة تجزى اضحية في الحرم (و) الواجب على الحاج عن الذبح فيه ولو فدية ماله وان وجد من
يقدره او وجدته باكثر من من الثلث (صوم) ايام (ثلاثة) فور ابعدا حرام (وقبل) يوم (محرم) ولو مسافر انلا
يجوز ما خيرة في مناعة لاهلها تصير قضاء ولا فدية على الاحرام بالجملة لالة (و) يلزمه ايضا صوم (سبعة
بوطنة) اي اذار جمع الى اهله وبنين وتوالها كالثلاثة قال تعالى فمن لم يجد فصام ثلاثة ايام في الحج وسبعة
اذا رجعتم (ويجب على من ترك) من حج وعمره (بوطنة) بصفة الاضحية وان كان اليك نقلا والدية
للرادة الواحدة من الابل ذكرا كان او انا فان حجز عن البدنة ففقر فان عجز عنها فبيع شياء ثم يقوم الدية
وتصدق بقيتها طعاما ثم يصوم عن كل مد يوم ولا يجب شي على الراعي بل تأثم وعلم من قولني بفساد نكاحه
في بطل بوطنة ومع ذلك يجب مضي في فايده (وقضا فور) وان كان نكاحه مملانا وان كان وقتة مؤسقا تصيق
عليه بالشروع فيه والنقل من ذلك فيصير بالشروع فيه فزما اي واجب الاعام كالقرض خلاف غيره من
النقل (تمة) ين ليا صدمكة والحاج اذا كان يدي شيئا من التمتع فهو من بلد ولا يفتري بمن الطريق
ثم من مكة ثم من عرفته من منى وكونه حائضا ولا يجب الا بالنذر (بمكة) من منى كذا الحرفا قدر
ضحية بذبح جذعة ضان له ضية او سقطته ولو قبل عامها او في منى او غيرها اعتنانا واول له خمس حين بنية
اضحية عند ذبح او نعين وهي افضل من الصدقة وقرنها من ارتفاع خمس محرم الى آخر ايام التشريق ويجزى
تسبع غير اوابل عن واحد ولا تجزى عشاء ومقطوعة بعض ذب اواذن ايتين وان قل وذات عرج وعجز
ومريض يقي ولا يضرب شق اذن او خرقتها والتمتع عدم اجزا التضحية بالحيات خلافا لما مضى ان الرضد ولو نذر
التضحية بمعية او صغرة او قال جعلتها اضحية فانه يلزم ذبحها ولا تجزى اضحية وان اختص ذبحها بوقت الاضحية
وجرت مجزاه في الصرف ومحرم الاكل من اضحية او هدي وجبا نذره وجبت التصديق ولو على فقير واحد
شي وابتداء ولو يسر من التلوق شيوا افضل التصديق بلكه الا لما تتركها كلها وان تكون من الكبد وان
لا يأكل فوق ثلاث والتصدق بجلدها وله اطعام اعضاء لا يملكهم ومن ان يذبح الرجل نفسه وان يشهد هاتين
وكل هو كركم كرها ازالة نحو شعير في عشر ذي الحجة وايام التشريق حتى يصح وتذبح لمن تلزمه نفقة فريضة ان
يقع عنه من وضع الى بلوغ وهي كضحية ولا يكسر عظم والتصديق بقطوع يثبه الى الفقراء اعطت من نذاتهم
البا ومن التصديق شيئا وان يذبح سابع ولادته وصحى فيه وان مات قبله بل من تشمة يقطع بلع زم من فقع
الزوح (وافضل الاسماء عبد الله وعبد الرحمن ولا يكره اسم نبي او ملك بل جاء في التضحية بمعية ضائل غلة
وعمره التسمية بملك الملوكة وفاض القضاة وحكم الحكم وكذا عبد النبي وجاز افقوا التكني باني القايم وشي
ان حلق رأسه ولو اثنى في السابع ويتصدق بزيته ذهبا او فضة وان يؤذن ويقرأ سورة الاخلاص وآية انا
اعيدتها بك وذريتها من الشيطان الرجيم ثانيا الضحية ولو في الذكر على اذنا في ويقام في الشري عفت

١٠ وروس للجماع فربل لور

(قوله غير الجماع) اي
اما الجماع فعنه
سباني وظاهره ان
الجماع مطلقا مخالف
الحكم لما هنا وليس
كذلك بل حكم الجماع
الذي بين التحليلين
حكم ما هنا (قوله ولا
تجب) اي الفدية (قوله
وان كان) اي الشيء
اللفول من الحرمات
(قوله نيا) اي ليتصرف
فيه للسكين بما شاء من
يسع وغيره كما في
الكفارات فلا يكتفى
بجمله طعاما ودعاء الفقير
إليه لأن حقه في ملكه
لا في أكله ولا عليه

١١ لعله تعيين
١٢ ان والأدوم بل التصدق

لوصور

اذن ككبر

الحبوان البحرى صفة و غصاح و صلحاة و سرطان لا قرش و دليس على الاصح فها قال في المجموع الصحيح
 المعتمدان جميع ما في البحر محل الصفة و يؤخذ قبل ان الصباغ عن الاصحاب حل جميع ما في
 الا الصفة و محل انكل منة الجرا اذ السمك الاما تفر في جوف غيره و لو في صورة كلب او خنزير و ليس دفع
 كبير ما الذي يظول فاؤ و نكره دمع صغير ما و كل مشوي سمك قبل تطيب جوفه و ما تين منه كاللحم و قيل
 حتى في دهن مقل و محل اكل دود غوا الفاكهة حيا كان او ميتا بشرط ان لا يتغير دعة و الا لم يحل اكله و لو لم
 كعمل الشين لعدم تولد منه على ما قاله اذ خلا فالبعض اصحابنا و يحرم كل حاد مضر لكن او غنله كعصر
 و تراب و سم و كان قل الامان لا ضره و مسكر كثير افون و خشبي و نوح (فائدة) افضل للشكيب الزر اعة
 ثم الصناعة ثم التجارة قال جميع هي افضل ولا يحرم معاملة من اكله ما له حرام و لا الاكل منها كما صحت في
 المجموع و استكر النوى قول القرالى بالحرم مفعلة تبعه في شرح مسلم و لو عالج الحرام الارض جزان يستعمل
 منه ما عسى حاجته اليه دون ان اذ هذا ان توقع ضرره او يابوا الا سار ليت المال فباخذ منه قدر ما يستحقه
 كاله شيئا (فرع) تدكر فيه لما عجب على الكلف باليد و هو قرينة على ما اقتضاء كلام الشن و عليه كثير و ن
 بل بالتحصن فقال دل على ندبه الشكيب و السق و الاجاع و القياس و قيل فكمروا و التمس عنه و محل الاكثرون
 الزنى على نذر اللجاج فانه تطبيق قرينة فعل نذر او تركه كان دخلت النار او ان لم اخرج منها فله على الصوم او
 صدقة كذا في خبر من دخله اولم يخرج بين ما التزمه و كفارة عنه و لا يتعين للزوم ولو احتاجوا الفرع فاندرج تحت
 اصل كل (النذر الزام) مسلم (شكيب) رشيده (قرينة لم تعين) فملا كانت او فرضت كفاية كادامة و روي عيادة
 مريض و زيارته قبل او روج حث من خلا لجمع و صوم ايام التضي و الاثنتين فلو وقت في ايام التشرية
 او الحيض او النفاس او الرض لم يجب القضاء و كسلا جنازة و محرم ميت و لو نذر صوم يوم بصره لم يصح قبله فان
 قل ثم كعدم الصلاة على و تم الميتين و لا يجوز تأخير عنه كهي بلا عذر فان فعل مش و كان قضاء و لو نذر صوم
 يوم خميس و لم يتعين كفاية أى خميس و لو نذر صلاة فيجب كتمان قيام قادر او صوم ما صوم يوم او صوم ايام فلاتة
 او صدقة فتقول و يجب بصره نحو مسكين ما لم يتعين قضاء و اهل بلده و الاثنتين بصره و لا يتعين لصوم و صلاة
 شكان عنه و لا يصح فزان عنه و خرج بالمسلم الكساف الكافر و الصبي و الجنون فلا يصح نذرهم كعذر التفة
 و قيل يصح من الكافر و الباقر بما مضى كصوم ايام التشرية و صلاة لاسبب لما في وقت مكر و فلا يتعدان
 و كالمصية المبكر و كالصلاة عند القبر و النذر لا حيا او بوا و اولاده فقط و كذا المباح كله على ان كل او اتمام
 و ان صدقة على السادة و النشاط لما ولا كفارة في المباح على الاصح و لم يتعين ما تعين عليه من فعل واجب
 تخفى ككتوب او اداء ربع عشر مال محار و و سكره محرم و ما ينفق النذر من المكثف (بلفظ متعذر) بان
 ينذر قرينة من غير تطبيق شى و هذا نذر نذر (كله على كذا) من صلاة او صوم او نكاح او صدقة او قراءة او
 اعتكاف (او على كذا) و ان لم يقل (او نذرت كذا) و ان لم يترك معناه على المصداق متى صرح به
 بالقوى و غيره من اضطراب طويل (او) بلفظ (معلق) و يسمى نذر محار او هو بان يلزم قرينة في مقابلة
 تأخرت في حصوله من حدوث نعمة او اندفاع نعمة (كان شقائي الله او سئني الله فقل كذا) او الزمت نفسي او
 واجبت على كذا و خرج بلفظ النية فلا يصح معجز النية كسائر المعقود الا باللفظ و قيل يصح بالنية و حدها
 (فيلزم) عليه (ما التزمه خلا في متعذر و عند وجوده و صفة في معلق) و يظهر كلامهم انه يلزمه الفور بادائه عقت
 وجود المعلق عليه خلا لافضة كلام ابن عبد السلام و لا يشترط قبول النذور و لا في قسمي النذر و لا القبض بل
 يشترط عدم وقوعه في ذمة المدين و لو عجز و لا فتر احوالا و ان لم يقبل خلا لاجل اللقي و لو نذر
 لغير احدا صلته او فروع من ورثته غاله قبل ترجس موته و يوجب تركه كل من غير مشار لذكر و اليليكه عنه و لا
 يجوز للاصل الرجوع فيه و يتعدى لملق في عوا اذا مررت فهو نذر له قبل مرضى بيوم و له التصرف قبل حصول

تركز / حيدون

كوسج

tembakau

فوكير

Penyer

Pajungan

Renis

(قوله لم) ولوريفا

أوصفها أو فسطاها ما

سبأ (قوله لم تعين)

أى قبل الاثنيان بصفة

النذر (قوله خلا لجمع)

أى حيث قالوا لا يصح

نذره وان كان بسن في

بعض حالاته (قوله

والاثنتين) جمع الاثني

(قوله لما لم يتعين شخصا)

أى والا فيتعين صفة

الى ذلك الشخص ولو

كان من بني هاشم وبني

المطلب

تركز كذا و كذا و كذا و كذا

(صلى الله عليه وسلم)

فذكر كذا و كذا و كذا

بيان

كوسج

(قوله لم يتعين شخصا)

(١) على صحة النذر
أولى من صحة الوصية

(٢) على صحة النذر

(٣) قوله كتنطيط
الكعبة) أى وما حولها
من المسجد الحرام
قال شيخ الاسلام فى
شرح البهجة لا تنطيط
مسجد آخر ولو
مسجد المدينة والأقصى
فلا يلزم بالنذر كما مال
إليه الامام بعد تركه
وأقره الرافعى لكن قال
النووى فى مجموعته
اختار لزوم لان تطييبه
سنة مقصودة فيلزم
بالنذر كسائر القرب
بمخالف البيوت ونحوها
(باب البيع)

جمعه يوع وأصله (١)
بوع فهو واوى العين
وفى الوار إثر كسرة
قلبت ياء وفى الأشباه
البيع أقسام صحيح
قولا واحدا وفاسد قولا
واحدا وصحيح على
الاصح وفاسد على
الاصح وحرام يصح
ومكروه انظر تفصيله
فى الحاشية

(٢) على صحة النذر

(١) قوله فى الهامش
وأصله الخ فيه نظر
ظاهر فتأمل

المعلق عليه ويلغو قوله متى حصل على الأمر القلاني أحيى ذلك بكذا ما لم يقترن به نطق التزام أو نذر ووافق جميع فممن
سار إذا أن يتناقضا فاعلم أن ينذر كل لا يخبر بمناعه ففعلنا مع وأن زاد النذر إن نذر فى مباحات وكثيرا
ما يفعل ذلك فى لا يصح فيه ويصح نذره ويصح إبراء النذور له لا نذر عما فى ذمته قال القاضى ولا يشترط معرفة
النادر كما نذره به كخمس ما خرج له من عشر وكل ولي أو معة يخرج من أمي أو شجرة هذه وذكر
أبناؤه لأزكاة فى الحبس للنذور وقال غيره حمله أن نذر قبل الاشتداد وصح النذر للجنين كالوصية على أولي
لا لبيت الأقبى الشيخ القلاني وأراد به قرينة ثم كسراج ينفع به أو أطرد عرف فيجعل النذر على ذلك ويقع
لبعض العوام حلت هذا لئلا يقع فيصيح كاجت لا لأنه اشترى فى عرفهم للنذر ويصرف لمصالح الخيرة
التبوية قال السبكي والأقرب عندى فى الكعبة والحجرة الشرفة والمساكن الثلاثة أن يخرج من ماله عن
شيء ولها واقضى العرف صيرته فى جهة من جهاتها صرف إليها واخصت به اه قال شيخنا فان يقضى العرف
شيئا فالذى يشبهه أن ير جمع فى تعيين الصرف رأى ناظرها قال وظاهر أن الحسنة كذلك فى النذر لمسجد غير هاه
وأن يقضى من أن يقضى الله حاجتي فعلى الكعبة كذا بأنه يقضى لمصالحها ولا تصرف لغيرها الحرم كادل عليه كلام
المذهب وصريح ما يجمع متأخرون ولو نذر شيئا للكعبة ولوى صرفه لقرينة معينة كالاستراح معين صيرته فيها
إنما يصح ذلك ولا يصح صرف لمصالحها كما استظهره شيخنا ولو نذر استراح عوفى أو شجرة أو بيت بمسجد فصح أن
كان يخرى ينفع به ولو على نذور والأقوال نذر إهداء مقول إلى مكانه ماله والتصدق ببيت على قراء
الحرم تمام معين قرينة أخرى كتنطيط الكعبة فيصرفها إلى على النذر عوفى أو شجرة أو بيت بمسجد فصح أن
فان كان تعبيرا تابع لصفة ليقول الباقي فان تعسر ماله كغير أو حجر رضى باعه ولو بغير إذن حاكم وقيل عنه
وتصدق به على قراء الحرم وهل له أمساكه فصحته أولا وجهان ولو نذر الصلاة فى أحد المساجد الثلاثة
أجزأ بعضها عن بعض كالأعساف ولا يجزئ ألف صلاة فى غير مسجد المدينة عن صلاة نذرها فى كعبته
كلا يجزئ قراءة الإخلاص عن ثلث القرآن النذور ومن نذر أتين سائر المساجد وصلاة التطوع فصحته على
محدث شاء ولو فى بيته ولو نذر التصديق بذر لم يجزئ عنه جنس آخر ولو نذر التصديق بماله بغيره زال عن ملكه
فلو قال على أن تصدق بعشرين ديناراً وعنه على فلان أو أن شئ مريض فعلى ذلك ملكها وإن لم يقضها ولا قبلها
بل وإن رد ماله التصديق فيها أو يصدق بغيرها من جنس النذر وكذا إن لم يقضها ولم ردّها النذور لم يقضها
له عليه وجبت لها أحكام الديون من زكاة وغيره ولو لوليت المعلن لم يقضه إلا أن قصر على ما استظهره شيخنا
ولو نذر أن يعمر مسجداً معيناً أو موضع معين لم يجزئ أن يعمر غيره بدله ولا فى موضع آخر كالأقوال نذر
التصدق بغيره فصحته لم يجزئ التصديق بذكره بدينار لا بخلاف الأغراض (تنبيه) اختلف جامع من مشايخ
شيوخنا فى نذر مقترض مالا معيناً لقرضه مادام ذمته فى ذمته فقال بعضهم لا يصح لأنه على هذا الوجه الحائض
غير قرينة بل يتوهم أن ربا النسيق وقال بعضهم يصح لأنه فى مقابلة حدوث نعيم أو القرض إن أجريه
أوفيه إندفاع نعمة الطالب إن احتاج لبقائه فى ذمته لأعساره أو اتفاق ولا يمتنع للمقترض أن يزداد عما
أقرضه فاذا الرضا نذر أن يقرضه أو يقرضه كفاة أحسان لا وصلة للربا إذ هو لا يكون إلا فى عديد كبيع
ومن لم يشترط عليه النذر فى عقد القرض كان ربا وقال شيخ مشايخنا العلامة الحنفى الطائفة ما إذا نذر
الديون للدين بمصلحة الأرض للرهونة مدة بقاء الدين فى ذمته والذي رأى أنه لا يجزئ أصحابنا المتأخرون ما هو
صريح فى الصحة ومن أفتى بذلك شيخ الاسلام محمد بن حسين القمط والعلامة الحسين بن عبد الرحمن الأهدل

(باب البيع)

هو كونه مقابلة شئ وشئاً مقابلة ماله على وجه مخصوص والأصل فيه قبل الإجماع آيات كقوله تعالى
وأحل الله البيع وأباح كعبير قيل صلى النبي ﷺ لئى الكسب أطيب فقال غنم الرجل يديه وكل بيع

العلامة العلامة فتن مسقط

مبرور اي لا غش فيه ولا خيانة (بصح) البيع (باجاب) من البائع ولو هو لا وهو مما دل على الظاهرة
 (كعتك) اذا بكذا او هو لك بكذا (وملكتك) او وعتك (ذا بكذا) وكذا جعلته لك بكذا ان نوى به البيع
 (وقبول) من المشتري ولو هو لا وهو مما دل على الظاهر (كاشترت) هذا بكذا (وقبلت) او رعت او
 اخذت او ملكك (هذا بكذا) وذلك لئلا يشك في الدال على اشتراط قوله ^{بأن} اتم البيع ^{فمن}
 تراخى في ما غش ما يدل عليه من الاصل فلا ينفذ بالمطالبة لكن لا ينفذ بكل ما غش في البيع
 بها فيه كالحزب والعمدون هو الدواب والاراضي فكل الاول القبول من بها كالمقبوض بالبيع الفاسد أي في
 أحكام الدنيا امالي الآخرة فلا مطالبة بها ويجري خلافها في سائر العقود وصورها ان يتفق على غش
 وان لم يتفق لفظ من واحد ولو قال متوسط البائع يفت فقال نعم او اي وقال للمشتري اشترت فقال نعم صح وصح
 ايضا بتم منهما جواب قول المشتري نعم والبائع اشترت ولو قرن بالايجاب او القبول خرف استقبال كاعتك
 لم يصح قال شيخنا وظهر انه يشتر من المعاني نحو فتح ناول التكلم كشرط هذه الايجاب والقبول كونها (بلا
 فصل) بسكوت طويل يقع بينهما خلاف البصر (و) لا (تخلط لفظ) وان قل (اجتنب) عن العقد بان لم يكن
 من مقتضا ولا من مصالحه ويشترط ايضا ان يتوافقا في لفظا فلو قال بعتك بالقبول فزاد او قبض او بالقبض
 حاله فاعل او عكسه او مؤجلة بشهر فزاد لم يصح للمخالفة (و) بلا (تعلق) فلا يصح معه كان مات أي فقد بعتك
 هذا (و) لا (تأقبت) كعتك هذا شتر (و) بشرط في عاقبة) ثانيا كان أو شترتيا (تسليف) فلا يصح عقد
 صحه ومجنون وكذا من مكره بغير حق لعدم رضاء (واسلام) لملك (رقيق) (مسلم) لا يفتق عليه وكذا بشرط
 ايضا اسلام لملك من تدلى التمتع لكن الذي في الروضة واسلمها بغير اللزوم لملك الكافر (و) لملك شيء من
 (مصنف) يعني ما كتب فيه قرآن ولو آية وان أثبت غير الرضاء كما قاله شيخنا ويشترط ايضا عدم جواز
 من شترى آلة حرب كسيف وزمج ونشاب وترس ودرع وحبل خلاف غير آلة الحرب ولو ماتت من قبله لم يملك
 اذا لا يفتق جملته حرب ويصح بيعها للذي أي في دارنا (و) بشرط (في العقود) عليه مضمنا كان أو ماعنا (ملك
 له) أي للعاقبة (عليه) فلا يصح بيع فضولي ويصح بيع مال غير مظهر ان بان بعد البيع انه له كان باع مال
 موزن مثلا نأجياتة فبان متنا خفية فبطلت له ملكه ولا اثر لظن خطا بان ضعه لان الاعتبار في العقود بما في نفس
 الامر لا بما في ظن الكلف (فائدة) لو اخذ من غيره بطريق جائز كما ظن حله وهو حرام باطنا فان كان مظهر
 الآخر فبطلت له ملكه في الآخرة والأصول قاله المعوي ولو اشترى طقما في الدمة وقضى من حرام فان
 أقضه له البائع برضاء قبل توفيقا لم يخل له حله أو بعد ما سمع عليه انه حرام خل ايضا والأجر إلى أن يبرئه
 أو يوفيه من حله قاله شيخنا (وطهارة) أو امكان طهره بفساد فلا يصح بيع نجس كخمر وجلد متعة وان أمكن
 طهرها فخلطه أو دباغ ولا يمتنع لا يمكن طهره ولو غشها تخلف بل يصح هبة (وزوته) أي المقود عليه
 ان كان مضافا لا يصح بيعه من برة العاقدان أو أحدهما كزهد أو جارية للزهر النبي عنه وان بالغ في وصفه
 وتكفي الرؤية قبل العقد فبطلت له ملكه في وقت العقد وتكفي رؤية بعض المبيع إن دل على باقيه كظاهر
 ضرة محو أو على اللانعم ومن أمثلة العقود متساوي الأجزاء كالحبوب أو لم يدل على باقية بل كان متساويا لباقي
 لبقائه كقشر زمان وبعض وقشرة تفعل لنحو جوز فيتكفي رؤيته لان صلاح باطنه في غايته وان لم يدل هو
 عليه ولا يكفي رؤية القشرة العليا اذا انعدمت السفلى ويشترط أيضا قدرة تسليمه فلا يصح بيع آبق وضال
 ومضروب لغير قادر على التزاعه وكذا جملك بركه شق غشيه (مهمة) من تصرف في مال غير مبيع أو غير
 مخطا بتمهيد فان أن له عليه ولا مة كان حال مؤزته فان مؤزته أو مال اجترى فان أذنه له أو طائفا فقد شرط
 فان مشنونا للشر وطضع تصرفه لان العبرة في العقود بما في نفس الأمر وفي العبادات بذلك وبما في ظن
 الكلف ومن لم يوافق ظن ان يفتق طهارة وان بان مطلقا لان الدار فيها على ظن الكلف وفيل

بشرط دفعه

بشرط دفعه

① كذا صح البيع بالاجاب
 (قوله وصورتها) أي
 الماطة أي صورة
 يعها (قوله متوسط)
 أي كماله والمصلح

بشرط دفعه
 بشرط دفعه
 بشرط دفعه

بشرط دفعه

بشرط دفعه

بشرط دفعه

علاف المطلق والاب وان علا والجد وان علت ولومن الاب كلام اذا قدمت انها بعد التميز فلا حرم لاستثناء
التميز عن الحضانة كالتميز في بوسه وعنف وورهن ويجوز تفرق ولد البهية ان استغن من امه بل من اؤخيه
لكن بكرة في الرضيع كتميز في الادب للتميز قبل البلوغ عن الأم فان لم يستغن من اللبن حرم وبطلان لان كان
لغيره البيع لكن تحت الشك حرمه مع أمه مع فاهم (و) حرم ابنا (بيع نحو متبرع من علم او) (ظن أمه
يتخذ مكررا) للشرب والامرد يمن عرف بالمعجور به والدك للشهارة والكبتن للناطقة والحريز لرجل
بلمته وكذا بيع عموالك ككافيتري لطيف الصم والحيوان ككافيتري لم يملكه بلاذخ لأن الأصح
أن الكفارة عاطبون فروع الشريعة كالسلبين عندنا خلافا لأن حنيفة رضي الله تعالى عنه فلا يجوز
الاعانة عليهما ونحو ذلك من كل تصرف يفضي إلى مصبة قبيحا وظنا ومع ذلك يصح البيع وبكرة بيع
مأذكر عن يوم منه ذلك وبيع السلاح لنحو بقاء وقطاع طريق ومعاملة من يشبهه بجلال وحر أمه وأن قلب
الحرام الحلال نعم ان علم تخرج ما عتد به فهو بطل (و) حرم (احكام قوت) كتميز ميو وكل يجرى
في الفطرة وهو امتالك واستغناء في وقت الفلا ولا الرخص ليعتد به كتميز عند اشتداد حاجة أهله مما هو
غيره إليه وإن لم يشتره بقصد ذلك لئلا يشك لنفسه أو عياله أو ليعتد به من مثله ولا اساءة له أرضه وألحق
بالتزالي بالقوت كل ما يقع عليه كالحمل وصرح القاضي بالكره في التوب (وتؤم على تؤم) وهو
غيره (بعد تفرق من) بالراضى به وإن قضى نقص الثمن عن القيمة للشيء منه وهو أن يزيد على آخره من
ما يزيد ثرائه أو يخرج لأرض من أو زرع للآل في استزادة ليشتر بمأكل وبشرية بهذا البيع وقبل
لزومه لقاء الحار أشد (وحن) للشيء عنه ولا بداء وهو أن يزيد في الثمن لا يرغب بل ليصدق غيره وإن
كانت الزيادة في مال مجبور عليه ولو عند نقص القيمة على الأوجه ولا خيار للشرى إن عني فيه وإن أطاق
البائع الناجي ليصرف المشتري حيث لم يتأمل ويصال ويهدح السيلة ليرتفع بها بالكذب كالنفس وشروط
التحريم في الكل على التي حتى في النجس وبيع التحريم في هذه المواضع
(فصل في خيار المجلس والشروط وخيار العيب) (بيعت خيار مجلس في كل بيع) حتى في الرقبة والسلم
وكذا في هبة ذات ثواب على العقد وخرج بغير كل بيع غير البيع كالإبراء والدية لا ثواب وشروط وقضايا
ورهن وحوالو كذا في أجازة في الوفاء ومقدرة مدة فلا خيار في جميع ذلك لا في الأسمى شيئا (وسقط خيار
من اختار رزومه) أي البيع من بائع ومشتري كان يقول لا خيار رزومه أو أجزأه فسقط خيارها ومن أحدها
كان يقول اختار رزومه فسقط خياره ويقيم خيار الآخر ولو مشتريا (و) سقط خيار (كل) منهما (فرقة
بدن) منهما أو من أحدهما ولو ناسيا أو جاهلا عن مجلس العقد (فرقا) لما يذمه الناس فرقة تلامم العقد وما لا فلا
فإن كانا في خيار صغيرة فالفرقة بأن يخرج أحدهما منها أو في كيرة بأن ينتقل أحدهما إلى بيت من بيوتها أو في
صغرة أو في سوق فإن بولي أحدهما ظهره ويمنى قليلا وأن مع الخطأ في خيار المجلس علم بفرقة
ولو طال مكثهما في محل وإن بلغ سنين أو عاشا متزاين ولا يسقط بموت أحدهما فينتقل الخيار لوارث التاهل
(وحلفت في فرقة أو فسق قبلها) أي قبل الفرقة بأن جاء أحدهما وأدعى أحدهما فرقة وانكرها الآخر ليفسق
أو اتفقا عليها وأدعى أحدهما فسق قبلها وانكر الآخر فيصدق الثاني لو اتفقا للإمالة (و) يجوز (لها) أي
للمتأخرين (شروط خيار) لها أو لأحدهما في بيع في خيار مجلس الألفا يفتق فيه البيع فلا يجوز شرط
للمشتري بالنسافة وفي روي وسقط فلا يجوز شرطه فلهما لا خيارا لشرط التقيض فلهما في المجلس (ثلاثة أيام أو أقل)
بحلاف قالوا أطلق أو أكثر من ثلاثة أيام فإن زاد عليها لم يصح العقد (من) حين (الشرط لخيار) سواء أشرط في
العقد أم في مجلسه وللبيع مع ثوابه في مدة الخيار لمن أقر بخيار من بائع ومشتري فإن كان ثلما لم يوافق
فإن تم البيع بأن أنه لشرى من حين العقد والافتتاح (ويحصل فسخ) للعقد في مدة الخيار (بموجب فسخ البيع)

① دين سلاه جميعها

② خيار سكه ما يقع من ألباع
③ مشرق

(قوله ونجس) وهو
الانارة لأنه يثير الرغبات

في السلع ويرفع
أسعارها (قوله ويجوز

لها شرط خيار الح)

ضابط ما ثبت فيه خيار

المجلس يثبت فيه خيار

الشرط الاما شرط فيه

القض وهو الربوى

والسلم وما يسرع إليه

الفساد ومن يبتق على

للمشتري وما لا فلا

⑦ حرج فاعلم بان

⑧ فرصة تان اصل - فادارت

⑨ حارس سكه اصل

⑩ حرج وخلاف آله

كاسترحمت المبيع (وإجازة) فيها (بنحو) أجزت البيع كأمضته وانصرف في مدة الخيار بوطي وعيق
 وبيع واجارة وزوج من بائع فسخ ومن مشترا إجازة للشراء (و) بعت (لشره) بآبائي خيار في رد
 للبيع (ب) ظهور (عيب قدس) متضمن قيمة في البيع وكذا للبايع ظهور عيب قدس في الثمن وأزوا الأول
 لأن الغالب في الثمن إلا انصافا فقل في ظهور العيب والقدس فافارن القدس أو حدث قبل القبض وودق إلى
 الفسخ ولو حدث بعد القبض فلا خيار للشري وهو (كاسترحمة) وكما لا لامية (وشتر فذوا باق ورتا) من رقيق
 أي بكل منها وإن لم يتكرز وتاب ذكر كان أو أتي (و قوله فخر اشر) إن اعتاده وتبلغ كسج سينق ونحو
 وضمان مستحكمين ومن غيوب الرقيق كونه تاما أو شتاما أو كذا با أو لا لاطن أو شار با لحو حمر أو أثار
 الصلاة فالبنت عنها أو أمه أو ألبه أو منطلق الركنين أو زهاء أو حيا في أدمية لا بهمة ولا يحسن من ثلث
 عشرين سنة أو أحدث منها أو تحكيم الآخر (وجماع) حيوان (وعين) ومنع وكون الدار منزلة الخلد أو كون
 الجن مستطاب على ساكنها بالرجم أو القردة مثلا زعمى زرغ الأرض (و) بعت شتر بر مقل وهو مرام للندلس
 والضرر (كتنصير) له وهي أن يترك حله مدة قبل يعمد ليؤزم الشري ككرة اللان ويجحد شعر الحاربة
 (لا) خيار (بقتن فاحش كطن) شتر نحو (زحاجة جوهرة) يتفصره بقتله فضة ومه من غير مح
 (والخيار) بالبيع ولو بصيرة (فوري) فيسطل بالتأخير بلا عذر وتعتبر المور عادة فلا يضر ضلوه أو كل
 دخل وقتهما وقضاء حاجة ولا سلامه على البائع خلاف محاذته ولو عليه لئلا خير حتى ضيع ويقدري
 تأخير بهجه جواز الرد بالبيع إن قرب عهده بالاسلام أو نسا بقضاء عن الطلاء ويحل قورته أن خشي عليه
 ثم إن كان البائع في البلد رد للشري بنفسه أو وكيله على البائع أو وكيله ولو كان البائع غائبا عن البلد ولا وكيل
 له فترفع الأمر إلى الحاكم وجوب تأديته لغيره فإذا عجز عن الأهاء لنحو مريم من أنشهد على الفسخ فان عجز
 عن الأهاء لم يترزمه تلفظ على الشري ترك استعماله فلا استخدم وقفا ولو بقوله أنقبي أو ناولي الثوب
 أو أعلي الباب فلا رد فخر وإن لم يفعل الرقيق فأيض به فان فعل شيئا من ذلك لا طلب بخر (فرغ) لو باع
 غيبوا أو غيره بشرط زاءه من العيوب في البيع أو أن لا رد شتاهم القدس يرى من عيب باطن بالحيوان
 موجود حال القدس عليه البائع لا عن عيب باطن في غير الحيوان ولا ظاهر فيه ولو اختلفا في قدم العيب واحتمل
 خدق كل صدق البائع يجب في دعواه كحدونه لأن الأصل لزوم القدس وقيل لأن الأصل عدم العيب في يد ولو حدث
 عيب لا يترق القديم بذونه ككسرتين ونحوه بطيخ قدوم رد ولا رشح عليه للحادث ويتبع في
 الرد بالبيع الزيادة للتبعية كالسمن وتم الصلوة ولو باجر ورحل فإن تبعا لا للتبعية كالويلو والنمر وكذا
 الحمل الحادث في ملك الشري فلا تنبع في الرد بل من للشري

(قولوه وجماع) بالكسر وهو امتناعها على رابها وهو غير بكونها جوحا فاقضى أنه لا بد أن يكون طبا لها وهو منته ومثله هربها بماتراء وشربها لبن قسها والحق به لبن غيرها (قوله فوري) أي اجبا ما عمله في البيع للسكن فان قبض شيئا محافي القدمه بنحو بيع أو سلم فوجده معيا لم يلزمه فورا لأن الأصح أنه لا يملكه إلا بالرضا به

(فصل في حكم المبيع قبل القبض) (المبيع) قبل قبضه من ضمان بائع بمعنى افساخ البيع بتلفه أو ائلاف بائع وثبوت الخيار بتعديه أو تعيب بائع أو اجني وبائلاف اجني فلو تلف با فذا أو تلف البائع افساخ البيع (ولا تلاف مشتري) فموان جعل أنه البيع (ويطلق تصرف) ولومع بائع (بنحو بيع) كبيع وصدق واجارة ورهن واقرض (فيما لم يقبض) لا بنحو اعتاق وزوج ووقف لتصرف الشارع إلى العتق ولعدم توقفه على القدرة بدليل صحة اعتاقه لا يق ويكونه الشري قابضا ولا يكون قابضا بالزوج (وقبض غير منقول) من أرض ودار وشجر (بتخلية المشتري) بان يمكنه منه البائع مع تسليمه المفتاح وافراده من امتعة غير المشتري (و) قبض (منقول) من سفينة أو حيوان (منقله) من محل إلى محل آخر مع تفرغ السفينة وحصل القبض أيضا بوضع البائع المنقول بين يدي المشتري بحيث لو مده إليه لانه وإن قال لا ردة وشتر طر غائب عن محل العقد مع إذن البائع في القبض مني زمن يمكن فيه التضي إليه عادة ويجوز لمشتري استقلال قبض البيع إن كان الثمن مؤجلا أو سلم الحال (وحاز استبدال) في غير روي بيع مثله من جنسه (عن من) قد أو غيره فخر إن

(قولوه) أي اجبا ما عمله في البيع للسكن فان قبض شيئا محافي القدمه بنحو بيع أو سلم فوجده معيا لم يلزمه فورا لأن الأصح أنه لا يملكه إلا بالرضا به

عمر رضي الله عنه كنت أبيع الأبل بالدنانير وأخدم مكاتها الدرهم وأبيع بالدرهم وأخدم مكاتها الدنانير فأبى
رسول الله ﷺ فسأله عن ذلك فقال لا بأس إذا فترتها وليس عليك شيء (و) عن (دين) فريض وأجرة

وصداق لا عن مسلم فلهذا استغفر لي ولو استبدل موافقي على الربا كدريهم عن دينار أشرطت ففرض البذل
في المجلس عند زامن الرابا لأن استبدل ما لا يوافق في العلة كطعام عن درهم ولا تبدل نوع أصل في بيع وسبق في الدمة
تقيد بغير لفظ السلم بنوع آخر ولو من جنسه كحظية عن درهم عن يضاء لأن البيع مع تعيينه لا يجوز فيه قبل

قبضه مع كونه في الدمة أولى نعم يجوز أبدا له بنوعه الأجل وكذا الأجل بالتراضي
(فصل في بيع الأصول والثمار) (يدخل في بيع أرض) وهما ووقفها والصيغة مطلقا في أرضها والاقراء

بها (ماتقيا) من بناء وشجر من طلب وشجر الذي لم يظهر عند البيع وأصوله قبل ثمرة بعد أخرى كقضاء
ويطبخ لا ما يؤخذ دفعة كزوفل لا نه ليس للدوام والباقي فهو كالملقولات في الدار (و) يدخل (في) بيع

(بستان) وقرية (أرض) وشجر وبناء فتمت لا من أروع حولها لأنها ليست منها (و) في بيع (دار) هذه الثلاثة
أي الأرض المملوكة للبايع تجملها حتى تخومها إلى الأرض السابعة والشجر والكروم فيها وإن كثر والبناء فيها

بأنواعه (و) أبواب مقصورة وأغلقها الأبنية والأبواب المقلوعة والسرور والحجارة المدفونة بلبان (لا) في بيع
(قن) ذكر أو غيره (حلقه) بأذنه أو خاتم أو ثقل (و) هكذا (ثوب) عليه خلافة للعاوي كالحجر وإن كان سائر

عورتها (و) في بيع (شجر) رطب بلا أرض عند الإطلاق (عزم) ولو لم يأسس إن لم يشترط قطع الشجر بأن شرط
إيقافه أو أطلق لوجوب بقاء الشجر الرطب ويلزم المشتري قطع الأبنية عند الإطلاق للعادة فإن شرط قطعه أو

قلعه عند أو إيقافه على البيع ولا ينتفع المشتري بغيرها (وعصن رطب) لا يأسس والشجر رطب لأن العادة
قطعه وكذا ورق رطب لا ورق حياء على الوجه (لا) يدخل في بيع الشجر (مغرسه) فلا ينفقه في بيعه لأن اسم

الشجر لا يتناول (و) لا (عزم ظهر) كقطع غلب يشقو ثم عزم عيب يروى وجوز بانقضاء ظن منه للبايع ومالم
يظهر للمشتري ولو شرط المزم لا أحد فهو له محلا بالشرط سواء أظهر المزم لا (ويقتان) أي المزم الظاهر

والشجر عند الإطلاق فيستحق البايع بقية المزم إلى أن الحدا فباخذة دفعة لا تدريعا والمشتري بقية
الشجر مادام يحيا فإن انقطع فله عرسته إن نفع لا بدله (و) يدخل (في) بيع (أداة عملها) المملوك كالحكيم فان لم

يكن مملوكا كالحكيم لم يصح البيع كيوم أذن حملها وكذا عكسه
(فصل في اختلاف المتأخرين) (ولو اختلف متأقيدان) ولو موكلين أو وارتين (في صفة عقد معاوضة)

كبيع وسلف وقراض وإجارة وصداق (و) الحال أنه قد (صح) العقد بانقضاء أو بمين البائع (كقدر عوض)
من نحو مبيع أو من أوجبه أو صفته أو أجل أو قدره (ولا ينة لأحدهما) بما أذاعه أو كان لكل منهما عينة

ولكن قد اختلفا بان أطلقا وأطلقت أحدهما وأرخت الأخرى أو أرختا ربح واحد والإحتمل مقدمه
التاريخ (خلف كل) منهما عينا واحدة فجمع في القول صاحبو إثباتا لقوله فيقول البايع مثلاً ما بعت بكذا ولقد

بعت بكذا ويقول المشتري ما اشتريت بكذا ولقد اشتريت بكذا لأن كلامهم ومدعى عليه والأوجه عدم
الاكتفاء بما بعت إلا بكذا لأن النقي فيه صريح والاثبات مفهوم (فإن) رضى أحدهما بدون ما أذاعه أو مبيع

لا لاخر بما أذاعه لم العقد ولا رجوع فان (أصرا) على الاختلاف (فليكل منهما) أو الحاكم (فتمت) أي
العقد وإن لم يأسس له قطعا للأمر ولا يوجب القورية هنا مذهب الفسخ رذائع البيع بزادته التصلة فان تلف جذا أو

شرعا كان وقفه أو باعه رذيله إن كان مثليا أو فتمت إن كان موقوتا ورتضى البايع قيمة أو فسخ العقد
وهو رتب من عند المشتري والظاهر اعتبارها بيوم المهر ب (ولو ادعى) أحدهما (يقاوا الآخر) أي أوجه كان

قال أحدهما بتمتة نالف فقال الآخر بل زهنته أو وهنته فلا تخلف إذ لم يتفقا على عقد واحد بل (خلف
كل) منهما لا خير (شفا) أي عينا نافية لا عنوى الآخر لأن الأصل عدمه ثم يرد مدعي البع ألف لأنه مقرر بها

أو لا خير (شفا) أي عينا نافية لا عنوى الآخر لأن الأصل عدمه ثم يرد مدعي البع ألف لأنه مقرر بها
أو لا خير (شفا) أي عينا نافية لا عنوى الآخر لأن الأصل عدمه ثم يرد مدعي البع ألف لأنه مقرر بها

أو لا خير (شفا) أي عينا نافية لا عنوى الآخر لأن الأصل عدمه ثم يرد مدعي البع ألف لأنه مقرر بها
أو لا خير (شفا) أي عينا نافية لا عنوى الآخر لأن الأصل عدمه ثم يرد مدعي البع ألف لأنه مقرر بها

أو لا خير (شفا) أي عينا نافية لا عنوى الآخر لأن الأصل عدمه ثم يرد مدعي البع ألف لأنه مقرر بها
أو لا خير (شفا) أي عينا نافية لا عنوى الآخر لأن الأصل عدمه ثم يرد مدعي البع ألف لأنه مقرر بها

① عدم الجواز مع كونه
في الدمة أولى

② أوجه في بيع مستعجل أو ناسخ

③ ادول ج وبت

④ دين منوع اما اصول

(قو. و.ع. د. ن. الح.)

أما بيع الدين ولو جين

لغير من هو عليه فباطل

في الظاهر كأن يشتري

عبد زيد بمائة له على

عمرو لمجزه عن

تدبيرها وانتمد مافي

الروضة هتلا أصلها في

الحلج من جوارزه بعين

أودين بشرطه السابق

اهتخفة (قوله الأصول)

قال النووي في غير

الاصول الشجر

والارض (قوله والثمار)

جمع غر وهو جمع ثمرة

(قوله مطلنا) أي من

غيره على الإدخال

أولا خارج (قوله كان

وقفه) أي أو كاتيه (قوله

أو قبضته) أي وقت

التلف حسا أو شرعا

وتلزم القيمة وان

زادت على الثمن

① كون ما يبيع يابسة

② فلا يحاكمها

③ أو لا خير (شفا) أي عينا نافية لا عنوى الآخر لأن الأصل عدمه ثم يرد مدعي البع ألف لأنه مقرر بها

(قوله كان قال البائع لم
أكن بالناس) أي أنت
مجنونا أو مجبورا على
وعرف له ذلك فانه
المصدق وأما انما قال
السيد كاتبك على نجم
واحد وقيل الرقيق بل
على نجمين فان الرقيق
هو المصدق كما روجه
التوى (قوله والخبر
الحامض) هذا أحد
وجبهين ذكرهما في
التعنة ووجه بعض
المؤخرين قال مر
وهو الظاهر لا طراد
المادة خلافا لما جزم به
في الانوار من المنع قال
السبكي والعبرة بالوزن
كالخبر (قوله فلا بد من
تعديد قرضها) أي
لامتناع اتحاد القايض
والمقبض وسيأتي
الكلام على هذا في
خاتمة قيل مبحث
الرهن

- ① وفي نسخة أخرى: فترضه
- ② أو يرضى به
- ③ أو يرضى به
- ④ أو يرضى به
- ⑤ أو يرضى به
- ⑥ أو يرضى به
- ⑦ أو يرضى به
- ⑧ أو يرضى به
- ⑨ أو يرضى به
- ⑩ أو يرضى به

ويستدال على بر واندها التمسك والنفقة (و) اذا اختلف الماعدان فادعى أحدهما اشتغال القيد على مفيد من
إخلال ركن أو شرط كان ادعى أحدهما ركنه وأنكرها الآخر (خلف مدعى صحة) القيد غلبا بتدعا
لظاهر من حال الكلف وهو احتياجه للنفاذ على أصل عدمه التمسك الشارع إلى إضفاء القيد وقيد يصدق
مدعى القيد كان قال البائع لم أكن بالفاتحين البيع وأنكر المشتري واحتمل نقالة البائع فيدعي يمينه لأن
الأصل عدم البلوغ وإن اختلفا هل وقع الصلح على الانكار أو الاعتراف فيصدق مدعى الانكار لأنه الثابت
ومن ذهب في حرمه شيئا فادعت ورثة غنية عقله حال الحبة لم يقبلوا إلا إن علم له غيبة قبل الحبة وأدعوا
استمرارها اليها وصدق منكر أصل نحو البيع (فروع) لور المشتري فيستأمنه ميثاقا فأنكر البائع أنه البيع
فيصدق يمينه لأن الأصل مضي القيد على السلامة ولو أنى المشتري بمافيته فأدعى وقال فيقضى كذلك فأنكر
المقبض فيصدق يمينه ولو أقرغه في طرف المشتري فظهرت فيه فأدعى كل أنهما في عند الآخر صدق البائع
يمينه إن أمكن صدقه لأنه مدعى لصحة لأن الأصل في كل حديث تقديره بأقرب زمن والأصل جراءة البائع
وإن دفع لدايته فزده يجب قتال الدافع ليس هو الذي دفعته صدق الثاني لأن الأصل بقاء الدماء وصدق
الخاصة ودعينا وقال هي المصوبة وكذا أودع
نص في القرض والرهن (الأقرض) وهو تعليق شيء على أن يرد مثله (شئ) لأن فيه إغاثة على
كشف كربة فهو من السنن الأسكدة للأحاديث الشريفة كخبر مسلم بن قيس عن أخيه كربة من كرب الدنيا
فمن قرض الله عنه كربة من كرب يوم القيامة وأما في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه وصح خبر عن أقرضه
خبرين كان له مثل أجر أحدهما لو صدق به والصدقة أفضل منه خلافا لبعضهم ويحتمل أنه إن لم يكن القرض
مضطرا أو الأوجب ومحرمة الأقرض على غير مضطر لم يرج الوفاء من جهة ظاهره في حال وعند الحلول في
الوجوه كالأقرض عند العلم أو الظن من أخذه لا يتعنه في معصية وحصل (بإيجاب كقرضك) هذا أو
ملكته على أن يرد مثله أو خذوه ورد له أو أصرفه في خواجك ورد له فإن خذف ورد له فكفارة وخذف
ما فقط لتو إلا إن شقة أقرضني هذا فيكون قرضا أو عطيا فيكون هبة ولو انصرف على ملكته لم ينو البدل
فيها والافسكائية ولو اختلفا في بده البدل صدق الدافع لأنه أعرف بقصده أو في ذكر البدل صدق الأخذ في عدم
الذكر لأنه الأصل والصيغة ظاهرة فتأذاه ولو قال ليضطر أطعمتك بعوض فأنكر صدقك للطعم فحمل الناس على
هذه المسكرمة ولو قال وهبتك بعوض فقال نعمنا صدقك التمسك ولو قال اشتري بدمي كخبر فاشترى له كان
الدرهم قرضا لاهية على المقيد (وقبول) متعيل به كما قرضته وقيل قرضته نعم القرض المحكي كالأشاق على
القطر المحتاج وأطعم الجائع وكسوة العاري لا يفتقر إلى إيجاب وقبول وشبهه أمر غيره بأعطاء ماله غير فيه
كأعطاء شاعر أو ظالم أو أطمع فقيرا أو فدا أسيرا وغيره جاري وقال جع لا يشترط في القرض الإيجاب والقبول
واختار الأذرعى وقال فيمن جواز المعاوضة في البيع جوازها ما وأما يجوز الرهن من أهل نزاع فمما يسل فيه
من حيوان وغيره ولو تعدا معشوقا نعم يجوز قرض الخبز والعجين والخمر الحامض لا الزبابة على الأوجه وهي خيرة
لبن حامض يلقى على اللبن لزوب لا اختلاف في موضوعها المقصودة ولو قال أقرضني عشرة فقال خذها من فلان فإن
كانت له تحت يده غنار والأهوى وكل في قبضها فلا بد من تحديد بقضها وتتمتع على ولي قرض من مال مؤليه بالضرورة
نعم يجوز للقاضي إقراض مال المحجور عليه بالضرورة لكثرة إشغاله إن كان المقترض أمثاموسرا (وملك
مقتضى يمين) باذن مقارض وإن لم يتصرف فيه كالموهر بقال شيخنا والأوجه في النقطة المتعارفة الأفرار
لأنه لا يرضى وإن اعتذر بمثله ولو أنفق على أخيه الرشد وعاله حتى وهو ما لا يرجع على الأوجه
(و) جاز (لقرض اشتد) حيث بقي ملك المقترض وإن زال عن ملكه ثم عاد على الأوجه بخلاف ما لم يعلق به
حق لازم كرهن وكنا فلا يرجع فيه بخلافه نعم لو أخرجه رجع فيه وبحث على المقترض رد المال في التلى وهو

- ① كسبيل أو يمينه شقة أو ما حذرته
- ② أو يرضى به
- ③ أو يرضى به
- ④ أو يرضى به
- ⑤ أو يرضى به
- ⑥ أو يرضى به
- ⑦ أو يرضى به
- ⑧ أو يرضى به
- ⑨ أو يرضى به
- ⑩ أو يرضى به

كالمهون والمستأجر والرهوب فقامت كذا (فرع) لو رهن شيئا وحقه لم يضمن المرتهن بعد شهر أو
 عار بقله بقده بأن شرطاً في عقد الرهن ثم قدّم المرتهن لم يضمنه قبل مضي الشهر وإن علم فساداً على المضمّن
 وضمّنه بعده لا يضمن شيئاً أو عارياً فاسدين لتعليقهما بانقضاء الشهر فإن قالوا ههنا فان لم أقض عند حلول
 فمزمع مبيعك فسد البيع لا الرهن على الأوجه لأن شرطه عليه شيئاً (وله) أي المرتهن (طلب يبعه) أي
 المرهون أو طلب قضاء دينه إن لم يبع ولا يلزم الرهن البيع غصوه به بل إنما يطلب المرتهن أحد الأمرين (ان
 حل دين) وإنما يبيع الرهن إذا كان الرهن عند الحاجة لأن له فيه حقاً ويقدم المرتهن بشئنه على سائر القراء فإن
 أتى المرتهن الإذن قال له الحاكم إنك إن فعلت في بيعه أو أبرمته من الدين (ويجوز رهن) أي تجزئه الحاكم على أحد الأمرين
 إذا امتنع بالحسن وغيره (فلان أصّر) على الامتناع أو كان غائباً وليس له ما يؤق من غير الرهن (بأعنه) عليه
 (فأض) بعد ثبوت الدين وملك الرهن والرهن وكونه محلاً ولا يتوقض الدين من عند فساد الرهن
 ويجوز للمرتهن بيعه في دين حال إذا كان الرهن وخضرتة بخلافه في غيبته نعم إن قدر له الرهن مبيعاً مطلقاً لا تنقضاء
 التهم ولو شرط أن يبيعه ثالث عند الحل جاز ببيعة ثمنه مثل حال ولا يشترط أحده الرهن في البيع لأن الأصل
 بقاء إذنه بل المرتهن لا يقدّم محلاً أو يبري (وعلى مالكه) من رهن أو مضمّن (مؤنة) للمرهون كنفقة رفق
 وكسوته وغلف دابة وأجرة رزاق ومكان حفظ واعادة ما يهدم أجماعاً خلافاً لما ذهب إليه الحسن فإن غاب أو اعتذر
 راجع المرتهن إلحاقه بركة الاتفاق إذا لم يكن رهنًا بالنفقة أضافان تعذر اشتدانه أو أشده بالاتفاق ليرجع رهنه
 والأفلا (وليس له) أي للمالك به دزوم الرهن يبيع ووقف (ورهن آخر) للثاني رهن المرتهن (ووطء) للمرهونة
 بلاذنه وإن لم يحل حسن الساب خلاف سائر التتمات فجعل إن أمن الوطء (وتزوج) لأمة مرهونة لنفقة والقبلة
 (لا) إن كان الزوج (فم) أي المرتهن أو بأذنه فلا يمنع على الرهن وكذا لا يجوز الإجارة لمير المرتهن بلاذنه
 إن حازت مديتها الجبل ويجوز له الانتفاع بالركوب والسكنى لأبناء والغرس نعم لو كان الدين مؤجلاً وقال إن أقيم
 عند الحل فله ذلك وإنما وطء المرتهن الجارية المرهونة ولو باذن المالك في تأخير علم التحريم فعليه الجحد وكسوته
 المتمرّثا لظاوعه غالة بالتحريم وما نسب إلى عطاء ومن يجوز الوطء باذن المالك ضعيف جداً بل قيل أنه مكذوب
 عليه وسئل القاضي الطبيب الناصري عن الحكم فيما ابتاعته النشأة بين ارتهاج الحلي مع الإذن في كسها فاجاب
 لاضمان على المرتبة مع اللبس لأن ذلك في حكم إجارة فاسدة فله ذلك بان المقرحة لا تقرب من مالها إلا لأجل
 الارتهاج واللبس فجعل ذلك نحو فاسد في مقابلة اللبس (ولو اختلف) أي الرهن والمرتحن (في) أصله (رهن)
 كان قال رهنتي كذا فأنكر الآخر (أو) في (قدره) أي المرهون كرهنتي الأرض مع شجرها فقال بل وحدها
 أو قدر المرهون به كالفين فقال بل بالالف (صدق رهن) يمينه وإن كان المرهون يمين المرتحن لأن الأصل عدم
 ما يدينه المرتحن ولو ادعى ثمره من مؤنيد أنه قبضه بالاذن وأنكره الرهن وقال بل غصته أو غزنته
 أو آخر كنه صدق في جحد يمينه (فرع) لو رهن ثياباً أو غيرها من غير ما يدينه أو قال أذنته عن ألف
 الرهن صدق يمينه لأن المؤدى عرف قصده وكفى به ومن لم يؤدى لذاته شيئاً وقصد أنه عن دينه وقع عنه
 وإن طلقه الدائن هدية كذا قاله فإن لم يتو القاص شيئاً حاله كذا دفع حمله عما شاءه من مالان التعيين إليه (سنة) المرفس
 فمن حمله حين لا دعي حال زائدة على ماله تحجر عليه بطلبه التحجر على نفسه أو طلب غرمائه وبالحجر يتعلق بحق
 الغرماء بما له فلا يصح تصرفه فيه بما تصرفهم كوقف وهبه ولا ينفذ ولو غرمائه بغير إذن القاضي ويصح
 إقراره بعين أو دين أو شيء أو نحو ذلك التحجر ويأخذ القاضي ببيع ماله ولو تمسكه وخادقه تحضره بغير غرمائه وتقيم
 غرمائه بغير غرمائه كبيع ماله بمنع عن أداء حق وجب عليه إذا كان له فاضل كراهة تمتنع من الأداء بالحسن وغيره من
 أنواع التعزير ومحسن عتدين شكك عهد له المال لأصل وإن غلامين جهة أبي أو أمه يدين فزعه خلافاً للجمهور
 كالغزالي وإذا ثبت اغتار مدين لم يجز حبسه ولا ملازمته بل يجزى حق يوسر ولذا إن ملازمة من لا يثبت اغتار

(قوله صح مطلقاً) أي
 حضر الرهن أو غاب
 (قوله واعاد ما يهدم)
 بجر إعادة عطفاً على
 نفقته لغير المالك تصير
 نحو البيت أو الإذن في
 بيعه والله أعلم
 (قوله والا) أي والا
 يتعذر استثنائه بأن سهل
 أشهد أو لا أو تعذر ولم
 يشهد في الصور الثلاث
 لا يرجع بما أنفق

① أي عن الف الرهن أو
 اللقبيل أو الألف
 الثانية التي ليس
 فيها رهن ولا كفيل
 ② ولو وجد من عطف
 اللعان

(قوله وامكانهما) أي
للتعب من الشيء والجيش
ما خرج عند كمال تسع
سنين وبالأولى ما خرج
بعد كمال التسع هذا
مفاد كلام الشارح
لكنه غير شامل لما
وخرج قبل التسع بما
لا يسع أقل جيش
وطهر مع أن ذلك
ملحق بما بعد كمال
التسع فعكسه حكم
الحيض فتنه وأقل ما
يسع أقل طهر وجيش
سنة عشر يوماً بلياليها
(قوله نصح حواله)
الحوالة بفتح الحاء
أصح من كسرهما
ومعناها في اللغة
الانتقال من قولهم
سال عن العهد إلنا
انتقل عنه وتبرؤ في
الشرع عقد يقضي
بقل دين من ذمة إلى
ذمة ويطلق على انتقاله
من ذمة إلى أخرى

(١) ٢٠٧٦ هـ والبد
(٢) صياغة لا لغيره
(٣) أو راد من مراك سفا
وتجمل ثامناً وصحفة
(٤) شرفه من غير أن من
(٥) وتعلم دسها عظم نصرة

منها
منها
مضمونها
مضمونها

والحال عليه عن دين المحل وتحويل حق الحال إلى ذمة الحال غاية اجبا (فان تعدر اخذه منه ليس) حصل
 للمحال عليه وان قارن القليس الحوالة (او جحد) أي انكار منه للحوالة او دين المحل وكلف عليه أو بغير ذلك
 كتميز الحال عليه وموت شهود الحوالة (لم يرجع) الحال (على تحيل) بشي ودان حول ذلك ولا تخبر لوبان
 الحال عليه مغير او ان شرط كساره ولو طال الحال المحال الحال عليه وقال ابرأني المحل قبل الحوالة واقام بذلك بينه
 ومان كان الجدل في البلد ثم التجهن للمحال الرجوع بدنيه على الجحد الا اذا استعز على تكذيب الحال
 عليه ولو باع عداو الحال شتمه ثم انفق التبايعان على حرته وقت البيع او ثبت ثمرته حينئذ بينه وبينه
 حصة او اقامها اليه لم تصح الحوالة وان كذبهما الحجتان في الحررية ولا بينة فلكل منهما حصة على نفي العلم بها
 وبحث الحوالة (ولو اخذنا) أي الدائن والدائن في انه هل وكل أو حال) بان قال الدين وكنتك لتفقد في قال
 الدائن بل اخلصني او قال الدين احدثك فقال الدائن بل وكنتي (مصدق) منك حوالة) يمينه فيصدق الدين في
 الاولى والدائن في الاخرة لان الأصل بقاء الحق في ذمة المستحق عليه (تمة) يصح من مكلفه شيه ضامن بدنه
 واجب سواء ابرأته في ذمة المضمون له كنفقة اليوم وما قبله للزوجة او لم تستقر كمن مبيع لم يقض وصادق
 قبل وطولا بما سحبت كدين قرض ونفقة غدا للزوجة ولا نفقة القريب مطلقا ولا بشرط رضا الدائن والدائن
 وصح ضمان الرقيق باذن سيده وتصح منه كفالة يمين مضمونة كغصن وبومستارة وبدن من يستحق
 حضوره مجلس حكم يادونه ويأمر الكفيل باحضار مكفوله شخصيا كان او عينيا إلى المكفولة وان لم يظلمه
 وبحضوره عن جهة الكفيل بلا حائل كغفيل بالمكان الذي شرط في الكفالة الاحضار إليه والا فثبت وقفت
 الكفالة فيه فان غاب لزمه احضاره ان عرف محله وأمين الطريق والا فلا ولا يطالب كغفيل بمالي وان فات التسليم
 بموت أو غيره فلو شرط انه يقرم المال ولو منع قوله ان فات التسليم المكفول لم تصح ومنه الالتزام فمما كسبت
 كديتك على فلان او عتقته او تكفلت بدنه او اذن بالمالي او باحضار الشخص ضمانا او كفيل ولو قال اؤدي
 المال او احضر الشخص فهو نوع من الالتزام كما هو مصرح بالصيغة نعم ان حقت به قرية تصرفه إلى الانشاء ونقد به كما
 يحتمل ان الرفعة واعتمده الشك ولا يصحان بشرط اداء اصيل ولا يتعلق وتوقيت والمصدق مطالبة الضامن
 والاصل ولو جرى بغير الضامن ولا عكس في الا برادون الاداء ومات ائدهما والدين مؤجل محل عليه
 والضامن الرجوع على اصيله ان عزم ولو صالح عن الدين بما ذكروه ثم يرجع الا بما عزم ولو اؤدي غير باذن رجع
 وان لم يشرط له الرجوع الا ان اداء بقصد التبرع (فرع) اني جمع محققون بانه لو قال رجلان لاخر ضمتا
 امالك على فلان محال كلا بجميع الدين وقال جمع متقدمون طالب كلا بنصف الدين ومال إليه الاذرى قال
 شيخنا انما يقسط الضمان في التي يتعاك في البحر وراوركات السفينة ضامنون لانه ليس بضمانا خفية بل
 استدعاء اتلاف مالي لصيغة فاقصبت التوزيع لئلا يفر الناس عنها واعلم ان الصلح جائز مع الاقرار وهو
 على شيء غير المدعى معاوضة كالوقال صالحك عما ذكرت على هذا الثوب فله حكم البيع وعلى بعض المدعى ببراءة
 ان كان دينا فلو لم يقر المدعى ان ذمتك لم يضر وباع الصلح حيث لا حاجة للمدعى مع الانكار او السكوت من
 المدعى عليه فلا يصح الصلح على الانكار وان قرض صدق المدعى شلاقا لانه لا ثلاثة نعم يجوز للمدعى الحق ان
 ياخذ ما بذل له في الصلح على الانكار ثم ان وقع بغير مدعى به كان طائرا او ساقى حكم الظفر (فرع) بحرر على
 كل أحد غير من شجر في شارع ولو علموا لم يقع للمسلمين كناية كما لو ان لم يضر به ولو ذلك أيضا وان اثنى
 القصر تحالا او كانت الدار كمنفاه داره وتحول القرض بالمسجد للمسلمين او ليصرف بقرنه بل بكرة

(قوله وحلف عليه)
 أي على جعده للحوالة
 بان قال لم يحل على أو
 دين المحل كان قال لم
 يكن له على دين
 (قوله ليس ضمانا
 حقيقة) أي فلا يقال
 بعدم صحته لكونه من
 باب ضمان ما لم يجب
 (قوله وان لم يضر)
 أي البناء وقوله فيه أي
 في الشارع
 (قوله ولو بلا اذن
 سيد) أي لافرق في
 صحة توكيله بين أن
 يأذن له سيده أو لم يأذن
 (قوله وهي نفويض)
 هذا معنى الوكالة شرعا
 كما تقدم

دكة + تحال دودوك
فابجاء

(باب في الوكالة والقراض)

(نصح وكالة) شخص متمكن لنفسه كمد وفائق في قبول نكاح ولو بلا اذن سيده لا في ايجابه وهي نفويض
 شخص لا أمره إلى آخر فلما قيل النجاسة كعمله في حياته فتصح (في كل عقيد) كبيع ونكاح وهبة ورهن وطلاق

منجز (و) في كل (فسخ) كإقالة ورثة بغيره وفي قبض وإقباض للذين أو العين وفي استيفاء عقوبة آدمي
والدعوى والجواب وإن كره الحضم وإما تصح الوكالة فيما ذكر إن كان (عليه ولا يملك) بملكه التصرف فيه
حين التوكيل فلا يصح في بيع ما يملكه وطلاق من يملكه لا يملكه ولا ولاية عليه حتى يذوق كذا لو وكل لمن
يزوج بوليته إذا طلق وأتت بنته على ما قاله الشيخان هناك لكن رخص في الروضة في النكاح الصحة وكذا
لو قال له وهي في نكاح أو عتية أذنت لك في تزويجي إذا حلت ولو علق ذلك على الانقضاء أو الطلاق فسدت
الوكالة ونفذ التزوج للذن (لا) في (إقرار) أي لا يصح التوكيل فيه بأن يقول لغيره وكنتك لتزويجي فلان
بكذا فيقول الوكيل أقررت عنه بكذا لأنه إخبار عن حق فلا يملك التوكيل لكن يكون الوكيل مقرا بالتوكيل
(و) لا في (عين) لأن القصد بها تنظيم الله تعالى فاستهتت العبادة ومثلها النذر وتعلق العتق والطلاق بصفة ولا
في شهادة إلحاقها بالعبادة والشهادة على الشهادة ليست بوكالة بل الحاجة جعلت الشهادة التحمل عنه كما حكم
أدعى عنه عند حكم آخر (و) لا في (عبادة) إلا في حجر وعمره وذبح نحو أضعف ولا تصح الوكالة إلا (بإيجاب)
وهو ما يشترط بزمان التوكيل الذي يصح مباشرة التوكيل فيه في التصرف (كوكنتك) في كذا أو فوشت اليك
أو أنتك أو أنتك مقامى فيه (أو يبيع) كذا أو زوج فلانة أو طلقها وأعطيت يديك طلقها أو عتق فلانا قال
السبكي يؤخذ من كلامهم صحة قول من لا ولي لها أذنت لكل عاقل في البذل إن يزوجه في هذا إن صح
محله إن عتقت الزوج ولم تفوض إلا صيغة فقط وبحود ذلك أفتى ابن الصلاح ولا يشترط في الوكالة القبول لفظا
لكن يشترط عدم الرديفة ولو تصرف غير عالم بالوكالة صح إن تبين وكالته حين التصرف كمن باع مال أبيه طائفا
بحياته فإن شتا ولا يصح تعليق الوكالة بشرط كذا جاء من مضان فقد وكنتك في كذا فلو تصرف بعد وجود
الشرط لم يعلق كان وكله بطلاق زوجة بغيره أو يبيع عبد يملكه أو يزوجه بنته إذا طلق وأعتدت
فطلق بعد أن نكح أو باع بعد أن ملك أو زوج بعد العدة فقد علمنا بعموم الأذن وإن قلنا بفساد الوكالة بالنسبة
إلى سقوط التحمل المسمى إن كان وجوب أجرة المثل وصح تعليق التصرف فقط كرامة لكن بعد شهر وتأقبت
كوكنتك إلى شهر رمضان ويشترط في الوكالة أن يكون الوكيل فيه مملو مالا وكل ولو بوجوب كوكنتك في بيع
جميع أمواله وعتق أرقائه وإن لم تكن أمواله وأرقائه معلومة لقيمة الفرز فيه بخلاف بيع هذا أو ذاك وفارق أخذ
عبيدي بأن أحد صادق على كل وعلاقي بيع بعض مالي ثم يصح بيع أو هب منه ما شئت وتبطل في المجهول
كوكنتك في كل قليل وكثير أو في كل أموري أو تصرف في أموري كيف شئت لكثرة الفرز فيه (وباع)
كما تصرفك (وكيل) صح مباشرة التصرف لنفسه (بمن مثله) فأكثر (حالا) فلا يبيع نسيئة ولا غير نقد
البلد ولا بغير فاحش بأن لا يحمل غالب في بيع ما يساوي عشرة بنسبة محتمل وبنسبة غير محتمل ومتى خالف شيئا
نماد كرتد تصرفه وضمن بقيمة يوم التسليم ولو مثله أن أقبض المشتري فإن بقي اشتدته وله حثيثه بوجه
بالأذن السابق وقبض الأمن ولا يضمنه وإن تلفت غريم الوكيل بملكه الوكيل أو المشتري والقرار عليه وهذا كله
(إذا أطلق الوكيل) الوكالة في البيع بأن لم يقيد بشئ ولا حلول ولا تأجيل ولا قيد بشئ (فرغ) لو
قال توكيله به بكذا فله بغيره فاحش لا بنسيئة ولا بغير نقد البلد أو ما تراه فله بغيره بغير نقد البلد
لا بغير ولا بنسيئة أو بغيره فله بغيره بغيره بغير نقد البلد أو ما تراه فله بغيره بغيره بغير نقد البلد
لا بنسيئة (ولا يبيع) الوكيل لنفسه وموالاته وإن أذن له في ذلك وقد رآه الفقه حلالا بن الرفعة لا متناع أعاد
للوجب والقابل وإن انتفت ألزمت خلاف ما يبيعه وولده الرشد ولا يصح البيع بشئ مع وجود رغبة بزيادة
لا يتحقق عملها إن وثق به قال الأذرى ولم يكن محاطا ولا ماله أو كسبه خرا ما أي بركة أو كرهه فان وجد
ترغب بالزيادة في زمن خيار المجلس أو الشرط ولو لم يشر في الزيادة فسخ الوكيل العقد وجوبا
بالباع للراغب بالزيادة والآتسخ بنفسه ولا يفسخ الوكيل بالبيع حال البيع حتى يقبض الثمن أحوال والأضمين

(قوله وهذا إن صح
محله الخ) عبارة مد
تنبيه بشرط في الوكيل
تعيينه فلو قال لا تبين
وكنت أحد كما في بيع
داري مثلا أو قال أذنت
لكل من أراد بيع
داري إن بيعها لم يصح
نعم لو قال وكنت زيدا في
بيع كذا مثلا وكل
مسلم صح كما بحث
شيخنا وقال عليه
العمل (قوله صح إن
تبين وكالته) أي لما
تقدم من أن العبرة في
العقود بما في خسر
الأمر فقط

⑦ كراهة

أو لا يستلزم

(قوله أمين) اي ان لم يعلم الموكل كقوله وكل من شئت كما يؤخذ من الاستثناء صده وكذا لو عين له الثمن والمشتري لان المقصود حفظ مال الموكل وبذلك فارق جواز التزويج خبر الكفة اذا قالت زوجي عن شئت وشمل ما ذكر مالو وكل أصله أوفره اقل وعبارة الشورى قوله أميناً وانظر هل يشترط فيه أيضاً ان يكون ممن يليق بما يوكل فيه أولا ويوكل هو أيضاً ممن يليق بذلك الذي يظهر الثاني ووافق عليه شيخنازي اه بحجري على المنهج (قوله وفيه تفصيل معروف) وهو انه اذا ادعى رجعة في العدة وهي منقضية ولم تنكح فان انفصاله على وقت انقضاء كيوم الجمعة فقال راجت قبله وقالت بل بعده حلفت انها لا قبله راجع فنصدق لأن الأصل عدم الرجعة قبله فلو اخفا على وقت الرجعة كيوم الجمعة وقالت اخضت يوم الخميس

للموكل قيمة للبيع ولو شيئاً (وليس له) أي لو كبل بالشراء (شرأه متعبد) لا قضاء الاطلاق عرفاً (ووقع الشراء) (له) أي لو كبل (ان علم) الغيب واشتراه بضمن في الدية وإن تأسى للبيع الممن إلا اذا عتبه الموكل وعلم صبيبه فيقع كذا اذا اشتراه بضمن في الدية أو بضمن ماله بخلافه بضمنه وإن لم يفسد البيع الممن وعلم بمأمرة أنه حبس يقع للموكل فان كان الممن عين ماله بطل الشراء والإوقع لو كبل وبجواز لتمام القراض شرأه لأن القصد تم البيع وقضيته أنه لو كان القصد هنا البيع جاز وهو كذلك وكشك من الموكل والوكيل في صورة الجهل بدعي لا لو كبل إن رضي بموكل ولو دفع موكله اليه مالا لشرأه وأمره بتسليمه في الثمن فلمن عنده لم يترع حق لو تعذر للموكل نحو غيبة مفتاح إذ يمكنه الاشارة على أنه أدعى عنه يرجع أو اخبار الحاكم بذلك فان لم يدفع له حبساً أو لم يأمره بالتسليم فيه رجع لفريقه الدالة على إذنه له في التسليم عنه (ولا) (له) (توكيل بلا إذن) من الموكل (فتباني منه) لأنه لم يرض بغيره نعم لو وكله في قبض دين فقبضه وأرسله مع أحدهم لم يضمن كما قاله الجوزي قال شيخنا والذي يظهر أن للرادهم أولاً ولا بد من مال له في قبضه عليه الايمان به لكثرته أو لكونه ما اشتراه له مع أحدهم وخرج بقولي فتباني منه ما لم يأت منه كونه يضمن عليه الايمان به لكثرته أو لكونه لا يضمنه أولاً يليق به فله التوكيل عن موكله لا عن نفسه وقضية التعليل المذكور امتناع التوكيل عند جهل الموكل بحاله ولو طرأ له العجز لظروقه نحو مرض أو سفر لم يجز لأن يوكل وإذا وكل الموكل بإذن الموكل الثاني وكيل للموكل فلا يقره الوكيل فان قال للموكل وكل عنك ففعل الثاني وكيل الوكيل لأنه مقتضى الإذن فيعزل بغيره ولو عزم الوكيل أن لا يوكل إلا بمأتمه لم يضمن لغيره مع علم الموكل بحاله أو لم يقل له وكل عن شئت على الوجه كالموكل لو لتهاز وجنى عن شئت فله تزويجها من غير الكفة أيضاً وقوله لو كبل في شيء وأفضل فيه لما شئت أدكل ما تفعله خائن ليس إذنا في التوكيل (فرع) لو قال بيع لشخص معين كريدك من غيري ولو وكيل زيد أو بشيء معين من المال كالدينار لم يبيع بالدرهم على التعمد أو في مكان معين معين أو في زمان معين كشهري كذا أو في يوم كذا معين ذلك فلا يجوز قبله ولا بعده ولو في الطلاق وإن لم يتعلق بغير من عملاً بلاذن وفارق إذا جاز أن الشهر فأمرو وجب يديك ولم يرد التقدير برأيه فله انجازه صده بخلاف طلقها يوم الجمعة فله غنقى في حصر الفعل فيه دون غيره وليلة اليوم مثله إن أسوى الواعون فيها ولو قال يوم الجمعة والعيد مثلاً يمين أول جمعة أو عيد لتمامها ما يمين السكان إذا لم يقدّر الممن أو نهاه عن غيره ولا تجاز البيع في غيره (وهو) أي الوكيل ولو عطل (أمين) فلا يضمن ما تلف في يده ولا تعدى صدق يمينه في دعوى التلف والرد على الوكيل لأنه اشتمت خلاف الرضا على غير الوكيل كرسوله فيصدق الرضا على يمينه ولو وكله قضاء دين فقال قضيته وأنكر ما للستحق وقعه اليه صدق المستحق يمينه لأن الأصل عدم القضاء فيحلف وتطالب للوكيل فقط (فان تمدى) كان ركب الدابة وليس الثوب معداً (ممن) كسائر الأبناء ومن التعدي أن يضيع منه المال ولا بدري كيف ضاع أو وضعه عطل من نفسه ولا تعزل بتعدي غيره لان مال موكل فيه ولو أرسل اليه أن يبيع منه المال ولا بدري كيف تلف في الطريق فضمنه المرسل لا الرسول (فرع) لو اختلف في أصل الوكالة بعد التصرف كوكلتني في كذا فقال ما وكلتك أو في صفها بان قال وكلتني بالبيع نشية أو بالشراء بعشرين فقال بل تعدا أو بعشرة صدق الموكل يمينه في الكل لأن الأصل معه (وتعزل) الوكيل (عزل أحدهما) أي بان تعزل الوكيل نفسه أو تعزله الموكل سواء كان تلفظ العزل أم لا كفسخت الوكالة أو بطلتها أو أزلتها وإن أمم الموزول (و) تعزله أيضاً مخرج أحدهما عن أهلية التصرف (بعوث أو جنون) كحصول لأحدهما عوان لم يعلم الآخر به ولو قصرت مدة الجنون (وزوال ملك الموكل) عما وكل فيه أو منفعته كان باع أو وقف أو أجر أو زرع أو زوج أمة) ولا يصدق (لو كبل) (بد تصرف) أي تصرف الوكيل في قوله كشت عذرة (الا يتيقن) يتيقن على العزل قال الأسوي وهو رثته إذا أنكر الوكيل العزل فإن واقفه على العزل لكن ادعى أنه بعد التصرف فهو كدعوى الزوج فتم الرجعة على طه انقضاء العدة وفيه تفصيل معروف انتهى ولو تصرف

(١) بحري مكان ص ١١٣ د ١١٣

(٢) من مذهب الزمان فيها إذا انفك له بيع يوم الجمعة أو خلف يوم الجمعة

(٣) ٤ أراضى خلافه وشوول

وَكُلُّ أَوَامِلٍ بَعْدَ انْتِزَالِهَا إِلَى عَيْنِ مَالٍ مَوْكَلَةٍ بِطَلِّ وَصِيَّتِهَا أَنْ تَسْلَمَ أَوْ ذِمَّتُهُ أَنْتَقِلَ (فَرَع) لَوْ قَالَتْ لِدَيْهِ
 اشْتَرَيْتُ عَبْدًا بِمَا فِي ذِمَّتِكَ فَفَعَلَ مَتَّحَ لِلْوَكْلِ وَبَرَى كَلْدَيْنِ وَأَنْ تَلْفَ عَلَى الْأَوْحَادِ لَوْ قَالَتْ لِدَيْهِ أَخَذْتُ عَلَى يَدِي
 الْقَلْبَانِ كُلَّ يَوْمٍ دَرَّحًا مِنْ دِينِي الَّذِي عَلَيْكَ فَعَلَ مَتَّحَ وَبَرَى عَلَى مَا قَالَهُ بَضْهُو فَوَاقَهُ قَوْلُ الْقَاضِي لَوْ أَمَرَ مَتَّحَهُ
 أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ بَدْنَهُ طَعَامًا فَعَلَ وَدَفَعَ الْخَمْنَ وَقَبَضَ الطَّعَامَ فَتَلَفَ عَلَى يَدَيْهِ بَرَى مِنَ الدِّينِ وَلَوْ قَالَتْ لَوْ كَبَّعَ بَعْضَ هَذِهِ ثَلَاثَ
 كَذَا وَاشْتَرَى بِشَيْءٍ فَتَحَارَلَ إِذَا أَخْبَرَهُ بِالطَّرِيقِ أَوْ لِقَصْدٍ قَدْ آمَنَ مِنْ خَاكِفَةٍ إِذَا الْعَمَلُ خَيْرٌ لَزِمَهُ وَلَا
 تَقَرُّ بِرَمْنِهِ بَلْ بِاللَّيْلِ هُوَ الْخَاطِرُ عَلَيْهِ وَمِنْ ثَمَرِ لَوْ أَخْبَرَهُ بِثَلَاثَةِ شُرَاءٍ الْقَبْرِ وَلَوْ اشْتَرَاهُ بِمِلْءِ مَدِينَةٍ لَمْ يَلْزَمْهُ إِذَا قَدْ
 مَنَ ذَكَرَ وَلَيْسَ لَهُ رَدُّ الْخَمَنِ حَيْثُ لَا قَرْبَنَةً قَوِيَّةً تَنْدَلُ عَلَى رِقَبِهِ كَمَا اسْتَطَهَرَ مَشِيخَانِ الْأَلْيَا بِأَدْنَى فِيمَا كَانَ فَعَلَ
 فَهِيَ عَلَى صَافِيَةٍ حَقِّ قَبْلِ الْكَلْبِ وَمِنْ أَدْعَى أَنَّهُ تَوَكَّلَ لِقَبْضِ مَالٍ زَكَاةً مِنْ عَيْنِ أَوْ دِينَ بِمِلْءِ مَدِينَةٍ إِلَى الْإِيْنَةِ
 بَوَكَانَتِهِ وَلَكِنْ يَحْجُزُ الدَّفْعُ لَهُ إِنْ صَدَقَ فِي دَعْوَاهُ وَأَدْعَى أَنَّهُ تَحَالَفَ بِوَصْدَقِهِ وَجَبَ الدَّفْعُ لَهُ لِاعْتِرَافِهِمَا بِتَحَالُفِ
 الْمَالِ إِلَيْهِ وَإِذَا دَفَعَ إِلَى مَدْعِي الْوَكَالَةِ فَانْكَرَ الْحَقِّ وَخَلَّفَ أَنَّهُ لَوْ كَلَّ فَإِنْ كَانَ الدَّفْعُ غَيْبًا اشْتَرَتْهُ أَنْ جَبَتْ
 وَالْأَعْرَاقُ مِنْ شَاءَ مِنْهَا وَلَا رُجُوعَ لِلْفَارِغِ عَلَى الْآخِرِ لِأَنَّهُ مَطْلُومٌ بِزَمِيهِ أَوْ دَيْنًا طَالَبَ الدَّافِعَ فَقَطُّ أَوْ إِلَى مَدْعِي
 الْحَقِّ الْفَانْكَرَ الدَّافِعَ الْحَقَّ وَخَلَّفَ أَخَذَ مِنْهُ مَنْ كَانَ عَلَيْهِ وَلَا يَرْجِعُ لِلزَّوْدِيِّ عَلَى مَنْ دَفَعَ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ اعْتَرَفَ
 بِالْمَالِكِ لَقَالَ الْكَلْبُ الدَّافِعُ لَوْ قَالَ أَنَا وَكَلَّ فِي يَدَيْهِ أَوْ نَكَحَ وَصْدَقَهُ مِنْ مَالِهِ مَتَّحَ الْعَدْلُ قَالَ بَعْدَ الْعَدْلِ كُنْ
 وَكَلَّ لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهِ (وَبَصَحَ قَرَأَتْ) وَهُوَ أَنْ يَقْبِضَ عَلَى مَالٍ يَدْفَعُهُ الْغَيْرُ وَيَشْتَرِي بِهِ أَنْ يَكُونَ الرِّبْحُ مَشْتَرَكًا
 بَيْنَهُمَا (فِي تَقْدِيرِ خَالِصٍ وَصَرُوبٍ) لِأَنَّهُ تَحَدَّثَ عَنْ لَدَمِ انْضِاطِ الْعَقْلِ وَالْوَقْفِ بِالرِّبْحِ وَأَمَّا جَوَازُ الْحَاجَةِ فَخَصَّ
 بِمَا رَوَى عَنْهُ الْفَقَاهُ وَهُوَ الْقَدْرُ وَبِالْوَكْلِ عَلَيْهِ وَأَنْ أَظْهَرَ السُّلْطَانُ وَخَرَجَ بِالنَّفَقَةِ التَّرَمُّنَ وَلَوْ لَوْ سَوَّاهُ بِالْخَالِصِ
 لِلْفَقْهِيِّ وَأَنْ عِلْمُ قَدْرِ غَشِيَةِ أَوْ اسْتِثْنَاءُ وَجَازَ التَّصَالُفَ وَبِالْوَكْلِ وَبِالْوَكْلِ وَهُوَ ذَهَبٌ أَوْ فِضَّةٌ لَمْ يَصْرَفْ بِالْخَلْفِ فَلَا
 يَصَحُّ فِي شَيْءٍ مِنْهَا وَقِيلَ يَحْجُزُ عَلَى الْفَقْهِيِّ أَنْ اسْتِثْنَاءُ غَشِيَةٍ وَجَزَمَ بِهِ الْفَقْهِيُّ جَائِزٌ وَقِيلَ أَنْ رَاجَ وَاخْتَارَهُ الشُّكِيُّ
 وَغَيْرُهُ وَفِي وَجْهٍ ثَالِثٍ فِي زَوَائِدِ الرُّوَضَةِ يَحْجُزُ عَلَى كُلِّ مِثْلٍ وَإِنَّمَا يَصَحُّ الْقَرَارُ بِصِفَةٍ مِنْ إِبْجَابٍ مِنْ جِهَةٍ
 رَبِّ الْمَالِ كَقَرَارِ شَيْءٍ أَوْ عَامِلَتِكَ فِي كَذَا أَوْ خَدْمَتِكَ الدَّرَامِ وَأَجْزَ فِيهَا أَوْ يَبِغِ أَوْ اشْتَرِ عَلَى أَنْ الرِّبْحُ يَشْتَاقُ بِقَوْلِ
 فَوْزٍ آمِنَ جِهَةِ الْعَامِلِ لَفَطًا وَقِيلَ يَكُنْ فِي صِفَةِ الْأَمْرِ كَعَدْلَةٍ وَأَجْزَ فِيهَا الْقَبُولُ بِالْقَبْلِ كَأَنَّ الْوَكَالَتَ شَرَّ ظَالِمَاتِ
 وَالْعَامِلِ كَالْوَكْلِ وَالْوَكْلِ شُعْطَةً مَانِسَةً تَصَرَّفَ (مَعَ شَرْطٍ عَلَى) أَيْ هَذَا الْوَكْلُ وَالْعَامِلُ فَلَا يَصَحُّ عَلَى أَنْ
 لَا حِدِيهَا الرِّبْحُ (وَيَشْتَرِطُ كَوْنُهُ) أَيْ الرِّبْحُ (مَعْلُومًا بِالْخَزِينَةِ) كَنَصْفٍ وَتَلَفٍ وَلَوْ قَالَ قَارِ شَيْءٍ عَلَى أَنْ الرِّبْحُ
 يَتَنَاصَفُ مَنَاصِفَةً أَوْ عَلَى أَنَّكَ رَزَقَ مَدْنِ الْعَشْرِ مَتَّحَ وَأَنْ لَمْ يَصْلُقْ عَدْلُ الْعَدْلِ لَشَهْوَةٍ لَمَعَرَفَةٍ وَهُوَ جَزَمَ مِنْ
 مَا تَبَيَّنَ وَأَرْبَعِينَ جَزَمَ أَوْ لَوْ شَرِطَ لِأَحَدِهِمَا عَشْرَةَ أَوْ رِبْعَ صَنْفٍ كَارِئِ فَتَدَقُّ الْقَرَارُ (وَالْعَامِلُ فِي) عَقْدِ قَرَارِ
 (فَاسِدٍ أَوْ فَاسِدٍ) وَإِنْ لَمْ يَكُنْ رِبْحٌ لَمْ يَحْمِلْ طَائِفَةُ الْمُسْتَقْبَلِ وَخَصَّ الْقَرَارُ الْفَاسِدَ عَلَى مَا أَقْبَى بِشَيْخَانِ رَوَاهُ
 رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مَا اعْتَادَهُ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ دَفْعِ مَالٍ إِلَى آخَرٍ بِشَرْطِ أَنْ يَرُدَّ لَهُ كُلُّ عَشْرَةٍ ثَانِي عَشَرَ إِنْ رَزَقَ
 أَوْ خَيْرٌ فَلَا يَسْتَحِقُّ الْقَامِلُ إِلَّا أَجْرَةَ الْمَثَلِ وَرَجَعَ الرِّبْحُ أَوْ الْحَسْرَ عَلَى الْمَالِكِ وَبَدَنَهُ عَلَى الْمَالِ جَدًّا جَانَةً فَإِنْ فَضَّرَ
 بَانَ جَاوَزَ الشُّكَّانَ الَّذِي أَذِنَ لَهُ فِيهِ مَتَّحَ الْمَالِ أَسْبَى وَلَا أَجْرَةَ الْعَامِلِ فِي الْفَاسِدِ شَرْطُ الرِّبْحِ كُلُّ هَذَا لَا يَحْمِلُ
 يَطْلُقُ فِي شَيْءٍ وَبَشَيْعَةٍ لَا يَسْتَحِقُّ شَيْئًا إِذَا عَمِلَ الْفَاسِدُ وَلَا أَجْرَةَ لَهُ وَبَصَحَ تَصَرَّفَ الْعَامِلُ مَعَ فَسَادِ الْقَرَارِ
 لَكِنْ لَا يَحْمِلُ إِلَّا الْأَقْدَامَ عَلَيْهِ بَدَنَهُ بِالْفَاسِدِ وَتَصَرَّفَ الْعَامِلُ وَلَوْ بِقَرَارٍ بِمَصْلَحَةٍ لَا يَصْنَعُ فَاحِشٍ وَلَا بَشَيْعَةٍ
 بِلَا إِذْنٍ فِيهَا وَلَا يَسَافِرُ بِالْمَالِ بِلَا إِذْنٍ وَإِنْ قَرَّبَ الْفَرَسَ وَاسْتَقْبَلَ الْخُوفَ وَالْمَوْتُ يَصْنَعُ مَوْبَاشَةً وَمَعَ ذَلِكَ
 الْقَرَارُ بَاقٍ عَلَى حَالِهِ أَمَا بِلَا إِذْنٍ فَيَحْجُزُ لَكِنْ لَا يَحْجُزُ رُكُوبُ فِي الْبَحْرِ لَا يَصْنَعُ عَلَيْهِ (وَلَا يَحْمِلُ) أَيْ لَا يَسْتَحِقُّ مِنْهُ
 عَلَى نَفْسِهِ خُسْرًا أَوْ لَاسْفَرًا إِلَّا أَنْ لَا نَصِيبَ مِنَ الرِّبْحِ فَلَا يَسْتَحِقُّ شَيْئًا آخَرَ لَوْ شَرِطَ الْكُلُوفَةَ فِي الْمَقْدِفَةِ (وَصَدَّقَ)
 عَامِلٌ يَمِينُهُ (فِي) دَعْوَى (تَلَفٍ) فِي كُلِّ الْمَالِ أَوْ بَعْضُهُ لَا مَتَّحُونَ نَهْنُ فِي التَّوَلَّى وَاعْتَمَدَهُ تَعْلِيمُ مُنْقَضَةٍ مَوْكَلَةٍ
 عَامِلٌ يَمِينُهُ (فِي) دَعْوَى (تَلَفٍ) فِي كُلِّ الْمَالِ أَوْ بَعْضُهُ لَا مَتَّحُونَ نَهْنُ فِي التَّوَلَّى وَاعْتَمَدَهُ تَعْلِيمُ مُنْقَضَةٍ مَوْكَلَةٍ

دَيْنًا أَوْ مَالًا دَائِمًا
 ① عَالَمٌ قَدْرُهُ فِي
 ② وَفِي تَقْدِيرِ خَالِصٍ وَصَرُوبٍ
 ③ جَاوَزَ مَا رَوَاهُ الْعَدْلُ
 وقال بل انقضت يوم
 السبت حتى يمينها
 ما انقضت يوم الخميس
 لانها على وقت
 الرجعة والأصل عدم
 انقضاء العقد هنا
 ما يذكره الفرج
 في باب الرجعة قصي
 عليه
 ④ ما يملك حصة كذا في الجاهل
 ⑤ ما هو نادى

١٠١ من حيث هو دعوى
Xerugian ١٠

(قوله تحالفا) أى
 باختلاف التباينين في
 قدر الثمن فلا ينسخ
 بالتحالف خلافاً للروايات
 (قوله بعد الفسخ) أى
 فسخهما أو فسخ
 أحدهما أو الحاكم (قوله
 أجرة الثلث) أى بالقيمة
 بقى لتعذر رجوع
 عمله إليه فوجب له قيمته
 وهو الأجرة ولو كان
 القراض لهجور عليه
 ومدعى العامل دون
 الأجرة فلا تحالف كتنظير
 من الصداق (قوله لم
 يكف عن الاذن) أى
 على الأصح ولا يتصرف
 كل منهما إلا في نصيبه
 لاحتمال كون ذلك اخباراً
 عن حصول الشركة في
 المال ولا يلزم من حصولها
 جواز التصرف بدليل
 للمال للوروث بشركة
 (قوله لا في قوله اقسما)
 الخ) أما لو قال هو لم
 يسند إلى القسمة بل
 قال هو لم وقال شريكه
 هو لشركة صدق ذو
 اليمينه

كانه لو أخذ ما لا يمكنه القيام به فلفف عنه منه لأنه فرفط بأخذه ويظهر ذلك في الوكيل والوديع والوصي ولو
 ادعى المالك بعد التلف أنه فرفض والعامل أنه فرفض خلت العامل كما أقي به أن الصلاح يكالعموى لأن الأصل
 عدم الضمان خلافاً لما روي عن الرضا ع من تصديق المالك فإن أقام عليه فثبت بينه المالك على الأوجه لأن
 معناه زيادة على (و) في (عدم زرع) أصلاً (و) في (قدره) عملاً بالأصل فيهما (و) في (خسر) يمكن لأن أمين ولو قال
 وخسر كذا ثم قال غلطت في الحساب أو كذا ثم قال لا أنا فرفض فليس له أن يفرق بين الحق والغير فلم يقبل رجوعه عنه وقيل قوله حد
 خسر إن احتمل كان عرض كساد (و) في (رد) للمالك على المالك لأنه أتمته كالوديع ونصدق العامل أيضاً في
 قدر رأس المال لأن الأصل عدم الرجوع في قوله اشتريت هذا لي أو للقراض والعقد في الدمة لأنه أعلم بقصده
 أما لو كان الشراء بعين مال القراض فإنه يقع للقراض وإن نوى نفسه كما قاله الإمام جزم به في الطلب وعليه
 فتسمع بينه المالك أنه اشتراه بمال القراض وفي قوله لم تنهني عن شراء كذا لأن الأصل عدم التنهي ولو أخذت
 في القدر والشروط له فهو النصف أو الثلث مثلاً خلافاً للعامل جداً الفسخ أجرة الثلث والرجع جميعه للمالك
 أو في أنه وكيل أو مقارض صدق للمالك يمينه ولا أجرة عليه للعامل (تمة) الشريكه نوفاً أحدهما ثلث ملك
 اثنان مشترك كإثبات أو شراء أو الثاني أربعة أقسام ثم اقسّم صحيح وهو أن يشترك اثنان في مال لهما ليحجر فيه
 وسائر الأقسام باطلة كان يشترك اثنان ليكون كشيئهما بينهما يتساوى أو تعاوب أو يكون بينهما بيع ما يشترطانه
 في ذمتها بمو أجل أو حال أو يكون بينهما كشيئهما أو ماله أو عليهما يتراض من غير مو شرط
 فيها لفظ يدل على الاذن في التصرف بالبيع والشراء ولو اقتصر على اشتراك لم يكف عن الاذن فيه ويستلزم لكل
 واحد منهما على التصرف بالضرر أصلاً بأن يكون فيه مصلحة فلا يبيع شئ من مثلي ويشتري ما لا يذو ولا يسافر به
 حيث لم يطرأ إليه نحو قعط وخوف ولا يتضمه خير إذ أنه فإن سافر به ضمن وصح تصرفه أو أوصاه بدفعه إلى
 يتحمل لهما فيه ولو تبرعاً بلا إذن ضمن أيضاً والرجع والحجران بقدر المالكين فإن شرطاً خلافاً ففسد العقد فلا يكفل
 على الآخر أجرة عمله وفقد التصرف منهما مع ذلك للاذن وتنفيخ بموت أحدهما وجوبه ويصدق في دعوى
 الرد إلى شريكه وفي الحظران والتلف وفي قوله لا يشترط في أو لا يشترط في قوله اقسما وصار ما يتدلى على مع
 قول الآخر لا بل هو مشترك فالمصدق المنكر لأن الأصل عدم القسمة ولو قضى وارتفعت حصته من دين مؤثره
 شاركة الآخر ولو باع شريكاً لغيره صفقة وقضى أحدهما حصته لم يشارك الآخر (قاعدة) أقي
 بالنووي كإبنا الصلاح فيمن غصب غصباً أو بوز وخلفه ماله ولم يتخير بأن له إقرار قدر المصوب ويحل
 له التصرف في الباقي

(فصل) إنا عتبت الشفعة لشريك لأجار في بيع أرض مع تابعها كبناء وشجر وغيره مؤثر فلا شفعة في شجر
 أقره بالبيع أو بيع مع غيره فقط ولا في بئ ولا يملك الشفع إلا لفظ كأخذت بالشفعة مع بدل الثمن للشري
 (باب في الإجارة)

هي ثمة اسم للأجرة وشتر عاتيك منفعة بعوض بشرط آتية (تصح إجارة بإيجاب كإجرتك) هذا أو أكرتتك
 أو ملكتك ثمنه (بكذا أو قبول كاستأجرت) واكترت وقيل قال النووي في شرح المذهب إن خلاف
 المعاوضة تجزئ في الإجارة والرهن والمباذع والإجارة (تأخير) صح كونه ثمة (معلوم) للمعاقد بن قدره أو جنة
 وصفه إن كان في الدمة والاكتف معناه في إجارة العين أو الدمة فلا تصح إجارة دار ودابة جارية لمو علف ولا
 استجار لسلخ شاة بجلد ولظعن محو بز بعض دقيق (في منقوشة مقومة) أي لها قيمة (معلومة) عينا وقدرها
 وصفة (واقعة) المكترى غير متضمن لا استيفاء عن قصد (بأن لا يتضمن العقد) وخرج بمقومة ما ليس لها قيمة
 فلا يصح أكثره يتبع لللفظ بمعنى كلمة أو كذا بتبرق على الأوجه ولو إيجاباً أو قبولاً وإن روي السلعة أذلا
 فيملا ومن ثم أحسن هذا مع شتر القسمة في البلد كالحجر بخلاف نحو عبد ونوب بما تخلف عنه باختلاف

مخاطبه فخص نعمة من الباع بجزء ثم فصيح استجاره عليه وحيث لم يصح فان ثبت بكنة تردد أو كلام
 وله اجرة الشراء أو لا أو في شيخنا الحق ابن زياد عمر ما أخذوا من الأجر على حجر وتلقين لا يحب إلا كلمة
 على ذلك وسبقه العلامة عمر القتي بالجو ازان لم يكن بولي الراية فقال إذا قلن الولي والروح صيغة النكاح
 فله في أخذ ما تمفعله بالزنا وان كثر وان لم يكن لها ولي غيره فليس له أخذ شيء على إيجاب النكاح لوجوب
 عليه حنث إذا وفية نظر لما تقرر سابقا ولا استجاره ذراهم ودنانير غير مفعلة للزنا لأن منفعة نحو الزنا بها
 فلا تقابل بمال أو المفعلة فبصح استجاره على ما صحح الأذرع لا يهاخذ على ولا استجاره على ما صحح قطعا
 وعمل ما استجاره المجهول كما جرت لك إحدى الدار بن عاتل وبواقعة للسكري ما جمع بينهما لا جبر فلا يصح
 الاستجار لمادة تحب فيها بغير نكاح كالصلاة لأن النعمة في ذلك لا جبر لا الساخر والامامة ولو لم يكن
 كالزنا أو غير لأن الإمام فصل لنفسه في أر إذا اقتدى به وأن لم ينو الامامة أم لا يحتاج إلى نية كالزنا والامامة
 فيصح الاستجار عليه والأجرة مقابلة لجمع مع جور عاتل الوقت ومجهز البيت وتعليم القرآن كله أو بعضه وإن
 تعين على العلم للغير الصحيح إن أحق ما أخذت عليه الجرا كانت أوقاف شيخنا في شرح النكاح صرح الاستجار
 للزنا أو للزنا عند القبر أو مع الدعاء مثل ما تحفل له من الأجر له أو لغيره فصح ما عمن زنا أو مكانا أو لوجه أو ثواب
 له من غير دعاء أو خلافا لجمع وإن اختار السكري كما قالوه وكذا أخذت من الأجر أو ثوابها خلافا لجمع ما أضافوا
 محضرة الساخر أي أو عمو ولده فيما يظهر ومع ذكره في القلب عاتلها كذا كره بعضهم وذلك لأن موضعها موضع
 بركة وتزكيات حق الدعاء بعدها أقرب التحية والاحضار الساخر في القلب سبب لشمول الرحمة له إذا زلت على قلب
 القاري وألقى بها الاستجار فخص الذكر والدعاء تحفة وأقوى بعضهم بأنك ترك من القراءة الساخر على كتابات
 من قرأه ما تركه ولا يلزمه اشتراط ما ذكره وإن من استوجر لغيره على قبر لا يلزمه عند الشر وإن ينوي أن
 ذلك عمن استوجر عنه أي بل الشر ظهدهم الصارف فان قلت صرحوا في الذرية لا بد أن ينوي أنها تحية
 هنا قريبة صارفة لغيره نعم استوجر له ولا كذلك من ترك الاستوجر هنا لطلب القربة وصحة استجاره
 لغيره فيما يظهر أو لا لطلبها كالقراءة محض تهمة على غيره فافكر القبر مثال أهتصاصا وغيره منصف لا استيفاء
 عين ما تضمنه استيفاء ما فلا يصح أكثره فثبت أن الاستجار لا يملك بعد الأجرة قصدا أو نقل الحاج
 السكري في تشبهه اختيار والد القتي السكري في آخر عمر وصحة جارية والاستجار لغيره أو صرحوا بصحة استجار
 قاتل أو بطل لا استماع عليه للحاجة قال في القاب لا يجوز التجارة الأرض للدفن البيت عظمة يتنه ولا يبيع وحدها له
 وقت إلى (و) يجب (على من كان له من الأجر) لا يكثر ولو شاء من السكري وجب على السكري بعد بدو الزاد
 بالمفاتيح من ألق القتي ألق غير فلا يجب تسليمه بل ولا يملك كسائر النقولات (وعمارها) كسائر النقولات
 شطرح ووضع باب أو إصلاح مكسرو ليس المراد يكون ما ذكره أو يجعل السكري أنه يباشر تركه أو أنه غير عليه
 بل أن يترك تركه للسكري اختيار كما ينشئ بقولي (فان تأخر) وقيل ما علة هذا (والا فلا يكثر) خيار (إن
 قصصة النعمة) وعلى من كان له من الأجر (من كساسة) وتلقوا (الزينة) كل قطعة من الدور واسعة
 ليس فيها شيء ومن يبايع وجمعها غرضات (وهو) أي السكري (أمن) على العين الكسرة (شدة الأثرة) إن قدرت
 بمن أو مدية إمكان الاستيفاء إن قدرت بمحل عمل (وكذا أمدها) شاملا تسعيلها اشتصاها لما كان ولا يلزمه
 أن لا يولمونه بل لو شرط أحدها عليه فشد المقد أو الملة على الخلة كالوديع ورشح الشك في الأمانة
 سائر غيره فليز منه أعلام تالكهاها أو الزد فورا أو الأضمن والتمتع بخلافه وإذا قلنا لا يصح أنه ليس عليه إلا الخلة
 فقصته أنه لا يلزمه أعلام الزجر بغير العين بل بشرط أن لا يستعنها ولا تحسها لو طلبها وحسنه يلزم من
 ذلك أنه لا فرق بين أن يقبل بات نحو الحانوت بشدة نية ولا لكن قال القوي لو استاجر حانوتاً ثم غاب أو غلق
 كما به وغاب شهرين لزمه الشك في الشهر الأول ولو أجرة الشهر الثاني قال شيخنا في شرح النكاح وعاد كره القوي
 حانوت لزمه ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠

(قوله فلا يصح أكثره)
 بستان لغيره وهذا هو
 المقصد القوي وأما
 ما اختاره السكري
 فضعف أما أكثره
 الشرح ليربط بها نحو
 دابة أو يستطلبها أو
 الطائر للاستئناس
 صوته كالغديب أو
 لونه كالطاوس فيصح
 لأن النعمة مقصودة
 مقصودة وبصح استجار
 المرأة لدفع الفارة
 والقهد والباز للصيد
 لأن لما فيها نعمة

① وفي نسخة عن أحمد
 ② من أهل كدم وجوب
 النية لعدم القرينة

والغريبة على ان الثمرة اتحادة أو الموجودة لها ولا يجوز في غير محل وعين الاثما لها وجوزها القديم في سائر
الاشجار وبه قال مالك وأحمد واختار جمع من أصحابنا ولو ساقاه على ودي غير مبرورين لغيره ويكون الشجر
أو عمرته إذا أمرهم بجزل لكن قضية كلام جمع من السلف يجوزها والشجر على السكدة على الأرض
لمجرة مثله (والزراعة) هي أن يامل المالك غيره على أرض يكثر فيها جزو معلوم مما يخرج منها والبذر من
المالك فان كان البذر من العامل فهي محاربة وعمل اطلاق للنهي عنها واختار الشك كجمع آخرين جوازها
واستدلوا بعملهم رضي الله عنه وأهل المدينة وعلى الرجع فلو أقرت الأرض بالزراعة فالملك للمالك وعليه
للعامل أجره عمله وداؤه وآلته وان أقرت الأرض بالمحاربة فالملك للعامل وقيل للمالك الأرض أجره مثله
وطريق جعل الفلحة لها ولا أجره أن يكثر في العامل نصف الأرض ونصف البذر ونصف عمله ونصف منافع الآلات
أو نصف البذر ويترفع بالعمل والمنافع أن كان البذر منه فان كان ضمن المالك استأجره بنصف البذر يزرع
له النصف الآخر من البذر على نصف الأرض ويغيره نصفها لغيره

(باب في العارية)

بتشديد الباء وتخفيفها وهي اسم لما يقر وللعقد للتضييق لا باحة الانتفاع بما يحل الانتفاع به مع بقاء عينه كقرعة
من عار ذهب وجاء بشره على من العارية هي مستحبة أمثلة لشد الحاجة إليها وقد تجب كعاره ثوب توقفت تحفة
الصلاة عليه وما تشد عن قفا وتذنه به خوآن محرم بحق مؤنة (صح) من ذي تبرع (بإعارة عينه) غير
مستأجرة (لا انتفاع) مع بقاء عينه (مملوك) ذلك الانتفاع ولو بوسيلة وأجارية أو وقف وإن لم يملك العين لأن
العارية تدعى التمتع فقط فتدبر الرفعة صحتها من الوقوف عليه بما إذا كان تأطر أقال الأسنوي يجوز للإمام
إعارة بيت المال (متاح) فلا يصح إعارة ما محرم الانتفاع به كالزعم وقرب وسلاح الخ وكونه مشقة لخدمة
أجنبي وإما تصح الإعارة من أهل تبرع (بلفظ تبرع بآذنه) أي الانتفاع (كأن عزتك) وأختك تنفقت
وكذلك وحده لتنفق به ويكتفى لفظ أحد ما مع فعل الآخر ولا يجوز لمستعير إعارة عين مستأجرة بلا إذن معبر
ولهذا ما من تستوفي الفسخ له كان تركه ذابة أشتار هائل كوبي من مؤنة أو دونه لحاجته ولا يصح إعارة مالا
ينفع به مع بقاء عينه كالتصق للوقوف أو الاستملاك ومن ثم صحت للترين به كالتفدو حيث لم تصح العارية فحجرت
في حيث لأن الفسخ حكم صحيح وقيل لأصحاب لأن ما حرم في عينها ليس بمأجرة صحيحة ولا فاسدة ولو قال أحقر في
أرضي بئر الفسخ فحجرت على كسها ولا أجره له على الأمر فان قال أمزقي بأجرة فقال بما تصدق الأمر وورائه ولو
أرسل صديقاً لمستعير له شيئا لم يصح فلو تلف في يده أو اتلف لم يضمن هو ولا ماله كذا في الجواهر (و) يجب على
المستعير ضمان قيمة يوم تلف (للعار) إن تلف كله أو بعضه في يده ولو با فحين غير تقصير يبدل أو أقرت أو أن شرطاً
تعد ضمانه لجرا أبي داود وغيره العارية مضمونة أي بالقيمة يوم التلف لا يوم القبض في المتقوم وبالمثل في الشيء
على الأوجه وجزم في الأنوار بلزوم القيمة ولو في الشيء كعشب وحجر وشرط التلف المضمن أن يحصل
(لا باستعمال) وإن حصل منه فان تلف هو أو جزؤه باستعمال مما ذون فيه كركوب أو حمل أو لبس أو اعتد
فلا ضمان للإذن فيه وكذا الأضمان على المستعير من غرضه أجرة صحيحة فلا ضمان عليه لأنه نائب عنه وهو
لا يضمن فكذلك هو وفي معنى المستأجر الموقوف له بالمنفعة والوقوف في علمه كذا استأجر في من تلف في يده من
الأضمان عليه كالأرضين وكتاب موقوف على المسلمين مثلاً استأجره ففقد في يده من غير ضرر يطع له من
حمله الموقوف في علمه (فرع) لو اختل في أن التلف بالاستعمال المأذون فيه أو بغيره صديق الممر كقال الحلال
البقي لأن الأصل في العارية الضمان حتى يثبت تقصير (و) يجب (عليه) أي على المستعير (مؤنة ركب)
للعار على المالك وخرج بمؤنة الرمي مؤنة العار فلو لم يملك لا يضمن حقوق المالك وخالف التام في قولنا على
المستعير (و) جاز (لـ) من المعير والمستعير (رجوع) في العارية مطلقاً كانت أو مؤنة حتى

(قوله ويجوز للإمام
إعارة بيت المال) في
التخفة عن الأسنوي
إعارة مال بيت المال

(١٦) - صا صبي
٢ - أوراء محمد صبي
أبي شبيب

١ - في نسخة: ناشئ كج فاشت
٢ - في نسخة: ناشئ كج فاشت
٣ - في نسخة: ناشئ كج فاشت
٤ - في نسخة: ناشئ كج فاشت

(قوله ولا رجوع
 المستعير الخ) زيد على
 هذه مسائل لا رجوع
 فيها مالوك في الميت
 أجنبي فلا رجوع له
 لكن لو نبش قبره
 سبع وأكله جاز له
 الرجوع في الكفن
 ومنها ما قال أعيروا
 داري بعد موتي لزيد
 شهر الم يكن للمالك وهو
 الوارث الرجوع قبل
 الشهر ومنها ما لو نذر
 المير أن لا يرجع إلا
 بعد سنة أو نذر أن
 يبره سنة مثلا امتنع
 عليه الرجوع قبلها
 وغير ذلك (قوله ولو
 نسيه) أي نسي القاصب
 المنصوب منه هذا إذا
 علمه ابتداء أو لم يعلمه
 أصلا فالحكم كذلك
 يبرأ القاصب برد
 المنصوب إلى القاض
 (قوله بالكناية) ومنها
 الكتابة وهل يصح
 قبول بعض الموهوب
 وقبول أحد الشخصين
 نصف ما وهب لهما
 وجهان أو جهما
 كما قال شيخنا بعض
 الجاهلين الصحة
 بخلاف البيع فإنه لا
 يصح لأنه معاوضة
 بخلاف الهبة اهـ

في الاعارة له فمن ميت قبل مواريثه بالتراب ولو بعد وضعه في القبر لا بعد الواراة حتى يبل ولا رجوع المستعير
 بحيث نكره الاستعارة كاسكان معتدة ولا لمير في سفينة صارت في المنة وغيرها مع المستعير وبعت ابن الزفة
 أن له الأجرة ولا في جذع الغنم جدار مثال بعد استئذنه وله الأجرة من الرجوع ولو استعار لبناء أو الغراس لم
 يجوز له ذلك إلا مرة واحدة فلو قلغ ما بناه أو غرسه لم يجز له إعادة إلا بإذن جديرا إلا إذا صرح له بالتجدد مرة
 أخرى (فروع) لو اختلف مالك عين والتصرف فيها كان قال للتصرف أجزأ عنك قال مالك بل أجزأك
 بكذا صدق للتصرف يمينه إن جبت العين ولم يضمن مدة لها أجرة والأخلف للمالك واستحقها كالواكل
 طعام غيره وقال كنت أحتل في وأنكر للمالك أو عكسه بأن قال للتصرف أجزأ عنك بكذا وقال مالك بل أجزأك والعين
 باقية صدق للمالك يمينه ولو أعطى رجلا حانو قاذرا ثم أورشوا وبذر أو قال أجزأ أو أزرعه فبالتفحص كالمزارع
 عارية وغيره قرض على الأوجه لاهة خلايا بينهم وصدق في صدق ولو أخذ كوزا من سقاء لشرب منه
 فوقع من يده وانكسر قبل شربه أو بعده فإن طلبه حائضا ضمنه دون الماء وبوضو والماء قدز كفات ففكته
 ولو استعار حليا وألبسه منه الصبرة ثم أمر غيره بحفظه في بيت ففعل ففقد في غم المالك المستعير ويرجع على
 الثاني إن علم أنه غاربه وإن لم يكن يعلم أنه غاربه بل ظنه لا يضمن ومن سكن دار أخته بإذن مالك أهل ولم
 يذكر له أخته لم يلزمه (مبحث) قال القاض وغيره في كتابه مستعار رأى فيه خطأ يصلحه إلا المصنف
 فيجب قال شيخنا والذي يجهل أن المالك غير المصحف لا يصلح فيه شيئا إلا أن ظن زمانا له به وأنه يجب
 إصلاح المصحف لكن إن لم يتفقه خطفه لردائه وأن الوقت يجب إصلاحه إن ثبت الخطأ فيه
 (فصل) في حبس المشتبه على حق غيره ولو منعته كإقامة من قد عصى أو سرق بلا حق كقبول على فراش
 غيره وإن لم يتفقه وأزاحه عن داره وإن لم يدخلها وكر كواب دابة غيره واستخدام عبده (وعلى القاصب رد
 وضمان مسؤول تلف باضي قيمه من حين عصب إلى تلفه وتضمن) مثل وهو ما حصره كل أوزن وجزأ السلم
 عليه كقطن ووديق وماء وميك ونحاس ودرهم ودنانير ولو مضغوشة وعمر وزيب وخب جاف ودهن ومن
 (بحثه) في أي مكان حل به الشيء فإن فقد المثل فضمن باضي قيمه من عصب إلى فقد ولو تلف المثل فله مطالبة
 بمثله في غير المكان الذي حل به الشيء إن لم يكن ثمنه ثبوتة أو أمن الطريق والأفاضي قيم المكان وتضمن متقوم
 أنلف كالمنافع والحيوان بالقيمة ويجوز أخذ القيمة عن المثل بالراضي وإذا أخذ منه القيمة فاجتنب يلد التلف
 لم يرجعنا إلى المثل وحبس وجب مثل فلا ترق لثام أو رخص (فروع) لو جلد دابة سفينة فترقت بسببه فتمسها
 أو هاديه لم يرجعنا ولا كذا إن لم يظهر شب ولو حل وثاق بهيمة أو عبد لا يبرأ أو فتح قفصا عن طير فخرجوا فضمن
 إن كان يبرأ منه وتغير وكذا إن اقتصر على القفص إن كان الخروج حالا لا عبدا فإلا حل فدية فأبى ولو
 معتادا للاباق ولو ضرب ظلم عبدا فباع لم يضمن وير القاصب بر ذالمين إلى المالك ويكنى عوضها عنه ولو
 نسيه بزي يار ذ إلى القاض ولو حط خطيئته أو متقوما لا يضمن كذهن أو حن وكذا ذه م على الأوجه عنه أو
 غيره ونذر التحيز صار هال كالمشتر كالمفعل كالمصنف لكن الأوجه أنه يجوز عليه في التصرف فيه حتى
 يعطى ببدله (باب في المنة)
 أي مطلقها الشامل للصدقة والهبة (الهبة عليك عين) يصح ثمنها غالبا أو دين من أهل مترع (بلا عوضه)
 واحترزنا بقولنا بلا عوض عن البيع والهبة ثواب لها يتبع حقيقة (بإيجاب كوهيك) هذا وملكتك
 ومتحكك (وقبول) متعيل به (كقبول) ورصبت وتغني بالكناية كذا هذا أو كقولك هذا بالمطاطة على
 المختار قال شيخنا في شرح المنهاج وقد لا تشتط الصفة كالمو كانت ضمنية كاعتق عندك غنم فاعته وإن لم يقل
 منجأنا أو كالمو من وقته الصبر على خلافه وجب لانه قادر على ملكه بتولي الطرفين قاله الفقهاء وأقره جمع لكن
 اعترض بأن كلام الشيخين مخالفة حيث اشترط في هبة الأصل بتولي الطرفين بإيجاب وقبول ونحوه ولا غير وأن
 دليل قولنا في هبة أن

بها الحاكم امانة وتلقوا عن القادي واقرؤه انه لو عرس اشجار او قال عند القرس اعرسها لاني مثلا
 لم يكن اقرارا بخلاف ما لو قال لعين في يده اشترى بها لاني او لفلان الا جسي فانه اقرار ولو قال جئت هذا لاني لم
 عليك الا ان قص له وضعف الشكبي والاذري وغيرهما قول الحق اوزي وغيره ان الباس الاب الصبر حيا
 عليك اياه وكل جماعة عن فتاوى المال نفسه لو حذر بتهمة مع امنية بلا عليك بصدق سبب في انك لم تكن ان
 اذعته وهذا صريح في رد ما سبق عنه وافق القاضي فيمن ثبتت وظهرت حال الى دار الزوج بانه ان قال هذا عهار
 بنق لم يملك لها ولا لغيره بصدق يمينه وكلهم اللوا لا اعتبار عدم اللفظ انهم وقل شخصان زياد
 عن فتاوى ابن الحيا ط اذا اهدى الزوج للزوجة بعد العقد بغيرها عليك ولا يحتاج الى ايجاب قبول وثمن
 ذلك مما دفعه الرجل الى الزاة طسح الزواج مما يسمى ضجعة في عرفنا وما دفعته اليها اذا قضت او تزوج عليها
 فان ذلك عليك للزاة بمجرد الدفع اليها وهي ولا يشترط الا ايجاب والقبول قطعا في الصدقة فهي ما اعطاه محتاجا
 وان لم يقصد الثواب او غبا لا لجل ثواب الاخرة بل يكفي فيها الاعطاء والاخذ ولا في الهدية ولو غير ما كولي وهي
 مماثلة الى مكان الموهوب له اكر اما بل يكفي فيها العتق من هذا القيص من ذلك وكلها مشنونة وفضل الصدقة
 واما ككتاب الرسالة الذي لم يذل فريته على عوده فقد قال التولي انه يملك للكتاب اليه وقال بخبره هو باق
 بملك الكاتب وللكتاب اليه الانتفاع بطي سبل الاباحة ونصح المحبة باللفظ المذكور (بلا تعليق) فلا
 نصح مع تعليق كما اذا جاز من الشبر فقد وثقتك او ابرأتك ولا مع تاقيت بغير عمري ورفقي فان ائت الواهب
 الهبة بغير التبر كوهبت لك هذا عمرك او ما عشت صحت وان لم يخل فاذا مت فهي لورثك وكذا ان شرط عودها
 الى الواهب او واره بدموت التبر فلا تعود اليه ولا الى وارثه لغير الصحيح وصح ويلغو الشرط المذكور فاذا
 ائت بغير الواهب او الاجنب كما عنتك هذا عمري او عمر فلان لم تصح ولو قال لغيره ائت في مثل مما اخذ او عطى
 او تاكل من مالي فله الكل فقط لا يباحة فهي تصح بمجهول بخلاف الاخذ والاعطاء قال القادي ولو قال
 وهبت لك جميع مالي او نصف مالي صحت ان كان المال او نصفه مملوكا له او الا لوفى الانوار لو قال ائت لك ثلثي
 داري او ثلثي كرمي من الصنفه اكله دون يمينه وحله واطعامه لغيره وتصح الاباحة على الموهوب اي عندها
 على الدار او الكرم ولو قال ائت لك جميع مالي داري اكله واسملا ولم يعلم الشيخ المجمع ان حصل الاباحة فهي
 وجزم بعضهم ان الاباحة لا ترتد بالردة وغير ظالموهوب كونه يتباحص فيها فلا تصح هبة المجهول كيمه وقد
 مر ان ثمانية خلاف هديته وصدقته فتصان فيما استظهره شيخنا ونصح هبة الشاع كيمه ولو قبل القيسة
 سواء وهبة لثريك او غيره وقد نصح الهبة دون البيع كيمه حتى يروى هو ما بين المحرمات وجليه على
 تناقض لغيره في الروضة وكذا هبة من متعش (ونلزم) اي الهبة بانواعها الثلاثة (بعض) فلا تلزم بالقبول
 بالقبض على الجديد بخبر انه لو اهدى للتعاني ثلثين اوقية مسك فأت قبل ان يصل اليه فقسمة
 بين نساءه ويحاش بالهدية الباقي وانما يفتد بالقبض ان كان ما قبض الواهب او باذنه او اذن
 وكله فيه ويحتاج الى اذنه فيه وان كان الموهوب في يد المتبر ولا يكفي هنا الوضع بين يدي المتبر
 بلا اذنه لان قصته غير مستحق له فاعتبر حقيقة خلافه في البيع فلو مات احدثا قبل القبض قام مقامه وارثه
 على القبض والاقباض ولو قبضته فقال الواهب رجعت عن الاذن فيه وقال المتبر بصدق الواهب على
 ما استظهره الاذري لكن قيل شينا الى تصديق المتبر لان الأصل عدم الرجوع قبله وهو غير متبر
 الاقرار بالقبض كان قبل له وهبت كذا من فلان واقبضته فقال نعم وانما الاقرار او الشهادة بمجرد الهبة فلا
 يستلزم القبض نعم يكفي عنه قول الواهب بملكها المتبر بملكها لا ياتى ما قال بعضهم وليس للعاكس سؤال الشاهد عنه
 الا لا يستلزم (ولا اصل) ذكر او اثنى من جهة الاب او الام وان علا (رجوع فتاوت) او تصدق او اهدى
 لافيه ابرا (الزوج) وان سفل ان بقي الموهوب (في سلكته بلا اسلاك) وان عرس الارض اوبق فله

(قوله بغير عمري
 ورفقي) اي اما هما
 فلا يضر التعليق ويلغو
 التعليق وتبقى مؤبدة
 (قوله لغير الصحيح)
 هو حديث الصحيحين
 العمري ميراث لاهلها
 اهمر (قوله الباقي)
 اي من الهبة والصدقة
 (قوله غير مستحق له)
 اي وبذلك فارق وضع
 للتصوب بين يدي
 للتصوب منه

① لعل وفتة صبر
 ② شاعري جالبه اي موهوب

احمد
 ① اصل
 ② لعله ويصدق
 ③ لاندن نزل 7
 ④ طعنة كتاب/ عمري
 ⑤ عقد صامع شاعر
 ⑥ عقد صامع افعين
 ⑦

شاعر بئر
 ① اوبه صديق اصل
 ② ارض

او تملك قصير موهوب او آخره او علق عتقه او رهنه او وهب بلا قبض فمما قاله في سلطنته فلا رجوع ان
زال ملكه ببيع قبض وان كانت الهبة من الابن لا بد ولا خيلا يداو ببيع ولو من الواهب على الأوجه او
بوقف ويمنع الرجوع بزوال الملك وان عاد إليه ولو بالة او بغير قبض لان الملك غير مستفاد منه حينئذ ولو وهبه
ممنوع الفرع لا رقة واقبضه ثم رجع فيه ففرج الرجوع الابن وجهان والوجه منها عدم الرجوع في الملك فمما قدوة
في بيعت ايضا ان تعلق به حق لازم كان رهنه كغيره اصل واقبضه ولم ينفك وكذا ان استهلك كان تبرع البيع
او تمت الحقة لان للوهوب حارسه ملكا وحصل الرجوع (بشور جفت) في الهبة كغيرها او بطلبها او
رذذت للوهوب الى ملكي وكذا بكنايه كاخذه وقبضته مع النية لا بنحو بيع واعناق وهب فله الرجوع ولو قبض لكال
ملك الفرع ولا يصح تعليق الرجوع بشرط ولو زاد الموهوب رجع زيادته التعلق كتمل الصنعة لا التمسكة
كلاجرة قولا لولا الحمل الحادث على ملكه فربعه وبكره للاضطرار الرجوع في عطية الفرع الا كذا كان الولد عاقا
او يضره في شخصية تحت البقي امتناعه في صدقة واجبة كزكاة ونذر وكفارة وما ذكره في كثير من ممن
سبقه وتاخر عنه وله الرجوع فيما اقرب ما يعلق به كاقبضه بالتقوى واعتمده فجمع متأخرون قال الخلال الكفني
عن أبيه وغيره من ذلك فيما اذا قسمه بالهبة وهو غير ممن لا بد منه انتهى وقال القوي لو وهب واقبض ومات فادعى
الوارث كونه في المرض والهب كونه في الصحة صدق ابيه ولو اقاما بينت قدمي الوارث لان معاهزة
علم (وهذا دين الدين ان شاء) له عنه فلا يحتاج الى قبول نظر المفق (ولغيره) اي الدين هبة (صحيحة) ان عاقدته
كما صحته يجمع بين المفق خلافا لما صحته المتأخر (نحية) لا يصح الا برأ من المجهول للدين او المدين امكن فيها
فيه معاوضة كمان ابرأني فاني طالق لا يبرأ عدا ذلك على المعتد وفي القديم يصح من المجهول مطلقة ولو ابرأني
ادعى المجهول لم يقبل طالع ابرأني طلاقا كذا في الرافعي وفي الجواهر عن الزيتي تصديق الصغيرة المزوجة اجار ابيها
في جهلها بمنزها قال القوي وكذا البكرية الهبة ان دل الحال على جهلها وطريق ابرأني من المجهول ان يتره
مما قلتم انه لا ينقص عن الدين كالف شك هل يتره يخلصها او يتقص عنها ولو ابرأني معين يعتقد انه لا يستحق
فان انه يستحقه ويرى ويكره لم يلحق تقصير في عطية فرجوع وان سقط اولوا الاقادم مع وجود الاولاد على الأوجه
سواء كانت تلك العطية هبة أم هدية أم صدقة أم وقفا أو أصول وان بعدوا سواء الذكور وغيره الا تفاوت حاجة
أو فضل على الأوجه قال جمع بحر ومثل في الروضة عن الدارمي قال فصل في الأصل فليقبل الأم وأقربه في
الحديث ان يلقا ثلثي الربل في شرح مسلم عن القاضي الاجماع على تفضيلها في الرق على الأب (فرج) المهدايا
المحمولة عند الحان ملك للأب وقال جمع لابن فليقبله لان الأب قبولها وحمل الخلاف اذا أطلق المهر فلم يقصد
واحد منهما والا فليقبل من قصده اقاوا ويجري ذلك في عطية خادم الصوفية فمما قدوة عند الإطلاق أو قصده
ولهم عند قصدهم وله ولم عند قصدهما أي يكون له النصف فيما يظهر وقصده ذلك ان ما اعتد في بعض التواحي
من وضع طائفة بين يدي صاحب الفرع ليضع الناس فيما اذ ابرأني ثم يقسم على الخالق أو الخان أو نحوهما ويجري
فيه ذلك الفصل فان قصده ذلك وحده ارفع نظرا انه المتأخرين له يحمل في القصد وان أطلق كان ذلك كالمصاحب
الفرج يقطع لمن شاء وهذا اجماع لا ينظر هذا الفرع فاصح قصد خلافا فواضع واما مع الإطلاق فلا ان حمله
على من ذكر من الأب والحامد وصاحب الفرع نظرا للغالب ان كل من هؤلاء هو المصدق هو عرف الشرع
فيعلم على الفرع الخالف له خلاف ما ليس للشرع فيه عرف فانه عرف فيه العادة ومن نزل نذر لولي ميت بمال
فان قصده ان يملكه لها وان أطلق فان كان على قبره واحتاج للصرف في مصالحه صرف له والافان كان غنوده قوم
اعتد قصده بالنذر لولي صرف لهم ولو اهدى لمن خلسه من ظالم لا لا يتقصى ما قلناه له بل له بقوله ولا اجل أي
عوان تمكن عليه غنوده ولو قال هذا واشترى بك بكذا ابعين ظالم تروا التيسر أي أو تدل فنية حاله عليه ومن دفع
ما يخطونه أو وكيلها أو وليها ما أو غيره ليز وجها فز قبل القدر رجع على من اقبضه ولو ثبت هبة الى شخص

- ١٠ قوله لا فيما هذا ذلك
- ١١ قوله لا فيما هذا ذلك
- ١٢ قوله لا فيما هذا ذلك
- ١٣ قوله لا فيما هذا ذلك
- ١٤ قوله لا فيما هذا ذلك
- ١٥ قوله لا فيما هذا ذلك
- ١٦ قوله لا فيما هذا ذلك
- ١٧ قوله لا فيما هذا ذلك
- ١٨ قوله لا فيما هذا ذلك
- ١٩ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٢٠ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٢١ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٢٢ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٢٣ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٢٤ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٢٥ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٢٦ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٢٧ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٢٨ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٢٩ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٣٠ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٣١ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٣٢ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٣٣ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٣٤ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٣٥ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٣٦ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٣٧ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٣٨ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٣٩ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٤٠ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٤١ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٤٢ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٤٣ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٤٤ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٤٥ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٤٦ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٤٧ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٤٨ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٤٩ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٥٠ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٥١ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٥٢ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٥٣ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٥٤ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٥٥ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٥٦ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٥٧ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٥٨ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٥٩ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٦٠ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٦١ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٦٢ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٦٣ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٦٤ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٦٥ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٦٦ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٦٧ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٦٨ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٦٩ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٧٠ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٧١ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٧٢ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٧٣ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٧٤ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٧٥ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٧٦ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٧٧ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٧٨ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٧٩ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٨٠ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٨١ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٨٢ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٨٣ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٨٤ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٨٥ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٨٦ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٨٧ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٨٨ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٨٩ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٩٠ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٩١ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٩٢ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٩٣ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٩٤ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٩٥ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٩٦ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٩٧ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٩٨ قوله لا فيما هذا ذلك
- ٩٩ قوله لا فيما هذا ذلك
- ١٠٠ قوله لا فيما هذا ذلك

لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ قَدْ وَصَّوْهَا فَبَيَّنَّ عَلَىٰ مَلِكِ الْمَهْدِيِّ فَإِنْ مَاتَ لِلْمَهْدِيِّ لَمْ يَكُنْ لِرَّسُولٍ شَمَلُهَا إِلَى الْمَهْدِيِّ إِلَيْهِ

هو لغة الحبس وشيئا فحبس ما لم يكن الاتساع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مضي مباح
وجهه والأصل فيه خبر مسلم إذا مات المسلم أنقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو على تنفعه أو وليه صالح
أي مسلم يدعوله وحمل العلماء الصدقة الجارية على الوقف دون نحو الوصية بالمنافع المباحة وقت عمره رضي الله
عنه أو ما أصابها بغيره بغيره ^{وغيره} وشيئا فبما شرط وطا منها لا يتابع أصلها ولا يورث ولا يوهب وإن
من ولها ما بكل منها بالعرف ويظهر صدق ما شرطه من قول رواد الشيوخ وهو أول من وقف في الإسلام وعن
أبي يوسف أنه لما منع خبر عمر أنه لا يتابع أصله كرجع عن قول أبي حنيفة ببيع الوقف وقال لوصية له قال به
(صح وقف عين) مينة (ملوك) ملكا قبل النفل (نفيد) فائدة حالا أو ما لا كشره أو منفعة يستأجر
لها غلبا (وهي بانية) لأنه شرع ليكون صدقة جارية وذلك كوقف شجر على غيره وعلى الحبس ونحوه لم ينه
ورihan مزروع خلاف نحو البحور لا فلا يتبع به إلا باسمه لا كالمطعم لأن نفقة على أهله كورع من
الصالح صدقة وقف الماء اختياره وصح وقف المنسوب وإن عجز عن غلبه ووقف المولدون النفل مسجدا
والأوجه صدقة وقف المشايخ وإن قل مسجدا وعمره المسك فيه على الخبز تغليبا للشمع وينفع أعشاك وصلاة
به من غير إذن مالك المنفعة (وقفت وسئل) وحيت (سكذاهي كذا) أو أرض موقوفة أو وقف عليه ولو قال
تصدقت بكذا على كذا صدقة محرمة أو مؤبدة أو صدقة لا يتابع أو لا يورث فصرح في الأصح (و)
من الصراح قوله (جعلت هذا) المكان (مسجدا) فيصير بمسجدا وإن لم يقل لله ولا أتى بشي مما يفسد لأن
المسجدا لا يكون إلا موقفا وقفته للصلاة صريح في الوقف وكناية في خصوص المسجدين فلا بد من شيئا في
غير الموات ونقل العمولي عن الزياتي وأقره من أنه لو عجز عن مسجدا حراما ولم يبق إلا به كانت غايته رجح
فها هي شاء انتهى ولا يثبت حكم المسجد من صحه الاعتكاف وعز مذهب الكلبين ^{بأنه لا يثبت} إلا من الوقف
كحوله إذا احتج إلى توحيته على ما أتى به شيخنا ابن زياد وغيره وعمامير أن الوقف لا يصح إلا بلفظ ولا يأتي
فيه خلاف المتأخر فلو بني بناء على هيئة مسجد وأذن في إقامة الصلاة فيه لم يخرج بذلك عن ملكه كما إذا جعل مكانا
على هيئة المقبرة وأذن في الدفن بخلاف ما لو أذن في الاعتكاف فيه فإنه يفسد بذلك مسجدا قال البغوي في فتاويه
لو قال لقيم المسجد أضرب للعين من أرضي للمسجد فصر به وبني به المسجد صار له حكم المسجد وليس له نفقة
وله امتداده قبل أن يبنى به انتهى وألحق الملقين بالمسجد في ذلك البئر المحفورة للسبل والاستوى
المدارس والربط وقال الشيخ أبو محمد وكذا لو أخذ من الناس لبنين بزارويه أو بطاخصه كذلك
بمجرد بناءه وضعه بفسهم وبصح وقف برة على رباط لكبريت لمن زله أو لباع نسلها المصالح (وشترط له)
أي للوقف (تأييد) فلا يصح تأنيده كوقفه على زبينة (وتشج) فلا يصح تعلقه كوقفه على زيدي إذا جاء
عن رأس الشجر نعم يصح تعلقه بالموت كوقفه دائري بمذموني على الفقراء قال الشيوخ وكانه وصية لقول الفقهاء
إنه لو عرّضها للشيخ كان رجوعا (وإمكان عليك) للموقوف عليه العين الموقوفة إن وقف على معتز واحد أو جمع
بأن يحد شارحا كما هو حال الملك فلا يصح الوقف على معذور كمن مسجدا سبني أو على ولده ولا ولد له أو على من
يؤدى ثم الفقر أو لا يقطع أو ولد أو على فقراء أو ولده ولا فقير فهم أو على أن تقسم المساكين رقبته على رأس قبه
بخلاف قباية البئر وأتى ابن الصلاح بأنه لو وقف على من يقر على قبه بمذموني فمات ولم يعرف له قبه بطل
انتهى وبصح على المدوم تبعا للموجود كوقفه على ولدي ثم على ولي ولدي ولا على أحد هذين ولا على عمارة
مستجد إن لم يبنه ولا على نفقة لتعذر عليك الإنسان تلكه أو متافع ملكة لفيه ومنه أن يشرط نحو قضاء
دينه بما وقفه أو اتساعه به لا يشرط نحو شربه أو مطلقته من يقرأ كتاب ويقعها على نحو الفقراء كذا قاله

بعض شرائع النجاشي ولو وقف على الفقراء مثلهم صار فقيرا اجازة الاخذ منه وكذا لو كان فقيرا حال الوقف وصح
 شرط النظر لنفسه ولو عاقب ان كان بعد اجرة مثله فاقبل ومن جعل صفة الوقف على نفسه ان يقف على
 اولاديه ويؤيد بكره صفات نفسه فيصح كاقاله جمع متاخرين واعتمدت ان الرقة وعمل به في حق نفسه فوقف
 على الاقارب من بني الرقة وكان يتناول ويطلق الوقف في جهة مصيبة كهيئة الكنائس وكوقف سلاح على قطاع
 طريق ووقف على عمارة قبور غير الانبياء والطهارة والصالحين (فرغ) يقع لكثيرين اهم يقفون اموالهم
 في صحتهم على ذكور اولادهم فاحدين بذلك جزمان اناتهم وقد تكررت من غير واحد الانشاء بطلان الوقف
 حينئذ قال شيخنا كالظن اذ اوى فيه نظر ظاهر بل الوجه الصحيح (لا قبول) فلا يشترط (ولو عين مائة) نظر الى انه
 قرينة بل الشرط عدم الرد وما ذكره في العين هو المنقول عن الاكثري واختاره في الرقة ونقله في شرح
 الوسيط عن نص الشافعي وقبل يشترط من العين القبول نظرا الى انه عليك وهو ما رجحه في النجاشي كما صله
 فاذا رد العين بطل حقه سواء شرطنا قبوله ام لا نعم لو وقف على وارثه الحاضر شيئا خرج من الثلث ثم وان
 رده وخرج بالعين الحقة القائمة وحية التبرير كالمسجد فلا قبول فيه جزما ولو وقف على اثنين متبينين ثم
 الفقراء فبات احدهما فضيحة بصرق فلا يلحقه بشرط في الانتقال الى الفقراء انما هو اخصر ما جميعا ولم يوجب
 (ولو اقرض) اي للوقوف عليه للعين (في منقطع آخر) كان قال وقف على اولادي ولم يذكر احدا بعد اوى على
 زيد ثم نفسه ونحوها مما لا يدوم (فقرقة) الفقر (الاقر) كالحال اياها (الى الواقف) يوم اقرضهم كالمسجد
 وان كان هناك بين اخ مثلا لان الصدقة على الاقارب افضل وافضل منه الصدقة على اقربهم فافقرم ومن ثم
 يجب ان يخص به فقر اوم فان لم يصرق ارباب الوقف او عرف ولم يكن له اقارب فقر ابل كانوا اغنياء وهم من
 خرجت عليه الزكاة صرفه الامام في مصالح المسلمين وقال يجمع بصرق الى الفقراء والسالكين اي يولد للوقوف
 ولا يطل الوقف على كل حال بل يكون مستقرا عليه لا يفتا بد كالمصرف كوقف هذا وان قال بل لان الوقف
 يقتضي عليك النافع فاذا لم يبق متعلقا بطل وانما صحت او منيت بطلت وصرف للسالكين لان غالب الوصايا لهم
 فحمل الاطلاق عليهم والافق منقطع الاول كوقفه على من يخرج اعلى قبري بخدموني اوى قبري اوى وهو حي
 فيطل خلافا لوقفه الان او بخدموني على من يخرج اعلى قبري بخدموني فانه وصية فان خرج من الثلث او اخرج
 وعرف بقره صحت والا فلا وحيت صحت الوقف او الوصية على قراءة من القران بلا تعيين بسور أو فس
 وان كان غالب قصد الواقف ذلك كما افق بشيخنا الرمزي وقال بعض اصحابنا هذا اذا لم يصرق في البلد
 بقراءة قدر معلوم او سور معينة وعليه الواقف والا فلا بد منه او يعرف البلد الطار في زمنه بغير شرطه
 (ولو شرط) اي الواقف (شيئا) بقصد كشرط ان لا يؤجر مطلقا والا كذا كسنة او ان يفصل لبعض
 الوقوف عليهم على معين ولو اتى على ذكر اوسوي بينهم او اختصاص عموم مسجد كدرسة ومقبرة اطاقفة
 كشافية (اتبع) شرطه في غير حالة الضرورة وكما شرطه في مخالفة الشرع وذلك كما فيه من وجوه
 للصلحة امل ما خالف الشرع كشرط العزوبة في سكان للدرسة اي مثلا فلا يصح كما افق به الفقهاء وخرج
 بغير حالة الضرورة مالم يؤجر غير الساجد الاول وقد شرط ان لا يؤجر انسان اكثر من سنة او ان
 الطالب لا يقيم اكثر من سنة ولم يؤجر غيره في السنة الثانية فحمل شرطه حينئذ كاقاله ابن عبد السلام
 (فائدة) الواو القاطنة للتسوية بين المتعاطفات كوقف هذا على اولادي واولاد اولادي ومنه والفاء للترتيب
 ويدخل اولاد بنات في ذكره وسئل وعقب واولاد اولاد الا ان قال على من يتسبب الي منهم فلا يدخلون
 حينئذ وللولى تسهل عتقا وعتقا (تبي) حيث يحمل الواقف شرطه اتيه في اعرف الظاهر في زمنه
 لانه يفتقر للشرطه ثم ما كان اقرب الى مقاصد الواقفين كما يدل عليه كلامهم ومن ثم امتنع في السقايات المسئلة
 على الطريق غير الشرب وتدل المامنيا ولو للشرب وبحث بعضهم بحرقه نحو اصادق وعقله وسخر في ماء
 مظهره المسجد وان كثر وسئل العلامة الطنطاوى عن الجوابي والحجرات التي تحتها المساجد فيها الماء

(١) صحة وقف على ذكور اولادهم

(٢) اوقاف - ساجدين ما ندس

(٣) قوله كشرط ان

لا يؤجر مطلقا او الا

كذا كسنة قال في

لو شرط الواقف ان

لا يؤجر اكثر من ثلاث

سنين فاجره ست

سنين فان كان في عقد

لم يصح في شيء منها ولا

يخرج في شيء منها ولا

يخرج على تفريق

الصفقة كما مرت

الاشارة اليه في فصله

(٤) قوله كشرط العزوبة

الحل علل فساد ذلك

بان فيه مخالفة الكتاب

والسنة والاجماع اذ

مقتضى الثلاثة طلب

التزويج ومقتضى ذلك

الشرط طلب ترك

التزويج فقدر

(٥) حرام يكون اولادهم

(٦) وسئل في ذكور اولادهم

(٧) ما شرطه

(٨) يقع من ذكور اولادهم

(٩) من ذكور اولادهم

(١٠) ذرية انا وبنو

نسب انا وبنو

نسب انا وبنو

(١١) وقفان وادان بايو

(قوله وتعدرت اعادته)
 أي بنقضه ثم ان رجي
 عوده حفظ نقضه
 وجوبا ولو بنقضه إلى
 محل آخر وان خيف
 عليه لوبقى للحاكم
 هدمه ونقل نقضه إلى
 محل أمين ان خيف على
 أخذه لولم يهدم فان لم
 يرج عوده بنى به مسجد
 آخر لا هو مدرسة وقونه
 بقربه أولى فان تعدر
 للمسجد بنى به غيره وأما
 غلته التي ليست لأرباب
 الوظائف بأن كانت
 لسيارته وحصره
 وقنابله فكفوضه وإلا
 فهي لأربابها وإب
 تعدرت أي الوظائف
 لعدم تقصيرهم كدرس
 لم تحضر طلبته بخلاف
 امام لم يحضر من صل
 معه فلا يستحق الا ان
 صلى في البقعة وحده
 لأن عليه فعل الصلاة
 فيه وكونه إماما فاذا
 تعدر أحدها بقي الآخر
 وهذا في مسجد ممكن
 فيه تلك الوظائف والا
 كمسجد بجانب البحر
 مثلا وصارأي المسجد
 داخل اللجة فينبغي
 نقل وظائفه أي مع بقائها
 لأربابها لما ينقل إليه
 نقضه اه ق لاه يجري
 على النهج

بقيامه وأطال إلى ترجيعه فلا معنى أول الصلاة ولو قبل دخول وقتها أو امرأة أو ذكر وفارقه بغير كفضاء حاجة
 واجابة داع فتعقد باقي ولو صليت في الصف الأول في تلك الصلاة وإن لم يترك رداءه فيه ليحرم على غير العالم الجلوس
 فيه غير اذنه أو ظهر رضاء نعم ان أقيمت الصلاة في غيبته وانصرفت الصفوف فالوجه بعد الصف مكانه على ما جاء في
 الصفوف ذكره الأذرعى وغيره فلو كان له سجدة فيه فتبعتها برجله من غير أن يرفعها بها عن الأرض ثلاثا
 تدخل في ضمانه أما جلوسه لا عتقاف فان لم يتوعدة بقل حقه فخرج ولو لم يجز أو لا يملك حقه فخرج
 أثناءها على ما جاء في القفال بمنع تعليم الصبيان في المساجد (ولا يباع موقوف وإن حارب) فلو أنه قدم مسجد
 وتعدرت أعادته لم يسع ولا يوقد ولا مكان الصلاة والاعتكاف في أرضه وأوجب الشجر الموقوف أو قلعه
 ربيع لم يملك الوقت فلا يباع ولا يوقد بل يتنفع به الموقوف عليه ولو بجملة أو بأبواب إن لم يمكنه إيجارته خشا حاله فان
 تعدر الا بارتفاعه بالاسهلا كما كان صار لا يتنفع به الا بالآخر أو لا يقطع الوقت أي ويملكه الموقوف عليه تخشع
 على التعمد فيتنفع بغيره ولا يتبعه ويجوز بيع حصص المسجد الموقوف عليه إذا بليت بأن ذهبت بحالها ونقصها
 وكانت للصلحة في بيعها وكذا أجدد وغه النكسرة بخلاف بيعه فمصرفه من مصالح المسجد ان لم يمكن شراء
 حصير أو جندع وبخلاف في الموقوف فلو كان اشتراها الناظر وقتها خلاف المتوقف وهو المشترى للمسجد فتباع
 بجزء ما لم يتوكل الحاجة أي المصلحة وإن لم يكل وكذا فهو القناديل ولا يجوز استعمال حصص المسجد ولا فراشه في غير
 قرشه مطلقا سواء كانت الحاجة أم لا كما في شيخنا ولو اشترى الناظر أختا للمسجد أو وهبته وقبلها الناظر
 عجار يبيعها للمصلحة كان خاف عليها نحو سرقة لا إن كانت موقوفة من أجزاء المسجد بل تحفظ له وجوب ذكره
 التكاليف الرذالة في فتاوى ولا يتقص المسجد إلا إذا خيف على نفسه فينقص ويحفظ أو يعمر به مسجد آخر ان
 زام الحاكم والأقرب إلى الأولى ولا يتغير به غير جنسه كرجل أو ببر كالعكس إلا إذا تعدر جنسه والذي يتجه ترجيعه
 في ربيع وقت المهرم أنه إن توقع عوده تحفظ له والا تصرف لمسجد آخر فان تعدر صرف للفقراء كما تصرف التمن
 للبحر أو باط وتثل شيئا مما إذا عجز مشجدا لا يخذل ويحبث ألا أنه القديمة فهل يجوز عماره مسجد آخر قديم
 بها أو تباع وتحفظ عنها فأنجب بأنه يجوز عماره مسجد قديم وحادث بها حيث قطع عليها حاج قاضي عنه الهيا
 قبل فتاتها ولا يجوز بيعه بوجوه الوجوه اه ونقل نحو حصص المسجد وقنابله كنفق آتية وتصرف ربيع
 الموقوف على المسجد مطلقا وعلى عمارته في البناء ولولم تارته وفي التصبيع والحق والسلم وفي أجرة القيم
 لا المؤذن والإمام والحضر والذهن الا ان كان الوقف لمصلحة فيصرف في ذلك لافي التزيق والنهش وما ذكرته
 من أنه لا يصرق المؤذن والإمام في الوقف المطلق هو مقتضى ما نقله النووي في الروضة عن التتوي لكنه نقل
 شاعده عن فتاوى الفزالي أنه يصرق لها وهو الأوجه كما في الوقف على مصالحه ولو وقف على ذهن لاسراج
 المسجد به أسرج كل اللدان لم يكن مطلقا يجوز أو ألقى ابن عبد السلام يجوز إيقاد البسبر من المصابيح فيه
 كذا أخر إمام مع خلوة من الناس واعتمده فجمع وجزم في الروضة بحرمه اسراج الخالي قال في المجموع يجوز أخذ شيء
 من رتبته وشمعه كحصاة وثرابه (فرع) من شجر الشجر النبات بالمقبرة والمباحة مشاح وصرفه لمصلحة أهلى ونحو
 المقررين في المسجد مطلقا ان غرسه فيصرف لمصلحة وان غرسه لغيره لم يملكه أو جعل الحال فباعه في الأوقاف ليس
 للأمام إذا اندرست معتبرة ولم يبق ثمنه إيجارها للزراعة أي مثلا وصرفه على مصالحه وحمل على الموقوفة
 على المملوك كالكسبان أن عرف والافعال ضائع أي ان يس من معرفه يعمل فيه الامام بالمصلحة وكذا الملهو له وسئل
 العلامة الطنبد الأوى في شجرة بنيت بمقبرة ومثله ولم يكن عليها ثمنه لا أن بها أختا كثيرة تصلح للبناء
 ولم يكن لها ناظر خاص فهل لناظر العام أي القاضي يقطعها وقطعها وصرف في مصالح المسلمين فاجاب نعم
 للقاضي في المقبرة العامة المسئلة بينهما وصرف منها في مصالح المسلمين كشمرة الشجرة التي لها ثمن فان صرقتها في
 مصالح المقبرة أولى هذا عند سقوطها بنحو بيع وانما قطعها مع سلامتها فيظهر بأقواله في بالزائر والمشجع (ولو

١٠ بيعها بحدود/ غير اذنه - ١١ غسل الحضر والحدود ١٢ اوردين واندان ١٣ ربيع ١٤ ١٥ داراني مسجدك لوبق خاران
 ١٦ وناهي عود وقاتل حج في بيلان ١٧ مقبرة كرم دين ومقفل ١٨ اوبق كشمستان

(۳) سکرانا اخوت مربع کا ۶ حیران

شرط وأفت نظر الله) أوليفه (أي لعبري وأتبع) كسائر شرط وطول قبول من شرطه النظر كقبول الوكيل على
الأوحد وليس له تحمل من شرط نظره حال الوفاء ولو لمصلحة (والأ) بشرط آخر (فهو قاضي) أي قاضي بلد
الوقوف بالنسبة لحفظه وأجارته وقاضيه بلد الوقوف عليه بالنسبة لما عتد ذلك على المذهب لأنه لا صاحب النظر
العام مكان دولي من غير ذلك ولو أفتا وموقوفه عليه وحزم الخوازمي ببنوته ولو أفت وتزنيته بلا شرط صحت
قال السبكي ليس للموقوف أحد ما شرط للنظر إلا أن صرح الوأفت بنظره كما أنه ليس له أخذ شيء من سهم عامل
الراكدة قال أنه التمس وجهه في قاضيه فقدر كيف اتدع وتحت بعضهم أنه لو خشي من القاضي أن كل الوقف يجوز به جاز
لمن يجره يدع تصرفه في مزارقه أي أن عز فيها أو الفوضه ليقع عارفي بها وأتاله وصرفها وبشرط النظر وأفتا
كان أو غيره أو العدة والأهنة إلى التصرف الفوضي إليه ويجوز للنظر ما شرطه من الإحقر وأن زاد على أحقره
مثله تالم يكن الوقف فان لم يشرط له شيء فلا أجر له نعم لو دفع الأمر إلى الحاكم كقدره أو الأقل من نفقه وأجرة
مثله كولي البيم وأفتي ابن العباغبان أنه الاستقلال بذلك من غير حاكم وينعزل الناظر بالفسق فيستكون
النظر (بما كرهه) الوقف عزل من ولاه ونصب غيره إلا أن شرط نظره حال الوفاء (تجدة) لو طلب المستحقون
من الناظر مكناب الوقف ليكتبوا منه نسخة حفظا لاستحقاقهم ثم لم يمكنهم كما أفتي به فليحصر
مقره: ر من: ١) باب في الأقرار

(قوله المداة) قال
الناوى الباطنة
والكفاية ومن لازمها
الاهتداء إلى التصرف
لأن من لا يهتدى إليه
لا يكون كافيا واكتفاء
السبكي بالظاهر أطال
الأذرعى في تزييفه قال
البلقيني ونظر الدمى
على وقف الدمى

الموقوف على أهل
القدم إذا كان عدلا في
دينه كوصية ذمي لدمي
كذلك والأصح فيها
الصححة ^{قوله} وكذا ولاية
كافر على مال طفل كافر
أه ^{قوله} فليس بإقرار
أما بالنسبة للأول فلأن
نفي الزائد عليه لا يوجب
إثباته ولا اثبات مادونه
وأما بالنسبة للثاني فلم
يذعن له شيء وأما
الثالث فلأن الأمر بأن
يكتب له ألف بل ولا إن
كتب بنفسه ان له عليه
ألفا ليس بإقرار إذ ليست
الكتابة المبردة من
اللفظ اقرا

هو ثلثة الاثبات وشراعا اخصار الشخص فحق عليه ويسمى اعترافا (بواخذ باقرار مكلف مختار) فلا يؤخذ باقرار
معي ومجنون ومكره بغير حق على الاقرار بان ضرب لغيره مكره على الصديق كان ضرب للصديق في خصه
منهم فها نصح محال الضرب وبعده على اشكال قوي فيه سيما ان على انهم لا يرفعون الضرب الا باخذت متلاولو
ادعى ضلالتهم او نحو جنون عهده او اكرها في اطره كعبي او ترسم وبت عينية او اقرار المقر له او يمن
يردودة صدق كمنه ما لم يتم فيه عياله وما اذا ادعى الصبي بلوغا لم يمكن في صدق ذلك ولا تخلف عليه
او لمن مكلف شيئا عليه وان كان غير مالا يعرف وفي رجلان نعم ان شهدا بع يسوة يؤلادته يوم كذا قتل
وقبيل بين الشئ كما قاله شيخنا (وشرط فيه) اي الاقرار (لفظ) بشرط التراجع بحق (على او عدوى
كذا) لو رد ولو زاد فيها اظن او احبب لثامه ان كان المقر به متعينا كمن يدعي هذه الثوب او هذه او غيره كله
ثوب او الف اشترط ان يضم اليه شئ مما ياتي كعدي او على وقوله على او في ذمى الدين ومعي او عدوى لعين
وتعمل العين على ادنى المراتب وهو الذي يعقب قوله شيئا في الرد والتلف (و) ك(نعم) وبلى وصدت
(وا برأني) منه او برأني منه (وقصته جوا ليس لي) عليك كذا (او) قال له (لي عليك كذا) من غير
استفهام لان الفهم من ذلك الاقرار ولو قال اقصي الف الذي لي عليك او اخبرني ان لي عليك الف انقال نعم او
اضم لي او لا انكر ما تدعيه او حتى افتح لك العيش او اجد الفتح او الدرام متلا فافترحت لا استمر اذا كان اقرن
جوا حيا بما ذكره ثوبه استمر اذ كان كلامه بخصوصه ولا هو راس ما يدل على التعجب والانكار او وثبت ذلك
كاهو ظاهر لم يكن بمقرر على التصديق وطلب البيع اقرار بالملك والعارية او الاجارة فملك النفع لكن نصها
بلى المير واما قوله ليس لي اكثر من الف جوا بالقوله لي عليك الف او تعاليت او اكسوا لزيد على
الف درهم او اشهدوا لي بكذا او بما في هذا الكتاب فليس باقرار بخلاف اشهد كضما لنفسه وقوله لمن شهد
عليه هو عدل فيما شهد به اقرارا كما اذا شهد على فلان بماندة او قال ذلك ثم وضد في فانه اقرار وان لم تشهد (و) شرطا
(في مقرة بان لا يكون) تلكا (لمقر) حين يقر لان الاقرار ليس اذ عن الملك واما هو اخبار عن كونه ملكا
للمقر له اذ لم يكن بمقرر له اذ اري او ثوب او اذ اري التي اشترتها لنفسك لزيد او قرني الذي على زيد لمعرو لمعرو لان
الاضافة اليه تقتضي الملك له فتشافي الاقرار به لغيره اذ هو اقرار بحق يتابع ولو قال متسكني او ملبوسي لزيد فهو
اقرار لانه قد يسكن او يلبس ملك غيره ولو قال الدين الذي كتبت او باسي على زيد لمعرو وضع او الدين الذي لي

على يد عمر و ما صح الا ان قال واسمى في الكتاب تجارية ولو اقر بحرية عبد معين في يد غيره او شهد بهانم
 اشتراه لنفسه او ملكه بوجه آخر حكم بحريته ولو اشهد انه مسير عا ليق عليه فاق ان عليه فلان كذا الزمه
 ولم يتغه ذلك الا شهاد (وصح اقرار من مريض) مرض موت (ولو لو اقر) بدن او عينة فخرج من راس
 المال وان كذب به ثمة الورثة لا نهى الى حاله يصدق فيها الكاذب ويوتب الفاجر للظاهر صدق لكن للوارث
 تحليف المقر له على الاستحقاق فيما استظهره شيخنا خلافا لافان ولو اقر بنحو هبة مع قبض في الصحيحين وان
 أطلق اوقال في عين عرفها يملك كذا هذه تلك لو اقر في نزل على حالة المرض قاله القاضي فيتوقف على اجازة بقية
 الورثة كما لو قال وهبته في مرضي واختار جمع عدم قبوله ان انهم ليعاد الزمان بل قد تفرق اقران كذا به فلا
 ينبغي لمن يخشى ان يقضي او ينفق بالصفحة ولا علم ان قصده الحرام وان قد صرح بجمع بالحزمة
 حينئذ وان لا يعمل للمقر له اخذ ولا يخدم اقراره على اقرار مريض (و) صح اقرار (بجمعهم) كشيء او كذا
 فيطلب من المقر تفسيره فلو قال له على شيء او كذا قبل تفسيره بغير عيادة المريض ورسلا ونحو لا ينفق
 كخزير ولو قال له على مثل قبل تفسيره ممنوع وان قل لا تجلس ولو قال هذه الدار وما فيها فلان صح واستحق
 جميع ما فيها وقت الاقرار فان اختلفا في شيء وهو ميسر وقت صدق المقر وعلى المقر له الهبة (و) صح اقرار (بمنسب)
 كلفه نفسه كان قال هذا ابي (بشرط ما كان) فله بان لا يكره الشرع والحش ان يكون ذنوبه في السن زمن
 سيمكن فيه بكونه ائمة وبان لا يكون معروف التتبع بغيره (و) مع (تصدق يستحق) اهل له فان لم يصدق
 اوسكت لم تثبت نسبة الابينة (ولو اقر ببيع اوهبة وقبض واقباض) بتمها (فاذعى فسادا لم يقبل) في دعواه
 فسادا وان قال اقررت لظني الصحة لان الاسم عند الاطلاق يحمل على الصحيح نعم ان قطع ظاهرا الحال
 بصدقه كدوي جلف فينبغي قبول قوله كما قاله شيخنا وخرج باقباض ما كوا اقتصر على الهبة فلا يكون مقرا
 باقباض فان قال ملكها ملكا لا ما هو يعرف معنى ذلك كان مقرا بالا قباض وله تحليف المقر له انه لشي فاسدا
 لا مكان ما يكره ولا يقبل بيته لانه كذبها باقراره فان نكل تخلف المقر له ان كان فاسدا وبطل البيع او الهبة لان
 المبيع للرذوة كالاقرار ولو قال هذا الزيد بل لعمر او عصبت من زيد بل من عمر وسلم لزيد سواء قال ذلك متحلا
 بما قبله او منفصلا عنه وان طال الزمن لامتناع الرجوع عن الاقرار بحق آدمي وغيره بذه لعمر ولو اقر بشي
 ثم اقر ببعضه دخل الأقل في الاكثر ولو اقر بدین لاخر ثم ادعى اليه وانكسر ذلك غالة الاقرار حتمت
 دعواه للتخلف فقط فان اقام بيته بالاداء قبلت على ما اقر به بعضهم لا حتمت ما قاله كالمو قال لا بيته في ثم اقر بيته
 سمع ولو قال لا حق لي على فلان فبنيته خلاف والراجع منه ان قال فلان اظن او فاما علم ثم اقام بيته بان له عليه
 حقا قبلت وان لم يقبل ذلك لم تقبل بيته الا ان اعتذر بنحو نسيان او غلط ظاهر

(كتاب في الوصية)

وهي لغة الاتصال من وصي الشيء بكذا وصلة به لان الوصي وصل خبر ذنبا جبر عقابه وهو عاشر بحق وصافي لما
 بعد الموت وهي خمسة مؤكدة اجماعا وان كانت الصدقة يصح غير من افضل فينبغي ان لا يقبل عنها شاعة كما
 صرح به الخبر الصحيح ما حق امر من مسلم لا شيء بوصي فيه بيت لكة ولتتين الا وصيته مكتوبة عند رأسه أي
 ما الحزم او المعروف شرعا لذلك لان الانسان لا يدري متى يقع الموت وتكره الزيادة على الثلث ان لم يقصد
 حرمان ورثته والاخر مت (نصح وصية مكلف حر) مختار عند الوصية فلا يصح من صبه ومجنون وريق ولو مكاتب
 لم ياذن له السيد ولا من مكرهه والتكران كالمكلف وفي قول نصح من صبه (لعله جلي) كماله مسجود ومصالحه
 وتحمل عليها عند الاطلاق بان قال اوصيت به للتسجد ولو غير ضروري فعمله بالعرف وبصرفه الناظر للاهم
 والاصح باجتهاده وهي الكسبة والضرع التي توفى تصرف لصالح ما احاسه بهما كترميم ما وهي من الكسبة
 دون بقية الحرم وقبل في الاولى كما كان يكره قال شيخنا يظهر اخذها قاله في النذر للمقر المعروف

اوله سر كذا وعنه
 ثانيا كذا
 ثالثا كذا

(قوله مضاف) أي لو
 تحديرا (قوله نما
 بعد الموت) أي وليس
 بتدبير ولا تعليق عتق
 وان التحفظا حكما
 كالتبرع المنجز في مرض
 الموت أو الملحق به
 وأركان الوصية أربعة
 موصي وموصى له وبه
 وصيغة (قوله مختار
 عند الوصية) أي فقط
 فهو كان مختارا عندها
 ثم أكره على قائمها
 وعدم الرجوع عنها
 فهي صحيحة باقية على
 صحها والله أعلم ولم أر
 من صرح به فحرره

قصاريجان

عمر جان حجة الوصية كالوقوف لشيخ الفلاني ونصرف في مصالح قربة والبناء الجائر عليه ومن عهده مونة
 أو قربة. ون عليه أما إذا قال للشيخ الفلاني ولم ينو صرفه ونحوه فهي باطلة ولو أوصى لمسلمة سبتي لم تصح وإن بنى
 قبل مونه إلا بما قبله بطلانها قال أرادت ملكه وكبار ونحوه على فبر نحو عالم في غير مونه ووقع في زادات
 البداي ولو أوصى بأن يدين في يتيه بطلت الوصية وخرج بجهة جبل حجة العصبه كعبارة كذا في أسرارها
 وكتابة عورتور أو علم محرم (و) نص (الحمل) موجود حالة الوصية فينا نصح الحمل أنه وصل ومنه حجة مستقرة لا دون
 ستة أشهر من الوصية أو لا ربع سنين فأقل ولم تكن الرأفة أو الرأفة أو سيد وأمكن كون الحمل منه لأن الظاهر
 وجوده عند هذا قدر قوط والشبهة وفي تقدير الرأفة طعن بها نعم لو لم تكن غير شافط لم تصح الوصية وقطع لا الحمل
 سيحدث وإن حدث قبل موت الموصي لأنها عليك وعليك المدة متع فاشتت الوقت على من سيولد له نعم
 ان جعل المدة لم يوجد كإن أوصى لا ولا يزيد أو جودين ومن سيحدث له من الأول وصحت له بما
 ولا غير مدين فلا تصح لاحد من هذا إذا كان المفظ الوصية فان كان المفظ أعطوا أهله لا حدها صحت لا الوصية
 بالملك من الوصية إليه (و) نص (لوارث) الموصى (مع اجازة) نية (ورقة) بعد موت الموصي وإن كانت الوصية
 لبعض الثلث ولا تزال لأحازهم في حياة الموصي إذا حق لهم حينئذ والحيلة في أخذه من غير توقيد على اجازة ان
 يوصى لفلان بالثب أي وهو ثلثه فأقل إن ترع لولده خمسة مائة أو بالعين كما هو ظاهر فإذا قيل وأدنى لأن
 ما شرط عليه أخذ الوصية ولم يشر له بقية الورثة إلا في ما حصل له ومن الوصية أثره وهته والوقت عليه نعم
 لو وقف عامه بما خرج من الثلث على قدر نصيبهم فمذون غير أحاز وفليس لهم نصه والوصية لكل وارث بقدر
 حصته كصيف وثلث لغو لأنه يستحقه بغير وصية ولا ياتم بذلك وبينه قدر حصته كان ترك أبين وقته
 ودار أقتسمها سواء فخص كل واحد حصته إن أحاز ولو أوصى لفلان شيء ولم يجر الوصية أن يعطى منه شيء
 لورثة الميت ولو وقف أهله على الأوصياء أو ما نصح الوصية (بأعطوه) كذا وأن لم يقل من مالي أو وهته له
 أو جعلته (أو هو له بعد موتي) في الأربعة وذلك لأن إضافة كل منها الثوب فخصت ما بقي الوصية (و) وأوصيته
 له كذا وإن لم يقل بعد موتي أو نصحه بشرط ذلك فلو اقتصر على نحو هبة أو نحوها فاعطوا
 إليه من مالي كذا أو أعطوا فلان من مالي كذا فتوكل برفع بنحو الوصية وأبست كناية وصية أو على جهته له
 أحتمل الوصية والهبة أن عثت نيته لأحدهما أو لا تطل أو على ذلك مالي لفقرائه لم يكن إقرار أو لا وصية وقبل وصية
 للفقراء قال شيخنا وبظهر أنه كناية وصية أو على قوله فإقراران زاد من مالي فكناية وصية وصريح جامع
 متأخرون بصحة قوله كذا إن مات فاعط فلان في النقي علك أو فقروا على الفقراء ولا يقبل قوله في ذلك بل
 لا بد من بينه وبينه وتقيده بالكناية كقول عثت هذا أو مقررته له أو عثي هذا والصكابة كناية فتعهد بها مع
 النية ولو لم ينطقوا اعترف نطقا هو أو أمانة بنية الوصية ما ولا يكتفي هذا الخطي ومافيه وضيق ونصح باللفاظ
 المذكور ومن الموصى (مع قبول) موصى له (مدين) محصور إن تاهل ولا فسخ وليه (بعد موت موصي) ولو
 فبر أخ فلا يصح القبول كإقرار قبل موت الموصي لأن الموصي أن يرجع فيه فالفش رد قبل الموت القبول بعد ولا
 يصح رد قبل القبول ونحن صريح في رد ردتها ولا قبلها ومن كناية لإحالة على ما وإنما عني عنها ولا يشترط
 القبول في غير معين كالفقراء بل تلزم بالموت ويجوز الأقتصار على ثلاثة منهم ولا يجب التسوية بينهم وإذا قيل
 الموصى له بعد الموت فإن به أي بالقبول الملك له في الموصى به من الموت فتحكم بغير أحكام الملك فيقبله من
 وجوب نفقة وفطرية والقوز بالقوايد الأصلية وغير ذلك (لا) نصح الوصية (في زائد على ثلثي) وصية وقعت في
 (مريض مخوف) كقولك الموت عن جنسه ككبر (ان رد وراثت) خاص مطلق التصرف لأنه حقه فإن كان غير
 مطلق التصرف فإن توقفت أهله عن قرب وقف المأوى الإعطيات ولو أحاز بقية الورثة فقط شفع في قدر حصته
 من الرائد وإن أحاز الوارث الأهل فأجازته شهيد الوصية بالزائد والخوف كنهها الموت ما مع وخرج الطعام لا

وتحاشى كذا

سلا تصح

(قوله مخوف) بأن

لا يندل الموت منه حل

وفي شرح م ر ان

المخوف ما يكثر فيه

الموت عاجلا وان

خالف المخوف عند

الأطباء فلا يشترط في

كونه مخوفا غلبة حصول

الموت بل عدم ندرته

كالبرسام الذي هو

مرض في حجاب القلب

أو الكبد يصعد أثره

الى الدماغ كما قتلاه

عن الامام وأقره وهو

الاعتماد

① من صحت به دارت

② كقوله ادخل من حوله

③ زمان مارت

④ أي ان الدائن قال له

أعط الدين لفلان

أو خرقه للفقراء

⑤ موت في الموت

⑥ جسا فاكه الموت

⑦ ان قال معتبر قولك

72

[illegible]

فمنها إلى ثلاثة عشر كز وجوه أم وأختين لغير أم وإلى خمسة عشر كهم وأنح إلى ستة عشر كهم وأنح آخر
 لأم (و) تقول (أربعة وعشرون ليعقوب وعشرين) قطع كبتين وأبون وزوجا لثنتين ستة عشر ولأبون
 ثمانية وللزوجة ثلاثة وتسعي بالمائة لأن عليا رضي الله عنه كان يخطب على منبر الكوفة قائلا الحمد لله الذي يحكم
 بالحق قطعا ويجزي كل نفس بما تسعى وإليه الكتاب والرجى فمثل حينئذ عن هذه الساق قال أرغلا
 سار من المرأة شعا ومضى في خطبه وإعاعا لواله دخل النقص على الجميع كز باب الأبون والوسايا إذا ساق
 ثلث عن قدر حشم

(قوله وضمن ودبع

بإداع غيره) قاعدة

كل من ضمن الودعة

بالانلاف ضمنها

بالفرط إلا الصبي

المميز فانه ضمنها

بالانلاف في الاظهر ولا

ضمنها بالفرط قطعا

لان الفرط هو الذي

أودعه (قوله عرفه)

أي وجوبا ان قط

لحفظ فان قط لحياة

امتنع قرضها لاجل

التملك ولو دفع لقطعة

لقاض لزمه قبولها

وليعرف الانطجنس

ما قط وصفته وقدره

ووكاهه ثم يرفعه نحو

سوق (قوله النكاح)

قال البلقيني ليس لنا

عبادة شرعت في عهد

آدم ثم تستمر في الجنة

إلا الايمان والنكاح اه

انباء وعبرة شيخنا

البيجوري يجوز

للانسان النكاح أي

في الجنة ولو لحارمه

ماعدة الاصول

والفروع فلا ينكح

أمه ولا ابنته

(فصل) مع اداع غريم أو دعيتك قدما أو استخففتك وعنده مع نفق عزم على عاجز عن حفظ الودعة
 أخذها وكره على غير وانق باماته وضمن ودبع بإداع غيره ولو اداع بلا دين من المال لا ان كان يضمن
 كز بن وسفر وحرف وشراف جزر على خراب وبوضع في غير جزر مثلها وينقل إلى دون جزر مثلها
 وبتر لا دفع مثلها كسوية شاب صوفي أو تركها عند حاجتها وبذل عن الحفظ للأمر به من المال
 وبخدها وتأخير تسليمها للمالك بلا عذر بعد طلبها كالماء أو ابتاع بها كنس وركوب بلا عرض للمالك
 وبأخذير مما لا ين كين فيعذر أم مودعة عنده وإن رد إليه لثمة فضمن الجميع إذا لم يتعذر الدرهم للردود
 عن البقية لأنه مخطأ على فيه بلا عذر فمؤتمدة فان تمز نحو كذا أو رد إليه عين الميرم فضمنه فقط وصديق
 ودفع كوكيل وشريك وعامل قراض يضمن في دعوى رد على مؤتمدة لا على وارثه وفي قوله مالك عندي وديعة
 وفي ثلثها عظما أو بسبب خفي كسرقه أو بظاهر كسرقه دون عموه فان عرف عموه لم يضمن حيث
 لا شهة (فائدة) الكذب حرام وقد يجب كما إذا سأل ظالم عن وديعة يريد أخذها فيجب انكارها وان
 كذب وله الحلف عليه مع التورق وإذا لم ينكرها ولم يتعذر من اعلامها فاحتمل ضمن وكذا لو رأى مضمونا
 خفي من ظالم يريد قتلها فيجوز كذا إذا كان لا يتم مقصود خرب وإصلاح ذات البين وإن ضاع وجهه بالكذب
 فبإح ولو كان تحت بدو دية لم يفر صاحبها وأيسر من تعرفه بعد البحث التام فيها فباحت على الامام
 الصرف فيه وهو ثم مصالح المسلمين متى ما أهل الضرورة وشدة الحاجة لا في بناء نحو مسجد فان جهل
 ما ذكره دفعه بشفة عالم بالمصالح الواجبة التقديس والاروع الاخر

(فصل) لو التقت شيئا لا يحق تصاده كنفذ ونجاس بجماعة أو مفازة غير فستة في الاسواق وأبواب المساجد
 فان ظهر مالكه أو ألتكك بلفظ تملكك وان شاء باعته وخطفاته أو ما يفتي تصاده كز بن وقيل وفاكية
 وزطيل لا يضمن فخره منقطه بين أكله وتملك كاله وتمز فبقتة وعين يعموم فبقتة بيمه التملك فبقتة
 التعريف فان ظهر مالكه أعطاه فبقتة إن أكله أو أعتان باعته وفي التعريف بشد كل كز جهان أعتانها في
 البعارة وجوبه وفي المفازة قال الامام الظاهر انه لا يجب له لا فائدة فيه ولو وجدته ذو كمال لا يجوز أن يملك
 ما يخلو به عرفه لهم كالفظة قاله الفقهاء وتعرف خفي لا يضمن عنه غالباً وقيل هو جرمه زماناً يظن أن فاقده
 يضمن عنه بعده غالباً ويختلف ذلك باختلاف المال فذا أتى الفضة خالاً والذهب نحو ثلاثة أيام أما ما يضمن عنه
 غالباً كخبر زيب استبدته وأجده لا تعريف ومن رأى لقطعة ففها برجله ليعرفها وتر كها لم يضمنها ويجوز
 أخذ نحو تنابيل الحصادين التي اعتد الإعراض عنها ولو حماها زكاة بخلاف للزكوي وعكذا برادة الحدادين
 وكسرة خرمين رشيدو نحو ذلك مما يرض عنه عادة فيملكه أخذه ويفد صرفة فيه أخذاً بظاهر أحوال
 السلب وعزم أخذ نحو تنافطان خوط غله وسقط داخل المذار قال في المجموع مما سقط خارج الجدار فإن لم
 يعتد بأبعته حرم وإن اعتدت خل عملاً بالمادة المستمرة الغلبة على الظن بأبعته
 (باب النكاح)

وهو ثلثة أصناف والاجتماع وشبه قولهم تناكحت الأشجار إذا تعاملت وانفتم بشعها إلى بعض وشي عاقد يضمن
 كز بن وقيل وفاكية

إباحة وطه بلفظ إنكاح أو تزويج وهو حقيقة في العقد مجاز في الوطء على الصحيح (سن) أي النكاح (لأنه)
أي محتاج للوطء وإن اشتغل بالعبادة (قادر) على مؤن من مهر وكسوة فضل يمكنه وتنفق يومه للأخبار
الأنفة في السن وقد أوردت جملة منها في كتابي أحكام أحكام النكاح وعلافة بين حفظ الدين وبقاء النسل
وأما الثاني العاجز عن المؤن فالأولى له تركه وكسر حاجته بالصوم لا بالدواو وكسر الحاجز عن المؤن غير نافذ ومحت
بالنذر حيث نذب (و) سن (نظر كل من الزوجين بعد العزم على النكاح وقبل الخطبة (الأخرى غير عور)
مقررة في شروط الصلاة فينظر من الحرة ويجهها ليصرف لجمالها وكيفية طهرها وتطهر ليصرف خصوصية بدنها
ومن يها في ما عدا ما بين السرة والركبة وما تنظران منه ذلك ولا بد في حله النظر من يقين حاله من نكاح
وعقد وإن لا تغلب على ظنه أنه لا يهاب ونذب لمن لا يشترطه النظر إن يرسل نحو أمرأة لتأملها ونصبها له
وخرج بالنظر السن فحرم إذا حاجة إليه (مهمة) حرم على الرجل ولو شيعاها تعمدت نظر شيء من بدن
أجنبية حرة أو أمة بلغت حدان شئ فيه ولو شوهاء أو عجز أو عكس خلافا لما عاين في النظر غير
شهوة أو مع أمن الفتنة على المتعمد لا في محرم أو أفي به غير واحد قول الأسنوي تبعه للروضة للصواب
حله النظر إلى الوجه والكفين عند أمن الفتنة ضعيف وكذا اختيار الأذرى على قول جمع محل نظر وجهه وكف
عجز مؤمن من نظر ما الفتنة ولا محل النظر إلى عنق الحرة أو أمة ما قطعها وقبل محل مع الكراهة النظر بلا
شهوة وخوف فتنة إلى الأما ما بين السرة والركبة لأنه عورها في الصلاة وليس من العورة الصوت فلا يحرم
سماعه إلا أن حشيت منه فتنة والتدبر كما عثر الزركشي وأفي بعض التأخرين بجواز نظر الصغير للنساء في الأولام
والأفراح وللعمد عند الشبهين عدم جواز نظر فرج صغيرة لا تشبهه وقيل بتركه ذلك وصحح النووي سئل
نظر فرج الصغير إلى التميز وجزم بغيره وقيل يحرم ويجوز ليحوا لا لم ينظر فرجها ومثله من الرضاع والتربة
للضرورة وللمبد العذل النظر إلى سيدة الكوفة بعد ما عدا ما بين السرة والركبة كهي وتحرم ولو تأملها
أو كافر أنظر ما وراء سرور كية منها لا ينظرها إليه وتحريم ومما نال من ما وراء السرة والركبة ثم عني طهرها أو ساق
محرم كانه وبنته وعكسه لا محل إلا لاجلها وشهوة وجب حرم نظره حرم منه بلا حائل لأنه أطلع في اللذة نعم
يحرم من وجه الأجنبية مطلقا وكل ما حرم نظره منه أو مامتها لا حرم نظره منفصلا كغلاية تداور جل وشعر
امرأة وعانقر جل فيجب مواراها وتحت وجوب بامثلة عن كافر وكذا حفيضة عن فاسقة أي بساقه
أوز تأوفاً وقبحاً محرم مضاجعة رجلين أو امرأتين عاريتين في نوب واحد وإن لم يتأشأ أو تأعدا مع اتحاد
الفرش خلافاً للسنكي وبحت استثناء الأب أو الأم لحريمه بعيد جداً وبحت التفريق بين ابن عشر وبين
وأبويه وأخوته في الضجع وإن نظره في نفسه بالنسبة للأب أو الأم ويستحب تصافح الرجلين أو المرأة
إذا تلاقيا ويحرم مضاجعة الأم أو الأب أو الجد أو الجدوة وشهوة ويكره مضاجعة من عه عاهة كالأبوين والأجداد ويجوز
نظر وجه المرأة عند المعاملة بيع وغيره الحاجة إلى معرفتها وتعلم ما يجب تعلمه كالفاحة دون ما بين على الأوجه
والشهادة محتملاً وأدائها أو عليها وعمدة النظر للشهادة لا بغيره وإن تيسر وجود نساء أو محارم يشهدون على
الأوجه (و) سن (خطبة) بضم الحاء من الولي (له) أي النكاح الذي هو العقد بأن تكون قبل إيجابه
فلا تندب أخرى من الخاطب قبل قبوله كما صححه في المناج يل يستحب تركها خروجا من خلاف من أبتل
بها كما صرح به شيخنا وشيخنا ذكر بارحهما الله لكن الذي في الروضة وأصلها عندنا وتسن خطبة أيضا
قبل الخطبة وكذا قبل الإجابة فيبدأ بكل الحمد والشا على الله تعالى ثم بالصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم
ثم يوصي بالتقوى ثم يقول في خطبة الخطبة بشتك رغبة في كرميتك أو فتانك وإن كان
وكيلاً قال سبحانه موكلي أو بشتك عنه خاطبة كرميتك فيخطب الولي أو نائبه كذلك ثم يقول لست
بمغرور بعنك ويستحب أن يقول قبل العقد أزوجك على ما أمر الله به عز وجل فمن أسألك بمعروف أو
تنه عن باحسان (فروع) يحرم التصريح بخطبة العتد من غيره رجعية كانت أو غائباً بطلاق أو فسح

- ① إن يها في ١٣ خطبة
- ② سيج اراه طاهر
- ③ وهو وهو خطرا لاجنبية
- من بدنها جنتي واما خلف
- فتنة ولم تنظر بشهوة
- (قوله أي محتاج) قال
- في المنى ولو خصا كما
- اتضاء كلام الاصحاب
- ④ كذا في بعض أوليها
- سنة ما وجد لا ولا من كرم
- عادل ما عدا ما بين السرة
- والركبة
- ⑤ كذا في كانه يجوز لها
- من ان ينظر الى عدها
- العذل ما عدا ذلك
- ⑥ جمع ادوم

أو موت ويجوز التعريض بها في عدة غير جعقة وهو كأن ثبت جملة ورب راض فليك ولا محل خطبة المطلقة
منه ثلاثا حتى تتحلل وتنقض عدة الحمل إن طلق رجعا أو أجاز التعريض في عدة الحمل ويجزى على عالم محطبة
الغير والأحابة خطبة على خطبة من جازت خطبة وإن كرهت وقد صرح لفظا بآجابه إلا بانه من غير خوف
ولا إكراه أو باعراضه كأن طال الزمن بعد آجابه ومنه تفرد البعيد ومن استشير في خاطره أو هو عالم بريد
الاجتماع بعد كزوجيه بمساوئه بصديق بدلا للنصيحة الواجبة (ودنة) أي نكاح الرأفة الدينية التي وجدت فيها
صفة العدالة الأولى من نكاح الفاسقة ولو بغير عوز فالخبر المتفق عليه فافظن بذات الدين (ونسية) أي
معروفة الأصل وطبخته النسب إلى الماء والصلحاء أولى من غيرها لخبر غير الخطفم ولا تصحها في غير
الأكلفاء وشكره تحت الرأف والفايق (وحيلة) الأولى لخبر غير النساء من نكاح إذا نظرت (و) قرابة (بعيدة)
عنه ممن في نسب أولى من قرابة قريبة وأجنبية لطيف الشهوة في القرية فنعني الولد بحفا والقرينة ممن
ترتب مع أنها ثبت عنه لأنه تزوجها ثانيا للجواز ولا يزوج على فاطمة رضي الله عنها لأنها بعيدة
أدنى بنت ابن عمه لا بنت عمه (وكبر) أولى من الثقب للأمير به الأخبار الصحيحة الأبعد كضعف آله
عن الانقياض (وولد) وودود أولى للأمير بهما وصرف ذلك في الكبر بأقاربها والأولى أيضا أن
تكون ذوات العقل وعنده الخلق وأن لا تكون ذات وليين غير المصلحة وأن لا تكون شقراء ولا طوية
متهزولة للنسب عن نكاحها وحمل رعاية جميع ما شرطت على غير متصفة بها والإعني أولى قال
شيخنا في شرح النهاج ولو تعارضت تلك الصفات فالذي يظهر أنه يقدم الدين مطلقا من العقل وحسن الخلق ثم
الولادة ثم النسب ثم البكارة ثم الجمال ثم المصلحة فيه أظهر بحسب اجتهاده وهو جزم في شرح الإرشاد بتقديم
الولادة على العقل ونسب الولي عز من مولاه على ذوي الصلاح ويسن أن يتولى النكاح الستة وموون دينه
وإغاثات عليه أن قصد به طاعة من عوفه أو ولي صالح وأن يكون المقدم في السجود يوم الجمعة وأول النهار وفي
شوال وأن يدخل فيه أصا (أركان) أي النكاح خمسة (زوجة وزوج وولي وشاهدان وصيغة وشروطها)
أي الصيغة (أيجاب) من الولي وهو (كزوجتك وأنكحك) متولي ثلاثة فلا يصح الإيجاب إلا بأحد هذين
اللفظين غير مسلم اتفقا في النساء فأنك أخذتموهن بأمانة الله واستحلتم فروجهن بكلمة افقوهي وما ورد
في كتابه ولم يرد فيه غير ما لا يصح بازواجك وأنكحك على الأوجه ولا بكناية كما حلتك ابنتي أو عقدتها لك
(وقبول متصل به) أي الإيجاب من الزوج وهو (كزوجتها وأنكحتها) فلا بد من دال عليها من نحو اسم أو ضمير
أو إشارة (أو قبلت أو رضيت) على الأصح خلافا للسبكي لأصلك (نكاحها) أو تزويجها وقبلت النكاح أو
التزويج على التعمد لا قبلت ولا قبلتها مطلقا أي النكوة ولا قبلت أي النكاح والأولى في القبول قبلت نكاحها
لأنه القبول الحقيقي (وصح) النكاح (بترجمة) أي ترجمة أحد اللفظين بأي لغة ولو بمن يحسن العربية لكن
يشترط أن يأتي بما يحسنه أهل تلك اللغة صريحاً في فهم هذا أن فهم كل كلام نفسه وكلام الآخر والشاهدان وقال
العلامة الثقي السبكي في شرح النهاج لو تواطأ أهل قطر على لفظ في إرادة النكاح من غير صريح ترجمته لم ينعقد
النكاح به اهـ والرد بالترجمة بترجمة معناه الغفوي كالمعنى فلا ينعقد بالفاظ أشهرت في بعض الاقطار إلا نكاح
كما أفق بمتيخنا الحق الزمري ولو عقد القاضي النكاح بالصيغة العربية لمعنى لا يفرق بينها الأصل بل
يعرف أنها موضوعة لعقد النكاح صح كذا أفق به شيخنا والشيخ عطية وقال في شرح الإرشاد وللنكاح أنه
لا يضر لمن العاقد كفتح تاء التكلم وأبدال الجيم زاي أو عكسه وينعقد بإشارة آخر من مفهومة وقبل لا ينعقد
النكاح إلا بالصيغة العربية عليه صرح عند المعز إلى أن يتم أو يوكّل وحكي هذا من أحمد وخرج حولي متصل
متا إذا نكح لفظاً أجبر عن العقد وإن قل كما نكحتك ابنتي فاستوص بها غير ألا يضر خلال خطبة خطفت من الزوج

مستشير

وإدراك كوج دين ورج
بأحوال وسودج تواف

① معطيات مذكورات
② سدور لور بقاء
(قوله مساويه) بفتح
الم عيوبه أي ذكر
عيوبه الشرعية وكذا
العربية فما يظهر أخذاً
من الخبر الآتي وأما
معاوية فصعوك لآمال
له هذا أن لم يترجم
المستشير بقول المستشار
ما يصلح كما قاله النووي
كالترجي ولا اقتصر
المستشير على أقل ما
يترجم به المستشير (قوله
ولا يضر تخلل خطبة
الح) المراد بالخطبة هنا
الحمد لله والصلاة على نبيه
والوصية بالتقوى لا غير

③ ما ذكره من أن دار التولية
المستشيرة أول من تولى
التولية العربية ومن الأهمية
وأن الأهمية التي من دار
التولية العربية

- (٧) تأخير عدة الحياة وكيفية
- (٨) مذكور من الخطبة بالخطبة
- (٩) ونحو العا قد مقل إلى
- (١٠) تتفان عقد
- (١١) ولا يصغر قول العا
- (١٢) للزوج مقل
- (١٣) خطبة من الروضة قبل
- (١٤) الغيور
- (١٥) تتفان

(قوله وان قلنا بدم استعجابها) أى وهو للعقد خلافا لما فى الروضة فعلى هذا يكون للطلوب للنكاح ثلاث خطب واحدة للخطبة بالكسرة وثانية لقبولها وثالثة من الوجوب للعقد (قوله لا مخلوقة من ماء زناه) أى ولا فرق بين أن تكون الزنى بهامطاعة أو غير مطاوعة وسواء تحقق ائها من مائه أم لا فلا حرم عليه بل تحل له لأنها أجنبية عنه إذ لا حرمة لما الزنا بدليل اتقاء سائر أحكام النسب من إرث وغيره عنها ادم ر

- (١٦) منها أى ما قبل التزويج وما بعد العود من رمضان
- (١٧) رضاع كرضع

وان قلنا بدم استعجابها خلافاً للتسكي وابن أبي الشرف ولا يقل قبلت نكاحها لأنه من مقتضى العقد ولو أوجت نهر رجوع عن إيجابه أو رجعت الأذنة في اذنه قبل القبول أو رجعت أو ارتدت امتنع القبول (فرع) لو قال الولي زوجهما بمهر كذا فقال الزوج قبلت نكاحها ولم يقل على هذا الصداق شح النكاح بمهر للخل خلافاً للبارزى (لا) يصح النكاح (مع تعليق) كالبيع بل أولى لاختصاصه بمزيد الاحتياط كان يقول الأب لا إخراجاً كان بنتي طلفت واعتقدت فقد زوجهما فقبل ثم بان انقضاء عدتها وأنها أذنت له فلا يصح لها الصيغة بالتمليق وبحث بعضهم الصيغة في أن كانت فلانة مؤلتي فقد زوجهما وفي زوجهما أن عشت كالبيع إذا لا تعليق في الحقيقة (د) لا مع (تأنيث) للنكاح بمدة معلومة أو مجهولة فيقتضيه لصحة النبي عن نكاح التمتع وهو المؤقت ولو بالف سنة وليس منه ما لو قال زوجهما مدة حياتك أو حياتها لأن مقتضى العقد بل يبقى أثره بعد الموت ويلزمه في نكاح التمتع المهر والنسب والعدة ويسقط الحدان عقد بولي وشاهدان فإن عقد ثلث بين المرأة وجب الحدان وطلبي وحيث وجب الحد لم يثبت المهر ولا ما بعده ويتعقد النكاح بلا ذكر مهر في العقد بل ينسب ذكره فيه وذكره خلافاً عنه نعم لو زوج أمته بغيره لم تستحب (و) شرط (في الزوجة) أى المشكوكه (خلو من نكاح وعدة) من غيره (وتعيين) لها فزوجهما أخذت بناتى تأكل ولومع الإشارة وبكفى التعيين بوصف أو إشارة كزوجهما بنتي وليس له غيرها وألتي في الدار وليس فيها غيرها وهذه وإن سماها غير اسمها في الكل بخلاف زوجهما فاطمة وإن كان اسم بنته لأن نواياها ولو قال زوجهما بنتي الكبرى وسماها باسم الصغرى منع في الكبرى لأن الكبرى صفة عامة بذاتها بخلاف الاسم فقدم عليه ولو قال زوجهما بنتي الصغرى فبانت بنت ابنه منع أن نواياها أو غيرها بأشارة أو لم يعرف أصله غيرها والأفلا (و) شرط فيها أيضاً (عدم محرمة) شيئاً وبين الخطيب (بني فيعزم) به لاية حرمت عليكم (نساء قرابة غير) ما دخل في (والد عمومة وخولة) فحينئذ محرم نكاح أم وهي من ولدك أو ولدك من ولدك أو أم أو أمي وهي الجدة من الجهتين وبنتي وهي من ولدك أو ولدك من ولدك أو أم أو أمي لا مخلوقين ما وزناه وأخت وبنت أم وأخت وعمة وهي أخت ذكر ولدك وخالدة وهي أخت أنثى ولدك (فرع) لو تزوج بمجهولة النسب فاستلحقها فأبوه ثبت نسبها ولا ينفى النكاح أن كذب الزوج ونسبه عكسه بأن زوجت بمجهولة فاستلحقها أبوها ولم تصدقه (أو رضاع فيحرم به) أى بالرضاع (من محرم بنسب) للخبر المتفق عليه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ففرضتكم ومرضعتكم ورضعتم من ولدك من نسب أو رضاع وكل من ولدك مؤضعتكم أو أذن النكاح من رضاع والمرضة لبنك ولبن فروعك نسباً ورضاعاً وبنتاً كذلك وإن سفلت ثنتك والمرضة لبنك أحياناً بوليك نسباً أو رضاعاً اختك وقس على هذا بقية الأصناف المتقدمة ولا يحرم عليك برضاع من أرضعت أمك أو ولدك ولا أم مريضعة ولديك وبنتاً وكذلك أختك لا يملك أولئك من نسب أو رضاع (تنبيه) الرضاع المحرم هو حصول لبن آدمية بلقت من خبز ولو نظرة أو غلظاً بغيره وإن قل جوف رضيع لم يبلغ حولين فبانت خمس مرات بغيره فإن قطع الرضيع أمراً ما كان لم يستحل حتى وأخر أو قطعت المرضة ثم عاد إليه فمأثور أن رضعتاً أو قطعت لحوطن كنوم خفيف وعاد حالاً أو طال والذى يحميه أو تحول ولدت بغيره من ندي لا آخر أو قطعت لثقله تخفيف ثم عادت إليه فلا تعد في جميع ذلك وتعتبر المرضة أمة وذو اللبن أباه ونسرى الحرمة من الرضيع إلى أشولها وروعيها وعواشهما لسكور رضاعاً وإلى فروع الرضيع لا إلى أصوله وحواشيه ولو أقر رجل وامراً أو قبل العقد أن يتنهما أختة رضاع وانكح حرم تنكحها وإن رجعا عن الإقرار أو بعده فهو باطل ففرق بينهما وإن أقره فانكحرت صديق في حقه وبقرق بينهما أو أقرت بدونه فإن كان بعد أن عتته في الأذن للزوج أو مكنته من وطئه إياها لم يقبل قولها والأصديق يمينها ولا تستمع لأعوي جواب محرمة بالرضاع بين الزوجين ويثبت الرضاع برجل وامرأتين وباربع نسوة ولو عيّن ثم المرضة

ان شهدت حنة بلا سبق دعوى كشادة ابي امرأه وابنها بطلاقها كذلك وتقبل شهادة مرضع مع غيرها
 لم تطلب اجرة الرضاع وان ذكرت فعتها كاشدة اتي ارضعها وشهدت الرضاع كركفت الرضاع وعده
 وتفرق المرات ووصول اللبن الى جوفه في كل رضعه يعرف بنظر حليب وارجار واذا راد وقران كاتصاص
 ثدي وخرجه علقه بقدرها ذات لبن والام يحل له ان يشهد لان الاصل عدم اللبن ولا يكفى على اداء الشهادة
 ذكره القرآن بل يعتمدها بحزم بالشهادة ولو شهد به ذون النصاب او وقع شك في عام الرضعات او الحولين
 او وصول اللبن جوف الرضيع لم يحرم النكاح لكن الورع الاحتياط وان لم يحرم الا واحدة نعم ان صدقها
 يلزم الاخذ بقولها ولا يثبت الاقرار بالرضاع الا برجلين عدلين (او مصاهرة فتحرم زوجة اصله) من ابي
 او جد لاب او امه وان عاين من نسب اورضاع (وفضله) من ابن وابنه وان سئل منها (واصل زوجها) أي
 أمها بنسب اورضاع وان عاين لم يدخل به الاية وعكسته ابتلاء الزوج عكالتها والحلول وتزويج امر
 الزوجة فحرمت كساعتها بنفسها العقد يمكن من ذلك واعلم انه يفتقر في الزوج والابن وفي أم الزوجة
 عند عدم الدخول بهن ان يكون العقد صحيحا (وكذا فاضلها) أي الزوجة بنسب اورضاع ولو بواسطة سواء
 ثبتت ابنا وبنت ابنتها وان سئل (ان دخل بها) بان وطئها لم يوطئ التبر وان كان العقد فاشدا وان لم يطقها
 لم يحرم منها بخلاف ابنتها ولا تحرم بنت زوجها الأم ولا أم زوجها الأب والابن ومن وطئ امرأة بملك او شبهة
 كان وطي فبايد نكاح او شرا او بطن زوجه حرم عليه أمها وبنتها او حرمت على آباءها وابنائها لان الوطء
 بملك اليمين تازل بمنزلة عقد النكاح وبشبهة يثبت النسب والعدة لاحتمال حملها منه سواء اتحد منها شبهة
 ايضا ام لا لكن يحرم على الواطئ شبهة ونظر ام الموطوءة وبنتها ومنهما (فرع) لو اختلطت محرمه بنسوة
 متبر محصورات بان يمتزج عدهن على الاحاد كالف امرأه نكح من شاء منهن الى ان تبقى واحدة على الاربع
 وان قدر ولو بشهوة على متعة فالحل او محصورات كعشرين بل مائة لم تنكح منهن شيئا نعم ان قطع تمهرها
 كسواء اختلطت بمن لا سواد منهن لم يحرم غيرها كما استظهره شيخنا (تنبيه) اعلم انه يشترط ايضا في
 المنكوحه ان تكون مسلمة او كتابية خالصة ذممة كانت او حرة فيجعل مع الكراهة نكاح الاسرائيلية بشرط
 ان لا يتم دخول اول آباءها في ذلك الدين بعد ائتمانه عليه السلام عواين علم دخوله فيه بعد التحريم ونكاح
 غيرها بشرط ان يتم دخول اول آباءها فيه قبلها فلو بعد التحريم ان تحبوا والتحرف ولو استلمت ابني وحبته
 سر كتابه دأب نكاحه وان كان قبل الدخول او وثي وتحبونه فحلفت قبل الدخول تتحرر الفرقه او بعده
 وحلفت في المدود دام نكاحه والا فمفرقة من اسلامه ولو اسلمت واصغر على الكفر فان دخل بها وتعلم في المدود
 دأب النكاح والا فمفرقة من اسلامها وحب اذ من لا يضر بمقارنه متطهره من اهل عند الاسلام فتحرر على نكاح
 في عدة من مفسدة عند الاسلام وعلى غضب حر في تحريمه ان اعتقدوه نكاحا وكما نصب المطاوعة قاله شيخنا
 ونكاح الكفار صحيح على الصحيح ولا يصح نكاح الجنية كعكسه على ما عاين في كثرنا لآخرين (د) شرط
 في الزوج مسلم (وز) حبت بنتي احد كباطل ولو مع الإشارة (وعدم محرمه) كانت وعمود خاله (له خطوبة
 بنسب اورضاع تحتمل أي الزوج ولو في العدو الرجعية لان الرجعة كالزوجة دليل التوارث فان نكح محرمه
 في عقد بطل فها هو اذ لا مرجع او في عقد بين بطل الثاني ونها بطل من يحرم الجمع بينهما كل امرأين بينهما نكاح او
 رضاع يحرم تنكحهما ان فرقت باحد الهادة ذكر او بشرط ايضا ان لا تكون غنة اربع من الزوجات يتوي الخطوبة
 ولو كانت باحداهن في العدو الرجعية لان الرجعة في حكم الزوجة فلو نكح الحرة فاستمر بها بطل في الخامسة او في
 عقد بطل في الجميع اوزا العبد على الثنتين بطل كذلك انما اذا كانت المحرمه للخطوبة او اخذت الزوجات
 الاربعة في العدو البائن فيصح نكاح محرمتها والخامسة لان البائنة اجنبية (و) شرط في ائها من اهل
 شهادة تأتي شروطها في باب الشهادة وهي خربة كاملة ذكورة محقة وعنده الوين لازمها الاتسلام والتكليف

(قوله لو اختلطت محرمه) أي بنسب او
 رضاع او مصاهرة او
 محرمه بسبب آخر
 كإمان او تونن
 (قوله على الأرجح)
 أي خلافا للسبكي وقال
 الرواي ورجحه انه
 ينكح الى ان يبقى
 عدد محصور فقط
 وعله عول الخطيب
 والذي مال اليه حج
 هو ما جرى عليه مؤلفا

بالرجع مطلق على مريضة
(قوله بمشورى عدالة)
قد خرج به مختورا
الإسلام والحرية بأن لم
تعرف حالهما فيها
باطنا وان كان محل كل
أهله - لكون أو أحرار
لسهولة الوقوف على
الباطن فيها وكذا
البلوغ ونحوه مما
نعم ان بانا مسلمين أو
حرين أو بالعين مثلا
بان انتقاده كالمو بان
الحق ذكر اه مر
ومثله ج
(قوله فلا ولاية
لفاسق) وأما الكافر
الأسلي غير الفاسق في
دينه قبل الكفرة
وإن اختلف دينهما
سواء كان الزوج
مسلم أم ذميا وهى
مجبرة أو غير مجبرة
لقوله تعالى والذين
كفروا بعضهم أولياء
بعض لا السنة إجماعا
ولا السلم الكافة
إلا الإمام أو نائبه فانه
يزوج من لاولى لها
ومن عضلها ولها مجموع
الولاية اه
(١) امام ورواية
(٢) ويعلق دينه بتقوى صفة
عادله
(٣) لعله - محرمه وزوج

وسمع وتنفق وبصر لما يأتى أن الأقوال لا تثبت إلا بالمعينة والسمع وفي الأعمى وجه لأنه أهل للشهادة في الجملة
والأصح فلا وإن عرف الزوجين ومثله من بطلان عقدية ومعرفة لسان التعاقدين (وعدم تعسما) أو أحدهما
(الولاية) فلا يصح النكاح محضرة عيدين أو امرأتين أو قاصقين أو أصميين أو أخرسين أو عتقين أو من إيفهم
لسان المعاقدين ولا محضرة معتقين للولاية فلو وكل الأب أو الأخ الكفري في النكاح وحضر مع آخر لم يصح لأنه
على ما لا ينفك فلا يكون شاهدا ومن ثم لو شهد أخوان من ثلاثه وعقد الثالث بغير وكالة من أحدهما صحح وإلا فلا
(تبعية) لا يشترط إلا الشهادة على إذن معتبر والأذن لا يكتفى به كالتعدي بل هو شرط فيه فلم يحث الأئمة على
إن كان الولي غير حاضر كما هو كذا إن كان محال على الأوجب قبل في البحر عن الأصحاب أنه يجوز اعتماد وصي أو رسوله
الوكلى إلى غير ذلك من مؤلفه أى إن وقع في قلبه شك في الخبر (فرع) لو زوجها ولها قبل بلوغ إذهاب إليه صحت على
الأوجه إن كان الإذن شافعا في حاله الزوج لأن العبرة في العقود بما في نفس الأمر لا بما في ظن للكلف
(وصح) النكاح (بمستورى عدالة) وهما من لم يعرف لهما تفريق كائن عليه واعتمده جامع وأطالوا فيه وبطلان
الستر بجرع عدل وإذا تاب الفاسق لم يلحق بالمستور وبسن اشتباة السنور عند العقد ولو علم الحاكم
تفريق الشاهدين لم يمتنع التفريق بين الزوجين ولو قبل الترافع إليه على الأوجه وصح أيضا بقاء الزوجين أو
عدوניהما وقد يصح كون الأب شاهدا أيضا كإن تكون بنية فقه وظاهر كلام الحنابلة بل صرحوا أنه لا يلزم
سائر الزوج الحث عن حال الولي والشهود وقال شيخنا هو كذلك إن لم يطق وجود مفيد للعقد (وبأن بطلان أى
النكاح (مجمعة فيه) أى في النكاح من بينة أو غيرها كى (أوبالزواجين في حكمهما بما يمنع صحته) أى
النكاح كفسق الشاهد أو الولي عند العقد والبرق والصلب لهما وكوفوعه في العدة وخرج بهي خفيهما حق الله
تعالى كان طلعهما ثلاثا ثم اتفقا على فساد النكاح بشئ مما ذكره وأرادا نكاحا جديدا فلا يقبل إقرارهما بل
لا بد من محلل لا يمتنع ولا يمتنع أقواله أو ما عليه بنية لم تسمع أو بنية الحصة فتسمع نعم محل عدم قبول إقرارهما
على الظاهر أما في الباطن فالنظر في نفس الأمر ولا يثبت البطلان بإقرار الشاهدين بما يمنع الصحة فلا يؤثر في
الإبطال كما لا يؤثر فيه بعد الحكم بشهادتهما ولأن الحق ليس لهما فلا يقبل قولهما أما إذا أقر به الزوج دون
الزوجة فيفترق بينهما مؤاخذه بأقراره وعليه نصف للزوجة إن لم يبدل محلها أو الإفك أنه لا يقبل قوله عليها في
المهر بخلاف ما إذا أقرت به ذواته فيصدق هو يمينه لأن الصمة شذو وهي ثم يذوقها فلا تطلقه غيرها
ان طلق قبل وطء وعليه إن وطئ الأقل من المسمى ومن المثل ولو أقرت بالإذن ثم ادعت أنها إنما أذنت
بشرط صفة في الزوج ولم توجد ونفى الزوج ذلك صدقت يمينها فيما استظهره فاشيخنا (و) إذا اختلفا
فادعت أنها محرمة بنحو رضاء أو أنكر (جملت مدعته محرمة) وصدقت وبأن بطلان النكاح فيفترق بينهما
إن (لم ترمه) أى الزوج محال العقد ولا يفتى لا خيارها أو إذهابها غير معتق ولم ترمي بعد العقد بنطق ولا يمكن
لا حبال مائة عومع عدم سبق تناقضه وكفوها لا خيارها أو إذهابها غير معتق ولم ترمي بعد العقد بنطق ولا يمكن
تتميز بنحو لسان أو غلط لم تسمع دعواها (و) ان اغتدرت سمعت دعواها للعقد ولكن (خلف هو) أى
الزوج (راستة اعتدرت) نسيان أو غلط (و) شرط (في الولي عدالة وحرية وتكليف) فلا ولاية لغيره غير
الإمام الأعظم لأن الفسق نقص في الشهادة فيجوز الولاية كالزوجة أو المذهب للخبر الصحيح لأن نكاح
الابن يترشداى عذله وقال بعضهم إنه يلى والذي أخاره النودى كان الصلاح والسكى مما أفتى به القزالي من
قاء الولاية لفاسق حيث تنقل الحاكم فاسق ولو تاب الفاسق توبة صحيحة زوج حاله ما اعتمده شيخنا
ككفره لكن الذى قاله الشيخان أنه لا يزوج إلا بعد الاستبراء واعتمده السبكي ولإبريق كله أو بعضه لنفسه
ولا لصبي ومجنون لنفسهما أيضا وإن تعلق الجنون ثلثا منته القضي لسلب العارة وفروق الأئمة منه فقط ولا
تتغير إفاقته نعم إن قصر من الجنون كيوم في سنة استظرت إفاقته وكذا الجنون ذوا النسخة عن النظر بالمصلحة
ومن أنفق ما ورأسه من الجنون

8 دولا

وَحَلَّ الظَّرِّ بِنُحُورِهِمْ وَمِنْ بَيْتِهِ بَعْدَ الْإِقَافَةِ أَتَى حَلَّ تَوْجِيتِ حِدَّةٍ فِي الْخَلْقِ (وَيَقُولُ حَيْدُكُم) مِنَ الْفَسْقِ وَالرَّقِ
 وَالصَّبَا وَالْخُلُونِ (وَلَا يَلَا بُعْدَ) لَأَلَّا كَرُوْلُو فِي بَابِ الْوَلَاةِ حَقُّ لَوْ أَعْتَقَ شَخْصًا أَمَةً وَمَاتَ عَنْ ابْنِ صَغِيرٍ وَأَخٍ كَبِيرٍ
 كَانَتْ الْوَلَاةُ لِلْأَخِ لَا لِلْحَاكِمِ عَلَى الْعَمْدِ وَلَا لِلْأَبَةِ أَيْ صَالِحًا لَيْ فَلَازَوْجٍ أَمْرًا مَقْصُودًا لَوْ يَأْذِنُ مِنْ وَلِيَّهَا وَلَا بَنَاتِهَا
 خَلَا قَالَا بِي حَنِيفَةً فَهَمَّا وَمَقِيلَ أَقْرَارَ مَكْلَفَةٍ بِهِ لِيَصْدُقَ وَأَنْ كَذِبًا وَلِهَا أَنْ السِّكَاحَ حَقُّ الرُّوْحَيْنِ فَيَكُنَّ
 بِنَصَادِقِهِمَا (وَهُوَ) أَيْ الْوَلِي (بَابُ) شَدَّ عَدَمَهُ جَسَدًا أَوْ شَرَاءً أَوْ مَوْتًا (فِي) عَوَانِ (فِي) رُجَانِ) أَيْ الْآبِ وَالْجَدِّ
 حَيْثُ لَا عَدَاوَةَ ظَاهِرَةً (بِكُفٍّ) أَيْ بِمَكْرٍ وَلَا وَطَرٍ (كُنْ) زَالَتْ نِكَاحُهَا بِنَحْوِ أَصْبَحَ (بَغِيرِ) أَذْنِهَا فَلَا يَشْرُطُ الْإِذْنَ مِنْهَا
 بِالْعَمَةِ كَانَتْ أَوْ غَيْرَ بِالْعَمَةِ كَالْحَالِ شَفَعْتُهُ وَتَجَرَّدَ الدَّارُ قَطْعِي الثَّبَتِ أَشَقُّ مِنْهَا مِنَ وَلِيِّهَا وَبِزَوْجِهَا بَوَّهَا
 (لِكُفٍّ) مَوْتِهَا بِمَنْزِلِهَا فَانْزَوْجَهَا الْخَيْرُ أَيْ الْآبِ أَوَ الْجَدِّ لِيُغَيِّرَ كُفَّهَ لَمْ يَصَحَّ النِّكَاحُ وَكَذَا إِنْ زَوْجَهَا الْخَيْرُ
 مَوْتِهَا بِالْمَهْرِ عَلَى مَا اعْتَمَدَ الْكُتُبُ لَكِنْ الَّذِي اخْتَارَهُ خَمْسَةُ مُحَقِّقُونَ الصَّحَّةُ فِي آتَانِهِ وَاعْتَمَدَهُ شُكْحَانُ زِيَادٍ
 وَيَشْرُطُ لِيُؤْزَرَ مَبَاشَرَةً لِتَصَحُّهُ كَوْنُهُ بِمَنْزِلِ الثَّلَاثِ أَلَّامًا مِنْ تَعْدِ الْبَلَدِ فَإِنْ انْتَقَضَ عَمْرُ الثَّلَاثِ مِنْ تَعْدِ الْبَلَدِ
 (فَرَعَ) لَوْ أَقْرَبَ بِمَنْزِلِ النِّكَاحِ لِيَكْفُرَ قَتْلُ أَقْرَابِهِ وَأَنْ أَنْكَرَتْهُ لَأَنْ مَنْ تَمَلَّكَ الْأَنْثَاءُ تَمَلَّكَ الْأَقْرَابَ خِلَافَ غَيْرِهِ
 (لَا) زَوْجَانِ (نِكَاحًا) وَلَا زَوْجَانِ كَانَتْ نِيَّتُهَا خُلُوعًا أَنْ حَلَفَتْ (إِلَّا) بِأَذْنِهَا (نُطْقًا) الْخَيْرُ السَّابِقُ
 (بَالْعَمَةِ) فَلَا تَزَوِّجُ الْبَغِيرَ الْعَاقِلَةَ الْخُرَّةَ حَقُّ تَبْلُغَ لِقَدَمِ عِتَابِهَا خِلَافًا لِبِي حَنِيفَةٍ رَضِيَ أَقْعَهُ (وَتَصَدَّقُ)
 الْمَرْأَةُ بِالْعَمَةِ (فِي) دَعْوَى (بِكَارَةٍ) بِلَا يَمِينٍ وَفِي نِيَّةٍ بِقَبْلِ عَقْدٍ (بِعَمَلِهَا) (بِعَمَلِهَا) وَأَنْ لَمْ تَزَوِّجْ وَلَمْ تَذْكُرْ شَيْئًا فَلَا
 تَسْأَلُ عَنِ السَّبَبِ الَّذِي صَارَتْ بِهِ حَنِيفَةً وَخَرَجَ بِقَوْلِي قَبْلَ عَقْدِ دَعْوَاهَا الْيَتِيمَةَ بِعَدَانِ زَوْجِهَا الْآبِ بِغَيْرِ أَذْنِهَا
 بَطْنُهُ بِمَكْرٍ فَلَا تَصَدَّقُ هِيَ لِمَا فِي تَصَدِّقِهَا مِنْ إِبْطَالِ النِّكَاحِ مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ نِكَاحُ الْبَكَارَةِ لَوْ شَهِدَتْ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ
 بِنِيَّتِهَا عَدْلُ الْعَمْدِ لَمْ يَبْطُلْ لِحَالِهَا لِأَنَّهَا نَحْوُ أَصْبَحَ أَوْ خَلَفَتْ بِدُونِهَا فِي تَوَاتُرِ السَّكَّالِ الرَّدَّادِ بِمَجُورٍ لِلْآبِ
 زَوْجٍ صَغِيرَةٍ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ الزَّوْجَ الَّذِي طَلَّقَهَا لَمْ يَطْلُقْهَا أَيْ إِذَا غَلَبَتْ عَلَى ظَنِّهِ تَحْدِثُ قَوْلًا وَأَنْ عَاشَرَ هَذَا الزَّوْجَ آيَاتًا
 وَلَا يَنْتَظِرُ بَلُوْعَهَا لِلزَّوْجِ (نَمَ) بَعْدَ الْأَصْلِ (عَصَمَتُ) أَوْ هُوَ مَنْ عَلَى حَاشِيَةِ النَّسَبِ يَقَعْدَمُ (أَخ) لَا بَوِينَ فَأَخٌ لِأَبٍ
 فَبَنُوهَا كَذَلِكَ فَقَدَمَ بَنُو الْأَخَوَةِ لَا بَوِينَ نَمَ بَنُو الْأَخَوَةِ لِأَبٍ (بَعْدَ) الْإِنِّ (أَخ) لَا بَوِينَ نَمَ لِأَبٍ نَمَ
 بَنُوهَا كَذَلِكَ نَمَ عَمَ الْأَبِ نَمَ بَنُوهُ كَذَلِكَ وَهَكَذَا (نَمَ) بَعْدَ قَدَمِ عَصَبَةِ النَّسَبِ مَنْ كَانَ عَصَبَةً بَوْلًا كَثَرَتْ تَبْيِ
 أَرْبَعُهُمْ فَقَدَمَ (مَعْنَى) نَصَانَةٍ نَمَ تَصَدَّقُ الْمُتَّقُونَ عَصَابَتَهُ وَهَكَذَا (فَزَوْجُونَ) أَيْ الْأَوْلِيَاءُ لِلدَّكُورِ عَلَى تَرْتِيبٍ
 وَلَا يَتِمُّ (بَالْعَمَةِ) لِأَصْغَرِ خِلَافًا لِبِي حَنِيفَةٍ (بِأَذْنِ) نَيْبٍ بَوَّيَ نُطْقًا لِحَبْرِ الدَّارِ قَطْعِي السَّابِقِ وَيَجُوزُ الْأَذْنُ مِنْهَا
 بِلَفْظِ الْوَكَاةِ كَوَكَلَتْكَ فِي زَوْجِي وَرَضِيَتْ عَنْ بَرِّهَا أَوْ أَمِي أَوْ بِمَا يَمْلِكُ أَيْ لَا بِمَا تَمْلِكُ أَمِي لَهَا لَا تَقْدَرُ
 وَلَا أَنْ رَضِيَ نَبِي أَوْ أَمِي لَهَا لِيَقُورَ بِرَضِيَتْ فَلَا تَزَوِّجُ وَأَوْ رَضِيَتْ أَنْ أَرْوَجَ وَكَذَا بِأَذْنِهَا أَنْ يَقْدَلَ وَأَنْ لَمْ تَذْكُرْ
 سَكَاحًا لِي مَا يَحْتَاجُ وَلَوْ قِيلَ لَهَا أَرْضِيَتْ بِالزَّوْجِ فَقَالَتْ رَضِيَتْ كُنْ (وَصَدَّقَتْ بِكُفٍّ) وَلَوْ عَتَقَتْ (أَسْتَوْفَتْ)
 فِي كُفٍّ وَغَيْرِهِ وَأَنْ بَكَتْ لَكِنْ مِنْ غَيْرِ صَبَاحٍ أَوْ ضَرْبٍ خَدِّ غَيْرِ وَبِالسَّكْرِ تَسْتَأْمِرُ وَذَنْهَا سَكْرًا وَخَرَجَ بِشَيْبٍ
 بَوَّيَ نَمَ الْبَكَارَةُ نَحْوُ أَصْبَحَ فَكُلُّهَا سَكْرًا فِي الْأَكْفَاءِ بِالسَّكْرِ بَعْدَ الْأَسْتِذَانِ وَيَدْبُ لِلْأَبِ وَالْجَدِّ
 اسْتِذْنَانِ الْبَكَارَةَ تَطْبِيقًا لِحَالِهَا أَمَّا الصَّغِيرَةُ فَلَا أَذْنَ لَهَا وَبِحَيْثُ تَذْكُرُ فِي الْمَعْرَةِ وَلِغَيْرِهَا الْأَشْهَادُ عَلَى الْأَذْنِ
 (فَرَعَ) لَوْ أَعْتَقَ جُنَاةً أَمَةً اشْتَرَطَ زَمَانًا كُلُّهُمْ فَيُؤْكَوْنُ وَاحِدًا مِنْهُمْ أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ وَلَوْ أَرَادَ أَخْلَصَ أَنْ يَزَوِّجَهَا
 بِزَوْجِهَا التَّائِقُونَ مَعَ الْقَاضِي فَإِنْ مَاتَ جَمِيعُهُمْ كُنْ زَمَانًا وَاحِدًا مِنْ عَصَبَةٍ كُلِّ وَاحِدٍ لَوْ اجْتَمَعَ عَدَدٌ مِنْ عَصَبَاتِ
 لِلْعَتِيقِ فِي دَرَجَاتٍ أَنْ يَزَوِّجَهَا أَحَدُهُمْ بِرِضَاهَا وَأَنْ لَمْ يَرْضَ الْبَاقُونَ (نَمَ) بَعْدَ قَدَمِ عَصَبَةِ النَّسَبِ وَالْوَلَاةِ (قَاضٍ)
 أَوْ نَائِبُهُ لِقَوْلِهِ السُّلْطَانُ عَوْلَى مَنْ لَا وَلِيَّ لَهَا وَلِلرَّادِّ مِنْ بَيْتِهِ وَلَا يَتِمُّ مِنَ الْإِمَامِ وَالْقَضَا وَتَوَاتُرِهِمْ
 (فَزَوْجٍ) أَيْ الْقَاضِي (بِكُفٍّ) لَا بِغَيْرِهِ (بَالْعَمَةِ) كَانَتْهُ فِي حَالِهَا الْعَمْدُ وَلَوْ مَتَّازَةً بِهِ وَأَنْ كَانَ أَذْنُهَا
 لَوْ هِيَ خَارِجَةً أَمَّا إِذَا كَانَتْ خَارِجَةً عَنْ حَالِهَا وَلَا يَتِمُّ خَالَتُهَا فَلَا يَزَوِّجُهَا وَأَنْ أَذْنُهَا لَهُ قَبْلَ خُرُوجِهَا مِنْهُ أَوْ كَانَ هُوَ

(قوله ولغيرها) أي
 الأب والجدائ ويندب
 لغيرها الإسهاد على
 الاذن المعتبر ولا
 يشترط ذلك لصحة
 النكاح (قوله مع
 القاضي) أما الباقون
 فمن أقسم وأما
 القاضي فمن الزوج
 إذ ليس له أن يزوج
 نفسه بنفسه فليس له
 أن يتولى الطرفين

فيه لأن الولاء عليها لا تعلق بالحاطب وخرج بالبالغة البتة ولا يزوجها القاضى ولو خفي لم ياذن له سلطان
 حنفى فيه وصدق الزاة في دعوى البتة بحضرة أو امتناع بلا عين إذا لا يفرق إلا من الألفى دعوى البلوغ بالعين
 إلا بينة خيرة تذكركم عند السين (عديم ولها) الحاشى بنسب أو ولا (أوغات) أى أقرب أو لهما (مرحلتين)
 وليس له وكيل حاضر في التزوج وصدق المرأة في دعوى عيب الولي وحلها من النكاح والعقد ولو لم يقع بالبتة
 بذلك وتسن طلب بينة بذلك منها أو لا فتعلقها ولو زوجها لهية الولي فيان أنه قريب من اليد العقد وقت النكاح
 لم يتعقدان ثبت قرينة فلا يقدح في صحة النكاح بخبر قوله كنت قريبا من البلد لا بد من بينة على الوجه خلافا
 لما نقله الزركشى والشيخ زكريا عن فتاوى البغوي (أو غاب إلى دونهما السكن) (تعدر وصول إليه) أى إلى
 الولي (الخوف) في الطريق من القتل أو الضرب أو أخذ ماله (أو فقد) أى الولي بان لم يفرق مكانه ولا موته
 ولا حياته بعد عيبه أو حضوره قالوا وانكسار سفينة أو استرقاق هذا إن لم يحكم بموته وبالزوجه الأبعد (أو
 عقل) الولي ولو نجح أى منع (تكلمه) أى بالغة عاقلة (دعت إلى) تزوجها من (كف) ولو يكون مهر المثل
 من تزوجها بعد (فروع) لا يزوج القاضى أن عقل نجح من تزوجها بكف ومعتة وقد عتق هو كما آخر
 غير معتنها وأن كان معتنة دون معتنها كنهاء قول لا يزوج غير المجرب ولو أبا وجدا بان كانت ثيبا لا يمن عتبه والإلا
 كان غاصلا ولو ثبت تورى الولي أو تزوج زوجها التحاكم وكذا يزوج القاضى إذا حرّم الولي أو أراذ نكاحها
 كان غير معتنة في تساويه في الدرجه ومعتق فلا يزوج الأبعد في الصور المذكورة بقاء الأقرب على ولايته وإنما
 يزوج القاضى أو طفله إذا أراذ نكاح من ليس لها ولي قاض آخر بمحل ولايته أى إذا كانت الزاة في عمله أو نائب
 القاضى الذي يزوج هو أو طفله (نم) إن لم يوجد ولي من مرفق زوجها (محكم عدل) محرم وكفى مع خاطرها أمرها
 كبر زوجها منه وإن لم يكن بمحضها إذا لم يكن قاض ولو غير أهله أو لا فستر طمكون المحكم بمحضها أو قال شيخنا نقران
 كان الحاكم لا يزوج إلا بدراهم كاحد آلان فسحة أن لها أن تولى غدا مع وجوده وإن سكتا أنه لا ينعزل بذلك
 بأن علم موته ذلك منه حال التولية أو ولو وطى في نكاح بلادى كان زوجت نفسها ولم يحكم حاكم محض ولا
 يطلاقه لزمه مهر المثل دون المسمى لفساد النكاح وتفرز به مقتضى تحريره وتسقط عنه الحد (و) يجوز (القاضى)
 تزوج من قال أنها حرة عن نكاح وعقد أو طلق زوجي واعتدلت (ما لم تعرف لها زوجا) معتنا (والأ) أى
 وان عرف لها زوجا باسمه أو شخصه أو عتبه (شرط) في صحة تزوج الحاكم لها دون الولي الخاص (أثبت له راقه)
 بنحو طلاق أو موت سواء أفتاب أم حضر وإما فرقوا المعلن وغيره مع أن الدار العلم بتسقط الزوجة أو
 بهدمه حتى يعمل بالأصل في كل منها لأن القاضى لما يعين الزوج عنه باسمه أو شخصه بما كدله الاحتياط
 والعمل بأصل بقاء الزوجية فاستشرط الثبوت ولا يهاذى كرت معتنا باسم العلم كأنها أدعت عليه بل صرحوا بأنها
 دعوى عليه فلا بد من إثبات خلاف ما إذا عرف مطلق الزوجة من غير تعيين عاذا مكرفا كتمن أخبارها
 بالخلو عن الواضع لقول الأصحاب أن العبر في العقود قول أن يزوجها أو أمها الولي الخاص فغير وجه أن صدقها وإن
 عرف زوجها الأول من غير إثبات طلاق ولا يمين لكن يسن له كفاين لم يعرف زوجها طلب إثبات ذلك وفوق
 ثمين القاضى والولي حيث فصل بين المعلن وغيره في ذلك دون هذا لأن القاضى يجب عليه الاحتياط أنه كثير من
 الولي (و) يجوز (المجرب) وهو الأب والجد والعم (أو كذا) يمكن صح تزوجها (في تزوج) غير أذنها وإن
 لم يعين المجرب الزوج في توكله (وطى وكيلى) ان لم يعين الولي الزوج (كبر عا) خط واحتياط في أمرها فان زوجها
 بغير كف أو بكف وقد خطمها كفا منه لم تصح التزوج لخالفوا الاحتياط الواجب عليه (و) يجوز التوكيل
 (لغيره) أى غير المجرب بان لم يكن باولا لجد في البكر أو كانت مؤنثة ثيبا فليوكل (بعد اذن) خط من منها (له فيه)
 أى التزوج إن لم تنه عن التوكيل وإذا عتقت الولي لرجلا فلعنه التوكيل والام تصح تزوجها ولو لم ينعن لأن
 الاذن المطلق مع أن المطلوب معين فاشدو خرج بقولي بعد أذنها للولي في التزوج ماله وكله مثل أذهاله فيه فلا يصح

الدم زاشة

١١ ماذن من تزوج القاضى عند فقد الولي ان لم يكن بموته

١٢ الحاشى كفاه والباء

١٣ كفى على كونه أو تزوجها

١٤ قوله معتقد محرمه

١٥ أمان لا يعتد محرمه

١٦ كحنفى أو مقلد حنفى فلا

١٧ يعز به وهذا هو للعمد

١٨ خلافا لما اسلفناه عن

١٩ ابن الصلاح المبنى على

٢٠ الضعيف (قوله طلب)

٢١ فاعل بسن (قوله اثبات

٢٢ ذلك) اسم الإشارة

٢٣ مائد على الطلاق

٢٤ (و) كمن سارها كإحدى قدام

من بالغة

التوكيل ولا النكاح نعم لو دخل قبل ان يعلم ان له طائفا جواز التوكيل قبل الاذن فروجها لو كمل مع ان تبين
 انها كانت ذمت قبل التوكيل لان العبرة في العدة بما في نفس الامر لا بما في ظن المكلف والافلا (فروع)
 لو زوج بالقاضي امرأة قبل نوبت توكيله بل غير عدلية فزوج صحيح لكنه غير جائز لانه تعاطي عقد فافيد في
 الطاهر كفاؤه لبعض اصحابنا ولو بلغت الولي امره اذ ان موكله فيه قصد زواجها او كمل القامى فروجها مع التوكيل
 والزواج ولو قالت امرأه لو لم اذن لك في زواجي ان اراد زواجي الا ان وبعد طلاق وانقضت عدتي صحيح
 من زوجي هذا الاذن ناشأ فلو وكل الولي ان يجتنب هذه الصفة مع زوجته ثانيا بصلان وان لم يملكه حال الاذن لكنه
 تابع لما ملكه حال الاذن كافي به الطيب الثاني وقره بعض اصحابنا ولو امر القاضي رجلا بزوج من لا ولي
 لها قبل استئذانها وفيه فروجها باذنها جائز على الاصح ان استأنبه في فعله مع اختلاف لا توكيل
 (فرع) لو استخاف القاضي ففهم في زواج امرأته كيف الكتاب فقط بل بشرط القطع عليه منه وليس
 المكتوب بالالة الا عند على الخط عدا في اصل الروضة وتضعف اللقبى له مردود بصرهم بان الكتابة
 ما وجدها لان في الاستخلاف بل لا بد من اشهاد شاهدين على ذلك قاله شيخنا في نشر حد التكبير (و) يجوز
 (زوج توكيل في قوله) أي النكاح فيقول توكيل الولي للزوج وحيث فلا تفت فلان بن فلان ثم يقول موكلتي
 أو وكالة عنه ان جعل الزوج أو الشاهدان وكالته والأشتر ذلك وان حصل العلم باخبار الوكيل ويقول الولي
 او كمل الزوج وحيث بنى فلان بن فلان فيقول وكيله كما يقول في الصبي حين يفت النكاح له قلت تكا عا له
 فان ترك لفظه لم يفت ما نصه النكاح وان توى أو وكل أو الطفل كالوالد وحيث فلان لم يفت النكاح فان
 ترك لفظه لم يفت ما نصه لا و كمل أو كان توى موكله (فروع) من قال لها أو كمل في زواج فلان فليمن صدقه
 قبول النكاح منه ويجوز لمن أحبر عدل بطلاق فلان أو موته أو توكيله أن يعمل به بالنسبة لا يتعلق بنفسه
 وكذا غطه أو توفى به وانما بالنسبة في حق الغير أو لا يتعلق بالحاكم فيجوز اعتدال عدل ولا خط قاضي بين كل
 مالتين فيجب مشروعي (فرع) (زوج عتمة أمراة حقة) عتمة ولي عتيقة انسا (ولها) على المنة فيما لو لاته
 عليها فيزوجها أبو العتمة ثم جازها بترتيب الأولياء ولا يزوجها ابن العتمة مادامت حية (باذن عتيقة) ولو لم
 تر من العتمة أو لولاه لها فادامت العتمة زوجها البها (و) يزوج (أمة) امرأة (بالعق) رشيدة (وكلمها) أي
 ولي السنته (باذنها وحدها) علانها المالك لما فلا يعتبر بان الأمة عن كسبها إجازها على النكاح ويشترط
 ان يكون اذن السيد نطقا وان كانت بكرا (و) يزوج (أمة صغيرة) بكرا أو كغيرها (فأبوه) (القطعة) ويجوز
 كتحصيل مهر أو نفقة (لا) يزوج (عجدها) لا قطع كسبه عنها فلا يملك ان ظهرت مصلحة ولا أمة تيب
 صغيرة لأنه لا يملك نكاح ماله كنها ولا يجوز للقاضي ان يزوج أمة الغائب وان احتاجت إلى النكاح وقضت
 بعدم النفقة نعم ان رأى القاضي يفتها لأن الحظية للغائب من الاتفاق عليها ناعها (و) يزوج (شأن) بالملك
 ولو فاسقا (أمة) المملوكة كتم له لا المشرقة ولو باعته بينه وبين جماعة أخرى غير راجعهم (ولو) بكرا
 (صغيرة) أو نيا غير بالغة أو كبيرة بلا اذن منها لأن النكاح يرد على منافع النكاح وهي مملوكة له وله إجازها عليه
 لكن لا يزوجه الغير كسبه بعيب مثبت للخيار أو فسق أو جرم فثبت الإبرصا له ، وكذا تزوجه بغير رقبه وذني
 نسب لعدم النسب لها والمكاتب لا يسيد ثم زوج أمته ان اذن له يسيد فيه ولو طلب الأمة تزوجه المملوك لم يسيد
 علانة يفتص لومها قال شيخنا يزوج الحاكم أمة كافر أمة كافر أمة كافر باذن الموقوف عليهم أي ان انحصروا
 والإمير تزوج (ولا يفتك) (ولا يفتك) (ولا يفتك) (ولا يفتك) (ولا يفتك) (ولا يفتك) (ولا يفتك) (ولا يفتك) (ولا يفتك)
 بامارة ممة أو قبيلة فينكح بحسب اذنه ولا يعدل عما اذن له في غير اعادة لطفه فان عدل عنه لم يصح النكاح ولو
 نكح أمة بلا اذن يسيد يطل النكاح ويفرق بينهما مطلقا لا يملك ان وطئ فلاشي عليه رشيدة مختارة أما
 السفينة والصغيرة فيلزم فيها مهر المثل ولا يجوز للعبد ولو ما ذواني التجارة أو مكاتب أن يتشترى لو ان جاز له

(قوله من اشهاد شاهدين)
 على ذلك (أي على
 الاستخلاف) قوله
 (فيهما) أي في الصورتين
 الساعتين (قوله مادامت
 حية) قيد أخرج به ما
 إدامات للعتة فيزوج
 عتيقها انما لا انتقال
 الولاية إليه اذ هو أقرب
 عصبات للعتة

النكاح بالإذن لأن المأذون له لا يملك ولضعف الملك في الكتاب ولو طلب المبدأ النكاح لأوجب على السيد أجاته
ولو عكسنا ولا يصدق مدعى عتق من عبد أو أمة إلا بالبينة العترة ألا يثبتها في باب الشهادة وصدق مدعى
حرية أمثلة يمينه لم يسبق إقراره بقرده أو لم يثبت لأن الأصل الحرية
(فصل في الكفاءة) وهي مقترنة في النكاح لا يصحته بل لأها حق للمرأة والولي فلها إسقاطها (لا يكافيء
حرية) أصلية أو عتقة ولا من لم يمسها الرقي أو آباءها أو الأقرب إليهم غير هابن لا يكون مثله في ذلك ولا أن
ليس الرقي في الأمهات (ولا عتقة) وعتقة غير هابن فاسق ومبتدع فالناسق كفى للفاقة أي أن استوى
فتقهما (و) لا (نكحة) من عريضة أو قرينة أو هاشمية أو مطليقة غير هابن لا يكافيء عريضة أو غير هابن من العتق
وإن كانت أمة غير عريضة ولا قرينة غير هابن فية العرب ولا هاشمية أو مطليقة غير هابن فية قريش ومعهم
وبنو المطلب شيء وأحدفها مكافئان ولا يكافيء من أسلم نفسه من كفاية أو أكثر في الإسلام ومن له أبوان
منهما ثلاثة أو أربعة على ما به لكن عكس القاضى أبو الطيب وغيره فيه وجها أنها كتمان واختاره الرزائي
وجزم به صاحب القباب (و) لا (نكحة) من حرف ذنن وهي ما ذلت ثلاثه على إعطاء المروءة غير هابن فلا
يكافيء من هو أو أبوه حكام أو كنس أو راعى تحت خطبه ولا هو بنت تاجر وهو من تحت النكاح من غير تقييد
بجنس أو تزويج وهو بائع البر ولا ما بنت عالم أو قاض عدل قال الرزائي وصوبه الأذري ولا يكافيء حالة خاهل
خلافا للرؤية والأصح أن النكاح لا يتقرب في الكفاءة لأن المالئزائل ولا يتغير به أهل للزوات والبصائر (و)
لا صلحة حالة العقد (من عتق) ثبت بخيار (نكاح) لجاهل به حاله (كجنون) ولو تنقضا وان قل وهو ممنوع من
يتزول به بالشعور من القلب (و) خدام (متن) وهي على محذور منها الضميمة تسوؤهم تنقطع (ورمى) مستحكر
وهو يماض شديد يذهب دموه الجلد وإن قل وعلاصة الاستحكام في الأول أسوداد الضميمة في الثاني عدم
أحراره وعند غيره (غير) ممن يبعث منها لأن النفس صاف محذور ولا كان لها عيب أيضا فلا كفاءة
وإن اتقيا وكان ماها أفتقر أم القيوب التي لا تحت الخيار فلا تزويج كالمصطفى وقطع الطرف ونحو الصورة خلافا
لجمع متقدمين (تمة) ومن عيوب النكاح رقيق وقرن فها تحت وعنه فليس من الزوجين الخيار فوزا في
فتسخ النكاح بما وجد من العيوب المذكورة في الآخر بشرط أن يكون بحضور الحاكم وليس منها استعاضة
وعرضان وقروح سبالة أو ضيق منفذ ومحو كسلك من الزوجين خيار مختلف بشرط وقوع في العقد لاقبله كان
شرطي أحدا الزوجين عريضة أو نسب أو جملة أو سائر أو بكرة أو شبك أو سلامة من عيوب كزواجك بشرط
أنها بكر أو حرة مثلاً فإن أذن بمأشرفه فسح ولو بلا قاض ولو شرطت بكرة فوجدت ثيبا وادعت ذهاها
عنده فأنكر صدقت بغيرها دفع الفسخ أو ادعت اقتضاضه لها فأنكر قال قول قولها سبها دفع الفسخ أيضا
لكن يصدق هو يمينه لتشطر المهر إن طلق قبل الدخول (ولا محال بعضا) أي بعض خصال الكفاءة
(بعض) من تلك الخصال فلا زوج حرة عجيبة برفيق عربي ولا حرة فاسقة بعبد عفيف قال للتولي ليس من
الحرف الدنيئة حجارة ولو أطره عرف بلد بتفضل بعض الحرف الدنيئة التي تصو أعلها مستر وتعتبر عرف
بلد هاتم يتصو أعلها وليس للابن تزويج ابنة الصغرى أمة لا نعمان العنت (ويزوجها بغير كفوة) بنسب
أو ولاية (لا قاض برضا كل) منها ومن وليها أو وليها المستوين السكاكين والوالد المانع رضام أم القاضى فلا
يصح له تزويجها بغير كفوة وإن رضى به على المتعديان كان لها ولي غائب أو مفقود لا نكاحا لئلا يبعث عنه فلا يترك
الخطأ له وعتد جميع متأخرون لها ولم يجد كفوا وخافت الفتنة لزوم القاضى أجابها الضرورة قال شيخنا وهو
من جهة مدركا عظم ليس لها ولي أصلا فزوجها القاضى بغير كفوة بطليها التزويج منه صحيح على المختار خلافا
للشيخين (أزع) لو زوجت من غير كفوة بالإجبار أو بالأذن الطلاق عن التقييد بكفوة أو بغيره لم
يصح التزويج لعدم رضاها به فإن أذنت في تزويجها بمن ظنته كفوا فبان خلافا صحت النكاح ولا خيار لها

(قوله في الكفاءة) هي
للمساواة في نحو الرتبة
(قوله من فاسق) أي
فوجود الفسق فيه أو في
أحد أباؤه مانع للكفاءة
ما لم تكن هي مثله أو
أكثر منه (قوله ولو
منقطعا) تبين في هذا
التصميم شيخه حج قال
مدوستن من التتبع
كأقاله للتولي الخفيف
الذي يطرا في بعض
الازمان اه قال ع ش
أي كيوم في سنة اه
(قوله وستبر عرف
بلدها الخ) أي بلد الزوجة
لا بلد العقد لأن المدار
على طارها به وعدمه
وذلك انما يعرف بالنسبة
لعرف بلدها أي التي هي
بمساحة العقد كافي حج

- ① زوجة
- ② من نكاحه من ذكر
- ③ كالمهر/مهره/ألمح
- ④ كوالد
- ⑤ رقيق/قوس
- ⑥ سلاطين
- ⑦ كون محض دليل

يُغْتَصَرُ هَاتِرُكَ الْبَيْتِ نَعْمَ لَهَا غَيْرُ أَنْ بَانَ مَعْنَاهُ أَوْ رَقِيقًا وَهِيَ حُرَّةٌ (تَمَّةٌ) بِمَجُورٍ لَزَوْجٍ كُلِّ غَنَمٍ مِنْهَا مِائَتُ
 حَلَقَةٍ ذَرَاهِوُ لَوْ غَنَمٌ يَنْظُرُهَا أَوْ اسْتَمَاعَ يَدَهَا لَا يَدَّ وَهِيَ خَافَ أَنْ تَخْلُقَ لَا تَحْدُو وَلَا تَقْضِي بِأَصْبَحٍ وَتَسْ
 مَلَاعَةِ الزَّوْجَةِ إِنَّمَا تَوَانُ لَا تَخْلُجُ عَنْ الْجَمَاعِ كُلِّ أَرْبَعٍ لِيَالٍ ثَمَرَةٌ بِلَا عَذْرِ وَأَنْ يَشْعُرَ بِالْجَمَاعِ نَوْتُ السَّخَرِ وَأَنْ
 يَحْمِلَ لِنَزْلِ إِذَا تَقَدَّمَ أَزَالَهُ وَأَنْ يَجْمَعَ مَعَهَا عَدَدُ الْقُدُومِ مِنْ سَفَرِهِ وَأَنْ يَتَطَهَّرَ الْفُتْنَانُ وَأَنْ يَقُولَ كُلُّ وَلَوْ مَعَ الْبَاسِ
 عَنْ الْوَلِيِّ بِاسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ خَيِّنَا الشَّيْطَانَ وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَمَارِزَ قَتْلَانِ بِنَا مَنَافِي فَرَايَ وَاحِدَةٍ (وَلَوْ تَقَوَّى) لَا بِأَدْوِيَةٍ
 مُبَاحَةٍ بِقَصْدٍ صَالِحٍ كَيْفَةً وَتَسْلِيًا وَسِيلَةً (لُحُوبٌ) فَلَيْسَ كُنْ يَحْبُو بِأَفَانِي يَظْهَرُ قَالَهُ لِيَحْنَا وَحَرَمٌ عَلَيْهَا مَنَعَةٌ مِنْ
 اسْتِمَاعِ حَازِرٍ وَيَكْرَهُهَا أَنْ تَصِفَ لَزَوْجِهَا أَوْ غَيْرَهُ أَمْرًا أَوْ حُرًى لَعِبَرٍ حَاجِزَةً الْوُطْءَ فِي زَمَنِ الْعَدْوِ حَوْلَ وَقْتِ
 الْمَكْتُوبَةِ فِيهِ وَخُرُوجِهِ قَوْلٌ وَجُودِ الْمَاءِ وَانْهَاجُ الْفَتِيلِ عَقْفَهُ وَتَقَوُّتِ الصَّلَاةِ
 (فَصَلِّ) فِي نِكَاحِ الْأَمَةِ (حَرَمٌ لِحْيَةٍ) وَلَوْ عَقِبَ أَوْ آسَمَنَ الْوَلَدُ (نِكَاحُ أَمَةٍ) لَعِبَرٌ وَلَوْ مَبْعُضَةٌ (الْأ) ثَلَاثَةٌ
 شُرُوطٌ أَحَدُهَا (بِتَخْرِجٍ عَنْ مَصْلَحَةٍ كَتَمَتْ) وَلَوْ أَمَةٌ أَوْ حُرَّةٌ لَا يَحِلُّ فِي حُكْمِ الزَّوْجَةِ تَأْمِيقُ عِدَّتِهَا بِدَلِيلِ التَّوَارِثِ
 بَانَ لَا يَكُونُ تَحْتَهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ وَلَا قَادِرٌ عَلَى نِكَاحٍ حُرَّةٌ لَعَدَمِهَا أَوْ قَعْرُهَا أَوْ التَّسَرُّيْ بِعَدَمِ أَمَةٍ فِي مِلْكِكَ أَوْ عَنْ
 كَثَرِ لَهَا وَلَوْ وَحْدَةً يَفْرَضُ أَوْ يَحْتَجُّ بِالْمَالِ أَوْ جَارِيَةً يُلْزَمُ فِيهِ الْقَبُولُ بِلِ تَحْلٍ مَعَ ذَلِكَ نِكَاحُ الْأَمَةِ لَأَنَّ لَهُ وَلَوْ مَوْسِرٍ
 أَمَا إِذَا كَانَ تَحْتَهُ صَغِيرَةٌ لَا تَحْمِلُ الْوُطْءَ أَوْ هَرَمَةٌ أَوْ مَجْنُونَةٌ أَوْ مَجْنُونَةٌ أَوْ بَرَصَاءٌ أَوْ تَقَاءُ أَوْ قَرْنَاءُ فَتَحِلُّ الْأَمَةُ
 وَكَذَا إِنْ كَانَ تَحْتَهُ زَانِيَةً عَلَى مَا تَقَى بِغَيْرِ وَاحِدٍ وَلَوْ قَدَّرَ عَلَى غَائِبَةٍ فِي مَكَانٍ قَرِيبٍ يَسْقُ قَصْدُهَا وَأَمَّا إِنْ تَقَالَمَا
 الْبَلَدُ لَمْ يَحِلَّ عِلُّ الْأَمَةِ أَمَّا لَوْ كَانَ تَحْتَهُ غَائِبَةً فِي مَكَانٍ بَعِيدٍ عَنْ بَلَدِهِ وَلَحِقَتْهُ مَشَقَّةٌ ظَاهِرَةٌ بَانَ يَنْسَبُ مَتَحَقُّهَا فِي مَطْلَبِ
 الزَّوْجَةِ إِلَى مَجَاوِزَةِ الْحَدِّ فِي قَصْدِهَا أَوْ خَافَ الزَّانِمَةُ قَصْدَهَا فِي كَالْمَدِّ كَالْتِي لَا يُمْكِنُ اتِّفَاقُهَا إِلَى وَطْئِهَا مَشَقَّةً
 الْقَرِيبَةِ (وَلَوْ) نَانِيَا (مُخَوِّفُونَ) بِغَلَبَةِ شَهْوَةٍ وَصُفِّ تَعَوُّهُ فَتَحِلُّ لِأَيِّفَانِ صَغُفَتْ شَهْوَتُهُ وَلَوْ تَقَوَّى أَوْ مَزُودَةً
 أَوْ حَاجَةً يَسْتَفِيقُ مَعَهَا زَانًا أَوْ قَوِيَّتْ شَهْوَتُهُ وَتَقَوَّاهُ عِلُّ لَهَا الْأَمَةُ لَا يَحِلُّ أَنْ تَأُولَوْهَا خَافَ الزَّانِي مِنْ أَمَةٍ بَيْنَهُمَا
 لِقَوِّهِ لَهَا عِلُّ لَهَا كَاصْرَ حُرِّهَا أَوْ الشَّرْطُ الثَّلَاثُ أَنْ تَكُونَ الْأَمَةُ مُسْلِمَةً يُمْكِنُ وَطْئُهَا فَلَا عِلَّ لَهَا الْأَمَةُ الْكُفْيَانِيَّةُ
 وَعِنْدَنَا فِي حَيْفَةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَجُورٍ لِلْحُرِّ نِكَاحُ أَمَةٍ غَيْرُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ تَحْتَهُ حُرَّةٌ (فَرُوعٌ) لَوْ نِكَاحُ الْحُرِّ الْأَمَةُ
 بِشُرُوطٍ أَمَّا إِنْ أُنْكِحَ الْحُرَّةُ لَمْ يَنْفِخْ نِكَاحُ الْأَمَةِ وَلَوْلَا الْأَمَةُ مِنْ نِكَاحٍ أَوْ غَيْرِهِ كَرْنَا أَوْ شَيْءٌ بَانَ تَنْكِحُهَا
 وَهُوَ قَوْسِرٌ بِمَا لَكُمَا وَلَوْ عَزَّ وَاحِدٌ حُرَّةٌ أَمَةٌ وَزَوْجُهَا فَأُولَا دَهَا الْخَاصِلُونَ مِنْهُ أَعْرَازُ مَا مَ تَعْلَمُ بِرَقْعِهَا وَأَنْ
 كَانَ عِبْدًا أَوْ لَزَمَتْهُمُ قِسْمَتُهُمْ يَوْمَ الْوِلَادَةِ (وَحَلُّ الْمُسْلِمِ) حُرٌّ (وَطْنُ) أَمَةٍ (السَّكْنَانِيَّةُ) لَا الْوُطْئُ وَالْمُحُوسَّةُ (تَمَّةٌ)
 لَا يَصْنَعُ شَيْءٌ بِأَذْنِهِ فِي نِكَاحِ عِبْدِهِ وَمَهْرًا وَلَا مَزُونَةً وَأَنْ شَرَطَ فِي أَذْنِهِ ضَمَانٌ بِلِ يَكُونُ تَنْ فِي كِتَابِهِ وَفِي مَالِ تِجَارَةٍ
 أَذْنُ لَهَا فَتَحِلُّ إِنْ لَمْ يَكُنْ حُرًّا مَكْتَسِبًا وَلَا مَازُونًا فَتَحِلُّ فِي ذِمَّتِهِ فَقَطُّ كَرَانِي عَلَى مَقْدَرِهِ وَمَهْرٌ وَجِبَتْ بِوُطْئِهِ فِي نِكَاحِ
 فَاسِدَةٍ لَمْ يَأْذِنْ فِيهِ بَعْدَهُ وَلَا يَنْبَغُ مَهْرٌ أَصْلَابُهُ وَجَاءَتْهُ لَعِبَرُهُ وَإِنْ سَاءَ وَقِيلَ بِحُجْبِ نَسَقِطُ
 (فَصَلِّ) فِي الصَّدَاقِ وَهُوَ مَا يَجِبُ نِكَاحًا أَوْ وَطْئًا وَحَسْبِي بِذَلِكَ لِأَشْعَارِهِ يَصْدُقُ رَغْبَةً بِأَذْنِهِ فِي النِّكَاحِ الَّذِي هُوَ
 الْأَصْلُ فِي الْحَاجَةِ بِوَقَالَهُ أَصْطَحَرْتُ وَقِيلَ الصَّدَاقُ حَمَاجِبُ تَشْتَعِلُ فِي الْعَقْدِ وَالْمَهْرُ مَا يَجِبُ بِغَيْرِ ذَلِكَ (سُنَّ) وَلَوْ
 فِي زَوْجٍ أَمَةٍ بَعْدَهُ (فَذَكَرَ صَدَاقٌ فِي عَقْدِهِ) وَكَوْنُهُ مِنْ فِضَّةٍ لِلاتِّبَاعِ فَهُوَ مَا وَعَدَ بِإِدَاعَةٍ عَلَى حَسْمَانٍ قَدَّرَ هُمَا أَصْدَقُ
 بِنَانِهِ أَوْ نَقْصَانٍ عَنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ خَالِصَةٍ وَكَرَهُ الْخُلَافَةُ عَنْ ذِكْرِهِ وَقَدْ حُجَّتْ لَهَا رِضَى كَانَ كَانَتْ الْمَرْأَةُ غَيْرَ
 جَائِزَةً لِالصَّدَقِ (وَلَمْ يَصَحَّ) مَكُونُهُ (مَنْعَتُ) مَكُونُهُ (صَدَاقٌ) وَإِنْ قُلَّ لَصَحَّ كَوْنُهُ مَكُونًا فَانْ عَقْدٌ عَالًا يَتِمُّوْلُ
 كِتَابَةً وَحَصَاةً وَقَعَّ نَازِحَانِ وَتَرَكَ حَقَّ قَدْفٍ فَدَثَّ التَّسْمَةَ لَحْرُوجِهِ عَنْ الْفَوَاضِلِ (وَلَمْ يَكُنْ) كَوْنُهُ نَاقِصَةً
 بِصَغِيرٍ أَوْ جَوْنٍ وَتَسْمِيَةِ أَمَةٍ (مَحْسُوسٌ) تَقْسِيمُ الْقَيْصِ عَنْ مَوْجِلِهِ مِنْ الْمَهْرِ أَلَمْ يَنْ أَوْ الْحَالِ سَوَاءً كَانَ بَعْضُهُ أَمْ كَلَّهُ
 أَمَّا لَوْ كَانَ مُؤَخَّلًا فَلَا حِسَّ لَهَا وَإِنْ حَلَّ قَبْلَ تَسْلِيمِهَا تَسْمِيَتُهَا وَتَسْقُطُ حَقُّ الْحَبْسِ بِوُطْئِهِ بِأَهْلِهَا طَائِعَةً كَامِلَةً
 فَلَيْسَ هَا كَالْحِسِّ عَدَدُ الْكُلِّ الْأَنْ أَسْمِيَتُ الْأَوَّلَى بِمَصْلَحَةٍ وَمَحِلُّ وَجُوبِهَا تَحْوِطُ بِطَلَبِهَا أَوْ مِنْ وَلِيِّهَا أَمَّا رَأَى

① المحسوب وهو الجماع
 المحسوب بالقتل
 تكون الصالح

② دليل كحصة وارث وسيا

(قوله بظرها) بالباء

الهناء التي تقطعها الحائنة

من فرج المرأة عند

الختان كافي مر (قوله

في ذمته) أي يطالب

بهما بعد العتق واليسار

لوجوبهما برضا

مستحقهما وفي قول

على السيد لأن الأذن

لمن هذا حاله التزام للمؤن

وللسيد السابقة ان

تكفل بالمهر والنفقة

وفوت الاستمتاع

عليه للملكة الرقبة

وتقدم حقه (قوله ذكر

صداق) أي في صلب

العقد فلا اعتبار بالتوافق

قبله أو بعده في استحباب

أو التزام حتى لو خالف

السمي فيه للتفق عليه

قبله وبعده كان المعتبر

ما في صلب العقد

③ تحسب من صلبه وتحسب

④ صفة داره ليرد

منه إذا كان قبله

زمان

دعوى سواها إلى غيره

فأض من ثلاثة أيام فأقل لا تقطع حين ونفيس نعم لو خيبت أنه بطو هاسكت نفسه وعليها الامتناع فان
 عليت أن امتناعاً لا يفيد واقصت القرائن بالقطع بأنه بطو هام يتعد أن لها بل عليها الامتناع حينئذ على ما قاله
 شيخنا (ولو أنكح) الولي (صغيرة) أو مجنونة (أو زينة بكر) إلا بدون مهر مثل (أو عتقت له قدراً
 فنقص عنه أو أطلقت الأذن ولم تهرض لمهر فنقص عن مهر مثل (مصح) النكاح على الأصح (مهر مثل) الفساد
 المسمى كما إذا قبل النكاح لطفه فوق مهر مثل من ماله ولو ذكرها مهر أسراً أو كثرته جهراً أو زومه ما عتقد
 به اعتباراً بالعقد وإذا عتقد أسراً بالقبول ثم أعيد جهراً بالقبول ثم الف (وفي وطء نكاح) أو أسراً (فاسد) كما
 في وطء شبهة (يجب مهر مثل) لا سيما في شفعة البضع ولا يتعد شد الوطء إن اتخذت الشبهة (ويستمر كنه) أي
 كل الصداق (بموت) لأحدهما ولو قبل الوطء لإجماع الصمابة على ذلك (أو وطء) أي بشبهة الحشفة وإن بقيت
 اليكارة (ويستقط) أي كنه (غراق) وقع منها (قبلة) أي قبل وطء (كفخها) بيبه أو بإسارته وكرتها
 أو بسببها كفخها (وتستقطر) للزناى يجب نصفه فقط (بطلاق) غولوا باختيارها كان فوض الطلاق
 إليها فطلقت نفسها أو علقه فجعلها ففتت أو قورقت بالخلع وبانقاس نكاح برذنه وحده (قبلة) أي الوطء
 (ومصدق على وطء) من الزوجين يعني لأن الأصل عدونه إلا إذا نكحها بشرط البكارة ثم قال وجدتها يتيماً ولم
 أظاها فقلت بل زالت بوطئك فتصدق بيمينها الدفع الفسخ ويصدق هو المستطير إن طلق قبل وطء (وإذا
 اختلفا) أي الزوجان (في قدره) أي للمهر المسمى وكان ما يتبعه الزوج (أو) في (صفته) من نحو جنس
 كدناير وحلول وقدر أجل وصحة وضدها (ولا يئنه) لأحدهما أو تراضت ثلثتها (مخالفاً) كافي البيع (ثم)
 بعد التحالف (فبيع المسمى) ويجب مهر المثل وإن زاد على ما أدعته الزوجة وهو ما رغب به عادة في مثلها نساء
 وصفة من نساء عصبائهن ثم اخت لأبوين فلا يفت أخ نعمة كذلك فإن تجوز مهرهن في مهرهم لم يفسد
 كجدة وخالة قال للاوردي والرويان تقدم الأم فالأخت للأمة فالجدات فالخاله فبنت الأخت أي للأمة فبنت الخالة
 ولو اجتمع أم أب وأم أم فالأم القادى تنجح استواءها فان تعذرت عتبرت عتبت في الشبه من الأجنيات ويصبر مع ذلك
 ما يختلف به عن كسب وسار وبكار وجمال وقصاحه فان اختلفت عتبت بقصد أو نقص زيد عليه أو نقص
 منه لائق بالحال بحسب ما يراه قاض ولو ساحت واحدة لم يجب موافقتها (وليس لولي مفوض عن مهر) يلوته
 ساكنة تزونها وحقوقها وأوجب من خط العلامة الطنبغاوى إن الخيلة في إرادة الزوج عن المهر حيث كانت
 للزوجة صغيرة أو مجنونة أو سفهة أن يقول الولي مثلاً طلق موليتي على حياء قد رهم مثلاً على فطلق ثم يقول
 الزوج أحلت عليك موليتك بالصداق الذي لها على فيقول الولي قبلت فيأر الزوج حينئذ من الصداق اه
 ويصح التزوج بالمهر من مكلفة بلفظ لا براء والعفو والاستقاط والإحلال والتحليل والاباحة والمهر وإن لم يحصل
 قبول (مهرات) لو خطبت امرأة ثم أرسل أو دفع بلاكظ البهائلا قبل العقد أي ولم يقصد التزوج ثم وقع الأعراس
 منها أو مندرج ما وصلها منه كاصرح به جمع عفيفون ولو أعطاهما مالا فقالت حدة وقال صدق صدق يمينه
 وإن كان من غير جنسه ولو دفع لخطوبته وقال جعلته من الصداق الذي سيجب بالمعقد أو من الكسوة التي سيجب
 بالمعقد والتكفل وقالت بلمر حدة قال الذي سيجب صدقها إذا قرينة هذا على صدق في قصده ولو طلق في مثلنا
 بعد المعقد لم يرجع شيء كارجح الأذرعى خلافاً للبروى لأنه إنما أعطى لأجل المعقد وقد وجد (تمة) يجب عليه
 لزوجة موطوءة ولو أمه شفعة ثم ارق بغير سببها وبغير موت أحد ما وهي مما يترأس الزوجان عليه وقبل أكل مال
 يجوز حمله صداقاً ويشق أن لا ينقص عن ثلاثين ذكرهما فان تنازعا فقد رها القاضي بقدر حالهما من تسارو
 وإسارته ونسبها وصفاتها (خاتمة) الولية للمهرين منه مؤكدة للزوج الزوجه ولو من مال نفسه ولا حد
 لأقاربها لكن الأفضل للقادر شاة ووتها الأفضل بعد الدخول للاتباع وقبلة بعد العقد حصل بها أصل السنة والشفعة
 تستمر أرطبا بعد الدخول وإن طال الزمن كالمفقة أو طلقها وهي للأولى ويجب على غير معذور باعذار الجمعة

(قوله وإذا اختلفا أي الزوجان في قدر المهر فقد عتد صاحب اللهاج لهذا البحث فصلاً (قوله أي للمهر المسمى) إنما قيده بالمسمى ليخرج ما لو وجب مهر مثل لنحو فساد تسمية ولهم عرف لها مهر مثل فاختلف فيه فيصدق الزوج يمينه لأنه غارم (قوله ولو دفع لخطوبته) (اللع) مفصول دفع مخوف أي مالا أو شيئاً

(٩) دين ديني
 (١٠) دين أو عتق لآل وجهي
 (١١) موزونة وادون
 (١٢) أو عتق لآل وجهي امرأة ٢٠

عليه

(١٦) ما رواه أبو عثمان
 كورس الرواسي عن
 (قوله وتارك صلاة) أي
 بعد أمر الإمام ولم يفعلها
 أم قبل أمر الإمام فحرم
 كما هو ظاهر (قوله صدق
 للالك يعني) أي في
 استحقاق أصل العوض
 لا في قدره وأما إذا اختلفا
 في قدره فالصدق الغارم
 يعني حيث لا يئنه للآخر
 (قوله تنبل) شجر
 معروف عند أهل اليمن
 (قوله وضيرة) أي
 ومنصورة ومحبوسة
 وأمة لم يكل تسليمها
 ومديعة عليه أنه طلقها
 كما في حج (قوله وسبع
 قضاء) أي قضاء جميع
 السبع تأسيًا بتخيره
 أم سلمة فاختارت
 ثلاثًا ومن سافرت
 وحدها بغير إذن ولو
 لحاجة ناشئة فلا قسم
 لها نعم لو سافرها السيد
 وقد بات عند الحرة ليلتين
 فضاها لها إذا رجعت
 أما ان سافرت بأذنه
 لحاجة فقط أو لحاجتها
 معا فيضي لها
 (١٧) عن كذا كيد بن
 (١٨) أو كذا كيد بن
 (١٩) وضعه: أي كونه النهار بعده
 أولى من كونه قبله

للاخوذ وجنسه ورجال الضيف ومع ذلك ينبغي له مراعاة نصفه أصحبه فلا يأخذ إلا ما يحسنه أو رضون به
 عن طيب نفس لا عن حياء وكذا يقال في قرآن نحو مرتين أما عند الشك في الرضا فيحرم إلا خذ كالطفل فإلزم
 كان فتح الباب ليدخل من شاء وقرم تلك طعام اطعمه منظر قدر سدر فقه إن كان يقصو ما مسكنا وذميا وإن
 احتاجه مال كماله لا وكذا تنبيه المرأة الحرة خلاف عربي ومردود إن يحسن وتارك صلاة وكلب مقبور فإن
 منع فيه أخذه فمرا بوضي أن حصر والافسيسة ولو أطقه ولم يدكر عوضا فلا عوض له لتقصيره ولو اختلفا
 في ذكر العوض خلق للالك يمينه ويجوز أن يفسد بغيره وتنبذ وزكاة أولى وحل التفاضل علم برضا مال كماله
 ويكره أخذه لأنما هو وعزم أخذ فخرج بغيره عشق بملك الغير ومالك دخل مع اللاء عقوبة
 (أصل في القسم والنشوز) (يجب قسم الزوجات) إن باتت عند بضعهن بغير عفا وغيره فإلزمه قسم لمن بقي
 منهن ولو قام بهن غدر كرمض وحيف وثمن التسوية يمين في سائر أنواع الاستمتاع ولا يؤخذ عمل القلب إلى
 بضعهن وأن لا يظلمن بأن يبت عدهن ولا قسم بين إماء ولا إماء وزوجو يجب على الزوجين أن يتعامرا
 بالمعروف بان يتتبع كل منهما كرهه ما تحب ويؤذي إليه تحب مع الرضا وطلاقة الوجه من غير أن يهوجه إلى مؤنة
 وكلفة في ذلك (غيره) متبعة عن وطء شبهة لتحرير الحرة لها وصغيرة لا تطبق الوطء (ناشئة) أي خارجة عن
 طاعتها بان تخرج من غير إذن من منزله أو عنه من المتع بها أو تطلق الباب في وجهه ولو جئته وغير مسافرة
 لو حدها لحاجتها ولو باذنه فلا قسم لمن كالا فتقطن (فرع) قال الأذخر في خلاص غير نثار وياني ولو ظهر نثارها
 حل له منع قسمها وخوفها فتقضى منه من عليه في الأم وهو أصح القولين اه قال شيخنا وهو ظاهر إن أراد به
 أنه فعل له ذلك باطنا معاقبة لها لا ليطيح فرأيه أما في الظاهر فمضوا عليه ذلك غير مقبول بل ولو ثبت نثارها لا يجوز
 لقاضي أن يملكه من ذلك فيما يظن (وله) أي الزوج (دخول في ليل) لو أحده (على) زوجة (أخرى لضرورة)
 لا لغيرها كزنى الخوف والوطء (و) ثم دخول (في نهار الحاجة) كوضع متاع أو أخذ موعودة وتسليم فقه
 وتعرف غير (بلا اطلاع) في مكتب عرفا على قدر الحاجة وإن أطال فوق الحاجة يحسب غفلة وقضى وجوب نادات
 التوبة قدر ما مكث من توبة للدخول على هذا ما في للذهب وغيره وقضية كلام للتأجيل والروضة وأصليها
 بخلافه فيما إذا دخل في النهار لحاجة وإن طال فلا يجب توبة في الإقامة في غير الأصل كان كان نهار أي في قدرها
 غلابة وقت الرد وهو يعلم ويكره وعند حل الدخول يجوز له أن يتمتع وعزم بالجماع لإدائه بل لا مخرج ولا
 يلزمه قضاء الوطء لعلقه بالنشاط بل يقضى منته أن طال عرفا وعزم أن أكل القسم ليلته لكل واحدة وهي ضمن
 الغروب إلى الفجر (واكثر ثلاث) فلا يجوز أكثر منها وإن غرق في البلاد الأربعة وأربعين عليه يحتمل
 قول الأم قسم متشاهدة وشهادة والإسلام يهمل منه نهار الليل والنهار قبله أو بعده وهو أولى تبع ولحرة ليلتان
 لو لاية سكت ليلتين نهار الليل وتبدأ وجوب باقي القسم بقرعة (ولجد بدق) تكفيها وفي عصمتها زوجة فاكتر (بكر
 سبع) من الأيام يحتملها عند ما شوال وجوب (د) تجديدة (ثلاث ثلاث) ولا بد قضاء ولو أمة فتيها لقوله (بكر
 سبع) بغير ثلاث للثب وثمن تخير الثيب بين ثلاث بلا قضاء وسبع قضاء للاتباع (تتبع) يجب
 عند الشيخين وإن أطال الأذعرى كالزكريا ردة أن يتخلف ليلي منه الزفاف عن نحو الخروج للجماعة
 وتشميع الجنائز وإن بسوى ليلي القسم يمين في الخروج لذلك أو عدة فائتم بتخصيص ليلة واحدة بالخروج
 لذلك (و) وعط زوجته نذرا لا لخل خوف وقوع نشوز منها كالأعراض والقنوس بهذا الاقبال وطلاقة الوجه
 والكلام الحسن بعد كنه (هجر) أن شاء (متصفا) مع وعظها في الكلام بل بكرة فيه ومحرم المحجر به
 ولو نفي الزوج فوق ثلاثة أيام للخبر الصحيح نعم أن قصد بغيرها عن المصيبة وإصلاح دينها غايز (وضربها)
 جواز ضربها بغير مبرر ولا مدي على غير وجود ومقتل إن أفاد الضرب في ظنه ولو بسوط أو عقال كمن قتل الزواني
 قتيته يده أو يمدد (بنشوز) أي بسبه وإن لم يسكر خلافا للحرج وسقط بذلك القسم وثمة
 آل صغرى

لمتاعون اذ اذعاهن الى بيته ولو لا اشتغالها حاجتها لها فلما علم ان عذرت كحوم مرض او كانت ذات قدر وحق
 لم ينفذ الزوج ان ينفذها حاجتها وعلية ان ينفذها في بيتها ويجوز له ان ينفذها على شخصها له (خاتمة) بقى
 بطلاق من لم ينفذها بحقها بعد حضور وقته وان كان الطلاق رجعي قال ابن الرفعة تالم يكن بخوالها
 (فصل في الخلع) بضم الخاء من الخلع بفتحها هو الترخيع لان كلا من الزوجين لباس لاخر كما في الآية
 (وله نكر) وقد ثبتت كمال الطلاق وبزبد هذا بديهي لمن خلع بالطلاق الثلاث على نفي ولا يملك من فعله قال
 شيخنا وفيه نظر اشكره القائلين بعقد الصفة فالوجه انه شاخ لذلك لا مندوب وفي شرعي النكاح والارشاد لغير
 لو تمسكوا بنفقة الخلع منه مال فتمت بطل الخلع ووقع رجعا كما في جملة متقدمون عن الشيخ ابي حامد
 اولا قصد ذلك وقع تأييد عليه جعل ما له الشخان عنه انه صحيح وبأنه لم يملك في الحالين وان علق رجعا لكان
 لا يكره الخلع حينئذ (الخلع) شرعا (قرينة بعوض) مقصود كنف من زوجة وغيره ارجاع (الزوج) او سيد
 (بلفظ طلاق او غلغ) او فسادا ولو كان الخلع في رجوعه لان كالأروجة في كثير من الاحكام (ولو جرى) الخلع
 (بلا ذكر) (عوض) معها (بنية التامس قبول) منها كان قال خالتيك واديتك ونوى التامس قبولها
 قبلت (فهم مثل) يجب عليها لا يظن اد العرف بجران ذلك بعوض فان جرى مع اجبي خلعت بختا كما لو كان
 غمها وامر من فاسد ولو اطلق فقال خالتيك ولم ينو التامس قبولها وقع رجعا وان قبلت (وإذا بدأ) الزوج
 (ب) صيغة معاوضة (كطلقتك) او خالتيك (بأنف معاوضة) لا خذله عوضا في مقابلة البضع الصحيح له وفيها
 شروط تعليق كوقف وقوع الطلاق بها على القبول (فله رجوع) قبل قبولها (لأن هذا شأن الماوضات) (وشرط
 قبولها فوراً) أي في مجلس التواخي بلفظ قبلت او وضعت او فعل كما عطينا الثلاث على ما قاله جملة محققون
 فلو غفل يكن له ظن وقبولها من او كلام طويل لم ينفذ ولو قال طلقك ثلاثا بالي قبلت واحدة بالي فنفذ الثلاث
 ونجبت الثلاث فإذا بدأت الزوجة بطلب طلاق كطلقتك بالي أو ان طلقني فلك على كذا إذا جازها الزوج معاوضة
 من جانبها فله الرجوع قبل جوابه لأن ذلك بحكم الماوضات بشرط الطلاق بدسؤولها فوراً فان لم يطلها فوراً
 كان تطلقها لها ابتداء للطلاق قال الشيخ زكريا بالو اذ من نه جواب وكان تجاهلا معذوراً في شق بعبه (أو بدأ
 ب) صيغة تعليق (في انبات) كقبي أي أو حين (اعطيني كذا فانت طالق) فتعلق لا قضاء الصفة (لا فلا)
 طلاق الا بعد تحقق الصفة ولا (رجوع له) عنه جعل الصفة كائنات التلقيات (ولا بشرط) فيه (قبول)
 (ولا اعطاء فوراً) بل يكفي الاعطاء ولو بعد ان تفرق عن المجلس لا لانه على استيفاء كل الأزمنة منه صرعا
 واما وجب الفور في قولها من طلقني فلك كذا لان الغالب على جانبها الماوضات فان لم يطلها فوراً حمل على
 الا ابتداء قدرته عليه أما إذا كان التعليق في النفي كقبي لم تعطني اتفاقاً طالق للفور انطلق تحقيق من يمكن
 فيه الاعطاء فلم يعلقه (وشرط فوراً) أي الاعطاء في مجلس التواخي بان لا يتخلل كلام او سكوت طويل شعرة
 من حرة حاضرة او غائبة غلغ (في ان) أو إذا (اعطيني) كذا فان طالق لانه مقتضى اللقطع العوض
 وخولفت في عموم نصراحي في جواز التأخير لكن لا رجوع له عنه قبله ولا بشرط القبول لفظاً (خبرية)
 الا براهين فذكر كالا اعطاء ففي ان ابرأتني لا بد من ابرائها فوراً براه صريحة غلب عليها والام مع واناء بعضهم
 بان جمع في الثانية مطلقاً لا نه عاظنها بالمعوض فبعد مخالفت كلامهم ولو قال ان ابرأتني فانت وكل في طلاقها
 فابرأته برى ثم الوكيل محتمل فان طلق وقع رجعا لان ابراء وقع في مقام التوكيد ومن علق طلاق زوجته
 بابرأها اياه من حد اقبح لم تقع عليه الا ان وجدت براه صريحة من جميعه فيقرب بانها بان تكون رشيده وكل منها
 يعلم قدره ولم يعلق به رجعة خلافاً لما اطل به الرعي انه لا فرق بين تلقيا به وعديه وان نقله عن المحققين وذلك
 لان ابراء لا يصح من قدرها وقد علق بالابراء من جميعه فم توجب الصفة المطلق عليها وقيل يقع بانها بغير التل
 ولو ابرأتهم اذعت الجهل بحدرو فان زوجت صغيرة صدقت يمينها وبالعامة ودل الخال على جهلها ولو كانت صغيرة

ايسين

شيشه

② ا حالة قصد منع السفرة
 وعدم قصد ذلك
 ① له الرجوع قبل قبولها
 ا شور الرجوع قبل
 القبول

(قوله لان ذلك) أي

التخير للسفاد من

التفريع

(قوله ولا بشرط فيه)

أي في التعليق

(قوله ان ابرأتني فانت

وكل في طلاقها الخ)

صريحه صفة الوكالة

وليس كذلك لوجود

التعليق فلو قال بدل

ذلك ولو وكل غيره في

طلاق زوجته ثم قاله

لا تطلقها الا ان ابرأتني

لاستقامت العبارة

والخلاص

① زوج - طلاق ١٣

② ادرا توسيعا خلاص

التعليق

لم تذاذ فكذلك والاصدق بحينه ولو قال ان ابرأني من مهر لوقا فالت طالق بعد شهر فابرأته برى مطلقا
 ثم ان عاش إلى نصف الشهر طلق والافلاوق الأنوار في ابرأنيك من مهرى بشرط أن تطلقى فطلق وقع ولا يبرأ
 لكن الذي في الكافي واقرة التامى وغيره في ابرأنيك من صدقي بشرط الطلاق أو على أن أطلقى ثمين وثراء
 خلاف إن طلقى بشرى فانت برى من صدقي فطلق الصرة وقع الطلاق ولا براءة قال شيخنا والوجه تما في الأنوار
 لأن الشرط المذكور من ضمن التعلق (فزوج) لو قال إن ابرأني من صدقائك أطائك فأبرأت فطلق برى وطلقت
 ولم تكن مخالفة ولو قالت طلقى وانت برى من مهرى فطلقها ماتت بطلانها ما عتبت الزام أو قالت إن طلقى
 فقد أبرأتك أو فانت برى من صدقي فطلقها ماتت غير المثل على العتمة لفساد العوض بتعلق الأبراء أو اوفى
 بأورز عتمة من سال زوج بئته قبل الوطأ أن يطلقها على جميع صدقائها والزمن في الكفاية فطلقها واحتال من نفسه
 على نفسه فلو اوفى بحجوزته فخلع على نظير صدقائها في ذمة الأب ثم بشرط صحة هذه الحوالة أن يحل الزوج به
 بئته إذ لا بدقها من إيجابه وقبوله مع ذلك لا تصح إلا في نصف ذلك ليقو نصف صدقائها عليه ببيتها منه
 فيبقى للزوج على الأب نصفه لأنه ناسأله نظيرا لجمع في ذمته فاستحقه والمستحق على الزوج النصف لا غير فطرة
 أن ناسأله الخلع بنظر النصف الباقي للحجوزته لئلا ته حنثا لحواله عن جميع دين الزوج انتهى قال شيخنا وسئل
 بما يأتي أن الضمان يلزمه به مهر المثل فلا لزام للزوج كورثته وإن لم توجد الحوالة ولو اختلج الأب أو غيره صدقائها
 أو قال طلقها وانت برى منه وقع رجعا ولا يبرأ من شيء منه نعم إن سعن له الأب أو الأجنبي الذرك أو قال على
 نهائه ذلك وقع كالتامى غير المثل على الأب أو الأجنبي ولو قال لا جنى من فلان أن يطلق زوجته بآلت اشتراط لزوم
 الذلف أن يقول على خلاف ذلك زوجي أن يطلقني على كذا فإنه توكيل وإن لم يقل على ولو قال طلق زوجك على
 أن أطلق زوجي ففعله لا تأل أنه خلع غير فاسد لأن العوض فيه مقصود خلافا لبعضهم فلكل على الآخر مهر مثله
 زوجته (تنبيه) الفرقه بافظ الخلع طلاق ينفى الكعدوق في قول نص عليه في القديم والجديد الفرقه بلقط الخلع
 إذ لم يقصد به طلاقا فاش لا ينفى عتدا فيجوز بعد النكاح بعد تكررو من غير حصر واختاره كثير من
 من أصحابنا المتقدمين والمتأخرين بل تكررو من البقي لا قضاء به أهل الفرقه بلقط الطلاق بموضع فطلاق
 ينفى العتد قطع كما لو قصد بلقط الخلع الطلاق لكن نقل الامام عن المحققين القطع بأنه لا يصير طلاقا بالنية
 (فصل في الطلاق) وهو ثلثة حل القيد وشرا عاقل عقدا النكاح باللفظ الآتي وهو إما واجب كطلاق مؤلزم برب
 الوطأ أو مندوب كأن تجز عن القيام بحقوقها ولو علمت المي إليها أو تكون غير عتفة مما تحق الفجور بها
 أو سببا لخلق أي بحيث لا يصبر على عشرتها عادة فبما استظهره شيخنا والافلاوق في توجد امرأة غير سببا لخلق وفي
 الحديث لاراة الصالحة في النساء كالغراب الأغصم كتابه عن نذرة وجودها إذا أعتصم هو ما يرضى الجناح
 أو يأمرة به أحد والد أي من غير تمتن أو حرأتم كالديعي وهو طلاق مدخول بها في نحو حبيس بلا عوض منها
 أو في ظهرها معفاة وكطلاق من لم يتنوا دورها من القسم وكطلاق المريض بقصد الجزمان من الإرث ولا
 يحرم جمع ثلاث طلاقات بل بسن الاختصار على واحدة أو مكررة بأن سلم الحال من ذلك كله الخبر الصحيح بعض
 الحلال إلى الله الطلاق وأثبت نفسه تعالى أنه المقصود منه زيادة التفرع عنه لا حقيقة فبما قلنا فالحل إنما (يقع) لغير
 بائن ولو رجعت لم تنقض عتدها فلا يقع الخلع ليعوز خبثا فنقض عتدها (طلاق) بخيار (تكليف) أي بالغ مخالفي فلا
 يقع طلاق صبي ومجنون (وقد عتد بسكر) أي شرب خمر وكل سبغ أو حبش ليعتده بإزالة العقل بخلاف سكران لم
 يتعد ثنوا لم يسكر كان كره عليه أو لم يعلم أنه سكر فلا يقع طلاقه إذا صار بحيث لا يميز لعدم تميزه وصدق مدعي
 اگر او في تأوله يمينه إن وجدت قربته عليه كجنس والافلاوق بينة ويقع طلاق المأزول به أن قصد لفظ
 دون معناه وأثبت به بأن لم يقصد شيئا ولا أثر للحكما بطلاق الغير وتصوير الفقه والتلفظ به بحيث لا يسمع نفيه
 وانفقوا على وقوع طلاق الضمان وإن ادعى زوال الشعور بالقبض (لا طلاق) (مكرور) بغير حق (محدور)
 (مكرور) بغير حق (محدور)

١٥ عن الشهر
 ١٦ ولم لم يقع الطلاق
 ١٧ بغير طلاق سائر جنات
 ١٨ بغير طلاق عدم إحصاء
 ١٩ بغير طلاق
 (قوله وشرا بالغ) قال
 م روعرفه للصف في
 تهذيبه بأنه تصرف
 بمولك للزوج محدثه بلا
 سبب فيقطع النكاح
 والاصل فيه قبل
 الإجماع الكتاب كقوله
 تعالى الطلاق مرتان
 فامساك بمعروف أو
 تبرج بإحسان وقوله
 تعالى يا أيها النبي إذا
 طلقتم النساء فطلقوهن
 لعدتهن والسنة كقوله
 صلى الله عليه وسلم
 إيس شيء من الحلال
 أبض إلى الله تعالى
 من الطلاق رواه
 أبو داود بإسناد صحيح
 الحاكم وصححه
 ٢٠ سكران كج مدعي ٨/٣

مَنَاب كَيْس طَوِيل وَكَذَلِكَ لَيْزِي مَرُوءٍ وَفِيهِ لَيْزِي الْمَرُوءُ كَالْمَرْءِ لَيْزِي عَلَيْهِ غُلَافٌ غَوْضَةٌ دِرَاهِمٌ
 فِي حَقِّ مَوِيرٍ وَشَرَطَ الْأَكْرَادُ فَرَادَ الْمَكْرَهُ عَلَى تَحْقِيقِ مَا هُوَ بِهَا لَوْلَا بَيِّنَةٌ أَوْ تَكْفِيرٌ عَمَّا كَرِهَ مِنْ دَفْعِهِ
 بِفَرَارٍ أَوْ اسْتِغْنَاءٍ عَنْهُ أَنْ يَنْتَفِعَ فَعَلَّ مَا خُوفُهُ بِأَحَدٍ فَلَا تَحْتَمِلُ الْجَمْعُ بِكَوْنِ احْتِمَالِ ذَلِكَ كَمَا لَا تَحْتَمِلُ
 الْقَوْلُ بِهَ بَانَ بِنَوِي عِدَّتْ وَجَبَتْ أَوْ بِقَوْلِ شَرِيعَتِهِ أَنْ شَاءَتْ فَذَا فَصَلَ الْمَكْرَهُ بِالْإِبْرَامِ وَالْإِبْرَامُ قَوْلُ الْإِبْرَامِ
 بِحَقِّ كَلِّ مَشْجَعٍ الْقَوْلُ بِطَلْقِ زَوْجَتِكَ وَالْقَوْلُ بِتَلْكَ أَيْ أَوْ قَدْ جَلَّ لَأَخْرَجَ طَلْقَهَا أَوْ لَقَدْ تَلَّكَ غَدَا فُلُوقُ
 فَيَقَعُ فِيهَا (أ) صَرِيحٌ وَهُوَ مَا يَحْتَمِلُ ظَاهِرٌ غَيْرُ الطَّلَاقِ كَمَا (مَشْجَعٌ طَلَاقٍ) وَلَوْ مِنْ عَجْمٍ مَرَّ بِهِ مَوْضِعٌ
 لَحُلَّ عَصْمَةُ النِّكَاحِ أَوْ بَعْدَ عَهْدِهَا وَإِنْ لَمْ يَرَفُضْ تَفْتَلُهُ الْأَصْلُ كَمَا أَقْبَى بِمَشْجَعَتَا (وَفَرَاقٍ وَبِرَاجٍ) تَنْكُرُ رَهَائِي
 الْقُرْآنَ كَطَلْقِكَ وَفَارَقِكَ وَسَرَّحَكَ أَوْ زَوْجَتِي وَكَانَتْ طَلَاقٍ أَوْ مُطْلَقَةٍ بِتَشْدِيدِ اللَّامِ الْمُتَوَحُّةِ وَفَارَقَهُ
 وَمَتَرَحَهُ أَمَا بِمَقَادِرِهَا فَكُنَايَةٌ كَانَتْ طَلَاقٍ أَوْ فَرَاقٍ وَبِرَاجٍ (تَنْبِيْهُ) وَشَرَطُ كَرْمَعُولٍ مَعَ غَوْطَلَقْتُ
 وَبَسْتَدَا مَعَ غَوْ طَلَاقٍ فَلَوْ نَوَى اخْتِدَامًا لَمْ يَنْوُزْ كَمَا لَوْ قَالَ طَلَاقٍ وَلَوْ نَوَى لَقَطَّ طَلَاقٍ الْإِنْ سَبَقَ
 ذِكْرُهَا فِي سَوَالٍ غَوْ طَلَقْتُ أَمَّا أَنْتَ فَقَالَ طَلَقْتُ بِمَا مَعُولُهُ أَوْ فَرَسَ الْبَهَائِي فَقَالَ طَلَقْتُ وَلَمْ يَحُلْ
 تَقْسِي فَيَقَعُ فِيهَا (وَرَجْعَتِهِ) أَيْ مَشْجَعٌ مَا ذَكَرَ بِالْجَمْعَةِ فَرَجْعَتُ الطَّلَاقِ مَرَّجٌ عَلَى النَّهْيِ وَرَجْعَتُهُ صُلْحَةٌ
 مَرَّجٌ أَيْضًا عَلَى الْمُتَعَدِّ وَقَالَ الْأَزْجَرِيُّ عَنْ جَمْعِ الْجَزْمِ بِهِ (وَه) مِنْهُ (أَعْطَيْتُ) أَوْ قُلْتُ (كَلَامُكَ) أَوْ وَقَعْتُ (أَوْ
 أَلْقَيْتُ أَوْ وَصَفْتُ (عَلَيْكَ الطَّلَاقِ) أَوْ طَلَاقٍ وَطَلَاقٍ وَبِأَمْلَاقِهِ بِتَشْدِيدِ اللَّامِ لِأَنَّ طَلَقَ ذَلِكَ الطَّلَاقِ بِهَا
 كَانَتْ بَانَ كَانَتْ فَعَلْتُ كَذَلِكَ فَفَعَلَ طَلَاقُكَ وَفَعُولُ طَلَاقُكَ فَمَا اسْتَظْهَرَ الْبَيِّنَاتُ لَأَنَّ الْمُتَعَدِّ لَا يَسْتَعْمِلُ فِي الْقَوْلِ الْأَوْشَعَا
 وَلَا يَصْرُحُ أَخْطَا فِي الصِّفَةِ إِذَا لَحِظَ بِالْمَعْنَى كَالْخَطَا فِي الْإِعْرَابِ (فَرُوع) لَوْ قَالَ لَمُطْلَقَتِي فَقَالَ فِي مُطْلَقَةٍ فَلَا يَقْبَلُ
 إِرَادَةَ غَيْرِهَا لَأَنَّ تَعْلِيمَ سَوَالِهَا يَصْرِفُ اللَّفْظَ الْبَاهِرَ مِنْ ثَمَلٍ لَمْ يَتَقَدَّمْ لَهَا كَرَجْعَتِ لَيْزِي فِي حَقِّ زَوْجَتِ طَلَاقٍ وَهِيَ
 خَاتِمَةٌ وَهِيَ طَلَاقٌ حَرَجِيٌّ حَاصِرَةٌ قَالَ الْبَغَوِيُّ وَلَوْ قَالَ مَا كُنْتُ أَنْ طَلَقْتُكَ كَانَ فَرَاقًا بِالطَّلَاقِ أَيْ حَرَجِيٍّ وَلَوْ قَالَ لَوْلِيهَا
 زَوْجَتِي أَفَرَّ بِالطَّلَاقِ قَالَ الْمَرْجُوهُ فَلَمْ يَنْفَرِ وَجَهٌ فَلَا يَحْتَمِلُ بَارِعًا نَحْوَ مَا كَانَتْ فِي بَارِعِ الْإِسْلَامِ فَيَقُولُ قَالَ رَجُلٌ لِبَنَاتِهِ
 غَيْثُهَا عَنْهَا شَيْءٌ فَأَمَّا لَزُوجٍ بَابُهُ أَفَرَّ فِي الظَّاهِرِ زَوَالُ الزَّوْجَةِ بِعَدَّتِ الشَّهْرَ فَلَهَا بَعْدَهَا بِعَدَّتِ انْتِصَاءُ
 عَلَيْهَا زَوْجٌ بَعْدَ زَوْجٍ فَوَاقِدُهَا وَلَوْ قَالَ لَأَخْرَجْتُ طَلَقْتُ وَجَعْتُ ثَلَاثِينَ لَأَشْنَاءُ فَقَالَ نَمَّ أَوْ بَيِّنَةٌ وَكَانَ صَرِيحًا
 فَذَا قَالَ طَلَقْتُ فَقَطَّ كَانَ كِتَابَةً لَأَنَّ نَمَّ مَعْنَاهُ لِلْجَوَابِ وَطَلَقْتُ مَسْئَلَةً فَاحْتَمَلَتْ الْجَوَابَ وَالْإِبْدَاءَ مَا إِذَا قَالَ
 ذَلِكَ مُسْتَحْجَرًا فَأَحَاتِ نَمَّ فَافَرَّ بِالطَّلَاقِ وَيَقَعُ عَلَيْهِ ظَاهِرًا أَنْ كَذَّبَ وَبَيِّنَةٌ وَكَانَتْ لَوْ جَعَلَ حَالُ السُّؤَالِ هَذَا
 قَالَ أَرَدْتُ طَلَاقًا مُصْبِرًا رَاجِعًا مَدَّقِي بِمَعْنَاهُ لَأَحْتَالُ لَوْ قِيلَ لَطَلَقْتُ زَوْجَتِكَ ثَلَاثًا فَقَالَ طَلَقْتُ وَأَرَادَ
 وَاحِدَةً مَدَّقِي بِمَعْنَاهُ لَأَنَّ طَلَقْتُ يَحْتَمِلُ لِلْجَوَابِ وَالْإِبْدَاءِ مِنْ ثَمَلٍ لَمْ يَتَقَدَّمْ لَهَا كَرَجْعَتِ لَيْزِي فِي حَقِّ زَوْجَتِ طَلَاقٍ وَهِيَ
 فَرَاقٌ أَوْ قَالَ لَمْ يَزِجْ وَجَبَتْ إِبْرَامُكَ طَلَاقٍ وَقَالَ أَرَدْتُ بِهَا الْآخَرَى مَدَّقِي بِمَعْنَاهُ كَمَا قَالَ لَزَوْجَتِي وَاجْتِبَاءُ عِنْدَ مَا
 طَلَقْتُ وَقَالَ فَصَدَّتْ الْاجْتِبَاءُ لَمْ يَزِدْ الْفَرْقَ فِيهَا فَصَحَّتْ أَرَادَتْهَا بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ زَيْبُ طَلَاقٍ وَاسْمُ زَوْجَتِهِ زَيْبُ
 وَفَصَدَّ اجْتِبَاءُهَا زَيْبُ فَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ ظَاهِرٌ بَلْ يَكُنْ مَهْمُومٌ وَلَوْ قَالَ عَلِيٌّ أَعْطَيْتُ ثَلَاثًا فَلَا تَقْبَلُ بَانَ أَوْ
 طَلَاقًا بِالْكَافِ أَوْ لَوْ قَالَ بِالرُّوْقِ بِهِ الطَّلَاقُ وَكَانَ صَرِيحًا حَقًّا حَقًّا لَمْ يَطْلُوْغْ كَشَاءَ الْأَعْلَى هَذَا الْفَرْقَ الْكَبِيرَ
 أَوْ كَانَ مَقْنُونًا كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْجَلَالُ الْبَلْقِينِي وَأَعْتَدَهُ جَمْعُ مَتَاخِرُونَ وَأَقْبَى بِجَمْعٍ مِنْ مَتَاخِرِ الْأَفْوَ
 كِتَابَةً لِأَنَّ ذَلِكَ الْإِبْدَاءُ الْحَقُّ فِي الْقَوْلِ (و) يَقَعُ (بِكُنَايَةٍ) وَهِيَ مَا يَحْتَمِلُ الطَّلَاقُ وَغَيْرُهُ إِنْ كَانَ (مَعَ نَبِيٍّ) لَا يَقَعُ
 الطَّلَاقُ (بِقَوْلِهِ بَانَ أَوْهَا) أَيْ الْكُنَايَةُ وَتَعْبِيرِيٌّ بِمَعْنَاهُ بِأَوَّلِهَا مَرَّجَةً كَثِيرُونَ وَأَعْتَدَهُ الْأَسْوَدِيُّ وَالنَّبِيْ
 زَكَرِيَّا بَعْضَ جَمْعٍ عَقِيقِينَ وَرَجَعَ فِي أَصْلِ الرُّوْقِ أَلَا كُنْفًا فَالْمَقَارَنَةُ لِبَعْضِ الْفَرْقِ لَوْلَا آخِرُهُ وَهِيَ (كَانَتْ عَلَى
 حَرَامٍ) أَوْ حَرَامُكَ أَوْ عِلَالٌ أَيْ عَلَى حَرَامٍ لَوْلَا تَعَارُفُهُ طَلَاقًا لَوْلَا رَأَى وَلَوْ نَوَى تَحْرِيمَ عِنْدِهَا أَوْ نَحْوَ فَرَجِهَا أَوْ
 وَطْنِهَا لَمْ تَحْرِمْ وَغَلِبَ مِثْلُ كَفَارَةٍ يَمِينٍ وَإِنْ لَمْ يَطْلُوْغْ لَوْلَا قَالَ هَذَا التَّوْبُ وَالطَّلَامُ حَرَامٌ عَلَى فَلَمْ يَلَمْ يَنْتَفِعْ (و) كَانَتْ

- (١) تَقْلِبْ وَجْهَكَ
- (٢) مَوْرَثَانِ: أَيْ مَسْقُوقُهَا إِلَى
- (٣) حَالَةٍ فَيُنَاقِشُ فِيهَا
- (٤) مَوْرَثَانِ: أَيْ مَسْقُوقُهَا إِلَى
- (٥) لَيْسَ وَجْهَكَ
- (٦) ثَلَاثَةٌ: حَالَتُ أَوْ مُطْلَقَةٌ
- (٧) وَمَقَارِفَةٌ
- (٨) وَمَشْجَعَةٌ
- (٩) قَوْلُهُ أَوْ بَعْدَ عَهْدِهَا
- (١٠) أَيْ أَوْعَرُ أَنْ ذَلِكَ
- (١١) الْفَرْقُ مَوْضِعٌ لَاجِلُ
- (١٢) الْبَعْدُ مِنْهَا أَيْ مِنْ
- (١٣) عَصْمَةِ النِّكَاحِ (قَوْلُهُ
- (١٤) وَبِأَمْلَاقِهِ بِتَشْدِيدِ
- (١٥) اللَّامِ) أَيْ الْمُتَوَحُّةِ
- (١٦) وَأَمَا بِكُسْرٍ فَكُنَايَةٌ
- (١٧) لَأَفَرَّقُ بَيْنَ نَحْوِي
- (١٨) وَغَيْرِهِ فَيَقْتَضِي نَبِيَّةَ
- (١٩) وَأَمَّا طَلَقْتُ فَالْفَرْجُ
- (٢٠) وَقَدْ أَحْسَنَ مِنْ قُلْ
- (٢١) فِي ذَلِكَ
- (٢٢) مَا فِيهِ الْإِسْتِفْهَالُ
- (٢٣) بِالْإِنْتِصَاءِ وَكُنْ مَسْنَا
- (٢٤) لَنِي الْآلَاءِ
- (٢٥) فَهُوَ صَرِيحٌ مِنْهُ
- (٢٦) كِتَابَةً
- (٢٧) فَكُنْ لَنَا الْخَاطِبُ فَادْنِ
- (٢٨) دَرِيَّةً
- (٢٩) الصُّبُوبُ: أَوْ وَقَعْتُ
- (٣٠) لَمْ يَزِدْ عَمَّا جَاءَ فِي السُّؤَالِ
- (٣١) لَمْ يَزِدْ فَاسْتَرْجَعْتَ مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ
- (٣٢) لَمْ يَزِدْ عَمَّا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ

أخبر بأن فلانا أرسل بيدي طلاقك ولا بإعلامها أن زوجها طلق وإذا قال له لا تعطه إلا في يوم كذا فطلق في
اليوم الذي عنه أو بعده لا قبله ثم إن فصد التقيده يوم طلق فيه لا بد منه (ولو قال لها) أي الزوجة المكفأة فصدت
(طلق نفسك إن شئت ثم فملاكك) للطلاق لا توكل بذلك وبحث أن منه قوله طلقني فقالت أنت طالق ثلاثا
لكنه كناية فان نوى التوبة يعني إليها طلاق والإفلاوخرج بتيديد بالمكافأة غير هالها لصاد عارنها ومنجز
الطلاق فلو قال إذا جاء رمضان فطلق نفسك فلما إذا قلنا أنه عليك (فبشرط) لوقوع الطلاق الفوري بها
(نطابقها) ولو بكناية (فورا) بأن لا يتخلل قاض بين نفيها وإيعاها نعم لو قال لما طلق نفسك قالت كيف
يكون تطلق نفسي قالت طلق وقع لأنه فصل (بطلت) نفسي أو طلق فقط لا قبلت وقال بعضهم
حكمتهم الروضة لا بشرط الفور في متى شئت فطلق متى شئت وجزم به صاحب التنبيه والكفاية لكن
المعتمد كما قال شيخنا أنه يشترط الفور وإن أتى بنحوه ويجوز له الرجوع قبل نطقها كسائر العقود
(فائدة) يجوز تعليق الطلاق بالشروط ولا يجوز له الرجوع فيه قبل وجود الصفة ولا يقع قبل وجود
الشرط ولو علمه فعلمه شيئا ففعله ناسا لخلق أو جاهلا بأنه المعلق عليه فطلق ولو علق الطلاق على ضرب زوجة
غير ذنب ففعله فضر بها ثم تحت أن ثبت ذلك والا صدقت فخلت (مهمة) يجوز الاستثناء بنحو ألا
بشرط أن يقع ففعله وأن يملك بالعدد واللقوط كطلاق ثلاثا إلا أن ثبت فيقع طلاقه أو الواحدة فطلقت ولو
قلنا نبت طالق إن شاء الله فطلق (وصدق مدعي الكراه) على طلاق (أو غباء) حاله (أو سبق لسان) إلى لفظ
الطلاق (يعني أن كان في رتبة) كعس وغيره في دعوى كونه منكرا أو كونه في اعتداء صريح في دعوى كونه
معتدا عليه وككون اسمها طالما وأطال في دعوى سبق اللسان (والا) تكن هناك قرينة (فلا) صدق إلا
بينه (تمة) من قال لا زوجة يا كافر فمرايد حقيقة الكفر بحري فبها تنقصر في الرد والاشتم فلا طلاق وكذا
أن لم يرد شيئا لأصل بقاء العضة ويجوز أن ذلك للشم كثير أمر إذا به كتم النعمة (فرع) في حكم الطلقة بالثلاث
(أخر من طلقها) ولو قبل الوطء (ثلاثا) ولعبد من طلقها (ثلاثا) في نكاح أو أنكحة (حتى تنكح) زوجها
غيره بنكاح صحيح ثم طلقها وتنقض عدها منه كما هو معمول (و يوجب عليها) (حكمة) منه أو قدر هامن فاقدها
مع اقتضاض لغيره بشرط كون الأبلاج (بانتشار) لذكر أي ممة وإن قل أو أعيان نحو أصبح ولا بشرط طار إلى
وذلك خلاية والحكمة في اشتراط التحليل التنفير من استنفاء ما علكه من الطلاق (وتقبل قولها) أي للطلقة
(في تحليل) وانقضاء عده عند إمكان (وأن كذبها) (أو) في وطء لها فسر انكحة (و) إذا ادعت نكاحا
وانقضاء عده وخلفت عليها جاز (الزوج الأول نكاحها) وإن طلق كذبها لأن العبرة في المعوق بقولها بأنها
ولا عبرة بظن لا مستند له ولو ادعى الثاني الوطء أنكره ثم عمل للأول ولو قالت لم تنكحني ثم كذب نفسها وادعت
نكاحا بشرطه جاز للأول نكاحها إن صدقها (ولو أختبرته) أي للطلقة زوجها الأول (إنها عقلت ثم رجعت)
وكذبت نفسها (قبلت) (دعواها) (قبل عقد) عليها الأول فلا يجوز له نكاحها (لا بد) أي لا يقبل أنكارها
التحليل بعد عقد الأول لأن رضاها بنكاحه يتضمن الاعتراف بوجود التحليل فلا يقبل منها خلافة (وإن
صدقها الثاني) في عدم الإصالة لأن الحق الملق بالأول فلا يقدح في ولا صدقها على ربه كما أتى به جمع من مشايخنا
الحققين (تمة) أنما ثبت الطلاق كالأقرار به بشهادة رجلين بحرين عدلين فلا يحكم بوقوعه بشهادة الأناث
ولو مع رجل أو كثر أو بقاء ولا بالبيد ولو احتجاء ولا بالنساق ولو كان الفسق باخراجه مكتوبة عن قبيها بلا عذر
ويشترط للأداء والقبول أن تصفاه ويصح الطلاق حتى النطق به فلا يصح تعملها الشهادة اعتمادا على
الصوت من غير أن يري بالطلق علوا اشتباها الأصوات وأن يثبت لفظ الزوج من صريح أو كناية ويقبل فيه
شهادة أي للطلقة وأنها النشيد أحسنه ولو تعارضت شيئا فلتلق وتنجيز قدمت الأولى لأن مقها زيادة على سماع
التعليق فصل في الرجعة هي لغة المرأة من الرجوع وشتر غارة المرأة إلى النكاح من طلاق غير بائن

(قوله عليك) أي...
الحكم التليكات على
المتعد لأن ما يتعلق
بضرها كغيره من
التليكات منزل منزلة
قوله ملكك طلاقك
ولما اشترط نكاحها
ونكاحه (قوله لنا) أي
على قول التليكات لأن
التليكات لا يصح تليفه
كما إذا قال ملكك هذا
العبد إذا جاء رأس
الشهر وجاز على قول
التوكيل كما في توكيل
الاجني اه كذا في
الروضة (فائدة) قال
البحيري في منهب
الإمام أحمد بن حنبل
أن الولد إذا كان دون
عشر سنين صح
نكاحه بنفسه وصح
طلاقه ولا عدة عليه
فان بلغ عشرة وجبت
العدة وهذه العمل بها
أحسن من العمل
بالمفقة فان بعض
الماء دعا على من
يصل بها وعلمه بالمسلم
أنه محلل فان علم أنه
محلل فلا يكتفى بعدم
كما أخبرنا بذلك بعض
علماء الحنابلة

في العدة (صح رجوع مفارقة بطلاقي دون أكثره) فهو ثلاث تحر وثنتان أميد (تجاء) بلا عوض (بعد وطء)
 أي في عدة وطء (قبل انقضاء عدة) فلا يصح رجوع مفارقة بطلاقي كقبح ولا مفارقة بدون ثلاث مع
 عوض كتحلح لبيتوتها ومفارقة قبل وطء أو لأعدة عليها ولا من أعتقت عدتها لأنها أشارت أجنبية وصح
 تجديد نكاحهن بأذن تجديد وولي وشهود ومهر آخر ولا مفارقة بالطلاق الثلاث فلا يصح نكاحها إلا بعد
 التحليل وانما يصح الرجوع (برأجت) أو رجعت (زوجتي) أو فلانة وأن لم يزل إلى نكاحي أو إلى لكن يسأن
 يزيد أحدهما مع الميعة وصح ردّها إلى نكاحي وبأسكتها وانما عقد النكاح عليها بإيجاب وقبول فكنية
 تحتاج إلى نية ولا يصح تعليقها كراجعتك إن شئت ولا يشترط الاشارة عليها بل بسن (فروغ) بحرم المتع
 برجة ولو عجز ونظر ولا حدان وطء بل يبرر وصدق يمينها في انقضاء العدة غير الأشهرين أقرأ أو وضع إذا
 أمكن وإن أنكره الزوج أو خالف عادتها لأن النساء مؤمنات على أرحامهن ولو ادعى رجعة في العدة وهي
 حنفية ولم تنكح فان انقضاء وقت الاقضاء كيوم الجمعة وقال راجعت قبله فبالت بل بعدة حلفت أنها لا أعلم
 أنه راجع فنصدق لأن الأصل عدم الرجعة قبله فلو انقضاء وقت الرجعة كيوم الجمعة وقالت انقضت يوم الخميس
 وقال بل انقضت يوم السبت صدق يمينه أنها انقضت يوم الخميس لانفاقها على وقت الرجعة والإصل عدم
 انقضاء العدة قبله (ولو زوج) رجل (مفارقة) ولو غلغ (بدون ثلاث ولو بعد) أن تكحت (زوج آخر)
 ودخوله بها (محدث) إليه (يقتن) أي جبة الثلاث فقط من ثنتين أو واحدة
 (فصل) الإيلاء محلف زوج يتصور وطء على امتناعه من وطء زوجته مطلقاً أو فوق أربعا أشهر كان يقول
 لا أطوك أو لا أطوك خمسة أشهر أو حتى يموت ثلاثاً فإذا مضت أربعة أشهر من الإيلاء بلا وطء فلها طلاقه
 بالقتل وهي الوطء أو بالطلاق فان أي طلق عليه القاضي وينقذ الإيلاء بالحلف بالقول تعالى وتعلق طلاق أو
 عتق أو الزام قربة وإذا وطء مختاراً بمطالبة أو دونها لم يفسد كفاًه بيمين أن حلف بالله
 (فصل) انما يصح الظهار لمن يصح طلاقه وهو أن يقول زوجته أنت كظهر أمي ولو نكحها على وقوله أنت
 نكاحي كناية وكلام محرّم لم ينظر آخرتها وتزمت كفارة ظهار بالعتق وهو أن يسكنها زمناً يمكن فراقها فيه
 (فصل في العدة) هي مأخوذة من العدد لا شأها على عدد أقرأ وأشهر غالباً وهي شرعاً عدة ترمي فيها
 المرأة لمرفق براءة من الحمل أو للتعد وهو اصطلاحاً لا يعقل معناه عبادة كان أو غيرها أو لفحصها على
 زوج ماث وشرعت أمثلة من النسب عن الاختلاف (تجب عدة لمرقة زوج حي) بطلاق أو فسخ نكاح بحضور
 أو غائب عدة طولية (وطيء) في قبلي أو دبري خلافاً إذا لم يكن وطء وان وجدت حلوة (وان يقين براءة زوجي)
 كما في صغيرة وصغير (ولو وطء) حصل مع (شبهة) في حله كافي نكاح فاسد وهو كل ما لم يزوجت على الوطء
 (فرع) لا تستنع بموطوء أو بشبهة مطلقاً مادامت في عدة وشبهة جملاً كانت أو غيره حتى تنقضي بوضع أو غيره
 لا احتلال النكاح بتعلق حق القهر قال شيخنا ومنه يؤخذ أنه محرم عليه نظرها ولو بلا شهوة والحلوة بها وانما
 يجب ثلاثاً كعدة (ثلاثة قروء) والقروء هنا طهر بين دمي حصين أو حصين ونفيس فلو طلق من لم يحض أولاً لم
 حاصت لم تحسب أكثر من الذي طلق فيه قراءاً لم يكن بين دمين بل لا بد من ثلاثة أطهار بعد الحيضة المتصلة
 بالطلاق ويحسب بية الطهر طهر أو غيرهما وتجب العدة ثلاثاً أقرأ (على حر ومحصن) لقوله تعالى وللطقات
 غير بصرين بأنفسهن ثلاثة قروء فمن طلق طاهر أوقد بقي من الطهر لحظة أعتقت عدتها بالطنن في الحيضة
 الثالثة لا طلاق القروء على أقل لحظة من الطهر وان وطء فيه أو خافاً وأن لم يبق من زمن الحيض اللحظة
 فتتقضي عدتها بالطنن في الحيضة الرابعة ومن الطنن في الحيضة ليقض من العدة بل يقين به انقضاءها (و) يجب
 عدة (ثلاثة أشهر) ولإيالة ما لم تطلق أثناء شهر والإيمم النكح ثلاثين (ان لم تحض) أي الحرة أصلاً
 (أو) حاصت أولاً لم انقطع (ينثت) من الحيض يلغوها إلى سن قيام في النساء من الحيض غالباً وهو

(١٤) خروج ترموك عدة

(قوله لا أطوك خمسة أشهر) ولو قال والله لاوطئتك أربعة أشهر فليس بمول ولو قال لاوطئتك خمسة أشهر فاذا مضت فواش لاوطئتك سنة فإيلاً لكل منهما حكمه اه (قوله بالعدود) أي النضر بقوله وهو أن يسكنها الخ (قوله فراقها) أي بطلاق أو غيره فلو طاهر منها فاتب صيغة الظهار بصيغة فراق فلا كفارة عليه

(١٥) أي استناعتاً مطلقاً وصلاً ٨٥ أو غير

اثنتان وستون سنة وقيل خمسون ولو حاصت من لم يحض قط في أثناء العدة بالاشهر اعتدت بالاطهار أو بعدها لم
 تستأنف العدة بالاطهار بخلاف الآية (ومن قطع حيضها) بعد أن كانت تحيض (بلا علة) يترك (لم تزوج
 حتى تحيض أو تناس) ثم تعتد بالأقراء أو الأشهر وفي القديم وهو مذهب مالك وأحمد أنها تتركس سنة أشهر ثم
 تعتد ثلاثة أشهر ليعرف فراغ الحمل إذ هي غالب مدة الحمل واعتبر له الشافعي بأن عمر رضي الله عنه قضى به بين
 المهاجرين والأنصار ولم يتكرر عليه ومن ثم أفتى به سلطان العلماء عز الدين بن عبد السلام والبارزى
 والزبيدي وإسماعيل الحصري واختاره البلقيني وشيخنا ابن زياد رحمهم الله تعالى أنها من أقطع حيضها بيلة
 تعرف كرضاع ومرضى فلا تزوج اتفاقاً حتى تحيض أو تناس وأن طالت العدة (و) نجس العدة (لوفاء) زوج حتى
 (على) حرقة (زنجية وغير موطوءة) لصغر أو غيره وإن كانت ذات اقراء (بأربعة أشهر وعشرة أيام) ولياها
 للكتاب والسنة ونجس على التوقي عنها زوجها العدة بما ذكر (مع إحداد) يعني يجب الأحاداد عليها أيضاً بأي
 صفة كانت للخبر للثبوت عليه لا يحل لامرأ تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج
 أربعة أشهر وعشراً أي فانه عمل لها الأحاداد عليه هذه الدأى يجب لأن ما جاز بعد امتناعه واجب وللإجماع
 على إرادته إلا ما حكى عن الحسن البصري وذكر الإيعان للآباء ولأنه ثبت على الامتثال ولا في غيرها إيمان
 بغير هذا ذلك أيضاً ويلزم التولي أمر مؤلفه به في نفيه في الأحاداد الواجب على التوفي عنها زوجها ولو صغيرة ترك
 لبس مصوغ غير بنوع وأن حزين ويباح التزويج ولو ترك التطيب ولو غلبا والتحق نهاراً على ذهب أو فضة
 ولو نحو خاتم أو قرط أو حجب الثياب للنسج عنه ونحوه ما حكموا ولو نحو من الجوهر التي تتعلل بها النساء
 بالمعقوق وكذا نحو خاتم وعاتر إن كانت من قوم تتعللون بهما وتركوا الاحتفال بما عدا إلا الحاجة وإن كانت
 سموداء وذهن شعر رأسها لا سائر البدن وحل تطييف بفسل واز القوسم وأكل ثياباً ونسج أحاداداً لمن علم
 أو فسح أو طلاق ثلاثاً لا تقضي نكاحاً لها وكذا الرجعية إن لم ترجع عتده بالترين فتدب وتجب على العدة
 بالوفاة وبطلاق بائني أو فسح ثلاثاً من نكاح كانت فيه عتد للوت والفرقة إلى انقضاء عتدها والمخرج نهاراً
 لشراء نحو طعام وبيع عزل ونحو احتطاب لئلا ولو أوله خلا فالبعضم لكن لها خروج إلى دار خارة
 للملاصق لغزله وحديث ونحوها لكن بشرط أن يكون ذلك مقرر العادة وأن لا يكون عندها من نكاحها
 ويؤنسها على الأوجود وأن ترجع وتبيت في بيتها أو في حصة فلا يخرج إلا بآذنه أو ضرورة لأن عليه القيام بجميع
 مؤنسها كالزوجة ومثلها بائني حامل وتنتقل من السكن لحرف على نفسها أو وليها أو على المال ولو تغيرها كودعة
 وإن قل وخوف هدم أو خرق أو سارق أو تاذت بالحجر أو أذى شديد أو على الزوج بحكمي الفارقة ولو باجره فمالم
 تكن ناشرة وليس له ما كسبها ولا دخول محل على نفسه مع انقضاء نكاحها المحرم فيحرم عليه ذلك ولو أعمى وإن كان
 الطلاق رجعية لأن ذلك يخرج إلى الخلوة المحرمة بها ومن ثم لم يملكها من قدر عليه (و) كما عتد حرقة بما ذكر
 (تعتد غيرها) أي غير الحرقة (بنصف) من عتدها الحرقة لأنها على النصف في كثير من الأحكام (وكيل الظهر
 الثاني) إذ لا يظهر نصفه إلا بظهور كله فلا بد من الاستظهار إلى أن يعود التيم (وتعتد) أي الحرقة والامة لوفاء
 أو غيرها وإن كانتا تحيضان (بوضع حمل) حكى صاحب العدة ولو مضمضة تشوز لو بقيت لا بوضع علقه
 (فرع) يلحق بالعدة الولة إلى أربع سنين من وقت طلاقه لأن أثم به بعد نكاح ليعرذي العدة وامكان
 لأن يكون منه أن أثم به لثلاثة أشهر بعد نكاحه (وتصدق) المرأة (في) دعوى (انقضاء عتده) خبر أشهر إن
 (أمكن) أنه ضاؤها وإن خالفت عاداتها أو كذبها الزوج إذ يفسر عليها إقامة البينة بذلك ولأنها مؤتمنة على ما في
 رجمها وامكان الانقضاء بالولادة ستة أشهر ولحظان وبالأقراء عتد في ظهرا اثنتان وثلاثون يوماً ولحظان
 وفي حيز شعبة وأربعون يوماً ولحظة (فائدة) ينبغي تحليف المرأة على انقضاء العدة (ولا يقبل دعوها) أي
 المرأة (عند انقضائها) أي العدة (بعد تزويج) الآخر لأن رضاها بالنكاح يتضمن الاعتراف بانقضاء العدة

① أربعة أشهر
 ② أربعة أشهر
 (قوله ونجس العدة لوفاء
 زوج الخ) هذا شروع منه
 في بيان الضرب الثاني
 وهي فرقة الموت وقد
 عقد لهذا البحث غير
 المصنف فصلاً فقال فصل
 عدة حرقة وحائل أو حامل
 بعمل لا يلحق صاحب
 العدة لوفاء وإن لم توطأ
 أربعة أشهر وعشرة
 أيام بل بالبقوله تعالى
 والذين يتوفون منكم
 ويذرون أزواجاً يتربصن
 بأنفسهن أربعة أشهر
 وعشراً (قوله تصور
 لو بقيت) عبارة غيره
 وتنقض العدة ببيت
 لا علقه وبمضخة فيها
 صورة آدمي أخبر بها
 أهل الحيرة بطريق
 الجزم ومنهم القوالب
 وإن خفيت تلك الصورة
 على غير أهل الحيرة إذ
 العبرة بهم لا بكل أحد
 فأن لم يكن فيها صورة
 لكن قالوا لو بقيت
 لتخلت فكالتي فيها
 صورة

③ أول شهرها ما عدا ما

فلو ادعت بعد الطلاق الدخول فانكر صدق يمينه لان الأصل عدمه وعليها العدة مؤاخذة لها باقرارها وان
 رجعت وكذبت نفسها في دعوى الدخول لان الانكار بعد الاقرار غير مقبول (فرع) لو انقضت عدة المرأة
 ثم نكحت آخر فادعى مطلقها عليها او على الزوج الثاني رجعة قبل انقضاء العدة فثبت ذلك بينة او لم يثبت لكن
 اقر أي الزوج الثاني له باخذها لانه قد ثبت بالينة والاقرار ما يستلزم فساد النكاح وعليها عليه الوطء وهو النكاح
 فلوانكر الثاني الرجعة صدق يمينه في انكاره لان النكاح وقع صحيحا والصحيح عدم الرجعة او اقرت هي دون
 الثاني فلا يأخذها فتملك حق الثاني حتى يبين من الثاني اذ لا يقبل اقرارها عليه بالرجعة مادامت في محضته فتملك
 حقه بها اما اذا بانت منه فسلم للأول بلا عقد واعطى وجوباً الأول قبل يمينها من النكاح لئلا يصار الى الصادرة منها
 يمينه وبين حقه بالنكاح الثاني حتى لو رآها أخذت المهر لارتفاع الحيولة ولو تزوجت امرأة بكاف في حياته وزوج
 بأن ثبت ذلك ولو باقرارها به قتل نكاح الثاني فادعى عليها الأول جاء زكاه وان لم يطلها وهي تدعى انه طلقها
 وانقضت عدها منه قبل ان تنكح الثاني ولا يئنه بالطلاق فعلى ان يطلها انقضت من الثاني لانها ما اقرت له
 بالزوجة وهو اقرار صحيح اذ لم يتفاد على الطلاق (وتنقطع عدة) بغير حمل (بمخالطة) بمقار في كفارة (رجعة
 فيها) لا يان ولو جلع كخالطة الزوج وجبته بان كان يحتمل بها ويحكم عليها ولو في الزمن اليسير سواء احصل
 نوطء أم لا فلا تنقض العدة لكن اذا زالت العاشرة بان نوى انه لا يعود إليها يحل على ما مضى وذلك لشبهة
 الفراش كولو نكحتا حائلا في العدة فلا يحسب من استغفر الله منها بل تنقطع من حين الحيولة ولا يطل بها ما مضى
 فتبقى عليه اذ زالت ولا تحسب الاوقات المتخللة بين الخواتم (و) لكن (لا رجعة) له عليها (بعدها) أي بعد
 العدة بالاقراء والاشهر على العدة وان لم تنقض عدتها لكن يلحقها الطلاق إلى انقضائها والذي رجعه البلقبي
 في لانه لا مؤنة لها سدها وجزم بغيره فقال لا توارث بينهما ولا يحد بوطئها (تمة) لو اجتمع عدة نكاح على امرأة
 بان وطئ مطلقته الرجعية مطلقاً أو البائن بشبهة تكفي بعدة واحدة منها فتعده من فراغ الوطء وتدرج
 فيها بقية الأولى فان كرر الوطء استأنفت أيضاً لكن لا رجعة حيث لم يبق من الأولى بقية (فرع) في حكم
 الاستبراء وهو شرط عارض من بين فهارق عند وجوده وسبب ما يأتى للعلم براءة زوجها والتعبد (بحب استبراء) كالحمل
 تمتع أو (تزوج علك أمية) ولو عدته شرأ أو إرب أو وصية أو هبة مع قبض أو حتى بشرط من القسمة أو
 اختيار تملك (وان ثقف براءة زخم) كصغير يوبكر وسواء استبرأ من صدام امرأة أم من بائع استبرأها قبل
 البيع فيجب فيها ذكر بالنسبة لكل التمتع (وبزوال فراش) له (عن أمية موطوءة) غير مستولدة (أو مستولدة
 لعقها) أي باعتاق السيد لكل واحدة منهما وموته لا يفسد استبراء قبل اعتاق غير مستولدة ممن زال عنها الفراش
 فلا يجب بل تزوج حالاً اذ لا تشبه هذه منكوحة بخلاف المستولدة (و) بحرمة بل (لا يصح تزويج موطوءة) أي
 المالك (قبل) (تصحيح) (استبراء) تحذر من اختلاط الماء بين أعضائيه موطوءة فان كانت غير موطوءة لا حد فوله
 تزويجها مطلقاً أو موطوءة غيره فله تزويجها من الماء منه وكذا من غيره ان كان الماء غير محترماً أو مضطربة
 الاستبراء منه ولو اعتق موطوءة فله نكاحها بلا استبراء (وهو) أي الاستبراء (لذات) أقر أو خيصة كاملة
 فلا تكفي فيها الوجودة حالة وجوب الاستبراء ولو وطئها في الحيض فحلت منه فان كان قبل مضى أقل الحيض
 انقطع الاستبراء وبقي التحريم إلى الوضع كالجاءت من وطئها وهي طاهرة وان جئت بعد مضى أقله عكس في
 الاستبراء لمضى كامل لما قبل الحمل (ولذات أشهر) من صغير أو آيسة (شهر) ولجاءت لا تعقد بالوضع
 أي بوضع الحمل وهي التي حملها من الزنا والتمسية الحامل أو التي هي حامل من السيد وزال عنها فإشاة بعق سواها
 بالحمل المستولدة وغيرها (وضع) أي الحمل (فرع) لو اشترى حرة أو ثمة أو مريد فحاصت ثم بعد فراغ
 الحيض أو في أثناءه وثله الشهر في زنا لا شهر استبرأ بكف خيصة أو نحوه في الاستبراء لانه لا يستبرأ بحمل
 التمتع الذي هو القصد في الاستبراء (وتصدق) المملوكة باليعني (في قولها احصت) لانه لا يعلم إلا منها (وحرّم

(١) عالون سنع له
 (٢) خط سنا دوروي لا تروا ما بين
 (٣) ج دينا فاسر حاله
 (٤) قوله كما لو جلت من
 (٥) وطء وهي طاهرة أي
 (٦) ولا فرق بين أن يكون
 (٧) ذلك الوطء حراما كان
 (٨) كان لغير شبهة أو ليس
 (٩) بحرام كان كان لشبهة
 (١٠) أو خوف زنا فتنه

(١١) قبيل سنا دوروي
 (١٢) ما عدا أول شهر أو ربع
 (١٣) شهر أو ربع

في غير مسنة (منع) ولو بنحو نظير بشهوة (قبل) تمام (استبراء) لادائه الى الوطء والحرم ولا احتال انها
 حامل حتى فلا يصح نحو يومها نعم لعل الحلو بها انما في السبب في حرم الوطء لا الاستمتاع بغيره من تحيل ومن
 لانه ^{منه} لم يحرم منها غيره مع غلبة امتداد الاعين والاذني الى من الامامة ^{علائق} الجان ولان ابن عمر رضي
 الله عنه قيل منه وقعت في سجنه من سبائا وطاس والحق الماوردي وغيره بالمسبية في حله الاستمتاع بغير الوطء
 شكل من لا يمكن تحملها كصيفوا ابوق حامل من زنا (فرع) لانصرامة فرائض السيدها بالوطء منه في قبلها
 وبطل ذلك باقراره او بيته فاذا ولدت للامكان من وطئه ولد اخفه وان لم يعترف به ولد
 بمصل في النكاح وهو لا يخرج (بج) لانه لا يوطئ وما عطف عليه (زوج) ولوامة ومرضعة
 (مكت) من الاستمتاع بها ومن كفها الى حيث شاء عند أمن الطرق والقصد ولو بر كوب محو علت فيه
 السلامة فلا يجب بالعدة بخلافه ^{منه} وما يجب بالتمكين بوصافيه وهو يصدق في عدم التمكين وهو في
 عدم النشوز والاتاق عليها اذ امكنت من التمتع بها ولو من بعض الوجوه وجبت مؤمها وان كان الزوج
 سلفه لا لا يمكن جماعة اذ لا تمنع من جهتها وان عجزت عن وطئه بسبب غير الصغير كرتق او مرض او جنون لا ين
 عجزت بالصغر بان كانت طفلة لا تحتمل الوطء فلا نفقة لها وان سلمها الولي الى الزوج اذ لا يمكن التمتع بها كالتأخير
 بخلاف من تحتها وبشدة ذلك باقراره وبشهادة البيعة به او بانها في تحينه باذلة للطاعة ملازمة للسكن ونحو ذلك
 ولما عطلت بها ان اراد سفر طويل (ولو زوجة) وان كانت لها اي يجب لها ما ذكر ما عدا الالة التطيف لبقاء
 حنينة لها وقد رت على التمتع بها بالرجعة ولا متاعه عنها لم يجب لها الالة التطيف وتبسط مؤمها تبسط مؤنة
 الزوجة كالنشوز وصدق في قدر اقرائها يمين ان كذبها او الانلايين ونجبت النفقة ايضا لظن حاملها بان
 بالطلاق الثلاث او الخلع او الفسخ بغير مقارن وان مات الزوج قبل الوضع ما لم تنزل ولو انفق بظنه فان عدمه
 حرم جمع عليها اما اذا بان التحامل بموته فلا نفقة وكذا لا نفقة لوجه تملكست بعدة شبهة بان وطئت بشبهة وان لم تحل
 لا نساء التمكين اذ يحال بينه وبينها الى قضاء العدة ثم الواجب للنشوز وجوب من مر (مطعم) من غالب قوت محل
 اقامتها لا اقامته ويكون نفقة من غير ايجاب وقول كاللذين في الدمة قال شيخنا ومنه يؤخذ ان الواجب هياعدم
 الصارف لاصد الاداء خلافا لابن القري ومن تبعه (على مفسر) ولو بقوله ما لم يتحقق له مال وهو من لا يملك ما
 يجره عن السكنى (ولو مكنتها) وان قدر على كسب واستيع (و) على (رفيق) ولو مكنتها وان كثر ماله (ومد ان على
 مفسر) وهو من لا يرجع بتكليفه تدن مفسر (ومد ونصف على متوسط) وهو من يرجع بذلك مفسر او انما يجب
 النفقة وقت طلوع فجر محل يوم يقوم (ان لم تواكله) على المادة رضاها وهي شديدة فلو اكلت معه دون الكفاية
 وجب لها تمام الكفاية على الاوجه وصدق في قدر ماله كونه ولو كلفها مؤاكلة من غير رضاها او اكلت غير
 ريشة بلا اذن ولي فلا تسقط نفقتها به وحشة هو متطوع فلا رجوع له عما كنهه خلافا للبلقي ومن تبعه ولو رعت
 انه متطوع وزعم انه مؤدة عن النفقة صدق بيمينه على الاوجه وفي شرح النهاج لو اضافها رجل بكر اماله فحقت
 نفقتها وبكلفت من اراد سفر اطول بلا لاقها او توكل من يتفق عليها من مالي حاضر ويجب تادكر (بأدم) أي مع
 آدم اعتمد وان انا كنه كسبن وزمنو غير ولو تار عاقبه او في اللحم الا في قدره قاص باجتهاده فلو تافى قدر ذلك
 بين الويتر وغيره وتقدر الحاموي كالنص بأوقد زيدا ومن نفرت وبعث ايضا علم اعتمد قدر او وقتا يجب
 تساره واعداه وان لم تاكله ايضا فان اعتمد مرة في الاسبوع فلا ولي تكونه يوم الجمعة او مرتين فالجمعة والثلاثاء
 والنص ايضا بطلن في الاسبوع على الميسر وطلان على الكوسر محمول على قلة اللحم في ايامه بمصر فيراد حذر
 الحاجة بحسب عادق الحل والأوجه انه لا آدم يوم اللحم ان كفاها عدا وعشاء والآوجب (و) مع (يلع) وعطوب
 (وماء شرب) كوقوف الحياة عليه (و) مع (مؤنة) كاجرة طخن وعجن وخبر وطبخ مما لم تكن من قوت
 اعتادوا ذلك بانفسهم كاجزم به ان الرفقة والأذرى وجزم غيرها بانه لا فرق (و) مع (آلة) الطبخ وكل

مطلق ممن عتوا له

(قوله لم يحرم منها غيره)

أي في قوله سئل الله

عليه وسلم في سبائا أو طاس

الآتي يانه ألا لا توطأ

حامل حتى تضع ولا غير

ذات حمل حتى يحض

حيقة (قوله وبشدة

ذلك) أي التمكين

المعبر (قوله ولو رجعية)

أي لافرق بين من

طلقت رجيا ومن لم

تطلق أصلا بخلاف من

طلقت طلاقا بانا فانها

إن كانت حائلا فلا نفقة

لها وإن كانت حاملا

فبصرح الشارح

بوجوبها لها ما لم تنزل

(قوله ويجب ما ذكر)

أي من اللد ونحوه

أي يصير

أي الأصل منه

وشراب كقصة وكوز وجرة وقدر ومعرفة وإبريق من خشب أو خرف أو حجر ولا يجب من غاسر وصيني
 وإن كانت شريفة (و) يجب لها على الزوج ولو معيرة أو أول كل سنة أشهر مكسوة تنكسها أو لا وتجانس طالوا اجت
 (مقص) تالم كن فمن اعتدلت الأزار والرداء فبجان دونه على الأوج (و) أزار (و) ستر أو بك (و) حماري أي مقنعة
 ولو لا م (و) مكس (أي ما يلبس في رجليها) وتغير في نوعه عرف بملهاهم فلما أوردى أن كانت ممن يعتدلت إن
 لا يلبس في رجليها شيئا في الثوب لا يجب لأزجليها شيئا (مع خاف كسنا) يعني وقت البرد ولو
 في غير الشتاء ويزيد في الشتاء جنة محشوة أما في غير وقت البرد ولو في وقت الخريف في البلاد الحارة فيجب لها زدا
 أو نحوه إن كانوا على اعتادوا غطاء غير لباسهم أو ينامون غزاة كما هو في السنة فإن لم يعتادوا غطاءهم
 يجب ذلك ولو اعتادوا بالثوب وجب كآجرم به بعضهم وتختلف بخفة المكسوة وضدها بشار وضده يجب
 عليه نوايع ذلك من نحو ثياب أو ثوب زرق أو قيص وحيط وأجرة حياطي وغطه فرائش أو وساءة وحيدة ولو
 اعتادوا على السرى وجب (فرع) يجب تجديد الكسوة التي لا تدوم سنة بأن تعطلها كل سنة أشهر من كل سنة
 ولو تلفت أثناء الفضل ولو بلا تقصير لم يجب تجديد بعضها ويجب كونها جديدة (و) لها (عليه) (التنظيف) لبدنها
 وبوبها وإن غاب عنها الاحتياج إلى كالأدم فبها يستر ونحوه (كشط) وستر أو خلال (و) غلبه (و) غلبه (و) غلبه
 وكذا لبدنها إن اعتدلت من شريح أو من فجب الذهب كل أسبوع مرة فاما كثر بحسب المادة وكذا قد من
 ليس أحوا وليس لحامل ثابن ومن زوجه غائب الأما يزيل الشف والوسخ على الذهب ويجب عليه الماء للفضل
 الواجب بسبب كفضل جامع ونفاس لا حيض واحتلام وغسل بحس ولا ماء وضوء إلا إذا فضه بلبسه (لا) غلبه
 (طيط) الأقطار كزيت ولا كحل (ودواء) كمرض أو أجرة طبيب أو طعام أيام المرض وأدوية أو كسوة أو آلة
 تنظيفها وتصرفه للذو أو غيره (تنبيه) يجب في جميع ما ذكر من الطعام والأدم والآلة ذلك والكسوة والمرش
 وآلة التنظيف أن يكون مملكا بالدفء دون إيجاب وقبولي عليك هي بالقبض فلا يجوز أخذها منها إلا برضاها أو
 التمكن فيكون ثابنا حتى يسقط معنى الزمان لأنه لا يجوز الاستماع للحادم وتجاهل عليك بغيره في بعض الزمان
 ويقتاض عنه ولا يسقط عتبه أثناء الفضل (و) لها (عليه) (تنبيه) تأن في لو خرج عنها على نفسها وما لها وإن
 قل لها حاجة بل للضرورة إليه (يلق بها) عادة وإن كانت ممن لا يعتادون السكنى (ولو معازرا) ومكتري ولو سكن
 معها في منزلها بآذنها أو لا امتناعها من التمسك معه وفي منزل نحوها بآذنها لم يملكه لأن الأذن القرية عن ذكر
 العوض يترك على الإغارة والاباحة (و) غلبه ولو تمعير أخلاقا لمع أو قتا (أخذها خرق) أو أجرة لا أعتر لا يفسد
 المعاشرة بالمعروف بخلاف الأمة وإن كانت مجبلة (مخدم) أي تخدم مثلها عادة عند أهلها فلا بد من بيعها في بيت
 زوجها وإنما يجب عليه الأخدام ولو فخرية صححها أو مستأجرة أو محررا أو مملوكا لها ولو فخرية أو بصيغير مزاج
 قالوا يجب للخدام الذي عتبه الزوج مذكور وثالث على مؤسر ومد على معسر ومتوسط مع كسوة أمثال الخادم من
 قميص وأزار ومقنعة ويزاد للخدامة خف ولبسة إذا كانت تخرج وإن كانت فنة اعتادت كسيف الرأس وإنما
 يجب الخف واللحفة للمخدومة على التمسك لأن لها متاعها من الخرج ولا احتياج إليها لحام نادر (تنبيه)
 ليس على خادمتها إلا ما يخصها ويحتاج إليه كحمل الماء للمستحم والشرب وضعه على بدنها وغسل خرق الحوض
 والطبخ لا كلها أملا لا يحضها كالبطخ لا كله وغسل ثيابها لا يجب على واحد منها بل هو على الزوج فيؤنف
 بنفسه أو بغيره (مهمات) فمن شريح النواج التي يخرى أو يشتري شيئا أو يبا تجار وجهه وزينها به لا يصير ثلثا كلها
 بذلك ولو اختلفت هي والزوج في الأهداء والعار به صدق وقته وإرثه ولو جهرت بشي مجاز لم يملكه إلا بإيجاب
 وقبول والقبول قول في أنه يملكها أو يؤخذ ما تقر بأن ما يقطعه الزوج صدقة أو صدقة كالأعتد شفع اللاد
 لا يملكه إلا بلفظ أو قصد إهداؤه خلافا لما مر عن فتاوى الحنابلة وإفتاء غير واحد بأنه لو أعطاهم تقصروا
 للفرس ودعوا وصاحبة فتشترت أسدا للجمع غير صحيح إذا التمسك بالتشتر لا يأت في الصباغة لما قرنته فيها
 حاشيتان وادع ما من قورين موديل ١٣ حاشيتان

⑤ من البهيم وما بعد
 ⑥ كوسيان
 ⑦ من الضفيرة وما بعد
 (قوله كل سنة أشهر الخ)
 في حاشية شيخنا
 الباجوري على ابن قاسم
 ويجب لكل فصل من
 فصل الشتاء والصيف
 كسوة وللرادي بالشتاء
 يشمل الربيع والصيف
 ما يشمل الحريف
 فالسنة عند الفقهاء
 فصلان وإن كانت في
 الأصل أربعة فصول
 وإذا حصل التمكن في
 أثناء الفصل وجب من
 الكسوة بقسطه مما
 يجب فيه اه باختصار
 كنه مصححه

① مراهقة: ما كان يتألف
 ② أوجه تبيح اعتاد من مشقة
 ③ ضلخه: اسم الرجل الذي يجر
 ④ نفع المرأة إذا قد حقت
 ⑤ قد يجمع في اسم الشيء المظهر
 ⑥ الزوجان ويسمى مسجدة
 ⑦ نكاح: ما كان كذا كذا
 ⑧ ما كان كذا كذا

أما كالمصلحة لأن نلقظ باهداؤ أو قصده مملكته من غير جهة الزوجية والإهم ومصلحة وف القرب
 فليس هو واجب فإذا صر منه ما نفعه على أو أملا دفع أي الكره فإن كان قبل الدخول مستردا ^{وإذا كان قبل الدخول مستردا} ولا فلاح في زوجه فلا
 يسترد بالنشوز (ونقط) يكون كذا (يستوز) منها إجماعا أي خروج عن طاعة الزوج ولو لم تأمن كصفر
 ومجنون ومكره (ونوعا) أي ولو لحظ فستقط حقيقة ذلك اليوم وكسوة ذلك الفصل ولا تزوج على زمان
 الطاعة والنشوز ولو جمل سمو ظم بالنشوز فأنفق رجع عليها إن كان من عرق عليه ذلك وإعالم ترجع لمن
 أنفق في نكاح أو شرافا فسد وأن جعل ذلك لانه يصير في عقدها على أن يضمن الثمن بوضع اليد ولا كذلك
 ثلثا وعكس من وقع عليه طلاق باطلا ولم ينفق به فأنفق به ثم علم فلا يرجع بما نفقه على الأوجو وحصل النشوز
 (بمع) الزوج فإرجع (من) نكح ولو بنحو ميسر أو بوضع يده (لا) إن منعه عنه (المعذرة) ككبر آله بحيث
 لا تحية له ومريض بها يصير معه الوطء وقرب في فرجها وكسوة خفيض وبثت عكرا آله باقراره أو برجلين من
 رجال الجاهل ويحذف لا تشار ذكره بأي حيلة غير الإلحاح كره في فرج محرم أو دبر أو بارتجاع نوقه أن لم
 يمكن من فرجه إلا بنظر من البهائم كشوقي الفرج حين حال انتشار غصوه بخارجة شدة (فرع) لما منع النكح
 أمسين الصداق الحال آله وفي الوطء وبالعلة بخارجة أو كذا الإمتناع حينئذ فلا يحصل النشوز ولا تنقط المنة
 بذلك فمن تمت القصاص الصداق المزوج أو بعد الوطء طائفة فتسقط فلو منعه لذلك بعد وطئها مكرهه أو
 صغيرة ولو تبسأم الولي فلا ولو ادعى وظأها بتكفيها وطلب نكاحها إليه فانكره وامتنعت من التسليم صدقت
 (وخرج من مسكن) أي المحل الذي رضي بأقامتها فيه ولو غيبته أو بيت أبها أو لولاه يادون كان الزوج محتجبا
 بنفسه إلا أن (بلاذني) منه ولا ظن كراهه فخرج زوجها بغير رضاه ولو زياره ضالجا أو عيادة غير محرم أو إلى
 مجلس ذكر عيشان ونشوز وأخذ الأدرعى وغيره من كلام الإمام أن لها اعتداد العرف الدال على رضا أمثاله
 بمثل الخروج الذي تتركه قال شيخنا وهو محتمل ما لم تعلم منه غيرة تنقطه عن أمثاله في ذلك (تنبيه) يجوز لها
 الخروج في مواضع منها إذا اشرف البيت على الأنعام وهل يكفي قولها حيث أتت أمته أو لا بد من قريب
 تدل عليه عادة قال شيخنا كل محتمل والأقرب الثاني ومنها إذا خافت على نفسها أو ملها من فاسق أو سارق
 ومنها إذا خرجت إلى القاضي لطلب حقها منه ومنها غير وجه العلم بالعمية أو للاستفتاء حيث لم يفر الزوج
 الثقة أو نحو محرمها فاستظهره شيخنا ومنها إذا خرجت إلى كتابة نفقة أو تجارة أو سؤال أو كسب إذا
 أعسر الزوج ومنها إذا خرجت على غير وجه النشوز في غيبة الزوج عن البلد بلا اذنه أو بآمره أو عيادة قريب
 لا أجنبي أو أجنبية على الأوجو لأن الخروج لذلك لا يبعد نشوزا عرفا قال شيخنا وظاهر أن محل ذلك أن لم
 يمنع من الخروج أو يرسك إليها المنع (وبسفرها) أي محروجا وحدها إلى محل تجوز القصر منه المسافر
 ولو زيارته أو غيرها (بلاذني) منه ولو لم يرضه مالم تنقط كان جلا جميع أهل البلد أو بقى من لا تأمن معه
 (أو) بآذنه ولكن (لغيرها) أو لغيره أجنبي فتسقط ألون على الظاهر لعدم التحسين ولو سافرت بآذنه
 لغيره مأمنا فقتضي الرجوع في الأمان فيما إذا قال الزوج إن خرجت لغير الحمام فأنش طالق فخرجت لها
 ولغيرها أنها لا تطلق غنم الشوط هنا لكن من الأم والمختصر يقتضي السقوط (لا) بسفرها (معه) أي
 الزوج بآذنه ولو في حاجتها ولا يسفرها بآذنه لحاجته ولو منع حاجته غير فلا تسقط ألون لأن أمته وهو المقتضى
 تحقيق الثانية وفي الجواهر وغيره ما عن المأزوي وغيره لو امتنعت من النفقة مع لم يجب النفقة إلا أن كان يتمتع
 بها في زمن الامتناع فتجب ويصير تمتعها محفوفا عن النفقة حينئذ اه قال شيخنا وقضته حريان ذلك في
 سائر صور النشوز وهو محتمل وتسقط ألون أيضا بإغلاق الباب في وجهه وبذعه أها مثلا قاباتا كذا وليس من
 النشوز يشتملوا إذا قام باللسان وإن استحققت التاديب (مهم) أو تزوجت زوجة للفقو وغيره قبل الحكم بمو
 تسقط نفقتها ولا تعود إلا بطلو عودها إلى طاعة بعد التفريق بينهما (فائدة) يجوز للزوج منعها من

① لن يكون أورا ٨٨

(قوله المون كلها)

وكذلك يسقط قسمها

في الدور التي نشزت

فيه وما جده ما دامت

ناشزة وإن لم تأمن

بالنشوز كصغيرة

ونحوها ما لم ترجع قبل

نوبتها اه مختصرا

من حاشية ابن قاسم

قوله مصححه (قوله

بوضع عنه) أي

كيدها وعينها وفنحها

(قوله لنشر) ومثله

ما إذا منته تدلا

فانه لا يمدنوزا اه

شيخنا باجوري كنه

مصححه

① أي لا يسفرها

الحرج من المنزل ولو لم يأت أحد أبوين أو شهود جنازة ومن أن يمكن من دخول غير خادم أو واحدة منزله ولو
 أبوين أو أبنتين غير و لكن بكرة منع أبوها حيث لا عذر فإن كان السكنى لم يمنع شيئا من ذلك إلا عند
 الزينة (تتم) لو نزلت بالحرج من المنزل فبات وأطاعت في غيبته نحو عودها المنزل لم يجب شئ مما دأبتم غائبا
 في الأصح عرجها عن قضيته فلا بد من جحد يستلزم ولا يحصلان مع الغيبة فالطريق في عود الاستحقاق
 أن يكتب الحاكم إلى قاضي بلده أثبت عودها لاطاعة محله فإذا علم وعاد وأرسل من بدله باله ولو ترك ذلك لم
 عذر فاد الاستحقاق وقضية قول الشافعي في القديم أن النفقة تعود عند عودها للطاعة لأن الواجب في القديم
 القعدا التمكين وبه قال مالك وصرحوا أن نشورها بالرد في ذلك بإسلامها مطاوعا والى السقوط وأخدمته الأذرع
 أنها لو نزلت في المنزل ولم يخرج منه كان منقعة نفسها فبات عليها عادت للطاعة عادت نفسها من غير قاض وهو
 كذلك على الأصح ولو التمس زوجة غائب من القاضي أن يقرض لها قرضا عليه اشتراط ثبوت النكاح وإقامتها
 في مسكنه وخلفها على استحقاق النفقة وانها لم تقبض منه نفقة مدة مستقلة فحينئذ يقرض لها عليه نفقة
 المعسر إلا أن ثبت تيساره (فرع في فسخ النكاح) وشرع دفعا لضرر المرأة يجوز (لزوجة مكنته) أي بالغرة عاقلة
 لا لولي غير المكنته (فسخ نكاح من) أي زوج (اعتسر) مثلا وكذا لا يملكه خلافا (بأقل نفقة) يجب وهو ممد
 (أو) أقل (كسوق) يجب كقمة من وخارجة شاة خلاف نحو سراويل وتعلو وقمرش ويحرق والأواني
 لعدم بقاء النفس بدونهما فلا فسح بالأعسار بالآدم وإن لم يسغ القوت ولا بنفقة الحاديم ولا بالعجز عن النفقة
 الماضية كنفقة الامن وما قبله لئلا يميز له دين آخر (أو) اعتسر (باعتزله) وان لم يعتادوه (أو) اعتسر (بمهر)
 سواجب حال لم تقبض منه شيئا حال كون الأعسار به (قبل وطية) طائفة فلها الفسخ للعجز عن تسليم العوض
 مع بقاء العوض بحاله وخيارها حينئذ عتقت الرفع إلى القاضي فوري فيسقط الفسخ تأخيرها لا عذر كجهل ولا
 فسح بعد الوطء ولا تلف العوض بوضويرة العوض ذنبا في الذمة ولو وطئها مكرهة فلها الفسخ بعده أيضا قال
 بعضهم إلا أن سلمها الولي له وهي صغيرة غير مضطحة فتجب نفسها عجز دلوغها فلها الفسخ حينئذ وان عجز عنه
 ولو بعد الوطء لأن وجوده هناك كعدمه أما إذا قبضت بفضه فلا فسح لها على ما أفق به ابن الصلاح واعتدته
 الأسنوي والزرزكني وشيخنا وقال البازري كالجورى لها الفسخ أيضا واعتدته الأذرع (نفيه) يتحقق
 بالعجز عما مبر بفسخ ماله لما أفق القصر فخلايل ما الصبر إلا أن قال أحضره مدة لا مهال أو تأجل ذنبه بقدر مدة
 احضار ماله الغائب بفسخ القصر أو محلول مع أعسار الدين ولو الرز وجه لإنها في حالة الأعسار لا تقبل طهارة المعسر
 منظر وبعدهم وجدان المكتسب من يستعمله أن عتبت ذلك أو بقر ومن ما منع عن الكسب (مأذنة) إذا كان
 الرز لأزواجه على زوجي الغائبين حال من صدق أو غيره وكان عندهما بعض ماله أو كربة فهل لها أن تستقل بأخذه
 لا ينها بل رفع إلى القاضي ثم تفسق بك أو لا فإجاب بفسق أصحابنا ليس للمرأة كورة الاستقلال بأخذ حقها بل
 ترفع بالأمر إلى القاضي لأن النظر في المال الغائبين للقاضي نعم إن عتبت أنه لا ياذن لها إلا بشئ يتأخذ منها حار لها
 الاستقلال بالأخذ وإذا فرغ المال وأزادت الفسخ بأعسار الغائب فإن لم تعلم المال أخذت أعساره وإنه لا مال
 له تخاضر ولا ترك نفقة وأثبت الأعسار وحلفت على الاختير بها وبه عدم ترك النفقة وعدم وجوده الآن
 وفسخت شروطه وإن علم المال فلا بد من بدله بغيره أيضا انتهى (فلا فسح) على المعتد (بأمتناع غيره)
 موير أو متوسطا من الانفاق خضر أو غاب (أن لم ينقطع خبره) فإن انقطع خبره ولا مال له تخاضر بخار لها الفسخ
 لأن تعدد واجبها بانقطاع خبره كعدمه بالأعسار كاجزء به الشيوخ زكريا وخالفه عليه شيخنا واختار جمع
 مكشرون ومن يحق المتأخرين في غائب تعدد حصول النفقة منه الفسخ وقوامين الصلاح وقال في تناويز إذا
 تعددت النفقة لعدم مال تخاضر مع عدم إمكان أخذه منه حيث هو كتاب عكسي وغيره لكونه لم يعرف موقعه
 أو عرفه ولكن تعددت مطالبه عرف حاله في اليسار والأعسار أو لم يعرف فلم الفسخ بالحكم والافناء بالفسخ

مطلقا سواء حصل
 تمت بدليله وتسلم
 بالطريق الذي ذكره

مستطرها خاص

أعجب أو أكتافه لمون

(قوله لم عادت للطاعة)

انظر بأي شيء يحصل

عودها هل هو بنفسها أو

بله بذلك القصد أو لا بد

من صريح لفظ يدل

على طاعتها ويبلغه

الحبر وهذا هو المتبادر

ولم يتوقف على قاض

(قوله لعدم بقاء

النفس) باسكان الفاء

أي لتوقف بقاء الروح

عليها

أعسارها حال

سائر النفقة

والكسرة

أولها أن يكون

لوجه فليس

أعسارها حال

سائر النفقة

والكسرة

أولها أن يكون

لوجه فليس

(قوله أجبر على عتقها
أو تزويجها) وفي ر
لو هجر السيد عن
تتبعه ولمه أجبر على
تخليها لتكسب
وتتفق على نفسها أو
على إيجارها ولا يجبر
على عتقها وتزويجها
كما لا يرفع ملك الميكن
بالجزع عن الاستمتاع
فإن هجرته عن
الكسب فنفتها في
يت للالاه بحروفه
(قوله أو تارك الصلاة)
أي بعد أمر الإمام
وكان على الشارح أن
يزيد ذلك الآن يقال
انه متى اطلق تارك
الصلاة فالمراد منه
التارك لها بعد أمر
الإمام (قوله البأ)
بهمزة وقصر لأن الولد
لا يبشغال بالبدونه ولأب
غيرها لا ينفى عنه ولها
أخذ الأجرة على ذلك
ان كان مماثلة لأجرة
ولا يلزمها التبرع
بارضاعه كالأب لم يزل
الطعام للضطر إلا بالبدل
① الضميمة ما كان ينبغي
يكون في ركنه أي دأبه
② مجلبة ما كان له
③ ما رجع حيا أعور
④ عسوان كع كاره
كوسون
⑤ غلب يثيب
⑥ تبراك / غدير

أجبر على عتقها أو تزويجها (فائدة) لو قيد الزوج قبل التمكن من ظاهر كلامهم أنه لا يفسخ ومذهب مالك رحمه الله
لا يفرق بين التكنة وغيرها إذا تمردت الثقة وصارت للدة وهي عتده شهر للفحص عنه ثم يجوز الفسخ (تتبعه)
يجب على مؤثر ذكر أو أنى ولو تكسب يلق به بما فصل عن قوته وقوت محو له وثمة ولتة وأن لم يفسد عن دينه
كفاية ثقة وكسوة مع أدوم ودواء لأصله أن علا ذكر أو أنى وفروع وان زل كذلك إذا لم يملكها وان اختلفا
تدنيا لا إن كان أحدهما غريبا أو مرتدا قال شيخنا في شرح الارشاد ولان كان زانيا محضتا أو تاركا للصلاة
مخالفا لما قاله في شرح للنجاح ولان بلغ فرغ وترك كسبا لا يوازي لقدره أو يثبت على الكساح لكن تسقط
عتقها بالقيد وفيه نظر لأن نعتقها على الزوج أعانجب بالتمكن كما هو وأن كان الزوج مفسرا ما لم يفسخ ولا
تصير مؤثر القريب فهو ما دنا عليه إلا باقتراض قاض لقضية منفق أو منع صدر منه لا بادن منه ولو منع الزوج أو
القريب الا اتفاق أحدهما للشيخ ولو ضمير أدنى قاض (فرع) من له أب وأم عتقته على الأب وقبل هي عليهما
للإلحاق ومن له أب وأمه فمضى الفرع وان زل أو له عتق جاون من أصوله وفروع ولم يقدّر على كفائهم قدم نفسه
ثم زوجته وان تعددت ثم الأقرب فالأقرب نعم لو كان له أب وأم وابن قدم الأب ابن الصغير ثم الأم ثم الأب ثم الولد
الكبير ويجب على أم الرضاع وليها الأبا وهو الأول الولادة وتنته شجرة وقيل بقدر ثلاثة أيام وقيل سبعون
بعدة إن لم توجد الأهي أو أجنبية وجب راضعه على من وجدته ولها طلب الأجرة عن نكاحه مؤثته وان وجد تالم
تخير الأم حيلة كانت أو في نكاح أبيه فإن زغبت في راضعه فليس لأبيه منها إلا ان طلبت فوق أجره للثلث
وتحلى أب أجره مثله للأم لا رضاع وليها حيث لا متزوج بالارضاع وكثير تجراض بما رخصت
فصل في الأولى بالحضنة وهي تربية من لا يستعان إلى التمييز ثم تزويجها بغير فاشتها وان عتقت فاشتها
فاخت فخاله فبنت أخت بنت أمه فعمه والعمان افرق بؤاه من النكاح كان عتده من اختياره منها ولأب
اختير منه الا ان لا كز زيارة الأم ولا تمنع الأم عن زيارتها على العاد وللأم أولى بتمريضها عند الأب إن
رضي والافتقارها وان اختارها ذكر فعندها البلاء وعندها نهار أو اختارها أنى فعندها بقاء وزوها الأب على
المادة ولا يطلبت أحضارها عند من لم يخر وأحدتها من الأم أولى وليس لأحدتها قطعة قبل حولين من غير
رضا الآخر ولها قطعة قبلتها ان لم تصغر ولا أحدهما بعد حولين ولها الرابدة في الرضاع على الحولين حيث
لا ضرر لكن أفضى الخياطى بأنه يرضع عتدها إلا الحاجة ويجب على مالك كفارة رقية الانكشاف ولو أعيى أو رمتا
ولو غشيت أو كولا ثقة وكسوة من جنس العتاد له من أرقاء البلد ولا يكفي شاة العترة وان لم تأذبه بغير
اعتد ولو لئلا لا يد العرب على الأوجه كفى إذا عقر لم يخذ وعلى السيد بمن دوائه وأجرة الطبيب عند الحاجة
وكسب الرقيق لسيدته ينفقه منه إن شاء وبسقط ذلك من كسبته القريب ويسن أن يواوله بما يتنعم
به من طعام وأدم وكسوة والأفضل إعتاقه معه لئلا كل ولا يجوز أن يكلفه كالدواب لحملها ليطعمه وان رضى إذا
يجرم عليه أضراؤه فيه فان أتى السيد بذلك يبيع عليه أى ان تعين البيع طريها والآخر جرحه عليه اتفاق بعض
الأوقاف فيجوز أن يكلفه عملا إذا قاو يتبع العادة في إراحته وقت الفكولة والاستمتاع وله تبعه من نفل صوم
وصلاة وعلى مالك عتق دأته المحترم مولا كبا عتق ما وسقط أن لم تألف الرعي وكفها والآ كفى أن راسها للرعي
والشرب حيث لا مانع فان لم يكفها الرعي لم يملكه كفى فان امتنع من عتقها أو أزالها المحترم على أن المملكه أو
دفع المالك فان أتى فعل الحماكم الأصح من ذلك ويرى كذا في ذلك كله ولا يجب عتق غير المحترم مؤثري
نافة وأسبق المحسن ونحو ذلك الدواب مالا يضر بها ولا يولد لها وحرم تاضرا أحدها ولو لقتله العاقب والظاهر منسقط
الضرر بما يتنعم من مؤاتلها ومنسقطه في محفظه عن الموت توقف فيه الرافعي قالوا يجب التركة له قدر ما يقتضيه
حتى لا يموت ويسن أن لا يبالغ الخياطى في الحجاب بل يبق في الصرع شيئا وان بقى أطوار يذوي ويجوز الخلت إن
مات الولد بأى حيلة كانت وعزم بين الباهر ولا يجب عماره داره أو قتاله بل بكرة تركه إلى أن تحترق
المرنوع وتكون الباهر حاله . والعن هذا ان لم تألف الرعي حال كونه في ملكها.

بغير عذر كترك سقي رزق وشجر دون ترك زرع الأرض وعرضها ولا بكرة تجارة لحاجته وإن طالت والأخبار
الادلة على منع ما زاد على سبعة أذرع محمولة على من فيل ذلك لاختلاف التقاض على الناس والله سبحانه وتعالى أعلم

باب الجناية

من 7

من قتل وقطع وغيرهما أو لقتل ظلماً أتكبر الكبار بعد الكفر وبالقول وأولها لا تبقى مطالبة أخروية والفصل
الزهر في ثلاثة عمد وشبه عمد وخطأ (لأقصاص الأفي عميد) غلاف شهيد الخطأ (وهو قصد قتل) ظلماً (و) عين
(شخص) يعني الإنسان إذ لو قصد شخصاً ظناً فإن إصابته كان خطأ (بما يقتل) غالباً جرحاً كان كعز
إبرة بقتل كدماغ وعين وخاصرته وإخيل ولو مثاقيقاً وهو ما بين الحصى والدبر أو لا كجرح عظم ويختر
(وقصد) أي الفعل والشخص (بغيره) أي غير عميد بل غالباً (شبه عميد) سواء أقتل كثيراً أم نادراً كقتل
يمكن عادة إحالة الملاك عليها بخلافها بنحو قول أومع خفة باخذ أمة ذر ولو عزر إبرة بقتل كالأق وفخذ وتام
حتى مات قتيلاً وإن لم يظهر أثر ومات غالباً شبه عميد ولو عزره كان علقياً بأعله ومنه الطعام والشراب أو
أحد ما هو المطلب لذلك حتى مات جوعاً أو عطشاً فان قصت مدة موت مثله فيها غالباً جوعاً أو عطشاً فقتله لظهور
قصد الإهلاك به وتختلف ذلك باختلاف حال المجرم والزمن وقوة جرحه أو خطا الأذى والجوع المهلك غالباً بالنسبة
وسبب ساعة متصلة فان لم يمض الدة المذكورة ومات الجوع فان لم يكن منه جوع أو عطش سابق فنسبه عميد
فيجب نصف دية لمصالح الإهلاك بالأمرين ومال ابن المأذون فيمن أثار لانتان يكتنن غوغاً فقتل عليه
من غير قصد إلى أنه عمد موجب للقتل قال شيخنا وفيه نظر لأنه لا يقصد به بالآلة فالوجه أنه غير عمد انتهى
(نفيه) يجب قصاص بسبب كباشرة فوجب على فكره وبغير حق بأن قال أقتل قتيلاً وفقتله على فكره
أيضا على من صنف محسوم مثل غالباً غير مجرم فان صيف به مجرم أو دس في طائفة الناس كلمة متفأ كلمة جاهلاً
قصة عميد فيلزمه ويتولا قتل الطعام باختياره وفي قول قصاص لغير روي في قول لا شيء تعلقاً للمباشرة
وعلى من القى في ماء منفرد لا يمكن التحصن منه بعموم أو غيره وإن التعمه خوت ولو قبل وصوله الماء فان أمكنه
تحصن بعموم أو غيره ومنه منه عار من كون روي فهلك فنسبه عميد فقتله دية وإن أمكنه فتركه خوفاً أو عناداً
فلا دية (أفرع) لو أمتك شخص ولو لقتل فقتله آخر فالقصاص على القاتل دون للمتك ولاقصاص على من
أكره على صعود شجرة فزلق ومات بل هو شبه عميد إن كانت مما يزل على مثلها غالباً ولا بخطأ (وعمد قصد
أحدهما) بأن لم قصد القتل كان زلق فوقه على غيره فقتله أو قصده فقط كان زرقاً لم يذوق فإصاب إنساناً ومات
(فخطأ ولو وجد) بشخص (من شخصين مثلاً) أي حال كونهما مقترنين في ذن الجناية بأن تشارتا في الإصابة
(قتلان من هتان) لروح (مذقتان) أي مسرعان للقتل (كجرح للرقبة) (وقيل للحنجرة) (أولاً) أي غير مذقتين
(كقطع عضوين) أي جرحين أو جرح من واحد وعشرة مثلاً من آخر فمات منهما (فقتلان) فيقتلان
بإذبح جرح له نكابة باطناً أكثر من جرح واحد فإن دقت أي أسرع للقتل أحدهما فقط فهو القاتل فلا يقتل
الأخر وإن شككنا في ندف جرحاً لأن الأصل عدمه والقول لا يجب بالشك (أو) وجداً منهما (مترتبة
القاتل) (الأول أن أنهاء إلى) حركة (مذبوح) بأن لم يبق فيه إدرالك وإبصار ونطق وحركة اختياريات وعز
الثاني وإن جنى الثاني قبل انتهاء الأول بها ودقت كعزبه بعد جرح القاتل الثاني وعلى الأول قصاص النضو
أومال بحسب الحال وإن لم يدقت الثاني أيضاً ومات الخبي بالمناشئة كان قطع وأحد من الكوع والأخر من
الرقبة فقتلان لوجود الشراية منهما (أفرع) لو أذنت الجرحا واستمرت الخبي حتى مات فان قال قائل
طبعها من الجرح فالقول بالافلاضبان (وشرط) أي القصاص في النفس في القتل كونه عمداً فلا قول
الخطأ وشبه العمد وغير الظلم (وقيل كعضمة) بإيمان أو أمانه عمق دية بقصد دمة أو عهد فهدأ الحرم
والرندوز أن يحسن قتله مثلاً ليس زانياً محصناً سواء أقتل ناة بينة أم باقرار لم يرجع عنه وخرج هو كولي ليس

① بولوعان أو يور أو يرا قذيل
② كذا كون ما تدين

(قوله لذلك) أي
الطعام والشراب أو
أحدهما وهل مثلها
الدواء الطيب للتوقف
عليه البره بقول نعم
كالقاء عند شدة البرد
فتنه (قوله على مكره)
بغير حق وعلى مكره
فان وجبت الدية في
صورة الإكراه كان
عنى عن القصاص عليها
وزعت عليهما بالسوية
كالشركيين في القتل
ولولى الصغو عن
أحدهما وأخذ نصف
الدية من الآخر اه

باختصار
① أو ذلت حاله
② أو قتال

③ الأولى حذف الفاء لا
تجرح اه اعانة ١١٤

دين أو - جرح الزاح

④ كذا عتو كذا

⑤ موشل ك

⑥ كذا يجر

دلى لورد

التي يجب تحصيلها بمنتهى أو شرعا بأن وجدته بأكثر من ثل أو بعثت وعظمت القوة والمنفعة
 (١) (الواجب) (فعلها) وقت وجوب التسليم من غالب نقض اليقين القديم الواجب عند علمها في النفس الكاملة
 قلت مثقال ذرة أو انتاعترت درهم فنية (نبيه) وكل عضو مفرق جلال ومنفعة إذا قطعته وجبت فيه
 دية كاملة مثل دية صاحب القضاة وكذا كل عضو من من جنس إذا قطعها ففيتها الدية وفي أحدها
 خضفها في قطع الأذن النخية وفي أحدها النصف من ثلثة العنان والنقان والكفان بأصبعهما والعنقان
 بأصبعها وفي كل أربع من الأذن وفي كل من عشرين (و) بثلث (القوة للوزنة) العنق وذوي القروض
 بحسب أرزهم الكالولومع بقاقرابة كنيجرهم إن وزنته أومع عديها كاحد الزوجين والمعتق وعصبة
 (نبيه) بخمس الجاني إلى كمال العصى من الوزن باللوغ وحضور الغائب وأذنيه فلا تجزئ بكفله لأنه قد هرب
 فيقوت الحق والكلام في غير قطع الطريق أم هو إذا عتقه فقتله فيقتله الإمام مطلقا ولا يستوفي القود إلا واحد
 من الورثة أو من غيرهم براض منهم أو من باقهم أو بقرعة بينهم إذا لم يراضوا ولو باندرا أحد المستحقين فقتله
 على غير المبادرة فلا قصاص عليهما كان قبل عضو متنا وغيره من الأقطاب القصاص ولو قتله أغنى أحد الورثة
 البتة من ترك الجاني لامن الأجبي ولا يستوفي القود في نفس أو غيرها إلا باذن الإمام أو نائبه فإن استقل
 به عزز (نقه) بحسب عنيقخان البحر وخوف الفرق في القاصر الحيوان من المتاع للامو حيوان عظمي والقاص
 التواب للامو الأدي المحترم إن تقطع لحم الفروق وإن لم يأت ذلك أنما لم يترك في وإن عظمي فحلال في
 لأجله مطلقا بل ينبغي أن يلقى هو لأجل المال فالشيخناو يحرم القاصر المبيد للأعزاز والتواب على الأرواح له
 ويضمن ثأله بغير اذن مالك ولو قال لرجل ألقني متاعا زيد على ضهانه أن طالك ففعل منه الذي لا بأس
 (فرع) أني أبو اسحق المروزي يحل سبي أميتكواة لثقت والتملأدام غلقة أو غصقة وبالغ الخفية فقلوا
 يجوز مطلقا وكلام الأحاديث يدل على التحريم مطلقا كل شيخنا وهو الأوجه (خاتمة) يجب الكفارة على من
 قتل من يحرم قتله خطأ كان أو عدا أو حي عتق فبقطان لم يجد فبسلم شهرين متتابعين

باب في الردة

(الردة) لغة الرجوع وهي أكثر أنواع الكفر ويحيط بها المثل أن أصل بالمرت فلا يجب إعادة عبادته إلى
 قبل الردة قال أبو حنيفة يجب شتمه (فعل مكمل) بخلاف قتل من صبر وعنون ويكره عليها إذا كان قلبه
 مؤمنا (اسلاما بكفر عزما) خلا أما آلا فكفر به خلا (أو قولا أو فعلا باعقدا) لذلك الفعل أو القول أي
 معه (أو) مع (عناد) من القابل أو الفاعل (أو) مع (استنزام) أي استخفاف بخلاف ما لو اقترن به ما يخرج عنه
 الردة كسبي لبن أو حياكة كافر أو خوف قال شيخنا مكسب بخلاف قول الولي محل غيبته ألقاه ونحوهما
 وقع لا تخمين الكافرين كان عتري أو نابعه عتري وموقع في عبارتهم ما توهم كفره غير مرادة ظاهره كالا تخفي
 على التوفيق لم يحرم على من لم يعرف حقيقة اصطلاحهم وطريقهم مطالعة كتبهم فأنما الردة القديمة ومن قبل
 ككبرون اعتدوا بطواهرها وقول ابن عبد السلام كبر روي قال الله فيه نظر لأنه إن قال وهو مكلف فهو كافر
 لا عمالة وإن قاله حال القصة المانعة للتكليف فأي رجوع للتميز برأيه وذلك (ككفر صانع) (نبي) أو
 نكسبو (و) جحد عجم عليه) فكلهم من الدين بالضرورة من غير نوايل وإن لم يكن فيه نص كوجوب نحو
 الصلاة المكنو يؤخذ تحليل نحو البيع والنكاح ونحوه من شرب الخمر والوطا والزاو والتكسب وتذب الزوايا والعبد
 بخلاف مجمع عليه لا يقره إلا القاص ولو كان في نص كاستحقاق بنت الابن الشتم مع البس وكعزوف نكاح
 المعتدة للغير كإفالة النورعي وغيره بخلاف المعتدور كمن قرب بمهدة بالاسلام (وسجود لمخلوق) اختيارا من غير
 خوف ولو يتبين أن أنكر الاستحقاق ولم يطق قلبه شوارحه لأن طاهر حاله بكنهه وفي أصل الردة عن
 التذب من دخل دار الحرب فوجد لضم أو تلفظ بكفر ما دعي أنكر اتفاقا فقتله في خلوة لم يقتل أو بين أيديهم

١ كون عتق كره في أولية وارث
 ٢ اعوانا في ذنوبهم
 ٣ سوادان المسحق صيبا
 ٤ غاشيا
 ٥ علة لأن أو مضفة
 ٦ قوله في الردة أي في
 بيان ما به تحصل الردة
 وما يترتب على من ارتد
 أعلنا لله والمسلمين منها
 قوله اسلاما علم منه
 أن المنتقل من دين لآخر
 لا يسي مرتدا وإن
 كان حكمه حكم الردة
 فلا يقل منه الا لاسلام
 اه لجوري باختصار
 قوله أومع استنزام
 أي أقوله تعالى قل أبلهه
 وآياته ورسوله كنتم
 تنهون لا تعتنروا
 قد كفرتم بعد إيمانكم
 ٧ علة أو مضفة أو جحد
 ٨ كون كفليسيتي قدس
 ٩ أي موطن والدتها
 ١٠ كون كفليسيتي اعتقاد
 ١١ استند ذلك على كون ما وقع
 من هذه المضافة غير مراد
 ظاهره
 ١٢ أه أولية أو ربة محقق دين محمود

وهو أسير قبل قوله أو تاجر فلا يخرج بالسجود الزكوع لان صورته تقع في العادة للأخلاق كثير اختلاف السجود
 قال شيخنا انه يظهر ان عمل الفري في ينما عند الإطلاق خلاف ما لو قد تعظم خلوف بالركوع كما عظم الله تعالى
 به فانه لا شك في الكفر حينئذ انتهى ويكنى إلى الكنائس من رزق وغيره كالقاضي فانه في مستقر
 قال الزوايني أو علم نري وفعله بالاذن مافيه اسم تعظم (وردد في كفر) ابغضه أولا وكنت كافر مسلم لا دينه بلا
 تأويل لانه شقي الاسلام كقولوا كافر كان قال بل تلك منة ثلثين الاسلام أصغر شاعة في كفر في الحال
 في كل مائة ثلثا فانه الاسلام وكذا يكفر من أنكر أنجز القرآن أو عرفنا ما وحت أن بكر أو قد عانت رضى
 الله عنها ويكفر في وجوهها كالقاضي من سب النبيين أو الحسن والحسين رضى الله عنهم لانه قال بل أراد
 تحليفه لأربد الخلف بالله بل بالطلاق مثلا أو قاله في يابك كزوجة ملك الموت (نبية) بنفي للنعني أن يحتاط
 في التكفير بما يمكنه ليعظم خطر موغلة عدم قصده سب من العوام وما زال أخصا على ذلك قدمه وحديثه
 (وبستنت) وجوبه (مرشد) ذكره أرا أنى لانه كان محمدا بالاسلام ور بما عر صفة شبهة فيزال (م) ين
 لم يبق بعد الاستئانة (قتل) أى قتله الخاتم ولو بنائبه بضرب الرقبة لا بغيره (بلا ممل) أى تكون الاستئانة
 والقتل محال على البحارى من يدل بنبوته فأنه إذا سلم مع أصلا مع تركه وإن نكرت نبوته لأطلاق النصوص
 ثم يقرر من نكرت نبوته لافى أول أمره إذا تاب فلا يلزم منه جهالة القضية (نقطة) انما يحصل اشتراك كل كافر
 أصلي أو مرئى باللفظ بالشهادتين من الناطق فلا يكتفى بما قبله من الإيمان وإن قال بالغير إلى وجع محققون ولو
 بالجمية وإن أحسن العربية على المنقول المعنى لا ينفك بها لافهم ثم بالاعتراف برسالته صلى الله عليه وسلم إلى
 غير العرب ممن نكرت هافز بد العيسوي من اليهود ومحمد رسول الله إلى جميع الخلق أو البراقعين كل دين محال
 دين الاسلام فبز بد المشرق ككفر بما كنت أشرك به ورجوعه عن الاعتقاد الذي ارتد بسببه ومن جعل
 القضية أن من أدعى عليه غنم ردة أو جاعل محط الحكم بالاسلام فهو لونه له لفظ بما قلت هذا الخط فحين
 فقد قال الشافعى رضى الله عنه إذا ادعى على رجل أنه لم يذكر وهو مسلم لم أن كنف عن الحال وقلت له قل أشهد
 أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله وأنك ترى عمن كل دين مخالفت دين الاسلام انتهى قال شيخنا وتوخذ
 من نكرت ربه رضى الله عنه لفظ أشهد أنه لا بد منه في محض الاسلام وهو ما يدل عليه كلام الشيخين في الكفارة
 وغيره لكن خالف فيه جمع في الأحاديث ما يدل لكل انتهى ويندب أمر كل من أسلم بالإيمان بالبعث ويسترط
 لنفع الاسلام في الآخر فمع ما من مقتضى القلب بوحدانية الله تعالى ورسله وكتبه اليوم الآخر فان اعتقد هذا ولم
 يأت بما لم يمكن ثبوته وأن آتى به بلا اعتقاد خرب عليه الحكم الدينى ظاهره

باب الخلد

أو تهاخذ الزنا وهو أكبر الكبائر

أو تهاخذ الزنا وهو أكبر الكبائر بمقتضى قوله وقيل هو مقدم عليه (بجدة) وجوباً (أنتم) أو تاتيه دون غيرها
 خلافاً للفقهاء (بإصلاح حنيفة) وقيل هاجن فافيدها في فرج آدمي حتى قبل أو دبر ذكر أو أنى مع علم
 نحر بمفلاحة بمفاحق مباحة واستثناء بدينه أو غير ذلك بل نكرت فاعل ذلك وبكرة بنحو بدنها
 كمن كنيها من الميت يذكر معنى يبرأ لانه في معنى القزل ولا بإبلا في فرج هجم أو ميت ولا يجب دفع التبعة
 لما كوله خلافاً لمن وهم فيه وأما جلد من ذكر (مات) من الجلدات (وتقرب علم) ولا سيما فقصر
 فلا كثر (ان كن) الطامى أو الوطأة غرا (يكرا) وهو من لم يطق أو توطأ في نكاح صحيح (لا) الذي (مع)
 ظن حله) نان اتعاه وقد فرغت منه اسلام أو بعد عن أهله (أو مع تحليل علم) بعد خلافاً شبهة اباحت وإن لم
 قلده القاعل كنكاح بلا ذن كذهب أبي حنيفة أو بلا شهوة كذهب مالك بخلاف الخالي عنها وإن نفل
 عن يادة وكنكاح متعوطر خلاف ابن عباس ولؤمين معتقد بحر به نعم إن حكم ثا كم باطل النكاح
 المختلف في حد لرفع الشبهة حينئذ قال الماردي ويحدث في شناعة قل زنا ما لا لاشبهه لتعلم الاعتداد بالعقد
 دين سبلا كان ال دين عدهم الزنا سبلا كان ال

(نبية) ولد المرتدان
 انعقد قبل الردة فهو مسلم
 لانه انعقد في حال الاسلام
 حكم عليه الاسلام تبعاً
 ولا يؤثر فيه طرودة
 أبويه أو أحدهما وكذا
 ان انعقد في الردة موكل
 في أصوله الذين ينب
 بهم مسلم وإن كان أصوله
 مرتدين فهو مرتد تبعاً
 لهم لكن لا يقتل حتى
 يبلغ ويستلب ولو كان
 أحد أبويه مرتداً
 والآخر كافر أصلي
 فكافر أصلي كما قل
 البغوى اه ملخصاً من
 حاشية شيخنا الباجورى
 (قوله أو بعد عن أهله)
 أى أهل الاسلام (قوله)
 بخلاف الخالي عنها)
 قسم له أن لا ي
 قولها هنا الخالي والحق
 ما هنا فتنه

- ١) من خلاف ١
- ٢) داور القاهرة
- ٣) قال في الامن
- ٤) العيسوية فرقة من اليهود
- ٥) نسب إلى ابن عيسى اسحاق
- ٦) بن يعقوب الاصبهانى
- ٧) خلافة التصور معتقد
- ٨) انه صلى الله عليه وسلم
- ٩) قول ابن العربى ما حقه
- ١٠) أو من يبتلى بالفسون

(١) جلد من شرب السكر
 (٢) علماء بولسا نوت
 مذنبه صفي
 (قوله بالقيود المذكورة)
 أي بقوله مكلفا مختارا
 عالم لغير تداءو خمر
 لكن كلامه شامل
 للذي يقتضي أنه بعد
 شرب الخمر وليس
 كذلك (قوله صاحب
 الاستقصاء) هو الإمام
 محمد بن محمد الغزالي
 (قوله فينتفع به الفقير
 والفقير من المسلمين)
 بخلاف الدمين فيقطع
 الذي بسرقة ذلك ولا
 نظر لافاق الإمام عليه
 من بيت المال عند
 الحاجة لأنه انما ينفق
 عليه للضرورة وبشرط
 الضمان اه باجوري
 (قوله غير الزنا) أي أما
 الزنا فلا ثبت بأقل من
 أربعة كما تقدم
 (٣) الأولى ان يقولوا لم يكن
 دفعهما
 (٤) مختلصون محتجبون
 (٥) دينا شديدا

ثم مستحل السكر من عصير غير العنب لخلاف فيه أي من حيث الجنس لحال قبله على قول جماعة أهل المكر
 بالقيل فهو حرام أجماعا كما حكاه الحنفية فضلا عن غيرهم بخلاف مستحله من عصير العنب الصنف الذي لم يطمخ
 ولو قطرة لأنه يجمع عليه ضروري وخرج بالقول المذكور فلهذا أخذوا من أنصف بشي ومنهم من
 صبر ومجنون ومكرو وجاهل بتحريره أو بكونه خمرًا إن قرب إسلامه أو بقائه من الماء ولا يلحق من شرب النداء
 وإن وجد غيرهما كما نقله الشيخان عن جماعة وإن حرم النداء فيهما (فائدة) كل شراب أشكر كثير من خمر أو
 غيرهما حرم قليلا وكثيره لغير الصبيحين كل شراب أشكر فهو حرام أو خبر مسلم كل مسكر خمر وكل خمر حرام أو محد
 شاربه وإن لم يسكر أي متعاطنه وخرج بالشراب ما حرم من الجامة أن فلا حذفتها وإن حرمت وأسكرت بل
 التمرز كثير النج والحشيشة والأفيون وبكره كل يسر منها من غير قصد الدوامه ويتاح لها حاجة الدواي
 (أربعين) جلد أن كان (خمر) فقي مسلم عن أنس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يشرب في الخمر بالجريد والقال أو من
 جلد وخرج بالخمر الزبي ولوم بعضا فيجلد عشرين جلدة وانما يجلد الإمام شارب الخمر إن ثبت (بإقراره
 أو شهادة رجلين) لا بيمينه وحده سكر وفي حديث عثمان رضي الله عنه بالتي وأخذها له ومحمد الزبيقي أيضا يجلد
 السيدون غيره (تتمة) جزم صاحب الاستقصاء يجلد أشقائها السهام وللزركشي احتمال أنها كالأدبي في حرمة
 استقامتها لها ورأى ما قطع السرقة (وقطع) أي الإمام وجوبا بعد طلب المال وثبوت السرقة (سكوك
 عين بالغ) ذكر أن أوانس (سرق) أي أخذ حبة (ربع دينار) أي بمقال ثمها مضروبا خالصا وإن غفل
 من تعشوش (أوتيته) بالذهب والفضة وبالحال وإن كان الربع فلجماعة فلا يقطع بكونه ربع دينار لئلا يقطع
 ما حله لا يساوي ربع مضروبا (من جز) أي موضع يجر فيه مثل ذلك للسروقي محررا ولا يقطع بالسارق فيه
 سرقته كقولنا بملكه وإن تعلق به عوزة أو لو اشتراك اثنين في إخراج نصاب يقطع بقطع واحد منها وخرج بسرق
 نصابا أو خلسي ثمعتدا ألحرب أو انتهت منعتدا القوة فلا يقطع بها للخبر الصحيح به ولا مكان دفعهم من السلطان
 وغيره بخلاف السارق لاخذة خفية فشرع يقطع زجر (لا) حال كون المال (مقصودا) فلا يقطع شارقه من جز
 الفاصب وكان لم يعلم أنه مقصود لأن مالكة الأرض بحرارة (أو) حال كونه (فيه) أي في مكان مقصود فلا يقطع
 أيضا بسرقه من جز مقصود لأن الفاصب ممنوع من الإحراز به بخلاف نحو من سار ومقار ومختلف الحرز
 باختلاف الأموال والأحوال والأوقات فحرز الثوب والتقد الصدوق والفعل والاستفاد الكاين ويزجر من
 حرزوم بمسجد أو شارع على متاع ولو بشكده مسجدا أو لسان وضعه بغيره بلاملا حظ قوي يمنع السارق بقوة أو
 استغاثه أو انقلب عنه ولو بقلب السارق فليس يجر له (ويقطع بمال وقب) أي بسرقه بمال وقب على غيره
 (و) مال (مسجد) كبابه وساربه وقندل بن زب (لا) بنحو (حصره) وقنادله تسرج وهو يسلم لأنها أعدت
 لا لتفاج بها (ولا بمال صدقة) أي زكاة (وهو مستحق لها) بوصف فقر أو غيره ولو لم يكن له فيه حق كقوله أخذ مال
 صدقه وليس بخار ما لأصلاح ذات البين ولا غار يقطع لإستاء الشبهة (و) لا بمال (مضالج) كبيت المال وإن كان
 غنيا لأن فيه خلاص ذلك قد يصرف في عمارة الساجد والباطات فينتفع به الفقير من المسلمين (و) لا
 بمال (بعض) من أصله أو فزع (وسيد) الشبهة استحقاق النفقة في الجملة (والأظهر قطع أحد الزوجين بالأخر)
 أي بسرقه ماله الخمر عنه (فان عاذ) بعد قطع عناية إلى السرقة ثانيا (و) يقطع (رجله اليسرى) من مفصل الساق
 والقدم (و) ان عاذ ثانيا يقطع (بئس اليسرى) من كوعها (و) ان عاذ رابعا يقطع (رجله اليمنى) من كوعها (و) ان سرق بعد
 قطع مائة كمر (عز) ولا يقتل ولا يردى من أنه يقطع قلة مفسوخ أو مؤول بقتله لاستحلال بل ضعفه
 الدار قطي وغيره وقال ابن عبد البر إنه منكر لأصله وعني سرق مزارا لا يقطع بل يردى إلا حد واحد على
 المعتد فتسكنى بمنه عن الكل لا اتحاد السب فتدألت (وثبت) السرقة (رجلين) كسائر القوبات غير
 الزنا (واقراي) من سارق بعد دعوى عليه مع تفصيل في الشهادة والافرار بأن ثبت السرقة والسروقي قد ذكر

المسروق والحرز تعيينه (و) ثبت السرقة أيضا خلافا لما اعتمد جمع (يعني رد) من المدعي عليه على المدعي
لأنها كإقرار المدعي عليه (وقيل جوع مقرب) بالنسبة لقطع خلاف المال فلا يقبل وجوبه عليه لأنه حق آدمي
(ومن أقر بقوله تعالى) أي بوجوبها كزنا وسرقة وشرب خمر ولو جحد دعوى (مطلقا) أي يجوز له كما
في الرخصة وأصلها لكن نقل في شرح مسلم الإجماع على نفيه وحكمه في السرقة عن الأصحاب ونسبة غصبهم
القاضي بالجواز ختمه على غيره قال شيخنا وهو محتمل ويحتمل أن غير القاضي أقوى منه لا متناع التلقين عليه
(تبريض) له (برجوع) عن الإقرار أو بالانكار فيقول لملك فأخذت أو أخذت من غير حرز أو ما علمت حرزا
لأنه (عز) من المأزور وقال لمن أقر عنده بالسرقة ما أخذت شرقت وخرج بالتبريض من السرقة كان جف عنه
أو أخذته فأنه لا يقر بالكذب ويحرم التبريض عند قيام البينة ويجوز للقاضي أيضا التبريض
الشهود بالتوقف في حقه تعالى إن رأي الصلحة في السرقة والإفلا وبه يتم أنه لا يجوز له التبريض ولا لهم
التوقف إن ثبت على ذلك ضياع السرور أو حذر الغير كحذر القذف (خاتمة) في قاطع الطرق لو علم الإثم
موقوفًا يحرم الطريق ولم يأخذوا مالا ولا قتلوا أنفسهم عززهم وجوبًا عيسى وغيره وإن أخذ القاطع المال ولم يقتل
قطعت هذه الحجة ورجله اليسرى فإن عاد فرجله اليمنى وبهذه اليسرى وإن قتل قتل حنة وإن عتقت من حق القود
وإن قتل وأخذت بائنا لم يمت بعد غسله وتكفنه والصلاة عليه ثلاثة أيام حتى تم يركل وقيل يسمى وجوبًا حق
يهرى ويسيل صدده وفي قول يمتل حنقًا قتلًا لم يمتل يقتل
فصل في التبرير (وتميز) أي الإمام أو نائبه (لمصيبة لا حد لها ولا كفارة) سواء كانت حقًا لله تعالى
أم لآدمي كباشره أو جنيته في غير فرج وصمت ليس بقذف وضرب لغير حق (غالب) وقد يبرح التبرير بلامتصية
كمن يكتسب بالهوى الذي لا مصيبة فيه وقد يتنفي مع انتفاء الحد والكفارة كصفره صدرت ممن لا يعرف بالسرقة
لحديث صحيحه ابن حبان أفيلا أوي الحيات غير أنهم إلا الحدود وفي رواية لا لهم وفترم الشافعي رضى الله
عنه بمن ذكره وقيل لهم أشعاب الصغار وقيل من يندم على الذنب ويؤت منه وكفيل من زنا بغير ناهله على
ما حكاه ابن الرضا لأجل الحجة والضعف ويحل فكه باطنًا وقد يجمع التبرير والكفارة كجامع حنك في شهر
رمضان ويحصل التبرير (بضرب) غير مبرح أو ضربه وهو الضرب بجمع الكف (أو حنك) حق عن الجمعة
أو توبيع بكلام أو تبرير أو إقامة من مجلس وعوها مكرهاها العزز حنكًا وقد لا يخلق حجة قال شيخنا
وظاهرة حرمة حلها وهو بما يجيء على حرمة التي عليها أكثر التأخير من أمالي كراهة التي عليها الشيخان
وأخرون فلا وجه للفتح إذا رآه الإمام انتهى ويحت أن ينقص التبرير عن أربعين ضربًا في الحرز وعن عشرين
في غيره (وعز رب) كوان علا وألحق به الزاقي الآم وبأن علك (وما ذونه) أي من أذن له في التبرير كالعلم
(صغير) أو ضربه بار نكاحًا مالا يلقى زجرًا ثماعن سبق الأخلاق واللمع من رللتع من (و) عزز (رؤج)
زوجه (لحق) كتنوزها لألحق الله تعالى وقضته أن لا يضربها على ترك الصلاة وأفق بعضهم بوجوبه
والأوجه كقائل شيخنا يجوز أن لا يسلية تمز زرقه لحقه وحق الله تعالى وأما عزز من مضر بغير مبرح فان
لم ينفذ تعززه إلا بمرح ترك لا يملكه وغيره فلا يحد وسئل شيخنا عبد الرحمن بن زياد رحه الله تعالى عن عبد
محمود عني سكه وخالف أمره ولم عذبه عذبه منله هل يحد أم يضرب به ضرب باعتر مبرح أم ليس له ذلك وإذا
ضرب به شدة ضربًا مبرحًا حاور فقهه إلى أحد أحكام الشريعة فهل للكا أن يمتنع عن الضرب بالبرح أم ليس له ذلك
وإذا امتنع الحاكم مثلاً ولم يمتنع فهل للكا أن يسبع العبد ويستمر منه إلى سيده أم ليس له ذلك وبأذا يمتنع مثله
المن الذي اشتراه مثله أو بما قاله التومون أو بما انتهت إليه الرغبات في الوقت فاجاب إذا امتنع العبد من
خدمة سيده الواجبة عليه مبرحًا فلا يحد أن يضرب به عن امتناع ضرب باعتر مبرح إن أفاذا الضرب المذكور
وليس له أن يضرب به ضربًا مبرحًا ويمتنع الحاكم من ذلك فان لم يمتنع من الضرب المذكور فهو كالوكلفه من

مشروب
عوارا

(قوله وضرب لغير
حق) وكسر فة لا قطع
فيه وتزوير رأى محاكاة
الحط ونحوه من الكلام
على الناس ليدخل
عليهم أنه حق وهو باطل
وشهادة زور ومنع حق
مع القدرة عليه
وهواقفة الكفار في
أعيادهم وعوها ومك
الحيات ودخول النام
وأن يقول لمدى يا حاج
فلان اه باجورى
ملخصا

(ج) ويكعب اندوين شهاب مليا

العمل مالا يطبق بل يؤتى أذا ضربت البرح ر بما يؤدى الى الزهوق بجامع التحريم وافق القاضى حسين بانه اذا
كلف مملوكه مالا يطبق انه يتابع عليه بغير التلذذ وهو ما انتهت اليه الرغبات في ذلك الزمان والسكان انتهى
(فصل في الصل) وهو الاستطالة والتوثيق الغير (يجوز) للشخص (دفع) كل (سائل) مسلم وكافر
تكاليف وغيره (على معصوم) من نفس أو ظرف أو منفعة أو تضع ومقدماته كتصلي ومعاذ ومال وإن لم يتحمل
على ما اقتضاها لطلاتهم كمنه رتبا واختصاص كجلد ميتة سواء كانت للدفع أم لغيره وذلك للحديث الصحيح أن
من قتل ذنوبه أو ماله أو أهله فهو مشرك ويلزم منه أن لا يقتل والصلال أى وما يتسرى اليهما كالخروج (بل
يجب) عليه ان لا يحلف على نفسه أو عضو الدفع (عن نضج) ومقدماته ولو من غير أقرار به (ونفس) ولو مملوكه
(قصد ما كافر أو بهيمة أو مسلم غير محقون الدم) كزاد تحضن وتارك صلاة وقاطع طريق ستم قتله فحرم
الاستسلام لهم فان قصد ما مسلم محقون الدم لم يجب الدفع بل يجوز الاستسلام له بل ليس للأمر به ولا يجب الدفع
عن مالا روح فيه نفسه (وليدفع) الصائل المعصوم (بالأخف) فالأخف (إن أتى) كهرج فزجر بكلام
فاستغاث أو حلف خصا فضر بیده فبسطه فبمصاص قطع قتله لأن ذلك يجوز للضرورة ولا ضرورة إلا نقل
مع إمكان الأخف في مخالفت وعذل إلى رتومع إمكان الا كنفاء بدونها ضمن بالقود وغيره نعم لو اتجه الصائل
عليهم ما واشتد الأمر عن الصلح شققت مراعاة الترتيب ومحو رعاية الترتيب أيضا في غير الفاحشة فلور آه هذا وج
في أخيه طه أن يذام بالقتل وإن اندفع بدونه فلا في كل لحظة متوقع لا تستدرجك بالآفاق له الماوردى والرويان
والشيخ زكريا وقال شيخنا وهو ظاهر في المحض أظن غير ما قلناه أنه لا يجوز قتله إلا أن أذى الدفع بغيره إلى مفق
زمن وهو متلبس بالفاحشة انتهى وإذا لم يمكن الدفع بالأخف كان لم يجز الإيغوسف فيضرب به أما إذا كان
الصائل غير معصوم فله قتله بلا دفع بالأخف لعدم عزيمته (فرع) يجب الدفع عن منكر كثير منكر وضرب
الأمور وقتل حيوان ولو للقتال (ووجب ختان) للمرأة والرجل حيث لم تولد محتويين لقوله تعالى أن أتبع ملة
أبراهيم ومنها الختان اختلف وهو ابن ثمانين سنة وفقد راح على الرجال وسنة النساء وتقل عن أكثر العلماء
(يتلو) وتقل إذا لا تكليف قطها فيجب بعد ما فور أو عت الزركشى وجوبه على ولي يميز وفيه نظر فالواجب
على ختان الرجل قطع ما يقطى تحفته حتى تكشف كلها والرجل أو قطع جزء يقع عليه الأشم من اللحم الموجود
بالفرج فوق ثقبه الأول شبه عرق الدبك وتسعى البظر بموعدة مفتوحة فمحمة متأكدة ونقل
الأردنيلي عن الإمام ولو كان صغيرا فلقطه بحيث لو خن خنفت عليه لم يحن إلا أن تلت على الظن سلامته
ويذهب تعجله سبع يوم الولادة للاتباع فان أخر عنه في الأربعين والألفي السنة التابعة لها وقت أمره بالصلاة
ومن مات بغير ختان لم يحن في الأصح ويسر إظهار ختان الذكرو وإخفاء ختان الأنثى ونهاية الختان في مال
الختون ولو غير مكلف ثم على من تلزمه نفقة ويجب أيضا قطع سر المولود بعد ولادته بعد نحو أيام أو وقت
إمسك الطعام عليه (وحرم خنث) أنف مطلقا (أذن) سيد قطب وصيغة على الأوجه تتعلق الحلق كاسترح به
الغزالي وغيره لأنه لا يلام لا تدفع اليه حاجه وجوز الزركشى واستدل بما في حديث أم رز ع في الصحيح وفي فتاوى
قاضي خان من الخفية أنه لا بأس به لأنهم كانوا يفعلونه في الجاهلية فلم يتكر عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
وفي الرعاية للحنابلة يجوز في الصبية تعرض الزينة ويكره في الصبي انتهى ومقتضى كلام شيخنا في شرح النهاج
مجازة في الصبية لا الصبي لما عرف أنه زينة مطلوبة في حقهن قدما وحديثا في كل محله وقد جوز مالك الكلب
لهن بما فيه صورة الفصل في كذا هذا أيضا والتعديب في مثل هذه الزينة التابعة لرغبة الأزواج اليهن مشتمل
محتمل ومنع ذلك الصلحة فتمثل ذلك فانه منهم (تمة) ممن كان مع دأبوا تضمن ما أنزلته لكونها وإن
كانت وعدها تلفت زرعها وغيره نهار المضمن محتاجا أو ليلامتن إلا أن لا يفرط في زبطها وبطلان غويرة
ظيها أو طعاما عدها ثلاثا في شئ ماله كمالها لكونها وإن قصر في زبطه وتدفع لمره الضاربة على غوطها أو طعام

١٣٢

١٣٢

(قوله وهو) أى الصيال
ومثله للصاولة اه
وأدرج للصف في
الفصل حكم الحنان
وضان البهائم (قوله
بالأخف فالأخف) ولو
علم المصول عليه أن
الصائل لا يدفع عنه
إلا بالقتل من ابتداء
الأمر فهل له ابتداءه
بذلك أو يجب الترتيب
حسب الامكان وإن لم
يفد شيئا حرره
(قوله ما أنفقت) أى
من نفس أو مال وإنما
يضمن من كانت معه
لأنها في يده وعليه
تعهدا وحفظها ولأن
فعلها منسوب اليه متى
كان معها وإلا نسب
لها كالكلب إذا أرسله
صاحبه وقتل الصيد
حل وإن استرسل
نفسه فلا اه

١٣٢

لنا كله كصائله برعاية الترتيب السابق ولا تقتل متاركة ساكنة خلافا لجمع لأماكن التحرز عن شرها
مخالفات خيرة في كل حال / ما دام في كونه ملاقات / كونه في امره تركه

(باب الجهاد)

(هو فرض كفاية لكل عام) ولو مرة إذا كان الكفار غيلادهم ويتمن إذا دخلوا بلدنا كما يأتي وحكم فرض
الكفاية أنه إذا فعله من فيهم كفاية سقط أخرج عنه وعن الباقين وبأنهم كل من لا عذر له من المسلمين أن تركوه
وأن جهلوا أو فروا عنها كثيرة (كقيام محجج ذنبه) وهي البراهين على إثبات الصانع سبحانه وما يجب له من
الصقات ويستجيب عليه منها على إثبات الثبوت وما ورد به الشرع من العاد والحساب وغير ذلك (وعلم
شرع) كتنبيه وحديث وقدر زائد على ما لا بد منه وما يتعلق بها بحيث يقتضي للقضاء والإفناء للحاجة إليها
(ودفع ضرر ومصوب) من مسلم وذمير ومستامن جانح العمل لحالة الاضطراب أو عايد أو نحوها والمخاطبة لكل
عمومير على أدنى كفاية سنة له ولحقه عند اختلاف بيت المال وعدم وفاء ركة (وأمر بعرفي) أي واجبات
الشرع والسكف عن حرمانه فشميل النبي عن منكر أي المحرم لكن محلة في واجب وأحباب حرام يجمع عليه أو في
اعتقاد الفاعل والمخاطبة به كل مكلف لم يخف على نحو عذره وقال وإن قل ولم يفت على ظنه أن فاعله يزيد فيه
معتادا وإن علم عادة أنه لا يفعله بان يتغير بكل طريق أمكنه من بدفلسان فاستغاثه بالغير فان عجز أشكره فله
وليس لأحد البعث والتجسس وأحكام الدور بالظنون نعم إن أجبره بقية عن اجتناب منكر لا يتدارك كالفعل
والزائفة ذلك ولو توقف لا سكار على الرقع للسلطان لم يجب عليه من هناك حتى يقو تعريض مال فاعله أن يقتري
قال شيخنا ولا احتمال بوجوبه إذا لم يترجأ إلا به وهو لا وجه وكلام الرضوخ وغيره ما صرح به في (وعمدة
شهادة) على أهل البلد بخبر إليه المشهور كغله أو ظنه أن عذره بغير جمعة (وأدلتها) على من يحملها إن كان أكثر
من مئتين والآخر فرض عين (وكأجاء كفية) محجج وعمره (كل عام) وتشييع جنازة (وردة سلام) مستون
(عن جمع) أي اثنين فأكثر فيسقط الفرض عن الباقيين ويخص بالتواضع فإن ركوا كلهم ولو مرة في وقت واحد أو
الفرض كالمكلفين على الجنازة ولو سلم جمع مرتبون على واحد فرد مرة فاقطع الجماعهم وكذا لو أطلق على الواحد
آخره ما لم يحصل فصل صار ودخل في قول مستون سلام اسراق على أمر أو نحو محرم أو سيد أو زوج وكذا
على اجنبي وهي محجج ولا تشبه ويلزمها في هذه الصورة ردة سلام الرجل أمر مشبهة ليس معها امرأة أخرى
تفجره عليه ردة سلام اجنبي ومثله ابتداءه ويكره ردة سلامها ومثله ابتداءه أيضا والفرق أن ردها وابتداءها
نظمية لطيفة فيها أكثر خلاف ابتداءه وردها له شيخنا ولو سلم على جمع نسوة وجب ردة واحدة لا محجة في
عجبت وخارج بقولي عن جمع الواحدة في ردة فرض عين عليه ولو كان المسلم متبعا لم يركب إلا ابتداءه والزم من ردة
الفتوب بقدر ما يحصل به السماع المحقق ولو في ثقل السمع نعم إن مر عليه شرعا محجج لم يلفه ضوؤه فلا يظفر
كما قاله شيخنا أنه يلزمه الرقع وسعة دون العذو وخلقه ومحجج اتصال الردة بالسلام كاتصال قبول البيع باجابه ولا
بأن يتقدم علق في ردة سلام الغائب لأن الفصل ليس فيما اجنبي وحيث زالت الفتوة فلا قضاء خلافا لما يوهه كلام
الروائي ويجب في الردة على الأصح أن يجمع بين اللفظ والإشارة ولا يلزمه الردة إلا أن جمع له السكف عليه في اللفظ
والإشارة (وابتداءه) أي السلام عند اقباله وانصرافه على مسلم غير نحو فاسق أو مبتدع حتى يصح المصير وإن
ظن عذم الردة (سنة) عينا للواحد وكفاية للجماعة كالسنة لكل على إن أولى الناس الله من بعدهم بالسلام
وأقضى القاضي بأن الابتداء أفضل كأن أبراء العيسر فصل من أنظاره وصيغة ابتداءه السلام عليكم أو سلام عليكم
وكذا عليكم السلام أو سلاما لكم شكره للنهي عنه ومع ذلك محجج الردة خلاف وعليك السلام بالواو
عاز لا يصلح للأبتداء والإفصل في الابتداء والردا لبيان بصيغة الجمع حتى في الواحد لا يخلو الملائكة والتعظيم وزيادة
ورحمته فهو بركانه ومغفرته ولا يكفي الأفراد للجماعة ولو سلم كل على الآخر فان تركا كان الثاني نحو ما أي
تمام بقصد به الابتداء وحده كما عنه بعضهم والإلزام كلا الردة (فروع) بشرط سأل السلام للفتوب ويلزم
تمام بقصد به الابتداء وحده كما عنه بعضهم والإلزام كلا الردة (فروع) بشرط سأل السلام للفتوب ويلزم

بمبار

منكر

١٩ قوله من لا

٢٠ أي ردة فغان أو

٢١ قوله أن عذر بعدد

٢٢ جمعة قال حج أي ولم

٢٣ بعد المطلوب ونولحو

٢٤ جمعة أيضا بما يظهر اه

٢٥ محمديا ردة اه ٩

٢٦ ستم عليه

(٩) قوله ويلزم المرسل
إليه الرد فوراً أي متى
تألف الرسول بصيغة
السلام أوقال له فلان
يسلم عليك بشرط أن
يكون للرسول قد آتى
بصيغة سلام ولا يضر
السلام السابق على
نحو صيغة السلام من
المرسل إليه أو الرسول
أو منها وهل يضر سبق
كلام المرسل بمحضرة
المرسل إليه إذا تأخر
تبلغ الرسول أو لا يضر
فيتعلق الرد بقول
الرسول فلان يسلم عليك
أو يقول لك السلام
عليك تدبراه (قوله
فرض كفاية) أي في كل
سنة لا فرض عين ولا
تتعطل نحاش (قوله
على مسلم) أي لقوله
تعالى يا أيها الذين آمنوا
قاتلوا الذين يلوونكم من
الكفار فخطاب به
المؤمنين دون غيرهم
فلا جهاد على كافر ولو
ذمياً لأنه يبدل الجزية
لنذب عنه لا ليدب عنا
أه ملخصاً من حاشية
الشيخ الباجوري مع
الشرح
(١٠) والقرويين
(١١) ويحكم ما علقوه

الرسول أبلغ لأنه أمانة تحت أداؤها وحملها إذ أراضى بحمل تلك الأمانة ما لوردها فلا وكذا إن مكنت وقال
بعضهم يجب على الوصي بتلخيصه وحمله كما قال شيخنا أن قبل الوصية بلفظ يدل على التحمل ويلزم المرسل إليه الرد
فوراً باللفظ في الأرسال وبه أو بالكناية كما وردت في بعض النسخ على التلخيص والبداهة به فيقول عليك وعليه السلام
للخير المشهور وبه وحكي بعضهم تدبئة الداء بالمرسل وبمحرم أن يبدأ به ذكراً وتبديده وجوباً عليه إن كان منع
منه وليس لمن دخل محلاً كان يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ولا يتدب السلام على قاضي حاجة
بول أو غائط أو جماع أو استنجاء ولا على شارب أو آكل في فيه اللقمة لشغلها ولا على فاسق بل بسن تركه على
محاهر نفسه ومركب تركه ذنب عظيم لا يتدب منه وسدع الأمر أو خوف مقدرة ولا على مصق وساجد ومؤذن
ومقيم وخطيب ومستوصف ولا رد عليهم إلا مستمعاً خطيباً فانه يجب عليه ذلك بل يكره أن رد قاضي الحاجة والجامع
والمتنحي ويسن للأكل وإن كانت اللقمة ضئيلة يسن السلام عليه بعد البلع وقبل وضع اللقمة فنهج ويلزمه
الرد ويسن الرد في الحمام وملكت باللفظ والبصيرة مؤذن ومقيم بالشارة والألف بعد الفراغ أي أن قرب البصيرة
ولا يجب عليهم وسن عند التلحق في سلام صغير على كبير وماتش على واقف وزاكب عليهم وقليلين على كثيرين
في فوائد وعنى الظاهر مكره وقال كثير من حرام وأفق النوى بكرهه إلا أنما بالرأس وتقبل حوراً يس
أو يد أو رجل لا يستلحقه عني لم يثبت من توابع كعبه ذهب تلكا به وتدب ذلك لنحو صلاح أو عرف
لأن أبا حمزة قتل بكه من رضي الله عنهما ويسن القيام لمن فيه فضيلة ظاهرة من نحو صلاح أو علم أو ولادة
أو ولاية مصحوبة بصيانة قال ابن عبد السلام أو لمن يرجى خيراً أو ينجى من شره ولو كافر أخفى منه ضرراً عظيماً
وبمحرم على الرجل أن يجت قدامهم له ويسن تقبل قادم من سفر ومعاينة الأتباع (كنسخت عاطلين)
بالف (حمد الله تعالى) يترحمك الله أو ربحك الله أو صير عظمته في نحو أصطحك الله فانه سنة على الكفاية إن
جمع جماعة وسنة عين إن جمع واحد إذا حمد الله العاطفين المبرتح عطايه بأن لم يتخلل بينهما فوق سكتة
تتمس أو عني فانه يسن له أن يقول تحبب الله محمد فهو أفضل منه الحمد فثبت للمالين فأفضل منه الحمد فهو على كل حال
وخرج بقولي حمد الله من الحمد عهده فلا يسن التمسك له فان شك قال يرحم الله من حمده ويسن تذكرة
الحمد وعند توالي العاطفين تحبب الله لا تشوم بدعواه الشفاء ويسن بالصلوة والحمد في نفسه إن كان بمشغولاً بنحو
بول أو جماع ويشترط رفع يكل بحيث تحبب الله تحبب الله ويسن للعاطفين وضع يدي على وجهه وخفض صوته ثا
أنكته وأحابة مشقته بنحو يديك الله وصلحك الله أو بفقر الله لك للأنه به ويسن للساكنين في التلحوق
مطافئ وترتبه في الصلاة يدياً اليسرى ويسن التحايا الداعي لملك والجماع أفرض كفاية (على) كل (مسلم
معكاف) أي بالغ عالي لرفع العلم عن غيرها (ذكر) الضعيف الراية غالباً (حق) فلا يجب على ذي رفق ولو مكاتباً
ومقتضاً أن أذن له سدة نفسه (مستطيع) لا يبلغ على غير مستطيع كما قطع وأعمى وقايد معظم أصابع
يده ومن به عزج بين أو من من يعظم مشقته وكما دم مؤن ومن كوبي في سفر فمضاض ذلك عن مؤن من تلمزة
مؤنته كما في الحج ولا على من ليس له سلاح لأن عدم ذلك لا نصرة به (محرم) على مدني مؤمن عليه من حال
لم يؤكل من به من ماله الأخير (سفر) للجماع وغيره وإن قصر وإن لم يكن محملاً أو كان لطلب علم رعاة
حق الغير ومن من حياء في شيل الله بغير كل شيء والالدين (بلاذن عزم) أو ظن رضاه وهو من
أهل الأذن ولو كان التبريد معاً أو كان بالدين ومن وثيق أو كليل مؤسراً قال الأسوي في المهات إن سكوت رب
الدين ليس تكاف في جواز السفر متعمداً في ذلك على ما فهم من كلام الشيخين هنا وقال ابن الرافعي القاض
أبو الطيب والبند بيجي والقرويين لا بد في الحرقة من الضمير بالمنع ونقله القاضي إبراهيم بن ظهيرة ولا يحرم
السفر بل ولا يمتنع منه إن كان معصراً أو كان الدين مؤثلاً وإن قرب حلوله بشرط وصوله إلى ما يحتمل له فيه الفضر
حرمه مؤثلاً (و) حرم السفر للجماع وحج تطوع بلاذن (أصل) مسلم أبى وأم وإن غلبا ولو أذن ثن

هو اقرب منه وكذا حرم بلاد اهل سفر لم تلب فيه السلامة لتجارة (لا) سفر (لعل قرض) ولو كفاية
كطلب النجوة ودرجته القوي فلا يحرم عليه وان لم يادن اصله (ولن دخلوا) أي الكفار (كله لنا من)
الجهاد (على اهلنا) أي يمتنع على اهلنا (لأنهم) وللدفع من ثمن اعدائهم ان تحمل الحال اجناهم
وتأثم للحرب فوجب الدفع على كل منهم بما يقدر عليه حتى لا يتركوا الجهاد نحو فقير ووكيل ومدبر
وعبد وامرأه بها قوم بلاد من ممر وتنفق ذلك لهذا الخطب العظيم الذي لا يمل لاهله ولا يمتنعان
تفترسهم الشكاز ولا يمتنعون من اجتمع ونافق من قسمة كافر او كفار وعلم ان قتال اعدائهم
يدفع عن نفسه ما استمكن وان كان يمتنع لاجل ما اعلى لا يمنع الاسلام لكافر (فدفع) وادلم يمكن منافع
في قتال وجوز اسره او قتل فله قتال واستسلام ان علم انه انما يمتنع منه قتل او اسره فافترس ان اجبت والا
تمن الجهاد فمن علم وطنه ان اجبت عليه فله قتال واستسلام كافر او كفار او اسره او قتل او اسره
اليم مفوز على كل قادر على الجهاد ان رضى ولو قال الكافر اطلقني لكوني كذا فاطلقه لغيره ولا يرجع به على
الاسير الا ان اذن له في مفادته فرجع عليه وان لم يشترط له الرجوع (و) تعين على (من دون ما دفعه من)
أي من البلد الذي دخلوا فيها وان كان في اهلهم كفاية لاهلهم في حكمهم وكذلك ان كان على ما دفعه القصر ان لم
يكف اهلها ومن يلزمه فيصير من عين في حق من قرب وفر من كفاية في حق من بعد (وحرم) على من هو
من اهل قرض الجهاد (انصرف) عن صف بعد التلاني وان غلب على طمأنينه بماذا ثبت له في قتال الكفار
انما اراد من الرخص من السبع الوجبات ولو ذهبت سلاحه وامكن الرمي بالجماعة لم يجز له الانصراف على
مناقضه وهو حرم من قطع بانه اذا غلبت على الهلاك بالثبات من غير نكاح فموجب القزاز (ادام يردوا) أي
الكفار (على بلدنا) للآية وحكمة وجوب بضرورة الضيف ان السلم بمقتضى على اخذ الحسنة الشهادة
والقوز بالتمتع مع الاخر والسكاف في مقابل على القوز بالتمتع فقط اما اذا زادوا على الثلثين كاثنتين وواحدة عن
مائة فيجوز الانصراف مطلقا او حرم من غير مجتهدون الانصراف مطلقا اذا بلغ المسلمون اثني عشر ألفا فحين
نقلت اثنا عشر الفين قلوه وحقت الآيات ويحتمل ان الرافض الحديث ان الغالب على هذا العدد الظاهر فلا
تعارض فيه طرمة فرار ولا لعدمها كما هو واضح واعا حرم الانصراف ان قاتلوا في الامتعة فالتقال او متحزرا
إلى حجة يستجدها على العدو ولو بعيد (ورق ذراعي كفار) وعسدهم ولو مسلمين كالميلين (بأسر) كما
يرق حربي موقوف لحربي بالهبر أي يصرون بنفس الاسير فاقبلوا ويكونون كشار أموال النعمة ودخل في
الذراعي الصبيان والعميان والنسوان ولا حذران وطني فاعا أو ابوة أو سيدة أمه في النعمة ولو قبل اختيار اهلك
لان فهاشية ملك وقرز عالم بالتحريم لا جهل به ان عذر قرض اسلامه أو بدمه عن الماء (فرع)
بحكم بسلامة غير بالغ ظاهر او باطنا اما قبل التلاني السلم ولو شار ككافر في سبي وإما بقبلا أحدا صوله وان كان
اسلامه قبل غلوه فلو اقرأه بالسلامة بعد البلوغ فهو من المؤمنين الآن (ولامام) أو أمير (جياذ) أسر
(كامل) يلوغ وعقل وذكورة وحرية (ين) أربع خصال من (قتل) بضرب الرقبة لا غير (ومن) عليه
بجناية (وقد) بأسرى مائة أو مائة فيتحسن وجوبا أو بنحو سلاحه ويغادي سلاحهم بأسرا على
الأجود لا بما لا (واسترقاق) فيقتل الإمام أو نائبه ويجوز بالاحط للمسلمين باجرامه ومن قتل أسير غير كامل
حرمته قيمته أو كلفه قبل التحير فيه عزز فقط (واسلام كافر) (كامل) (محدث) قيمته ومن قتل الحربي
الصحيحين أميز أن أقابل الناس حتى شهده وإن لا اله الا الله فاذا قالوا ما غصصوا من مائة أو مائة أو مائة الا عفا
ولم يذكروا ماله لأنه لا نصحه اذا اختار الإمام رقه ولا يشار أولاده للمسلمين بقباله وان كانوا الجدار
الحرب أو ارقاء وإذا حرمه في الاسلام وهو محرم ان يرق في الامتناع طرقة الرقي على من قاتل اسلامه حرمته ومن
أحموا على ان الحرة المسلم لا يسقى ولا يترق أو ارقاءه تنقص قيمته ومن لم يملك حربي صغيرا ثم حكم بسلامة
تبعا لاصله مجاز شبه واسترقاقه ويقيم الحيات في باقي الخصال السابقة من الرق أو الفداء أو الرق أو محل جواز

١٤ وان كان له اصل اقرب
من المالك
١٥ من خارج

(قوله في جواز الاندراج)
مطلقا أي غلب على
الظن الملاك أولا
(قوله اذا بلغ المسلمون
اثني عشر ألفا) أي كما
كان ذلك في غزوة
هوازن (قوله لخير ان
يقتل الح) قل قتل
مثل ذلك في غزوة
عليه الصلاة والسلام
هذه اشارة فانزل الله
تعالى يوم حين اذ
عجبتكم الآية وتقدم
أن النبي صلى الله عليه
وسلم لم يهزموا بل
نصروا على عدوم
فأصبحوا ظاهرين

١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

المفاد مع ارادة الاقامة في دار الكفر ان كان لهم عشرة بامن معا على نفسه ودينه (والسلامة) (فله) أي
 قبل أسر بوضع أي بتأجيله (يقض دما) أي تقاضى كل ما ترضى (ومالا) أي جميعه بدارنا وأدارم وكذا في غيره
 الحزب الصغير والمجون عند السبي عن الاسترقاق لا روجه فذا سبيت ولو بعد له خوله لمقطع يكاحه مثلا وإذا
 سبي زوجته أو أحدهما أنفست الكساح بينهما على ما في خبر مسلم أي أنهما استويا يوم أو طاس من وطء النساء
 النزوجات زل والمصنات أي الزوجات من النساء الاماكت أي أمك فم الله تعالى النزوجات الاستينات
 (فرع) لو ادعى أنكره فدارق إسلامه قبل أسره لم يقبل في الرق ويجعل مثله من الآن وثبت شاهد
 وامرأتين ولو ادعى أنكره فدارق إسلامه قبل أسره لم يقبل في الرق ويجعل مثله من الآن وثبت شاهد
 (ومعله قن) لم يلزم أودي (لم تسقط) وتسقط أن كان تجزئي ولو اقترص تجزئي من تجزئي أو غيره أو اشترى منه
 ثمننا ثم استأوا أحدهما لم تسقط لالزامه بقدر صحيح ولو أنفست تجزئي على تجزئي ثمن أو غصه منه فاستأوا
 أسلم التالف فلا ضمان لأن لم يلزم بشئ بعدي حتى يستدام حكمه ولأن التجزئي لو أنفست لم يلزم أودي لم تسقط
 فأولي مثال الحربي (فرع) لو فتر تجزئي ذنبه أو كبدته أو زوجته مثله وارفع الدين والرق والكساح وإن
 كان المفقور كاملا وكذا إن كان ألقاه بعض المفقور ولو كان ليس للقاهر بيع مفقور أو بعض غنمه عليه
 أخلاقا للمفقور (مهمة) قال شيخنا في شرح النهاج قد كثرت اختلاف الناس ونالهم في التراضي والارقاء
 المخلوقين من الزوم والهندو وحاصل معتقدهم ما فهم من أن لم يلزم كونه غنمه ثم لا يلزم بيعه ولا بيعه ثم لا يلزم
 وسائر التصرفات فيه لا يحال أن أسره البائع له ولا تجزئي أو ذمى فانه لا يلزم بيعه ولا بيعه ثم لا يلزم بيعه ولا بيعه
 أن أخذته فسلم نحو سرقة أو اختلاص لم تجزئ أسره أو له الأعلى الوجه الضعيف أنه لا يلزم بيعه فقول جمع متقدمين
 ظاهر الكتاب والسنة والإجماع على منع وطو السراري المجلوبه من الزوم والهندو إلا أن يثبت من قيم الثمن
 ولا خفي فثبت على ما علم أن الفاعل له المسلمون وأنهم يسبقون من أسره ثم قبل الاغتنام في أحد شيئا فهو
 له بل لو أزعج عند الأئمة الثلاثة في قولنا لا يملك من أسره ثم قبل الاغتنام في أحد شيئا فهو
 وله أن يجزئ بعض الفاعل لكن رده المصنف وغيره بأنه يخالف للإجماع وعطريق من توقع غنمه ثم غنم
 زدها لم يستحق علمه أو الفاعل في كمال الضمان أي المالك المقتضى أن يملك من أسره ثم قبل الاغتنام في أحد شيئا فهو
 له فله حق الظفر به على العتيد ومن لم كان ماله عند كماله من وصل له شيء يستحقه منه لم يملك له أخذه وإن ظلم
 بالباقون نعم التوزع لم يركب التستر أي أن يشتري ثانيا من وكلي بيت المال لأن الغالب عدم التجميع والباقي من
 معرفة مالكها يكون ملكا لبيت المال انتهى (تمة) أي رقيق تجزئي إذا هرب ثم أسلم ولو بعد الهدنة
 أو أسلم ثم هرب قبلا وإن لم يجرز إلا بالاعادة فإن أسلم بعد هربه ثم هرب فلا يملك لكن لا يرد على سيده فإن لم
 يعتقه بآفة الإمام من مسلم أو دفع سيده فتمت من مال الصالح وأعتقه عن المسلمين والولاء لهم وإن أناب بعد
 الهدنة وشتر طر من بينهم الباقر ذكر مكلف مسلما فإن لم تس له ثم غنمه ثم أسلم ثم هرب فلا يملك لكن لا يرد على سيده فإن لم
 بالتخلف يذهبون طلبه بالأخبار على الرجوع مع طالبه وكذا لا يرد على من وجنوا لصفة الإسلام ولا امرأة
 وخفي أسلمت أي لا يجوز ردهم ولو نحو الأب لضعفهم ويعرفون لنا قيمة رقيق أو رقة دون الحر المرد
 ١٣٦

باب القضاء

بالمدة أي الحكم بين الناس والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى وأن احكم بينهم بما أنزل الله وقوله فاحكم بينهم
 بالقسط وأخبار كبر الصريحين إذا حكم الحاكم أي إذا حكم الحاكم فاحكم بينهم بما أنزل الله وقوله فاحكم بينهم
 فله أم حذر وفي رواية يترك الأولى فله عشرة أخو قال في شرح مسلم أجمع المسلمون على أن هذا في حاكم عالم تجزئتها
 غيرة فأنهم جميع أحكامه وأن وافق الصوت لأن أصواته اتفاقه وصحة خبر القضاء ثلاثة قاضين في الجنة وقاضيان في
 النار وقصير الأول بأنه من عرف الحق وقضي به والأخران من عرفوا الحق ومن قضى على جهل أو باحاجة

① حاكم من القتل والرق
 والمفاد

(قوله وثبت) أي
 الإسلام قبل الأسر
 الذي يبقوه يتمتع
 استرقاقه (قوله خلافا
 للمهودي) أي القائل
 بأن له يبع هكذا
 يؤخذ من سياق
 الشارح (قوله وصفا
 الإسلام الخ) أعمال
 قبل أساما لعدم صحة
 إسلامهما إذ شرط
 الإسلام البلوغ والعقل
 (قوله على أن هذا في
 حاكم عالم الخ) عبارة
 ر عن شرح مسلم في
 حكم عالم أهل للحكم أن
 أسباب فله أجران
 باجتهاده وإصابته وإن
 أخطأ فله أجر باجتهاده
 في طلب الحق

② كذا في نسخة
 ③ كذا في نسخة
 ④ كذا في نسخة
 ⑤ كذا في نسخة
 ⑥ كذا في نسخة

مطلقاً ولا يفيد حكم الحكم إلا برضاها به لفظاً لا سكو تافهت رضاءاً وجب معافي النكاح نعم يكنى شكوت البكر
إذا استؤذنت في التحكيم ولا يجوز التحكيم مع غيبة الولي ولو إلى مسافة القصر إن كان من قاض خلافاً لغيره
لأنه يثبت عن الغائب خلاف الحكم ويجوز له أن يحكم بغيره على الأوجه (و) ينزل القاضي أي يحكم بأنظره
يلوغ خبر العزل له ولو شن عدله (و) ينزل (ثانيه) في إمام أو خاص بأن يبلغه خبر عزل مستخلفه له ولو الإمام
مستخلفه إن أذن له أن يستخلف عن نفسه أو أطلق (لا) محال كون النائب نائباً (عن إمام) في عام أو خاص بأن
قال للقاضي استخلف عني فلا ينزل بذلك وإما انزل القاضي وثانيه (غيره) أي يلوغ خبر العزل للفهم من
ينزل لا قبل بل بعد ذلك لعظم الضرر في نقض أفضيته ولو انزل مخالف الوكيل فإنه ينزل من حين العزل ولو
قبل بلوغ خبره وهو محتمل عزله لم ينفذ حكمه إلا أن يرضى بحكمه فيما يجوز التحكيم فيه (و) ينزل أيضاً كل
منهناً أخذ مأوياً (عزل نفسه) كالوكله (وجنونه) وإغماؤه وإن قل زمتها (وفسقه) أي ينزل بفسقه ثم لم
يتم موته بفسقه الأصل والرائد على ما كان حال توليته وإذا زالت هذه الأحوال لم تعد ولا يثبته إلا بتوليته قد بدق
في الأصل ويجوز للإمام عزل قاض لم يتعين بظهور خلل لا يقتضي إزالته ككثرة الشكاوى فيه وبأفضل منه
وبمصلحة كتسكين فتية أو إخراجهم من بلد أو غيره وإن لم يكن شئ من ذلك لم يجز عزله لأنه ثبت ولكن بعد
العزل أم إذا ثبت بأن لم يكن شئ من ذلك لم يجز عزله ولا ينفذ حكمه عزله ولا ينفذ حكمه عزله ولا ينفذ حكمه
خلافه في غير هذا الحالة فيفسد عزله لنفسه وإن لم تعلم موته (ولا ينزل قاض بغير إمام) أعظم ولا ينزل الله لعظم
شدة الضرر بتعطيل الحوادث وخرج بالإمام القاضي حين عزله بغير موته (ولا يقبل قول منقول في غير محله ولا يثبته)
وهو خارج عمله (حكمت بكذا) لأنه لا يملك إنشاء الحكم بحكمته فلا ينفذ أقرا به وأخذ الزك كقضى من ظاهر
كلامهم أنه إذا أوتي بكلام من تناول من أرفعها وتساوتها فلوزج هو هو تأخدها من أي البلد أو عكسه لم يصح
قبل وقوعه نظر قال شيخنا والنظر واضح بل لا يثبته ما كان عليه عادة بغيره أو عديمها فضلاً عن الأوجه
ثم ذكره باختصار على ما نص له عليه وأقهر قول النجاشي أنه في غير محله ولا يثبته ما كان عليه بغيره أو عديمها فضلاً عن الأوجه
استدأه بالولاية كما يحار وقت ينظر للقاضي وسيع مال يتم وتقر في وظيفة قال شيخنا وهو ظاهر (كما)
لا يقبل قول (ينزل) بعد أن أقره في مجلس حكمته بكذا لأنه لا يملك إنشاء الحكم بحكمته
فلا يقبل أقرا به ولا يقبل إضايفه عادة كل منهما حكمه لأنه أشبه بفعل نفسه إلا أن شهد حكمه كما لا يعلم
القاضي أنه حكمه فقبل شهادته إن لم يكن فاشققان علم القاضي أنه حكمه لم يقبل شهادته كالمصريح به ويقبل
قوله بمحل حكمه قبل عزله حكمت بكذا وإن قال بغيره على تقديره على الانشاء جئت حتى لو قال على سبيل الحكم
فبما هذه القرية أي المحصورات طوي القوم من أرواحهم فيل إن كان مجتهداً ولو لم يكن مذهب إمامه ولا يجوز للقاضي
أن يتبع حكم قاض قبله صالح القضاء (وليسوا القاضي بين الخصمين) وجوباً في إكرامهما وإن اختلفا شرفاً
وجواب سلامهما والنظر اليهما والاستماع للكلام وظلاله لوجود القيام فلا يخص أخذها بشئ ومأذرك ولو سلم
أخذها أنظر الآخر ويقتر طول الفضل للضرورة وأما وقال له لا يجزى ما أتى ولا يشرع معه وإن شرف يعلم أو
حرزوا الأوتى أن مجلسهما بين يديه وأقرع لواء حكمه من قوم الأسبق فالأسبق واجباً لمفسد ومقدر من
فقدان ما وجوباً سبق فإن استؤوا أو جازى سابق وأقرع وقال شيخنا وظاهر أن طالب قرض المدين مع سبق
لوقت بقاء كالمسافر وبصحبته يكون مجلسه الذي يقضى فيه في محابرة وإكرامه أن يتخذ المبيد مجلساً للحكم
صوتاً له عن المظن أو يباع الأصوات نعم إن اختلفت عند جارية في قضية أو قضيتان فلا بأس بفصلها (وحرز قولاً)
أي القاضي (وهو يضمن لأعادة له ما قبل ولا يق) أو كان له عادة بها ككثرة أذني الأقرع أو الوصف (إن كان في محله)
أي محله ولا يثبته (و) كذبته (من له خصومة) عنده أو من أحسن منه بأنه شخص خاص وكان اعتادها قبل ولا يثبته إلا
في الأخيرة يذهب إلى البلد الذي في الأولى حينها الأولى وقد صحت الأحبار الصريحة بنحرهم هذا القول (والأ)
بأن كان من عادته أنه يذهب إلى البلد الذي في الأولى ولو مرة فقط أو كان في غير محله ولا يثبته أو لم يذهب إلى محله ولا

① سواء فقد القاضي أمر لا

(قوله وفق) وينزل

أيضا بمرض لا يرجى

زواله وقد عجز معه عن

الحكم من دل ومثل

ذلك الدمى والصمم

والنسيان إن أخل

بالضبط لوجود النافي

ولأن القضاء عقد جائز

نعم لو عي بعد سماع

البينة وتعديلها ولم

يحتج بإشارة نفي حكمه

في تلك الواقعة اه

مصححه ملخصاً من

شرح النهج وحاشيته

(قوله ككثرة الشكاوى)

ومثل ذلك محله اه

② كمن أورد علم

③ دج سواك ما دعي قاض

④ مترتبة

- ١٦ لا يفسد صفة
- ١٧ موقوف على غيره
- ١٨ موقوف على الهبة
- ١٩ موقوف على الهبة

(قوله) وينبغي تقيده
بما ذكره أي بما إذا لم
يبرر للزحكي أن
الأخذ هو القاضي
وهذا حيث لم يمتنع
المدفع إليه وبعبارة
والضيافة والهيبة
كالهدية وكذلك الصدقة
كما قاله شيخنا والزكاة
كذلك كما قاله بعض
للتأخيرين أن لم يمتنع
المدفع إليه والصارية
أن كانت مما تنقل
بأجرة فحكمها كالهدية
والأفلا كما يحسنه
بعض للتأخيرين
(قوله) في حدود أو
تعزيز (أي) إما للمال
كالكسوة والكفارة
فيقضى فيها بجله
كباقي حقوق الله تعالى
(قوله) ولا يقضى
لنفسه (أولى) منه
عبارة ولا ينفذ حكمه
لنفسه لأنه من
خصائصه عليه الصلاة
والسلام نعم يجوز له
تعزيز من أساء الأدب
عليه فيما يتعلق
بأحكامه كقوله حكمت
بالجور ونحو ذلك
١٦ في نسخة: فهو لائق
١٧ في نسخة: إذا كان
١٨ مخالف للمصلحة
١٩ ما في الورقة

خصومة له حاضرة ولا مترقة فيه (جاء) قوله ولو جاز هامر رسول له وليس له مما كره في جواز قبوله وبجها
رغم بعض شرائع المناهج المترقة وعلمنا أن لا يجوز عليه قبولها في غير عمله وإن كان المهدى من أهل عمله
شاملا يستشعر بانها مقدمة لخصومة ولو أهدى له بعد الحكم حرم القبول أيضا إن كان غار له أو لأفلا كذا أطلقه
بعض شرائع المناهج قال شيخنا ويمنح على من أهدى له بعد الحكم حرم القبول والاحتكام
بذلك ما أخذ فيه من المال والضيافة والهيبة وكذلك الصدقة على الأوجه وجوز له
السبكي في حليته قبول الصدقة من لأخصومة له ولا عادة وخصه في نفسه مما إذا لم يعرف للتصدق أنه القاضي
وبعد غيره أقطع محل أخذه الزكاة قال شيخنا وينبغي تقيده بما ذكره ورد السبكي في الوقف عليه من أهل
عمله والذي شخه في النذر أنه أن عنه باسمه وشروط القبول كان كالمهدي به وصح أبراهم عن دينة إذ
لا يشترط فيه قبول ويكره للقاضي حضور الزوجة التي خص بها وأخذ وقال يجمع بحرمة أومع جماعة آخرين ولم يمتنع
ذلك قبل الولاية خلاف ما إذا لم يقصد بها خصوصاً كالواحدة للغير إن أو العلماء وهو منهم وألعموم الناصر قال
في القاب يجوز لغير القاضي أخذه في سبب النكاح إن لم يشترط وكذلك القاضي حيث جاز له التصور ولم يشترط
ولا طلب استي ونية نظير (نبيه) يجوز لمن لا رزق له في بيت المال ولا في غيره وهو غير متعين للقضاء وكان عمله مما
يقابل بأجره أن يقول لا أحكم بينكما إلا بجره أو رزق على ما قاله يجمع وقال آخرون حرم وهو لا يحوط لكن
الأول أقرب (وقضى) القاضي وجوباً (حكماً) لنفسه أو غيره إن كان ذلك الحكم (مخالف) لنص كتاب أو
سنة أو نص مقلده أو قياس جري وهو ما قطع فيه بالحق الفرع للأصل (أو إجماع) وقته مخالف شرط الواقف
قال السبكي وبما يخالف المذهب الأربعة كالحال للأجماع (أو بحر حرج) من مذهبه في نظير القاضي بطلان
مخالفة ما ذكره وإن لم يقع إليه نحوه نفسه أو أطلقه (نبيه) نقل العرفي وابن الصلاح الإجماع على أنه لا يجوز
الحكم بخلاف الراجع في المذهب وصريح السبكي بذلك في مواضع من فتاويه وأطال وجعل ذلك من الحكم
بخلاف ما أنزل الله تعالى أوحت على المجتهدين أن يأخذوا بالراجح وأوجب على غيرهم تقليد مذهبهم
يجب عليهم العمل به ونقل الحلال اللقي عن والده أنه كان يفتي أن الحاكم إذا حكم غير الصحيح من مذهبه
يقض وقال البرهان ابن ظهير وقضته وأحالة هذه ولا فرق بين أن يقضه أخيراً لبعض التأخيرين أو يثبت
(نبيه) أن اعلم أن المذهب في الحكم والقوى ما أتفق عليه الشيوخ فأتوا به النووي قال في فرائده
الأكثر فالأغلب والأورع قال شيخنا هذا ما أطبق عليه المحققون للتأخيرين والذي أوصى بأعناده ومشايعنا وقال
المستوردي شارح الشارح أن لا يفتأ بما عليه الشيوخ وأن تعرض عن أكثر ما حوّلنا به وقال شيخنا
ابن زبادي يجب علينا في الغالب محارجه تبعه الشيوخ وإن قيل عن الأكثرين خلافه (ولا يقضى) القاضي أي
لا يجوز له القضاء (بخلاف) عليه وإن قامت به شبهة كما إذا شهدت برقة أو نكاح أو بطلان من جعل حرمته أو
سنته أو عدم ملكه لأنه قاطع بطلان الحكم به فينزل الحكم بالباطل بحرم (وبقضى) أي القاضي ولو
قاضي ضروري على الأوجه (جمله) أن شاء أي بطله أو كيد الذي يجوز له الشهادة مستفيداً إليه وإن استعاده قبل
ولا ينعى لا يقضى به في حدود أو تعزيز رتبة تعالى كحد الزنا أو سرقاً أو شرباً ليدب السرق في استباحته أو محدودة
الأميين فيقضى فيها بسوء المال والقود وحده القذف وإذا حكم عليه لا بد أن يصحح مستندة وقوله لم يمتنع
أن له عليك ما أذاعه وقضت أو حكمت عليك جلبي فان تركت أحدة هذين اللفظين لم ينفذ حكمه
كما قاله الأورددي وتبعوه (ولا) يقضى لنفسه ولا (لبعض) من أصل وفرضه ولا لغيره في أكثر ولو يقضى لكل
منهم غير من إمام وقاضٍ آخر ولو نائباً عنه دفعاً للمهمة (ولو زى) قاضٍ وكذا إذا شهد (ولو زى) بها حكمه أو
شهادته (أم) يعمل به في إفضاء حكمه ولأداء شهادة (حتى) يثبت كره ما حكم أو شهد به لا مكان التزوي ومشايعه
الخط ولا يكتفى بتدكيره أن هذا خطه فقط وفيه ما أوجه إلى أن الحكم والشهادة مكتوبين في نور قوميته
عندهما ووفق به خطه ولم يدخله في رتبة أنه يحكم به (وإن) أي الشخص (تحلف) على استحقاقه حق له على
١٦ شاهد كروان
١٧ شاهد كروان
١٨ شاهد كروان
١٩ شاهد كروان

غيره أو أدائه لغيره (أعتادا) على إخبار عدل (على خط) نفسه على القصد وعلى خط ماذونه وو كيه وشريكه
(مؤثره إن وثيق بامانة) بان علمه لا يتساهل في شيء من حقوق الناس أعضاء بالقربة (خبريه)
والقضاء الحاصل على أصل كاذب فظاهرا لا باطنا ولا محلا ولا محلا ولا عكسه فلو حكم بشاهدي زور بظاهر
العدالة لم يحصل بحكمة الحل باطنا سواء الملك والنكاح أم الميراث على أصل صادق فينفذ القضاء فيه باطنا أيضا
قطعا وجاء في الخبر أمرت أن أحكم الظاهر والله يتولى الشرائع وفي شرح النهج الشيخان ويزم لمرأة المحكوم
تاعلمها نكاح كاذب القتل إن قدرت عليه كالكائن على النضج ولا نظر لكونه تعتقد الاباحة فإن
أكرهت فلا شيء (والقضاء على غائب) عن البلد وإن كان في غير عمله أو عن المجلس ثوار أو تيزن (بخانز) في غير
عقوب الله تعالى (أن كان يدعي حجة ولم يلق هو) أي الغائب (مقر) بالحق بل ادعى بخوفه وأنه يقره تسليمه له
الآن وأنه مطالب بذلك فإن قال هو مقر وأنا أقدم الحجة استظهر أن نكره أوليكت هذا القاضي إلى قاضي
بلد الغائب لم تستمع حجة نصير بعد المناقاة في السماع إذ لا فائدة فيها مع الإقرار نعم لو كان للغائب مال حاضر وأقام
البينة على دونه لا يكتب القاضي به إلى حاكم بلد الغائب بل يوفيه منه فيسمع وإن قال هو مقر وتسمع أيضا إن
أطلق (ووجب) إن كانت الدعوى غنى أو عتد أو بصحة عقدا أو إبراو كان أحال الغائب على مدين له حاضر
فادعى إبراؤه (عليه) أي الدعي يمين الاستظهار إن لم يكن الغائب غنوا ربا ولا متزورا (بقد) أقامه (بينه) (الحق)
في الصورة الأولى ثابت (في دمه) إلى الآن احتياط للمحكوم عليه لأنه لو حضره بما ادعى عليه فهو مسترط
مع ذلك أن يقول إنه تلمز منه تسليمه إلى وأنه لا يعلم على شهوده فادعوا كفسق وعداؤه قال شيخنا في شرح النهج
وظاهر كإقال البلقني أن هذا لا يأتي في الدعوى بمنزل تخلف فتعالي ما يعلق بها وكذا يجوز إبراو أما لو كان
الغائب غنوا ربا أو متزورا فيقتضى عليه بلا يمين ولا قصير مما قال بعضهم لو كان للغائب وكيل حاضر لم يكن قضاء
على غائب ولم يجب تيمين (كالو ادعى) شخص (على) نحو (صحيح) لا ولي له (ويمن) ليس له وارث خاص حاضر
فانه تخلف ثامرا أما لو كان ثجوا الصبي إلى خاص أو لثيت وارث خاص حاضر كامل اعتبر في وجوب التحليف طلبه
فان سكت عن طلبه لم يجره الحاكم ثم إن لم تطلب القاضي عليه بدو ناه (فرغ) لو ادعى وكيل الغائب على غائب
أو نحو صبي أو ميت فلا علق بل يحكم بالنسبة لأن الوكيل لا يتصور تخلفه على استحقاقه ولا على أن موكله يستعده
ولو وقفت الأمر إلى حضور الموكل ثم تذر اشتغاف الحقوق بالوكلاء ولو حضر الغائب وقال للوكيل أبرأني منك
أو وقفت الأمر إلى حضور وكيل تخلف على ما أبرأني لم يجب وأمر بالتسليم له حيث أبرأه بعد أن كان له بدو
حجة لأنه لو وقفت لتعذر الاستيفاء بالوكلاء نعم له تخلف الوكيل إذا ادعى عليه حجة بنحو الإبراء فلا يبرأ من موكله
نأمر أنه مثلا لصحة هذه الدعوى عليه (وإذا ثبت) عند حاكم (مائل على الغائب أو الميت) وحكم به (وله قال) حاضر
على عمله أو دين نائب على حاضر في عمله (قضاء) الحاكم منه إذا طلبه الدعي لأن الحاكم يقوم مقامه ولو باع قاض مال
غائب في دونه فقدّم وأبطل الدين بانبات إفائه أو بنحوق شهادته واسترد من الخصم ما أخذه وبطل البيع للدين
على الأوجه بخلاف الروايات (والأ) كمن ظله ثقال في عمله ولم يحكم (فان سأل الدعي إنهاء الحال إلى قاضي بلد الغائب
أحياه) وخو باوان كان الشكوك إليه قاضي ضرورة مزارعة قضاء حقه (بشيء) البتة (يتم) ثم إن عدل لها
بطلب حجة الشكوك إليه إلى تعديتها أو الاحتجاج إليه (ليحكم) بينهم (استوى الحق) وخرج بها حمله فلا يكتب به لأنه
شاهد الآن لا قاض ذكره في القعدة وخالفه الشرعي وأعمده البلقني لأن عليه تكفيام البينة وله على الأوجه
أن يكتب شماع شاهدا واحدا فيسمع الشكوك إليه شاهدا آخر أو محله ويحكم له (أو) يمين إليه (محكما)
إن حكم (ليستوفي) الحق لأن الحاجة تدعو إلى ذلك (والإنهاء) أن يشهد (ذكر) (تدليق بذلك) أي بما جرى
عنده من ثبوت أو حكم ولا يكتفى غير جليل ولو في مال أو هلال رمضان ويستحب كتابه بدو كونه شامرا بغيره
للمحكوم عليه من اسم أو نسب وأسماء الشهود وتاريخه والإنهاء للمحكوم الحاكم مخفى مع قرب المسافة وتعداها
للمحكوم عليه من اسم أو نسب وأسماء الشهود وتاريخه والإنهاء للمحكوم الحاكم مخفى مع قرب المسافة وتعداها

(١) ولا يحتم حلالا
(٧) وتلك عارفاك وطه
(٨) له وقت الدعوى عليه

(٩) احتياط
للحكم عليه
من ذكر من الوارث الخاص
والولي
للمدعي من شاهدك
هنا لم يجب
تلك

قاضي بلد إلى غيره
قاضي بلد الغائب
قاضي راجع إليه لا يكتب

(قوله وسامع البينة لا يقبل الا فوق مسافة العدو الخ) وقيل العبرة بمسافة القصر لأن الشارع اعتبرها في مواضع لمادونها في حكم الحاكم والأظهر جواز القضاء على غائب في عقوبة الآدمي قصاص وحد قذفه والأظهر منه في حد الله تعالى أو تزيير له لأن حق الله تعالى مبني على المسامحة والمهنة لاستغفائه تعالى بخلاف حق الآدمي فإنه مبني على التصديق للاحتياج اه باختصار

(قوله بخلاف التمسى) أى فصيح الدعوى منه وعليه لأنه ملزم لاحكامنا (قوله ولا يجوز للمستحق الاستقلال الخ) فلو خالف واستقل بموقعه للوقع في القصاص دون حد القذف نعم قال الماوردي وصرح بشارحنا من وجبه التزيير أو حد قذف وكان في بادية بعيدة عن السلطان كان له استيفاؤه اه باختصار

① لو كان ماله

② شتمه أو داهى

③ أو الإيجاب والقبول

④ واسم أن صير الشأن محذوف

وسامع البينة لا يقبل الا فوق مسافة العدو أى يستعمل أحضار هامع القرب وهي التي يرجع منها مبكراً إلى محله قليلاً فلو قصر أحضار البينة وقع من قبل الانتهاء (أربع) قال القاضي وأقروه لو حضر القرب واستمع من بيع ماله الغائب لولا فادونه به عند الطائفة للقاضي قيمة القضاء الذين وإن لم يكن المال بمحل ولا يتكدر ان غاب بمحل ولا يتكدر كذا التاج السكي والقري وقال خلاف ماله لو كان بغير محله ولا يتكدر لا يمكن ثباته عنه في وفاة الدين حينئذ وحاصل كلامه ما جاز البيع إذا كان هو أو ماله في محله ولا يتكدر إذا خربا عنها (مسألة) لو غاب انسان من غير وكيل وله مال حاضر فأتى إلى حاكمه أن له ماله احتل بمحلته لم يسمع إن تمكن طريقاً إلى سلامة وقد صرح الأصحاب بأن القاضي إنما يستظفر بأموال الغائبين إذا اشترفت على الضياع أو منست الحاجة إليها في استيفاء حقوقه بحيث على الغائب وقائمه في الضياع فأن امتدت السنة وعسرت الرأحة قبل وقوع الضياع لم يصح التصرف وليس من الضياع اختلال لا يؤدي إلى تلف العظم ولم يكن ثار الاستماع ببيع ماله الغائب لمجرد الصلحة والاختلال للؤدي إلى تلف العظم ضياع نعم المحلوان في بيع المحرود تطرق اختلال إلى محرمة الروح ولا يباع على مالكه محضه إذا لم يفتق عليه ولو نهى عن التصرف في ماله امتنع إلا في الحيوان (أربع) عيسى الحاكم الآتي إذا وجد ما استطاز الاستيفاء فان أبطل عبده بأعنه الحاكم وحفظ عنه فإذا جاء سيده فليس له بيعه

باب الدعوى والبنات

الدعوى لغة الطلب والتمسك بالثابت وهو ما أخار عن وجوب حق على غيره وعند حاكمي وجعها دعاوى بفتح الواو وكسر ها كفتاوى والبنات الشهادة سواء بالأن جهتين الحق وجمعوا الاختلاف أنوعهم والأصل فيها خبر الصحيحين ولو يعطى الناس بدعوى الحق ما كان وما رجا له وأموالهم ولكن الذين على المدعى عليه وفي رواية البينة على المدعى واليمين على من أنكر (المدعى من خالف قوله الظاهر) وهو غير آفة البينة (والمدعى عليه من وافقه) أى الظاهر وهو طرحت ما تكلف والتمسك بالاحكام المحرري ملزم بالاحكام بخلاف البينة ثم إن كانت الدعوى قوة أو حد قذف أو تزيير أو جبر فحقها إلى القاضي ولا يجوز للمستحق الاستقلال باستيفائها العظم الحظر فيها وكذا سائر العقود والقسوخ كالنكاح والرقعة وعيب النكاح والبيع واستثنى الماوردي من هذا عن السلطان فله استيفاء حد قذف أو تزيير (وله) أى للشخص (بلا) خوف (فتنة) عليه أو على غيره (أخذ ماله) استقلالاً للضرورة (من) ماله من له بمقرر (تأطيل) به أو جاحده أو متوار أو متميز وإن كان على الجاحد يئنه أو حاقراً أو زوراً ولورفته للقاضي لأنه لما شكك إليه شيع إلى سفیان أن تأخذ ما يشكها وولدها بالمعروف ولأن في الرفع للقاضي مشقة ومونة وإعاجيز له إلا خذ من جنس حقه ثم عند قدر جنسه يأخذ غيره ويتعين في أخيه غير الجنس تقدم التذلل على غيره ثم أن كان الأخوذ من جنس ماله يتسلطه ويصرف فيه فلا عن حقه فإن كان من غير جنسه فيبيعة الظاهر نفسه أو ما ذوة للغير لا لنفسه اتفاقاً ولا لمجرد ولا امتناع تولى الطرفين وللمسألة هذا أن لا يتيسر علم القاضي به لعدم علمه ولا بينة أو مع أحد ماله كنه محتاج إلى توفيقه والأشهر طأذنه ولا يبيعه إلا بتدليل (ثم أن كان جنس حقه عليه) والإشترى جنس حقه وماله لو كان ثا الذين محجوراً عليه فليس أو يتوار عليه دهن لم يأخذ إلا قدر حصته بالمضار فإن علم أو الإحتياط وله الأخذ من ماله غير عزم عزم أن يظفر بماله الغريم ويجحد عزم الغريم أو ماطل وإذا جاز الأخذ بغير أخاز له كسر باب أو قتل وقت جدار للمدين أن تمكن طريقاً لمال وصول إلى الأخذ وإن كان مئة يئنه فلا يضمنه كالمائل وإن خاف فتنة أى مفسدة تنفض إلى محرم كاختماء أو اطعم عليه وجب الرفع إلى القاضي أو عو له كنه من الخالص بولو كان من الدين على غير محتسب من الأدواء طاله ليؤدي ثأله فلا عمل أخذنى وله لأن له الدفع من أى ماله لواء فان أخذ من غير ماله مئة مئة أن يفسد علمه بوجده شرط القضاء (أربع) له من مئة مئة دين له على آخر جناحه له يشهو دينه آخر له

عليه يقضي من غير عليهم وله عهده من جده إذا كان له على الجاهد مثل ماله عليه أو أكثر فيحصل التفاضل
 للضرورة فإن كان له دون ما لا خير عليه فحده من حق قدره (وشرط للدعوى) أي لصحتها حتى تسع وتخرج
 إلى جواب (بنقد) خالص أو مفشوش (أو دين) مثل أو متقوم (أو كرجس) من ذهب أو فضة (أو نوع) وصحة
 وتكسر إن اختلف ما عر من (وقدر) كما قدر ثم يفضي خالص أو مفشوشة أو مائة طالها لأن شرط
 الدعوى أن تكون معلومة ومما علم وزنه كالدنانير لا بشرط التوضيح لوزنه ولا بشرط كراهية القيمة في المفشوش
 ولا تسع دعوى دائن يفتي ثبت فله أو جده مالا حتى يبين عليه كارت أو كسب وقدره (و) في الدعوى
 (ببن) تقيظ بالصفات كتجرب وجوان ذكر (صفة) بأن صفها للدعي صفات تسع ولا يجزئ كراهية القيمة فإن
 تليق المبنى وهي متقومة وجب ذكر القيمة مع الجنس كبدقيمت كذا (و) في الدعوى (بمقار) ذكر (جدة)
 ومثله (وحدود) أو بقولا بكني ذكر تلاومها إذا لم ينزل الأباريق فإن علم بواحد منها كفي بل لو أغتت شهره
 عن محدده لم يجز (و) في الدعوى (بنكاح) على امرأة أو كرهته وشروطه من نحو (ولم شاهدته
 عدول) أو شاهان شرط بأن كانت غير حرة ولا يكتفي فيه بالإطلاق فإن كانت الزوجة أمه وجب ذكر المعز عن
 مورثه وحرف التت وإنه ليس تحت طرفة (و) في الدعوى (بجدة) كبيع وهبة كرهته ولا يحتاج إلى
 تفصيل كافي التكاح لأنه لا يحوز أحكامه (وتلقو) الدعوى (بناقص) فلا تطلب من الدعي عليه نحوها
 (كشهادته خالفت) الدعوى كان ادعى ملكا بسبب فذكر الشاهد سببا آخر فلا تسع لنا فيها الدعوى وقضته
 أنه لو أعادها على وفق الدعوى قبلت وبه صرح الحضرمي واقصاه كلام غيره ولا تبطل الدعوى بقوله شهدي
 في نسعة أو سطلون فله إقامة بينة أخرى والخلط (ومن قامت عليه بينة) عوق (لنس له تخلف الدعوى) على
 استحقاق ما ادعى محق لأنه لا تكليف حقه بعد حقه كالتظن في الشهود نعم له تخلف الدعي مع البينة بأعساره
 غلبوا أن أنه لا مالا طائلا ولو ادعى خصمه متقاطعا كادله أو أراومه أو شراجه فخلط على نفي ما ادعى الحقم
 لا احتمال ما يدعيه وكذا لو ادعى خصمه عليه فسخ شاهده أو كذب ولا يتوجه خلط على شاهدين أو قاض
 رادعيه مكنه قطعا لأنه يؤدي إلى فساد عام ولو نكل عن هذه البينة تخلف الدعي عليه وبطلت الشهادة (و) إذا
 طلب الامتناع من قامت عليه بينة (أهله) القاض وجوبه لكن يكفل والإبارة ترسيم عليه أن خيف فخره (ثلاثة)
 من الأيام (إلّا ينافي) (بأنه) من نحو أداء أو أبراء وممكن من سفره ليحصره أن لم يزد للذة على الثلاث لا يتألف
 الضرر فيها (ولو ادعى رقي بالغ) عاقل مجهول النسب (فقال أنا عمر أمالة) ولم يكن قد أقر له بالملك قبل وهو غرض
 (خلط) فيصدق بينه وإن استخلفه قبل انكاره وجري عليه البيع مزار أو تداوله الأيدي ولو أفتته الأصل
 وهو طاعة ومن ثم قدمت سنة الرقي على بينة الحرة لأن الأولى ضمان براءة على بطلها عن الأصل وخارج قبولي
 أمالة ما لو قال اعتقتي أو اعنتي على ما عني لك فلا تصدق الأبينة وإذا ثبتت تحريمه الأصلية بقوله رجع مشربو
 على بانه بيمينه وإن أقر له بالملك لأنه بناء على ظاهر اليد (أو ادعى رقي صبي) أو مجنون كبير (ليترقي يده)
 وكذا صاحب اليد (لم تصدق) (الاجبة) من بينة أو علم قاض أو بين مترددة لأن الأصل عدم الملك فلو كان
 المصبي بيده أو بيد غيره وصحة صاحب اليد خلط لخطر شأن الحرية مالم يقر قطعة ولا أنكره إذا بلغ لأن
 اليد محبة فإن عرفت لقطعة لم تصدق الأبينة (فرغ) لا تسع الدعوى بدق مؤجل إذا لم يعلق بها الزام ومطالبة
 في الحال وتسع قول البائع للبيع وقف وكذا البينة أن لم تصرخ حال البيع عنده ولا أصحت دعوة لتخلف
 المشتري أنه ناعه وهو مظلمة
 (فصل في جواب الدعوى وما يتعلق به) (إذا أقر الدعي عليه ثبت الحق) بلا حكم (وإن سكنت عن الجواب
 حازه القاضي به) وإن لم يسأل الدعي (فإن سكنت فكنك) فتقرض عليه المعلن (فإن سكنت) أيضا ولم يظهر
 شبهة (فإنك) فتخلف الدعي وإن أنكر أكثر شرط أنكار ما ادعى عليه وأجزأه أن يجزأ (فإن ادعى) عليه
 سكنت أو لم يعلق بالملك

⑤ بونوصال عد
 ⑥ نحو ج الخصم الى
 ان يجيب صاحب الدعوى
 ⑦ في ما عدا راترأ شرف
 ⑧ طاروس حية رونا
 (قوله أنه) أي للفلس
 وجد مالا أي فيتمين
 عليه ولاء الديون منه
 (قوله وجب ذكر الجز)
 ولا بد إذا كان سفيا أو
 عبدا من قوله نكحتها
 باذن ولي أو مالك ولا
 يشترط تعيين الولي
 والشاهدين والدعوى
 على الرأ تكون على
 وليها المير بناء على صحة
 اقرارها به وهو على
 الأصح اه
 ⑧ ط بينة الدافع

(عشرة) مثلاً (لم تكف) في الجواب (لا تلمني) العشرة (حتى يقول ولا يصها وكذا علف) إن توجهت اليمين
 عليه لأن مدعيها مدعى لكل جزء منها فلا بد أن يطلق الإنكار واليمين دعوة فان حلف على شيء العشرة وانصهر
 عليه فما كل عتاده فحلف للدعي على استحقاق ما دونه العشرة وبأخذه لأن النكول عن اليمين كالأقرار
 (أو ادعى) (مألفاً للشعب) كما قرنتك كذا (عنه) في الجواب (لا تستحق) أنت (على شيئاً) أولاً يلزمني
 تسليم شيء إليك ولو اعترف بما ادعى شقظاً لظن بالبينة ولو ادعى عليه ووديع فلا يكفي في الجواب لا يلزمني
 التسليم بل لا تستحق على شيئاً وحلف كما أجاب ليطابق الحلف الجواب ولو ادعى عليه قال فانكروا طلبت منه اليمين
 فقال لا أحلف وأعطى لئلا يلزمه قوله من غير إقرار وله علفه (فرع) لو ادعى عليه شيئاً فقال ليست لي أو هي
 لغيري لا أعرفه أولاً في الطفل أو وقت على الفقراء أو مسجود كذا وهو ناظر فيه فلا يصح أنه لا تنصرف الخصومة
 عنه ولا تنزع القين منه بل علفه للدعي أنه لا يلزمه التسليم له من رجاء أن يقر أو بكل فيحلف للدعي وتثبت له
 اليمين في الأولين والبدل والخولة في البقية أو قيم للدعي قيمة أماله ولو أصر الدعي عليه على سكوت عن
 جوابي للدعي فما كل إن حك القاضي بنكوله (وإذا ادعى) أي اثنان أي كل منهما (شيئاً في يد ثالث) لم يثبت
 إلى أحدهما قبل البينة ولا بعدها (وأما) أي كل منهما (بينة) بل سقطت لأنها ضما ولا مرجع فكان كالأبينة
 فان أقر ذو الدلالة قبل البينة أو بعدها رجعت بينة (أو ادعى شيئاً في يدها) وأما اثنين (لم يثبت) إذا
 ليس أحدهما أولى به من الآخر أما إذا لم يكن يداً أحدهما شهدت بينة كل له بالكل فيحصل شيء مما يحمل التساقط إذا
 وقع تنازع من حيث لم يثبت أحدهما برجع وإلا فقدم وهو ثبات قبل الملك ثم البينة للدعي أو كان أقر له أو اتفق له
 منه ثم شاهدان مثلاً على شاهد واحد من سبق ملك أحدهما بذكر من أو يان أنه ولي في ملكه مثلاً ثم بذكر
 سبب الملك (أو ادعى شيئاً في يدها) نعم فأما (قد يثبت بينة) من غير يمين وإن تأخر تاريخها
 أو كانت شاهداً وميمناً وبينة الخارج شاهدين أو لم يثبت سبب الملك من شر أو غيره ترجيحاً لبينة صاحب اليد
 يدها ويستعمل الداخل وإن حكم بالاولى قبل قيام الثانية أو يثبت بينة الخارج سبب ملكه نعم لو شهدت بينة الخارج
 بأنه اشترائه من أو من بانه مثلاً قدمت لبطلان اليد حينئذ ولو أقام الخارج بينة بان الداخل أقر له بالملك قدمت ولم
 تنفع بينة بالملك إلا أن ذكرت اشتمالاً لمكان من القبول إلى هذا (إن أقامها بينة الخارج) بخلاف ما لو أقامها
 قبلها لأنها إنما تستعمل بعدها لأن الأصل في جانه اليمين فلا يبدل عنها كأدلت كافية (فرع) لو أزيلت يده بينة
 ثم أقام بينة ملكه مستقيماً إلى ما قبل إزالته واعدت بينة له وجعلت بينة له قدمت إذ لم يزل الا
 لعدم المحجوق وقد ظهرت فيتم القضاء لكن لو قال الخارج هو ملكي اشترته منك فقال الداخل بل هو ملكي
 وأقاما يثبتين بما لا يقدم الخارج زيادة على بينة بالملك وكد قدمت بينة لو شهدت أنه ملكه وأما ودعه
 أو آخره أو أعارة الداخل أو أنه نفسه أو بانه من يد أطلق بينة الداخل ولو تداعت أدانته أو أصرأ ودار الإحدهما
 متاع فيها أو الحل أو الزرع قدمت بينة على البينة الشاهدة بالملك المطلق لا نفراؤه بالاتفاق فالدفع فان اختم
 المتاع يستوفى فالدفع فقط ولو اختلف الزوجان في أمتعة البيت ولو بعد الفرق ولا بينة ولا اختمين لا أحدهما
 يد فلكل علف الآخر فاذا حلفا جعل بينهما وإن ملك أحدهما فقط وأحلف أحدهما في لدا كالواختص باليد
 وحلف (فرع) (الزوجة) (تأخر في سابقه) فلو شهدت البينة لأحد المتنازعين في عين يدها أو بدلتها أولاً
 أحد علفك من سنة إلى الآن وشهدت بينة أخرى للآخر ملك لها من أكثر من سنة إلى الآن كسنتين فترجع
 بينة دعي إلا كثر لأنها لا تثبت الملك في وقت لا تأخر منها في الأخرى ولصاحب التارخ المتأخر بجمرة وزيادة حادثة من
 يوم ملكه بالشهادة لأنها فائدة ملكه وإذا كان لصاحب متأخر التارخ في يد ملكها غادة قدمت على الأصح
 ولو ادعى في عين يدها ما اشترها من زيد من سنتين فقام الداخل بينة أنه اشترها من زيد من سنة
 قدمت بينة الخارج لأنها لا تثبت أن الداخل غادة بشر أن من زيد ما زال ملكه عنه ولو اتخذ تاريخها وأطلقتا

- (١) فهو ما كل
- (٢) ليست لي أو هي لغيري
- (٣) كقولهم أنا بيشان
- (٤) قوله أو قيم للدعي
- (٥) الخ أي فهو غير فان
- (٦) أراد سلامته من اليمين
- (٧) أقام البينة وإن شئت
- (٨) عليه البينة فعليه اليمين
- (٩) قاعدة اليمين في
- (١٠) الإثبات على البت مطلقاً
- (١١) وفي النفي كذلك إن
- (١٢) كان على نفي فعل نفسه
- (١٣) أو عبده أو دابته الذين
- (١٤) في يده وإن لم يكونا
- (١٥) ملكه والأصل نفي
- (١٦) العلم قوله وإن تأخر
- (١٧) تاريخها أي تاريخ بينة
- (١٨) من الشيء يده أمساكا
- (١٩) ومن الشيء يده تصرفاً
- (٢٠) مقدم بينة صاحب اليد
- (٢١) لعل السا سبب أو أنه
- (٢٢) أو ما دعه خصمه منه
- (٢٣) أو رد بها بلا يد الداخل
- (٢٤) بهما من سبب
- (٢٥) دين أو يمين أو
- (٢٦) وعلم اندوين نفي ما عدا
- (٢٧) كالأخبر
- (٢٨) فأي شيء أو تصرفاً أو حكم
- (٢٩) تسلسل من تاريخ وقيل
- (٣٠) اندوين صاحب آل لوجه
- (٣١) آية

أولاً إذا قدم ذو اليد ولو شهد بینه ملك أميس ولم تعرض للبحال لم تسع كلاً تسع دعواه بذلك حتى تقول
ولم تزل ملكك أو لا تعلم له من بلا أو تكتسبه كأن تقول اشتريته من خصمه أو أقله به أميس لأن دعوى الملك
السابق لا تسع فكذا البينة ولو قال من يدينه عين اشتريته من فلان من منزهة وأقام به بينة فقال زوجة
البائع منه هي ملكي فتوصل منه من منزهة من وأقامت به بينة فان ثبت أنها شيد الزوج حال التعويض حكم
بها لما ولا التفت بيمين من هي صدق إلا أن (و) ترجع (بشاهد من) وشاهدوا من أربع يميناً فليكن فيه
(على شاهد من عين) كلاً جامع على قبول من ذكر دون الشاهد واليمين (لا) ترجع (زيادة) غوعداً أو غوعداً
(شهود) بل تمارضان لأن ما قدره الشرع لا يختلف بالزيادة والنقص ولا برجلين على رجل واحد وأما أربع يمين
أربع يمين (ولا) بينة (مؤرخة على) بينة (مطلقة) لم تعرض من من الملك حيث لا بد لأحدهما واستويا
على أن لكل شاهد من يمين الثانية مثبت الملك فتعارضان نعم لو شهدت أحدهما بدين والأخرى بالأبراء
ترجع بينة الأبراء لأنها غائبة عن بعد الوجوب ولا اضطرار لعدم تعدد الدين ولو شهدت بينة بألف وبينة بألفين
جعت ألفان ولو أنبت أقرار زيد فثبت زيد أقراره بأنه لا شيء له عليه لم يؤثر لأجل حدوث الدين بعد
(فروع) لو أقام بينة بملك دايقاً وشجر من غير تعرض للبحال يبقى تاريخ لم يستحق عمرة ظاهرة ولا ولا امتنع
عند الشهادة ويستحق الحمل والمكر غير الظاهر عندها ثلثاً لا أصله فإذا تعرضت للملك يبقى على حدوث
مأذون فيستحقه ولو اشترى شيئاً فأخذ منه حجة غير أقرار ترجع على باقيه الذي لم يصدقه ولا أقام بينة بأنه
اشترى من المدعي ولو بعد الحكم به بالفن خلاف ما لو أخذ منه بأقرار أو بحلف المدعي بعد نكاحه إلا أنه القصر ولو
اشترى ثياباً أو أقراراً من مدعي أذعن بحكمه الأصل وحكم له بما أقر رجح شئنه على ما تعولم بضره أقراره برفعه لا منعته
على الظاهر ولو أذعن شراً عين فشهدت بینه على مطلق فثبت أنها شهدت بالقصود ولا تنقص على الأصح
وكذا لو أذعن ملكاً مطلقاً فشهدت له به مع سببه لم يضر وإن ذكر سبباً ولم يثبت آخر صدر ذلك للتناقض بين
الدعوى والشهادة (فروع) لو ناع داراً قامت بينة حسنة أن أمة وقفاً عليه وعلى أولاده أترعت من الشرع
ورجع شئنه على البائع ويصرف له ما حصل في حياته من الغلة إن صدق البائع الشهود وألا وقف فإن مات مضمراً
يصرف لأقرب الناس إلى الوافق قاله أرفي قاله أرفي (فروع) يجوز الشهادة بل يجب إن أحضر الأمر به ملك
كأن الآن للعين كذا عايداً شصها بالماضي من إرث وشراء وغيرهما اعتاد على الاستصحاب لأن الأصل القاء والحاجة
لذلك والاعتسرت الشهادة على الأملاك السابقة إذا تطاول زمن ولحالة إن يصرح بأنه اعتمد الاستصحاب
والألم تسع عند الأكرس (ولو أذعن) أي كل من اثنين (شياً يملك ثالث) فإن أقر به لإحدهما قبله
ولا آخر بحلفه (و) إن أذعن شيئاً على ثالث (وأقام كل) منه (بينة أنه اشتراه) منه وسئل عنه (فإن اختلف
فما بينهما من الاستحقاق) منها يار عايداً (ولا) يخلط ثار بينهما بأن أطلقا أو أحدهما أو
أخرهما بغير تحديد (شوطاً) لا سحالة لهما لهما أن أقر لهما ولا أحدهما واضح والأخلف لكل ثمار ورجحان
عليه بالفن البينة ولو قال كل منهما أو كليهما في يد المدعي فملكه بكذا وهو فلكي والآل تسع الدعوى
فأنكر وأقاما يمينين عايداً وطالباه بالفن فان أخذ ثار منهما فملكهما وأما إذا اختلفت زعمهما لثمان ولو قال آخر ذلك
سألت بغيره ولا فقال بل أجزتني بجميع الدار بغيره وأقاما يمينين فملكها فملكها (فإن أذعن المدعي بينة)
لا يكتفي في الدعوى كالمشهد أو ذكر الشراء أو أذعن ذكره فملك البائع إذا كان غير ذي يد أو مع ذكر يد وإذا كانت
اليد له أو عت منه بدين (ولو أذعن) أي أقر به كلفه أو بعضهم (مألاً) عتاً أو ديناً ومنفعة (كأمرهم) الذي
مات (وأقاموا شاهداً) المال (وحلف) معه (بعضهم) على استحقاق موزنه الكل (أخذ نصيبه ولا يشترك فيه)
من جهة البينة لأن الحجة بنت في حق واحد وغيره فقدر عليها بالحلف وأن يمين الإنسان لا يعطى مهاجرة فلو كان
شعير الورث نصيباً أو غائباً خلف إذا بلغ أو حضر وأخذ نصيبه بلا إعادة دعوى وشهادة ولو أقر بدين لم يسل فآخذ

١٠ شهادت على من يزوج زوجة

١١ ما رجع مدعي من ملاح

١٢ حرة ملاح

١٣ كذا وكذا مدعي

بشهران

(قوله لان دعوى

الملك السابق لا تسع

فكذا البينة) قال في

الاشباه الا في مسائل

وعد منها ما ذكره

الشارح ثم قال ومنها

الشهادة بأن هذه

الثمرة حصلت من

شجرته في ملكه وان

هذا الفزل حصل من

قطه والفرخ من

بيضه والحبز من

دقغه ولا يشترط هنا

أن يقول وهو في

ملكه كاشريطه في

الادابة ٥١ باختصار

١٤ بشهران ٦٠

بعض ورثته قدر حصته ولو غير دعوى ولا اذن من حاكم فلا حصة من حاكم ولو اخذ احد عشر كاهن في ديار او
منعها ما يخصه من اجرتها لم يشاركه فيه بقية الزنة كما قاله شيخنا
(فصل في الشهادات) جمع شهادته في اجاز الشخص بحق على غيره بلفظ خاص (الشهادة لرمضان) اي
ثبوت بالنسبة لقصوم فقط (رجل) واحد لامرأة وخفي (ولنا) ولو اطلق (اربعة) من الرجال يشهدون انهم
راؤوه ادخل مكلها مختاراً شفته في قريتها بالزنا قال شيخنا الذي يشبه انه لا يشترط ذكر زمان ومكان الا
ان ذكره احدثه فيجب سؤا الباقي لاحتمال وقوع تناقض بسقط الشهادة ولا ذكرنا انما كان في الكسرة
بل يسن ويكفي للاقرار به اثنان كغيره (ولما) عينا كان اودينا او منعة (وما قصده به مال) من عتق تمالو
او حق مالي (كبيع) وحوالو ضمان ووقف وقرض وبراء (ورهن) وصنع وخيار وأجل (رجلان) اورجل
وامرأتان اورجل وعين ولا يثبت شيء مامر اثنان وعين (ولغير ذلك) اي مالم يسع بمالي ولا يقصد منه مال من
عقوبة الله تعالى كحدشرب وسرقة ولا دمي كقود وحقذف ومنع ارب كان ادعى بقية الورثة على الزوجة
ان الزوج خالها حتى لا يثبت منه (ولما يظهر للرجال عاك كنجاش) ورجه (وطلاق) مستعز او معلق وقسط
نكاح وبلوغ (وعتق) وموت واعسار وقراض وكافة وكفا الوش كقود وديقود وصا بقورقة واقضاء عدو
بأشهر وروية هلال غير رمضان وشهادة على شهادة واقراي بما لا يثبت الابرجلين (رجلان) لارجل وامرأتان
الماروي مالك عن الزهري مضت السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لا يجوز شهادة النساء في الحدود ولا
في النكاح ولا في الطلاق وقيل بالمد كورات غيرها مما يشاركها في اللفظ (ولما يظهر للنساء) غالباً
(كولادق وحض) وبكارة ونيو بورضاع وعند امرأ تحت ثيابها (اربعة) من النساء (اورجلان) اورجل
وامرأتان (الماروي) ابن ابي شيبة عن الزهري مضت السنة بانه يجوز شهادة النساء فيما لا تطلع عليه غيرهن من
ولادة النساء وغيرهن وقيل بذلك غير ذلك يثبت ذلك برجلي وعين وسئل بعض اصحابنا اذا شهد رجلان
ان فلان يبيع عمر قيمته عشرة سنة فشهدت اربع نسوة ان فلانة اليه فقلت شهر مولده او قلته او بقده بشهر
مختلف لم يجوز تزويجها لاعتقاد اهل قولهم اولا يجوز الابد ثبوت بلوغ نفسها برجلين فاجاب شيخنا بانه لا
يثبت ضمناً بلوغ من شهدن بولادتها كما يثبت النسب ضمناً بشهادة النساء بالولادة فيجوز تزويجها باذن الحاكم
يلوغها شرعاً انتهى (فرع) لو اقامت شاهداً باقرار زوجها بالخول كفى حلفهما به وثبت للزوج او اقامته هو
على اقرارها به كفى الحلف لهما لان قصده ثبوت العدة والزوجة وليسا بمالي (وشروط في شهادتك كافت وخبرة
ومروءة وعدالة) وتفظ فلا تقبل من صبي ومجنون ولا ممن بهرق لانه صولاً من غير ذي مروءة ولا نكاحاً ولو من
سلاحاً له يقول ما شاء وهي نوفي الاذناس عرقاً فاقب فقطها الا كل والشرب والتسوق والشي فيه كاشفاً لامة او
بدنه لغرسوق وقوله الحلية محضرة الناس واكثر ما تصحك بينهم اولف شرطهم او فرض خلاف قليل الثلاثة
ولا من فاسق واختار جمع منهم الاذرعى والقزالي واخرون قول بعض المالكية اذا ثبتت العدالة وعرف الفسق
ففى الحاكم بشهادة الاصل فلا مل للضرورة والعدالة تتحقق (باحتمال) كل (كفر) من انواع الكبار كالكفر
والزنا والقتل وبها كل الزنا ومالي النيم واليمين القنوس وشهادة الزور ونحو الكلي او الوزن وقطع الزرع
والفرار من الزحف بلا عذر وعقوق الوالدين وغضب قدره دينار ونحوه مكتوبون تاخير زكاة وعذوبة
ونحوه وغيره من كل جرمة تؤذي ملة كتراب من تسكبها بالدين ورقة الدين (و) احتساب (اصرار اهل صغير)
او صغار بان لا تقل طاعة متعارفة في ارتكبت كبيرة بطلت عدالة مطلقاً او صغيرة او صغار دوام عليها او لا
مخالفاً لمن فرق فان غلب طاعة صغارهم وعمل ومضى استويا او غلبت متعارفة طاعةهم فموافق والصغيرة
تحتظر الاحتمال وتبينها وطور جملة من غير السلم فوق ثلاث ويبيع خمر وكبسرجي وثوب حرير وكذب لاحد
فيه ولعن ولو لم يهزم او كانو بيع مقبيل الا كره عيب وبيع رقيق مثله الكافي ونحوه افاض القاضي الحاجة الكعبة

(قوله اخبار) هذا هو
الصيغة والحق هو
الشهود به والشخص
هو الشاهد والمير هو
الشهود عليه (قوله
بلفظ) اي لا غير فلا
تأتي الاشارة هنا لما
قدمناه لك ان اشارة
الاخرس مثل تقطع الا
في ثلاثة اشياء جمعت
في قوله :
اشارة الاخرس مثل تقطع
فيها عدان ثلاثة لحذقه
في الحنث والصلاة والشهادة
تلك ثلاثة بلا زيادة اه
(قوله وشرط في شاهد
الح) قال في الاشياء
قاعدة كل ما شرط في
الشاهد فهو معتبر
عند الأداء لا التحمل
الا في النكاح اه (قوله
 وعدالة) استغنى بها
عن التصريح بالاسلام
ويشترط ايضا فيه
انتفاء التهمة وبه
صرح في النهاج فلو
زاده شارحنا لكان
اولى وزاد في حج كونه
ناطقاً رشيداً اه
⑤ الا ملق ١٤٦ الا ملق
ثم يفسقاً ومنه معنى اخر
الا ملق ١٤٦ ومنه معنى اخر
⑥ من العتق وما بعد

قوله الحق

(قوله الرجوع عن اقراره) قال حج ولا يخالف هذا قولهم لمن ظهر عليه حد أي الله أن يأتي الامام ليقبضه عليه لقوات السمران المراد بالظهور أن يطاع على زناه مثلاً من لا يثبت الزنا بشهادته ويسن له ذلك أما حد آدمي أو القودله أو تعزيره فيجب الاقرار به ليدتوفي منه ويسن لشاهد الأول السمران لم تكن الصلحة في الاظهار اه باختصار (قوله ولا أعمى في مرضي) قال م ر أورد البلقيني صوراً قبل فيها شهادة الأعمى على الفعل منها اننا إذا وضع يده على ذكر داخل في فرج امرأة أو صبى فامسكها ولزمها حتى شهد عند القاضي بما عرفه بعقضى وضع اليد فهذا أبلغ من الرؤية ومنها الغصب والاتلاف الى آخر ما ذكره

٥) دين سلاه حيثما
٦) من نسى الاجلها
وراجع من الشهادة

الشهادة (من فاسق بعد توبه) حاصلة قبل الفرقة وطلوع الشمس من مغربها (وهي تديم) على مصيبة من حيث أنها معصية لا خوف عقاب لو اطلع عليه أو لم يطلع عليه (ب) شرط (اقلاع) عنها حالاً أن كان ثلثاً أو تعزيراً على معاودة ما ومن الاقلاع (ب) القصور (وعزم أن لا تقود) اليها ما عاين (وخرج عن ظلامه آدمي) من مال أو غيره فيؤدى الزكاة المستحب أو رد القصور إن بقي ثوبه أن تلف له تحريمه ويمكن وجوب القود وحده القذف من الاستبراء أو غيره منه المستحق للعسر المصحح من كانت لأخيه عند مقتضىه في عزمي أو مال فليس حله التوبه فكل أن لا يكون ديناراً ولا درهماً فإن كان له عمل يؤخذ منه بقدر مقتضىه والأخذ من سبائك صاحبه فحمله عليه وتحمل العمل الصوم كاصح به حديث مسلم خلافاً لمن استشهاده فإذا انتدب رد الظلامة على المالك أو وارثه عليه القاضى يقع فإن تعذر حضرته فبما شاء من الصالح عند انقطاع خبره بنية القود له إذا وجدته فإن اعتبر عزمه على الاداء إذا استمر فإن ما قبله انقطع أو طلب عنه في الآخرة أو لم يقص بالتراب والمزحج من فضل الله الواسع تعويض المستحق ويحترط أيضاً في صحة التوبه عن اخراج حشواً أو نحو من وجهها قضاء هو ما كان كثر أو عن القذف أن يقول القاذف قدني فاطمناً وأن نادى عليه ولا أعوذ بالله وعن النبي أن يستحبها من الثقات إن لعنه ولم يغير بوجوب أو عتبه بطلوه ولا كفى الندم والاستفزاز كالمجانب واشترط جامع بينة يمدون أنه لا بد من التوبه من كل معصية من الاستغفار أيضاً واعتمد البلقيني وقال بعضهم يتوقف التوبه من الزنا على استحلال زوج المرء في غير أن لم تحف فتنه والافتسار إلى الله تعالى في ارضائه عنه وحمل بعضهم أن تأمل ليس فيه حق آدمي فلا يحتاج فيه إلى الاستحلال والأوجه الأول ويسن للزاني ككل من ترك معصية السر على نفسه بأن لا يظهر حاله بعداً ويعز أن يتحدث بها فيكم أو بمجاهرة فإن هذا حرماً قطعاً وكذا يسن لمن أقر بشيء من ذلك الرجوع عن اقراره وقال شيخنا من ثبات ولله دين لم يستوفه ورتبه يكون هو في غلطيات وفي الآخرة على الأصح (و) بعد (الاستبراء) من حين توبه فاسق ظهر فسقه لا باقية وهو يمين له بول شهادة توفى ولا تله فاعيد ذلك لتوفى كدعواه وانما قدرها الأكرهون بسنة لأن الفصل الأول يفي به جميع النوقس بشواهاً أن لا تفتاداً قمصت وكفى على حاله أشعر ذلك عمن يرويه وكذا لا بد في التوبه من خارج الروقه من الاستبراء كما ذكره الأصحاب (فرقة) لا تقع في الشهادة بجهل فروض نحو الصلاة والوضوء والالتفات يؤدى بها ولا توفى في الشهود به إن عاد وحزم وفيه التمسك بقوله لا شهادة لي في هذا إن قال نسيب أو أمكن جحد الشهود به بعد قوله وقد اشهرت بديانته ولا يلزم القاضي استفاده أن اشهر بفسقه وديانته بل يسر كقرفة الشهود والألزم الاستفسار (وشرط) لشهادة بغيره كزنا وغصب ورماع وولاد (إحصاء) ما لمع فاعله فلا يكفي فيه الشاع من الغير ويجوز تعمد نظر فرج الزاني في جعل شهادة وكذا أمر آخر في لإحصاء (و) الشهادة (بقولي كعقد) وقسح واقرار (هو) أي اجاز (وتم) علقائه حال صدوره فلا يقبل خلف ما ضاع لا تسمع شيئاً ولا أعمى في غير ذلك لا تسد طرق التمسك مع اشتباه الأصوات ولا يكفي شماع شاهد من وراء حجاب كون علم صوته لأن ما أمكن أدراكه بأحدى الحواس لا يجوز أن يعمل فيه بملقظن نحو إزاحة الأصوات على شئنا نعلمه لو علمه نسيب وحده وعلى أن الصوت يمشى في البيت خارجاً أعاد صوته وإن لم يره وكذا لو علم اثنين يمين لثالث لها وجميعها متعاندان وعلى الوجه منهما من القائل له لو مالكت السبع أو نحو ذلك فله الشهادة بما سمعه منها اه ولا يصح تعمد شهادة على مقتضى اعتقاداً على صحتها كالا يتعطل بغير في ظلمة اعتقاداً على اعتقاد الأصوات نعم لو تعمدت على ما لى القاضي وشهد عليها عازراً كالأعمى بشرط أن تكشف ما بين السرف والقاضي معورتها وقال جمع لا ينفك شك متعبد إلا أن عرفها الشاهدان أمما ونسباً وصورة (وله) أي للشخص (بلا متعارض من شهادة على نسب) ولو من أم أو قبيلة (وعتق) ودققت وموت (ونكح) وطلب (يتسامع) أي استفاض (من جمع يؤمن كدعهم) أي توافقهم على كتمانهم بفتح العين أو الظن القوي بغيرهم ولا يشترط خبرهم ولا ذكرهم ولا يكفي أن يقول معاً الناس يقولون كذا بل يقول أشهد أنه أنت

مثلاً (و) له الشهادة بلامعارض (على ملك به) أي بالتسليم عن ذكر (أوبد وتصرف وتصرف ملاك)
 كالتسليم والبيع والرجوع والإجارة (مدة طويلة) مدة فلا تكفي الشهادة بمجرد اليد لأنها لا تستلزمه ولا
 بمجرد التصرف لأنه قد يكون ثباته ولا تصرف بمدة قصيرة نعم إن انضم للتصرف استيفاء أن الملك له حازت
 الشهادة به وإن قصر المدة ولا يكفي قول الشاهد رأيت ذلك شخص واستنوا من ذلك الفرق فلا يجوز الشهادة
 بمجرد اليد والتصرف في المدة الطويلة إلا إن انضم لذلك التسليم من ذي اليد أنه كما في الرضا والاحتياط
 على الحزبة وكثرة استخدام الأجزاء وانضمام لما سبق من عوارض وشراء وإن احتمل رواله للشحافة
 الداعية إلى ذلك ولأن الأصل بقاء الملك وشروط أن أي التمسك في الشهادة بالتسليم أن لا يصرح بأن مستند
 الاستيفاء ومثلها الانضمام ثم اختاروا بعبء الشك وغيره أنه إن ذكره بقوة لغيره بأن حزم بالشهادة ثم قال
 منه تندي الاستيفاء أو الانضمام ثم حيث شهادة والا كان قال شهدت بالاستيفاء بكذا فلا خلافا للرأى
 وأخترت قول بلامعارض عما إذا كان في النسب مثلاً من بعض الناس ثم عجز الشهادة بالتسليم لوجود
 معارض (نبيه) يمين على المؤدي له طأشه فلا يكفي من أدلة كاعلم لأنه بلغ في الظهور ولو عرف أن شاهد
 سألته كالأقرار هل له أن يشهد بالاستيفاء وجن أن شهره لا كما نقله ابن الرقعة عن ابن أبي التيم قال ابن
 القبايع مكفروا تسمع وهو محقق كلام الشيخين (وتجمل شهادة على شهادة) مقبول شهادته (في غير
 عقوبة) تعالى مالا كان أو غيره كعمد وفسخ وأقرار وطلاق ورجعة ورضاع وهلال رمضان وقب على
 مسجد وأوجه عام وقود وقب خلاف عقوبة في تعالى كحيز ناوشر بوسر وقودا عجز التحمل (ب) شروط
 (تسليم أداء أصلاً) بعبء فوق مسافة العدوى أو خوف جنس من غيره وهو قصر أو مرض يثنى معه حضوره
 وكذا عدمه بعبء أو بجنون (و) (استمرعانه) أي الأصل أي التماس منه رعايته شهادته وضبطها حتى يؤدبها
 عنه لأن الشهادة على الشهادة فاعية فيها أذن النوب ثم أو ما يقوم مقامه (فقول أنا شاهد بكذا) فلا
 يكفي أن أعلم به (وأشبهك) أو أشهدك أو أشهد (على شهادته) به فلو أمهل الأصل لفظ الشهادة قال أحمر أو
 أعلمك بكذا فلا يكفي كالا يكفي ذلك في أداء الشهادة عند القاضي ولا يكفي في التحمل سماع قوله فلا بد على
 فلان كذا أو عندي شهادة بكذا (و) (تبيين فرع) عند الاداء (جهة تحمل) كأنه أن فلا تشهد بكذا
 وأشهدني على شهادته أو سمعته يشهد به عند قاضي فاذم التمسك جهة التحمل ووفق الحاكم بعبء لم يجب البيان
 فيكفي أشهد على شهادة فلان بكذا الحصول القرض (و) (قسمته أي الفرع) أي الأصل تسعة عشرة
 وأن كان عدلاً لفرع عند التمسك لم يسمه لم يكتف لأن الحاكم قد يعرف جرحه لو ساءه وفي وجوب تسعة قاض
 شهد عليه وجهان وصوب الألف في الموضوع في هذه الأربعة ما غلب على القضاة من الجهل والفسق ولو حدث
 بالأصل عدواة أو فسق لم يشهد الفرع فلور الشبهة للوائح احتج إلى عمل جديد (فرع) لا يصح تحمل
 الفسوة ولو طعن في نحو ولادة لأن الشهادة ما يطلع عليه أرجال غالباً (ويكفي فرعان لا مطلق) أي لكل
 منهما فلا يشترط لكل منهما قرآن ولا تكفي شهادة واحد على هذا واحد على آخر ولا واحد على واحد في محال
 رمضان (فرع) لو رجوعا عن الشهادة قبل الحكم أو بعد الحكم أو بعد الحكم ولو شهدوا بطلاق بانه أو رضاء
 محرم ورفق القاضي بين الزوجين فرجوعا عن شهادتهما أم الفرقان لأن قولهما في الرجوع فحمل والقضاء
 لا رد فحمل ويجب على الشهود حبس مدة ثم الرجوع مثل ولو قبل وطأ أو بعد إراء الزوجة رجوعا عن
 اللهم لأنه يملك البضع الذي هو عليه الشهادة إلا أن ثبت أن لا نكاح بينهما فعور رضاء فلا حرم أدله فو قوا
 ولو رجع فهو مال محرر يملكه الحاكم عليه البذل بدعوى له لاقية وإن قالوا أخطأنا فمؤر عا عليهم بالسوية (سبعة)
 قال شيخ مشايخنا ذكر يا كثر في تليف الشهادة ولو شهد واحد بقراره بانه وكذا أو آخر باعاده في
 التصرف فيه أو فوضه إليه فثبتت الشهادة لأن النقل بالمعنى كالنقل باللفظ بخلاف ما لو شهد واحد بانه قال

١ من أجمع تراجم على الملك

٢ في نسخة شافعية

(قوله ولو رجع شهود مال الخ) وحصل الرجوع رجعت أو رجعا أو شهادتنا باطلة أو لا شهادة لي وفي أبطالها أو فسختها أو رددتها وجهان ويحتمل أنه غير رجوع ادلا قدرة له على إنشاء الباطل الذي هو ظاهر كلامه بخلاف ما لو قال هي باطلة أو مسقوطة أو مسوخة لأنه أخبر بأنها لم تقع صحيحة أصلاً اه

٣ أصل في أدلة ما من عندنا

٤ من أحر

٥ المروءة من قبل الشهادة على أصلها والرجوع من قبل الشهادة على أصلها ٦ المروءة من قبل الشهادة على أصلها ٧ المروءة من قبل الشهادة على أصلها ٨ المروءة من قبل الشهادة على أصلها ٩ المروءة من قبل الشهادة على أصلها ١٠ المروءة من قبل الشهادة على أصلها

وَكَذَلِكَ فِي كَذَا وَآخَرَ قَالَ بَابُ قَوْصَةٍ إِلَيْكَ أَوْ شَيْءٌ وَاحِدٌ بَاسْتِغْنَاءِ الدِّينِ وَالْآخِرُ بِالْأَرَادَ مِنْهُ فَلَا يُلْقِيَانِ لَهَا
 قَالَ يَصِحُّ مَتَابِعُنَا أَحَدَهُمَا لَمْ يَجْعَلْ لَوْ شِئْتَ وَاحِدٌ يَصِحُّ وَالْآخِرُ بِأَقْرَبِهِ وَوَاحِدٌ بَلَّغَ مَا ذُكِّرَ وَأَخْرَجَ أَيْ الدَّخْلِي
 لَمْ يُلْقِ شَهَادَتُهُمَا فَلَوْ رَجَعَ أَحَدُهَا وَشَهِدَ كَالْآخِرِ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ أَنْ يَحْضُرَ الْأَمْرَيْنِ وَمِنْ يَدَيْهِ بَلَّغَ بَيْنَ وَأُطْلِقَ
 فَشَهِدَ لَهُ وَوَاحِدٌ وَأُطْلِقَ وَآخَرُ نَهَى عَنْ قُرْبَى كَيْفَ أَوْ فُشِدَ لَهُ وَوَاحِدٌ بَلَّغَ مِنْ مَبِيعٍ وَآخَرُ بَلَّغَ قُرْبَى لَمْ يُلْقِ وَآخَرُ
 الْحَلْفُ مَعَ كُلِّ مَنْ هُوَ لَوْ شَهِدَ وَوَاحِدٌ بِالْأَقْرَبِ وَآخَرُ بِالْأَسْفَافَةِ حَيْثُ يَقْبَلُ لِقَاءَ تَبِيٍّ وَشَلَّ الشَّبَحَ عَطِيَّةُ الْكَلْبِ
 نَفَقًا اللَّهُ بِهِ عَنْ رَجُلَيْنِ مَعَ أَحَدِهِمَا تَطْلُيقُ شَخِصٍ ثَلَاثًا وَالْآخِرُ الْأَقْرَبُ بِهِ فَمَنْ يُلْقِيَانِ أَوْ لَا فَحَاسِبُهُمَا نَهَى
 عَلَى سَائِعِي الطَّلَاقِ وَالْأَقْرَبُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثَ تَابًا وَلَا يَتَعَرَّضُ لَانْشَاءِ لَا أَقْرَبُ وَلَا يَسْهُو هَذَا
 تَلْفِيقُ الشَّهَادَةِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ بِمَنْ شَرَعَتْ أَنْشَاءُ الطَّلَاقِ وَالْأَقْرَبُ بِهِ وَوَاحِدَةٌ فِي الْجَمْعِ وَالْحَاكِمُ يَنْبَغِي بِذَلِكَ كَيْفَ كَانَ
 وَتَلْقَائِي بَلَّغَ عَلَيْهِمَا تَبِيٍّ (بِخَاتَمَةٍ فِي الْأَعْيَانِ) لَا يَتَعَدَّى إِلَيْهِ إِلَّا بِاسْمِ خَاسٍ بِاللَّهِ تَعَالَى أَوْ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ
 كَوَافٍ وَالرَّحْمَنُ وَالْإِلَهِ وَرَبُّ الْعَالَمِينَ وَخَالِقُ الْخَلْقِ وَلَوْ قَالَ وَكَلَّمَ اللَّهُ وَكَذَلِكَ اللَّهُ وَوَقَرَّ أَنْ اللَّهَ وَالتَّوْرَةَ
 أَوْ الْإِنْجِيلَ يَحْسُنُ وَكَذَلِكَ لِلصَّحِيفِ إِنْ لَمْ يَنْبَغِ لِلصَّحِيفِ الْوَرَقُ وَالْجِلْدُ وَإِنْ قَالَ وَرَبِّي وَكَانَ عَزَمَ تَعَسُّدَ السَّيِّدِ
 رَبًّا فِي كِتَابَةٍ وَالْأَفْضَلُ ظَاهِرًا إِنْ لَمْ يَزِدْ عِبْرَةَ اللَّهِ وَلَا يَنْفَعُ بِمَحْلُوقِهِ كَانِي وَالْكُفَّةُ لِلنَّبِيِّ الصَّحِيفُ عَنِ الْحَلْفِ
 بِالْأَبَاءِ وَالْأُمَمِ بِالْحَلْفِ بِالْقَوْرِ وَالْحَاكِمُ يَحْضُرُ مِنْ مَخْلُوقٍ لَمْ يَنْفَعُ اللَّهُ فَعَدَّ كَعَمَلِهِ عَلَى مَا إِذَا قَصَدَ تَعْظِيمَ كَعْظِيمٍ
 اللَّهُ تَعَالَى فَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ ذَلِكَ تَعَمُّدًا كَثَرُ الْعُلَمَاءُ أَيْ يُعْتَلِّقُ الشَّافِعِيُّ الصَّرْحَ فِيهِ كَيْفَ قَالَ هُنَّ شَرَّاحُ
 التَّرَاجُحِ وَالَّذِي فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ عَنْ كَثَرِ الْأَصْحَابِ الشُّكْرَاهُ وَهُوَ الْمَعْتَمَدُ وَإِنْ كَانَ الدَّلِيلُ ظَاهِرًا فِي الْأَمْرِ قَالَ
 بَعْضُهُمْ وَهُوَ الَّذِي يُبْنَى الْعَمَلُ بِهِ فِي عَالِبِ الْأَعْيَارِ الْعَصْدِغَالِيهِمْ بِأَعْظَامِ الْمَخْلُوقِ بِهِ وَمُضَاهَاةِ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ
 ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا وَإِذَا حَلَفَ بِمَا يَتَعَدَّى إِلَيْهِ يَحْسُنُ ثُمَّ قَالَ لَمْ يَزِدْ إِلَيْهِ يَحْسُنُ لَوْ قَالَ تَعَدَّى إِلَيْهِ شَاءَ اللَّهُ وَقَصَدَ
 الْإِلْفُ وَالْإِسْتِثْنَاءُ قَبْلَ فَرَاغِ الْيَمِينِ وَاتَّصَلَ لَا اسْتِثْنَاءَ بِهَا لَمْ يَنْفَعِ الْيَمِينُ فَلَا حَيْثُ وَلَا كِفَارَةٌ وَإِنْ لَمْ يَتَلَفُظْ بِالْإِسْتِثْنَاءِ
 بَلْ تَوَاهُ لَمْ يَنْفَعِ الْحَيْثُ وَلَا الْكِفَارَةُ ظَاهِرًا بَلْ يَنْفَعُ لَوْ قَالَ لَعَنَ وَأَقْسَمْتُ عَلَيْكَ بِاللَّهِ أَوْ أَسْأَلُكَ بِاللَّهِ لَنْفَعَنَّ
 كَذَا أَوْ أَدْعِيَنَّ نَفْسِي فَيَقِينُ وَمَوْقُ لَمْ يَقْصِدْ يَحْسُنُ نَفْسَهُ بِلِ الشَّفَاعَةِ أَوْ يَمِينِ الْحَاظِبِ أَوْ أُطْلِقَ فَلَا يَتَعَدَّى إِلَيْهِ يَحْسُنُ
 هُوَ وَلَا الْحَاظِبُ وَيَكْفَرُ رَدُّ السَّائِلِ بِاللَّهِ تَعَالَى أَوْ بوجهٍ فِي غَيْرِ الْمَكْرُوهِ وَكَذَلِكَ السُّؤَالُ بِذَلِكَ لَوْ قَالَ إِنْ فَعَلْتُ
 كَذَا لَفَرَأَيْتُمْ وَدُعَى أَوْ نَصَرَ إِيَّيَ فَيَلْسَنُ يَمِينُ لَا تَعْنَى اسْمُ اللَّهِ أَوْ صِفَتِهِ وَلَا كِفَارَةٌ وَأَنْ حَسَبَ نَعْمَ مَحْرَمٌ ذَلِكَ كَعَمَلِهِ
 وَلَا يَكْفُرُ بَلْ إِنْ قَصَدَ تَعَدَّى نَفْسَهُ عَنِ الْمَخْلُوقِ أَوْ أُطْلِقَ عَزَمَ وَيَكْفَرُ التَّوْبَةُ فَإِنْ عُلِقَ أَوْ أَرَادَ الرِّضَا بِذَلِكَ إِنْ
 قِيلَ كَعَمَلِهِ خَلَا وَحَيْثُ لَمْ يَكْفُرْ سَلَّ أَنْ يَسْتَغْفِرَ اللَّهُ تَعَالَى وَيَقُولُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَأَوْجِبَ مَتَّحِبُ
 الْإِسْتِغْنَاءُ ذَلِكَ وَمِنْ عَمَلٍ سَلَّ إِلَى لَفْظِ الْيَمِينِ بِالْأَصْدِغَالِيهِمْ وَالْقَوِيُّ وَالْقَوِيُّ وَالْقَوِيُّ وَالْقَوِيُّ وَالْقَوِيُّ وَالْقَوِيُّ وَالْقَوِيُّ وَالْقَوِيُّ
 وَالْحَلْفُ مَكْرُوهٌ إِلَّا فِي تَعَالِيهِ الْجَاهِدِ وَالْحَقِّ عَلَى الْخَيْرِ وَالصَّادِقِ فِي الدَّعْوَى وَوَحْلَفَ فِي تَرْكِ وَاجِبٍ أَوْ فَعَلِ حَرَامٍ
 عَقَبِي وَتَرْكُهُ حَسْبُ وَكِفَارَةٌ أَوْ تَرْكُهُ مَكْرُوهٌ سَلَّ حَسْبُ وَغَلِيهِ كِفَارَةٌ أَوْ تَرْكُهُ مَبَاحٍ أَوْ فَعَلِ
 كَدَخُولِ دَارٍ وَكُلِّ طَعَامٍ كَلَّا آكَلَهُ أَوْ أَشْرَبَهُ أَوْ شَرِبَهُ أَوْ أَشْرَبَهُ أَوْ شَرِبَهُ أَوْ أَشْرَبَهُ أَوْ شَرِبَهُ أَوْ أَشْرَبَهُ أَوْ شَرِبَهُ أَوْ أَشْرَبَهُ
 مِنَ الدَّعْوَى وَالِدَعْوَى عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَطْلُقْ لَمْ يَنْفَعِ فِي تَرْكِ كَاجٍ وَطَلَاقٍ وَرَجْعَةٍ وَعَقْدٍ وَكَالْقَوِيُّ فِي مَالٍ يَلْغُ عَشْرِينَ دِينَارًا
 لَا فِيمَا دُونَ ذَلِكَ وَلَا نَهَى فِي نَظَرِ الشَّرْعِ نَهَى لَوْ أَنَّ الْحَاكِمَ لَمْ يَحْضُرْ جَزَاءُ الْحَالِ تَعَالَى عَلَيْهِ وَالتَّهْلِيلُ يَكُونُ غَلَاظِمَانِ
 وَهُوَ تَعْدِ الْعَصْرِ وَعَصْرُ الْجُمُعَةِ أَوَّلُ وَبِالْمَسْكَانِ وَهُوَ لِلْمُسْلِمِينَ تَعْدِ الْبَرِّ وَهُوَ تَعْدِهَا عَلَيْهِ أَوَّلُ وَبِزِيَادَةِ الْأَسْمَاءِ
 وَالصِّفَاتِ وَيَسُنُّ أَنْ يَمُرَّ عَلَى الْحَالِفِ آيَةُ آلِ عِمْرَانَ: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَمَلِهِمْ وَأَعْلَانِهِمْ عَمَلًا قَلِيلًا. وَأَنْ
 يَوْصَعَ كَالصَّحْفِ فِي جِجْرِهِ وَلَوْ أَنْصَرَ عَلَى قَوْلِهِ وَاللَّهُ عَقَبِي وَيَعْتَرَفُ بِالْحَلْفِ نِيَّةً الْحَاكِمُ كَالصَّحْفِ فَلَا يَنْفَعُ كَعَمَلِهِ
 الْيَمِينُ الْفَاجِرُ يَنْحَرُ تَوْبَةً كَالْإِسْتِثْنَاءِ لَا يَسْمَعُهُ الْحَاكِمُ إِنْ لَمْ يَطْلُقْ خَصْمَهُ كَمَا تَحْتَ التَّلْقِينِ أَمَّا فِي ظِلَّةِ
 خَصْمَتِهِ عَلَى نَفْسِ الْأَمْرِ كَانَ الْأَعْيَى عَلَى مَقْصَرٍ فَيَنْفَعُ لَا تَنْسَحِقُ عَلَى يَمِينِكَ أَيْ تَسْلِمُهُ الْآنَ فَتَنْفَعُ
 التَّوْبَةُ وَالتَّوْبَةُ لِأَنَّ خَصْمَهُ ظَالِمٌ لَمْ يَكُنْ عَلَى غِلْمٍ أَوْ مَخْطِئًا إِنْ جَبَلَ فَلَوْ حَلَفَ نَسَانُ ابْتِدَاءً أَوْ حَلَفَ

١٠١ وشهدا هجر
 ١٠٢ مادعا

(قوله لم أربه اليمين
 لم قبل) أى ظاهرا أما
 باطنا فبدن نعم نيته
 غير اليمين في تحليف
 الحاكم لا تصرفه عن
 اليمين وان قصد الصرف
 اه (قوله بل بدن)
 ان كان في الواقع قصد
 بالانتيان بلفظ ان شاء
 الله متصلا التعليق فلا
 يمين والا انعقدت
 اه (أحواله صاحب
 الاستقصاء) هو الإمام
 التزالي فعنا الله به

١٠٣ لا بد من فيما دون ذلك

غير الحالك اعتبره الحالف ونقته التورية وان كانت حراما حيث يطل سارق المستحق واليمين تطيع
 الخصومة خلا لا الحق فلا تترادفة ان كان كاذبا فلو حلفه ثم اقام بينه ما ادعاه حكم بها كالأمر الخصم به وحلفه
 والشكوك ان يقول انما كل أو يقول له القاضي احلف فيقول لا احلف واليمين للرد ودفوعه يمين المدعى بعد
 النكول ككفار المدعى عليه لا كالبينة فلو اقام المدعى عليه بعدها يمينه بما ادعاه أو ابرأه ان سمع تكذبه لم يباقراره
 وقال الشيخان في محل سمع وصح الاستوى الأول والثاني وقال شيخنا والحق الأول (فرع) يتحقق
 في كفارة يمين يمين عتق رقة كاملة مؤمنة بلا عيب على العمل أو الكسب ولو نحو عتاق عتقت حياته أو اطعام
 عشر رقعا كل مسكين مدين حرم من غالب قوت البلد أو كسوتهم بما يستحق كسوة كعمير أو ازار أو مئقة
 أو مدييل يحمل في اليد أو الكس لا تحت فإن عجز عن الثلاث لم يمتدحوم ثلاثا أيام ولا يجب تاجها لعلها كالكثيرين
 ٨ هو ٨ دجا قار ٨ نصان طراس موزان ٨ نصان طراس موزان ٨ نصان طراس موزان ٨ نصان طراس موزان

باب في الاعناق
 هو الرق عن الآدمي والاصل فيه قوله تعالى فك رقبه وخبر الصحيح انه صلى الله عليه وسلم قال من اعنت
 رقبة مؤمنة وفي رواية امر مسلمنا اعنق افه بكل عضو منها عتقوا من اعطائه من النار حتى الفرج بالفرج
 وعتق الذكر افضل وروى ان عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه اعنق ثلاثين ألف تسعة أرباب رقبه وعتقها
 كالأصحاب باب العتق ثمانية (صح عتق مطلق تصريفي) له ولاية ولو بكافر فلا يصح من صوره مجنون ومجور
 بسعة أو قلن ولا من غير مالك بعين نارية (نحو اعنتك أو حررتك) فكفكك أو أنت حر أو عتق وبكناية
 مع بنية كلا يملك أو لا يملك في عتقك أو ارتكبت يمينك عنك وأنت مؤلاي وكذا يمين يدي على الرخوع وقوله أنت
 تاني أو هذا أو هو أي أو أبي أو أُمي اعنق أو أمكن من تحت الدين كان عتق نفسه أو اخذ له اقراره أو جازي
 كناية فلا يتحقق في النداء إلا ان قصد به العتق لا خصاصة بان يترك تعقل في العادة فكثير الملاحظة وحسن الماشرة
 كما صرح به شيخنا في شرحه التاج والارشاد وليس من لفظ الاقرار به قوله لا عتق له يدي فلان (٢) لأنه لا
 يصح موضوعه لاقرار ولا انشاء وان استعمل عرقا في العتق كما أفق به شيخنا رحمه الله تعالى (ولو عريض) أي
 معه ولو قال اعنتك على اليه أو بعثك نفسك بالثقل فورا عتق وازمه الألف في الصور بين والولاية للبيد
 فيها (ولو اعنق خاتما) يملك كالهوى وعلمها (تبها) أي الحمل في العتق وكان استثناء لانه كالجزء منها ولو اعنق الحمل
 عتق إن بقيت فيه الرخوع وهو لو كان له رجله لم يملكه ولا آخره بنحو وصية لم يبق الخدم ما عتق الآخر (أو اعنق
 من) أي يدينه بين يدي أي كذا (أو اعنق) (نفسه) منه كعتق منك نحو (عتق نفسي) مطلقا (وسرى
 الاعناق) من موصي لا موصي (فما استر به) من نصيب الشرع أو بعضه ولا يمنع كبره من مخرج بقون
 جهر واستلاد أحد الشرع بكن الموصي نصري الى جهره بكنه كالعتق وعتقه نصيب شرعه وحصة من
 مهر المثل لادمة الوليد أي حصته ولا يسرى التدين (ولو ملك) شخص (نفسه) من أصل أو فرع وان بعد عتق
 عليه خبر مسلم وخرج بالعض غيره كالأخ فلا يتحقق ملك (ومن قال لعمري أنت حر بعد موتي) أو اذيت فاستر
 حر أو اعنتك بعد موتي وهكذا حيث فابت حرام أو مضى مع زينة (هو مدين يرق بعد وفاته) من ثلث ماله بعد
 الدين (وبطل) أي التدين (بنحو بيع) المدين فلا يقر أو ان ملكه ثانيا وبصح غيره (لرجوع) عنه (اللفظ)
 كفتحه أو نفسه ولا يباكر للتدين ويجوز له ووطه المدين ولو ولدت ثمرة ولد من نكاح أو زنا ثبت للولد
 حكم التدين ولو كانت حاملا عتقت السيد فيتعلم الحجز ما لو دثر خاتما ثبت التدين للحمل بقاها ان لم يستثنه
 غوا ان فصل ذلك موت سيد هالا انما بطل قبل انفصاله تدينها والذكر كيدي في حياة السيد وبصح غيره مكاتب
 وعكسه كما يصح تعليق عتق مكاتب ويصدق الذبر يمين فيها ويحكمه وقال كسنته بعد الموت وقال الوارث بل
 قوله لان الدالة (الكتابة) شرط عقد عتق بلفظها معلق بالمتنجر بيمين فاه كثره (شنة) لا واجبة وان
 طلبها بالرق كالتدين (بطلب عبدا من مكاتب) عاتق مؤنته ونحوه فان فقدت الشرط أو أحد هاتين أحده
 (وشرط في صحتها ان يقر بها) أي بالكتابة (ايما ككاتبك) أو أنت مكاتب (على كذا) كاتق (منحما)

(قوله الاعناق) هو لفة
 مأخوذ من قولهم عتق
 القرس اذا سبق وعتق
 الفرج اذا طار واستقل
 فكان العبد اذا فك من
 الرق تخلص واستقل
 ا هـ (قوله صح عتق
 مطلق الخ) أر كان العتق
 معتق وعتيق وصيغة
 فهذا شروع منه في بيان
 شرط العتق الذي هو
 الركن الأول وأحل
 المصنف من شروطه
 بالاختيار فلا يصح
 اعناق مكره ا هـ (قوله
 وشرط في صحتها لفظ الخ)
 أولى من هذه العبارة
 بل الصواب أن يزيد
 ونحوه لتدخل الاشارة
 من الآخر من الكتابة
 فما يوجهه الغير بالنظر
 والاقصا عليه من
 عدم صحتها بغير مجموع
 ثم اللفظ والاشارة
 ينقسم كل منهما الى
 صريح وكناية وأما
 الكتابة فكناية داغاه
 ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢

(قوله وحرم عليه تمتع

عكاتبه) فلو شرط في

الكتابة أن يطأها أو

بستمها فسدت

الكتابة (قوله وسيا)

السبب في الأصل الحمل

قال تعالى، فليمدد بسبب

إلى السماء، ثم اطلق على

کاشمیر و متصلہ اہلی

أسس الأمم وفكر

منه الا تعلق ان

٤١ ما يوفيه الخموس (بأشكاله)

حکمت العارفۃ لکھنؤ
دین محمدی (نور محمدی)

في التوصل الى كل

عجاز امر سلا ان جعلت

الملاحه الأطرو

والتفيد اه (قوله ولا

حول الخ) ای لا حول

عن معصية الله ولا قوة

على الوصول الى طاعة

اِنَّ الْاَبَانَ الْعَلِيَّ الْعَظِيمِ

الأول الآخر الظاهر

الباطن و صلى الله على

سيدنا محمد النبي الأمي

وملى آله وأصحابه

وازواجہ و ذریعہ و آل

بيته والحمد لله رب العالمين

للجری علی عاد

المقدمين ورحمهم

تعالى من ختم الفقه

بالتصوف أثبتنا هذا

القصة: آثاما للفائدة

ولو تصرفنا فيها لخرجه

عن نفس المؤلف رحمه

اللہ فطعنہا کا

نہر کا بکلامہ ورعا

⑦ 2. کھ ناگو۔

⑥ اور انہا دایا مسو میو کیر

نادایا سرسبز کجی موملہ خمر - اور ان کھڑا خان عبادۃ خمر (۷) کجی پوکوف اعشور / اکرا

الحمد لله الموفق للعمل
 ثم الصلاة على الرسول المصطفى
 تقوى الله مدار كل سعادة
 إن الطريق شريعة وطريقة
 فشرعية كسفية وطريقة
 فشرعية أخذ بدين الخالق
 وطريقة أخذ بأحوط كالورع
 وحقيقة لوصوله للمقصد
 من رام درا للسفينة يركب
 فكذا الطريقة والحقيقة يأخى
 فعليه تزيين لظاهره الجلى
 وتزول عنه ظلمة كي يمكننا
 ولكل واحد من طريق من طرق
 كجلوسه بين الأنام مرياً
 وكخدمة للناس والحمل الحطب
 من رام أن يسلك طريق الأوليا
 اطلب متاباً بالندامة مقاماً
 وبرائة من كل حق الآدمى
 وأقم دواماً بالمحاسبة التى
 ويحفظ عين واللسان وسائر الأعضاء
 فالتوب مفتاح لكل اطاعة
 فان ابتليت بفعلة أو صعبة
 واقنع بترك الشهى والفاخر
 من يطلبن ماليس بعينه فقد
 وازهد وذا فقد علاقة قلبك
 والزهد أحسن منصب بعد التقي
 وعجب دنيا قائل ابن الطريق
 واترك من الأزواج من فى طاعة
 لسلامة الدنيا خصال أربع
 وتمكون من سيب الاناس آيسا
 ومنها تعلم العلم الشرعى وتعلمن علماً يصحح طاعة
 هذى الثلاثة فرض عين فاعرفن
 حافظ على سنن وآداب أنت
 إن التصوف كله لهو الأدب
 إذ لا دليل على الطريق الى الله

حمداً يوافق به التكامل
 والآل مع صعب وأتباع ولا
 وتباع أهوا رأس شر حائل
 وحقيقة فاسمع لها ما مثلاً
 كالبحر ثم حقيقة در غلا
 وقيامه بالأمر والنهى انجلا
 وعزيمة كرياضة مبتلا
 ومشاهد نور التجلى بانجلا
 ويفوص بحرا ثم درا حصلا
 من غير فعل شريعة ان تحصلا
 بشرعية لينور قلب مجتلا
 لطريقة فى قلبه أن تنزلا
 يختاره فيكون من ذا واصلا
 وكثرة الأوراد كالصوم الصلا
 لتصدق بمحصل متمولا
 فليحفظن هذى الوصايا عاملا
 ويعزم ترك الذنب فيما استقبلا
 ولهذه الأركان فارغ وكلا
 تنهاك تقصيرا جرى وتساهلا
 وأعضاءها فاجهدن لاتكسلا
 وأساس كل الخير أجمع أشملا
 فى مجلس فتداركن مهرولا
 من مطعم وملابس ومنازلا
 فات الذى بعينه من غير اتلا
 بالمال لا فقد له تك أعقلا
 وبه ينال مقام أرباب العلا
 ق الى الخلاص كمكثر شرب الطلا
 ماساعدت واختر عزوباً فاضلا
 غفر لجهل القوم يهينك تجهلا
 وليب نفسك للاناسى بأذلا
 وعقيدة ومراة قلبك فاصقلا
 واعمل بها نحوى نجا واعتلا
 مأثورة عن خير من جا مرسلا
 ومن العوارف فاطلبنه وعولا
 إلا متابعة الرسول المكمل

منها التوبة

ومنها القناعة

ومنها الزهد

ومنها السنن

في حاله وفعله ومقاله
 وطريق كل مشايخ قد قيدت
 طالع رياض الصالحين وأحكمين
 واهتم بالفرض الذي لم يبدن من
 مازال عبدى بالنوافل يقرين
 والسمع منه ثم عينا بأصره
 وتوكلن متجردا في رزقكا
 أما للميل فلا يجوز قصوده
 لا تبذلن للناس عرضك طامعا
 ومنها الاخلاص أخلص وذا أن لا تريد بطاعة
 لا تقصدن معه إلى غرض الهدا
 واحذر رياء محبطا لعبادة
 لا تظهرن فضيلة كي تعقد
 إيمان مرء لا يكون تكاملا
 فيكون مدحهم وذمهم سوا
 عمل لاجل الناس شرك تركه
 لا تطلبن عند الهيمن منزلا
 ومنها الصحبة والعزلة لا تصحبين من كان أهل بطالة
 والعزلة الاولى اذا فسد الزما
 وكذا اذا خاف الوقوع بشبهة
 والاختلاط بناسا في جمعهم
 هذا لمن بالعرف يقدر يأمر
 صبرا على كل الاذى لا يغلب
 لكن يقول البعض من متأخري
 اذ نادر حقا خلوا محافل
 كل للعاصي كالرياء وغيبة
 ومنها حفظ الاوقات واصرف الى الطاعات وقتك كله
 وتصير اوقات المباح بنية
 وزع بعون الله وقتك واصرفن
 فاذا بدا فجر فصل تخشعا
 واجهد لتحضر في صلاتك قلنكا
 لا تنس أن الله ناظر قلبكا
 لا تتركن جماعة قد فضلت
 ولم التعلم ان تكن متساهلا
 ثم اشتغل بالورد لا تتكلمن
 فتنبعن ولتابع لاتمدلا
 بكتاب ربى والحديث تأصلا
 مافيه تظفر بالسعادة واعملا
 هذا المعطى ويمثل ذلك أكلنا
 حتى أكون له يدا والأرجلا
 أى مثل ذلك في الطالب هرولا
 ثقة بوعده الرب أكرم مفضلا
 عن مكسب لبياله متوكلا
 في ما لهم أو جاههم متذلا
 الا التقرب من إهلك ذى الملا
 كثنائهم أو نحو ذاك توصلا
 وانظر الى نظر العليم فتكملا
 لا تبرزن لينكروك رذائلا
 حتى يرى ناسا يابل مثلا
 لم يغش لومة لائم في ذى الملا
 للناس ذاك هو الرياء سهلا
 ان كنت تطلب عند ناس منزلا
 وتساهل في الدين ذاك هو البلا
 ن وخاف من فتن بدين مبتلا
 أو في حرام أو لداك مماثلا
 وجماعة أو نحو ذلك فضلا
 وعن لناكر قد نهى متحملا
 في ظنه عصيانه بمحافلا
 فضلاء عزلة ذا الزمان مفضلا
 عن حوبة فانظر لنفسك عاقلا
 أو نحو ذلك باختلاطك حسلا
 لا تتركن وقتا سدى متساهلا
 مصروفة في الخير فاصح بلائلا
 كلا بما هو لائق متبتلا
 متدبرا لقراءة ومكملا
 جهدا بليفا كي تنال فضائلا
 وحضوره وشهوده لك فاوجلا
 بالسمع والعشرين من فضل علا
 في مثل هذا الرجح أخسر أجهلا
 مستقبلا ومراقبا ومهتلا

ومنها التوكل

ومنها الاخلاص

ومنها الصحبة والعزلة

ومنها حفظ الاوقات

بطريقه موهودة لمشايع
 فيضيه وجه القلب بالنور الجلي
 فتصير أهلا للمشاهدة التي
 آداب الاشراق حتى إذا شمس بدت كرميحا
 حزبا فأكثر بانعاط مع أدب
 ودواء قلب خمية فتلاوة
 وقيام ليل والتضرع بالسحر
 آداب القاري والحافظ ولقاري والحافظ يتخلق
 كزهادة الدنيا كذا ترك ما
 وكذا السخا والجود ثم مكارم الأخلاق ثم طلاقة لا خانة
 والحلم ثم الصبر ثم تنزه
 وملازمات للسكينة والورع
 ولقضى شارب وتسريح اللحي
 وإزالة الريح الكريهة والوسخ
 وكذا اجتناب المضاحك لازمن
 وليحذرن عجبا رياء والحد
 واستعمل الأثور من ذكر دعا
 ويراقب الولي بسر والعلن
 ذا بعض آداب لقار واطلين
 ومنها صلاة الضحى ثم الضحى صل ولا تدع الفكر
 عمل بلا ذكر للنية لا أثر
 ثم اشتغل بالعلم أو عبادة
 فضل للمعلم فلعلم فضل على من يجد
 ان الإله وأهل كل سماته
 كل يصلح يا حبيب على الذي
 من في الطريق للتعلم يسلك
 وملائك تضع الجناح له إذا
 وتعلم للباب من علم له
 هذا إذا قصد الإله وآخره
 وليحرم من غرف الجنان الفاخرة
 رجل به يؤتى غدا يلقي به
 فيها يدور كما يدور حمارنا
 فيجى من في النار يسأله أما
 فيقول يا قومي بلى لكنني
 يصي امرؤ قد رام غير إلهه

لتري به نارا ونورا حاصلا
 ويصير مذموم الطبايع زائلا
 هي نعمة عظي فصر متأهلا
 صل لاشراق وقرآنا تلا
 وحضور قلب خاشعا ومرتهلا
 بتدبر المعنى وللطن الحلا
 ومجالس الصالحين الفضلا
 بمحاسن الشيم الرضية مكتملا
 لآلة بها وبأهلها متقللا
 وكذا السخا والجود ثم مكارم الأخلاق ثم طلاقة لا خانة
 والحلم ثم الصبر ثم تنزه
 وملازمات للسكينة والورع
 ولقضى شارب وتسريح اللحي
 وإزالة الريح الكريهة والوسخ
 وكذا اجتناب المضاحك لازمن
 وليحذرن عجبا رياء والحد
 واستعمل الأثور من ذكر دعا
 ويراقب الولي بسر والعلن
 ذا بعض آداب لقار واطلين
 ومنها صلاة الضحى ثم الضحى صل ولا تدع الفكر
 عمل بلا ذكر للنية لا أثر
 ثم اشتغل بالعلم أو عبادة
 فضل للمعلم فلعلم فضل على من يجد
 ان الإله وأهل كل سماته
 كل يصلح يا حبيب على الذي
 من في الطريق للتعلم يسلك
 وملائك تضع الجناح له إذا
 وتعلم للباب من علم له
 هذا إذا قصد الإله وآخره
 وليحرم من غرف الجنان الفاخرة
 رجل به يؤتى غدا يلقي به
 فيها يدور كما يدور حمارنا
 فيجى من في النار يسأله أما
 فيقول يا قومي بلى لكنني
 يصي امرؤ قد رام غير إلهه

فضل التعلم
 تصحيح للنية

حرم عليه جراءة المنفعة
 وكذلك تعصى من يعلم ذلك
 كلام على ما يصدق بالعلم فإذا رأى متعلما يبكي على
 متكالبه أيضا على روم الدنيا
 ولقد تعاطى علم فرض كفاية
 فلقد تبين من قرائن حاله
 وكذا إذا ترك الصلاة جماعة
 وكذلك ترك للرواتب والسنن
 علامة لعلماء الخير ولعالم الاخرى علامات ترى
 ولذلك آيات تكون كثيرة
 ويكون بالأمور أول عامل
 ويكون معنيا بعلم راغبا
 متوقفا علما يكون مكثرا
 ويكون محتجا ترفه مطعم
 وتنعم وتزينا بلباسه
 ويكون متقبضا عن السلطان ذا
 الا لصح أو لرد مظالم
 وإلى الفتاوى لا يكون مسارعا
 وأبى اجتهدا لا يكون تينا
 ويكون يقصد بالعلوم وجوده
 فيكون مهتما بعلم الباطن
 متوقفا لطريق علم الآخرة
 ويكون معتمدا على تقليده
 وأئمة كالشافعي ونحوه
 زهد صلاح والعبادة علمهم
 وكذا الفقه في مصالح ديننا
 فقهاؤنا قد تابعوا في فقههم
 فتعلمن الله علما نافعا
 تعليمه الله خير عبادة
 آداب التعلم وجه كلام القوم غير مخطيء
 واستفسر الاستاذ ترك ما بدا
 قابل كتابك قبل وقت مطالعه
 طالع مرارا منه قبل الشرو
 ولهم سطر من متون أحسن
 وأبدأ بفرض العين ثم اعمل به

الا يعلم نافع متشاعلا
 الا يعلم نافع لا جاهلا
 شهوات متبعا هواه معاملا
 من غير منهاج مباح نائلا
 من قبل فرض العين علما وابتلا
 قصد لغير الله فيه تغفلا
 من غير عذر بل بأن يتكسلا
 ان أكدت فاعلم وكن متأملا
 لا يطلب الدنيا بعلم سائلا
 أن لا يخالف قوله ما يفعله
 وعن الذي ينهى تجنب أولا
 في طاعة ناه عن الدنيا اجتلا
 قولا وقالا والجدال مسولا
 وبمكن وأثاث ذلك تجملا
 وإلى القناعة والتقال مائلا
 أن لا يكون عليه يوما داخلا
 أو للشفاعة في المراضى فادخلا
 ويقول اسأل من يكون تأهلا
 ويقول لا أدري إذا لم يسهلا
 لسعادة العقبي العظيمة نائلا
 ورقاب قلب للسياسة فاصلا
 مما يكون من المجاهدة انجلا
 لشريعة وعلى بصيرته الجلا
 كانوا على ست خصال كلا
 بعلوم عقبي نافعات للملا
 واردة بتفقه رب العلا
 لا غير فاتبع للجميع لتفضلا
 ان كنت تطلب ملك دارين اعتلا
 وخلافة ووراثه فتوسلا
 ومعلما وقرولست مجادلا
 لبدية فحكم من كتاب واسلا
 بصحيح كتب واضح قد عولا
 ح فانه أولى وأحسن موثلا
 من عشر سطر من شروح فاقبلا
 ثم الكتاب فسنه مترتلا

واتبع بعلم الفقه ثم أصوله
 وعلوم آداب ثمانية لغة
 وكذا بيان والبديع وقفيه
 وفروعها انشاء نثر والظا
 لا يقر بوقوع أهل زماننا
 طالع أخى احيا الغزالي تنل
 كل به ذلك من حلال لاشبه
 لاشي. أشع من ثقل أكله
 آفات سبع ثقل جسم قسوة
 تضعف جسم عن عبادة ربه
 بل بعد ذلك للسهاد لطاعة
 والظهر صل جماعة مع سنة
 فلطالب علما بعلم يشتغل
 وكذا إلى وقت الرقاد فواظن
 وكتاب أذكار النواوي طالعن
 لا تجلبن نوماً ولا نكاً ناعماً
 لا بأس ان صاحبت زوجك لا تصر
 فإذا انتهت بليقة فتجعدن
 فركعتان من الصلاة بليقة
 فاستكثرن من السكروز لذاقة
 ويفوز هذا بالكثير من اهتيا
 وحديث دنيا ثم لغو واللفظ
 وبين تجديد الوضوء وذكر كا
 وعبادة بين المشاء ومغرب
 واظب على هذا بقية عمر كا
 من لاله شغل بدنيا تاركا
 فيخدمة الرب العلى تنما
 وإذا السامة في الصلاة تعرضت
 وإذا سئمت تلاوة فانزل إلى
 ثم اذكرن بالقلب وهو مراقب
 فحديث نفس كالكلام بالسن
 قد أجمع العراف جلهم على
 حفظ لأنفاس يكون خروجها
 بالشد ثم للد تحت فموقه
 أود كرهليل وذا الله كرا الحق

آداب الأكل

آداب التوم

ومنها للهمة

ثم البواقي راع تدريجاً بلا
 صرف ونحو والماني الفضلا
 وكذا عروض فاطبتها محلا
 محاضرات والخطوط فأجلا
 في منطق ثم الكلام توغلا
 فيه الشفا من كل داء أعضلا
 ما لم يذم الشرع ذلك حلالا
 وشرا به للجسم والدين اعتلا
 للقلب زالت فطنة متمللا
 جلب لنوم فاحذرته وعهلا
 ثم انتبه قبل الزوال تدلا
 ثم اشتغل بالخير مما قد خلا
 ولما بد صلى تلا أو هلا
 جدا على هذا ولاتك ذاهلا
 واعمل بما فيه تنل خيرا جلا
 الاعلى ذكر وطهر كاملا
 في غفلة وتلامس مسترسلا
 واستغفرن للمؤمنين وأعو لا
 كنز بدار الخلد أودم أنيلا
 تأتي عليك ولا نيب ولا ولا
 مك واستغاثك بالدنا متغافلا
 وكذا باتعاب الحوارح واملا
 قبل الغروب مسبحا مستقبلا
 واترك كلاما بعد ذلك غافلا
 واقصر لآمال وجاهد نبلا
 دنيا لهم ما بال ذلك يبطلا
 بصلاته وتلاوة متشاغلا
 فأنل القرآن برهة متأملا
 ذكر بقلب واللسان مكلا
 لا تشتغل بحديث نفس مهملا
 يقسوه قلب فلا تك غافلا
 ان أفضل الطاعات لله الملا
 ودخلها بالله في الللا الخلا
 صفة له مع برزخ فاستكلا
 من غير تحريك الشهاب تداولا

من لم يكن في بدء أمر جاهدا لم يلق من هدى الطريقة خردلا
 وكذلك معرفة تخص عليه في غالب من غيرها ان تحصلا
 وجهاد نفس أن تزكى من رذا ثلها وتحلية بنور فضائلا
 والمارفون برهم هم أفضل من أهل فرع والأصول تكلا
 فلركة من عارف هي أفضل من ألفها من عالم فقبلا
 قال الامام السهروردي قدسا والمقصود الاقصى المشاهدة العلا
 فليكثر العبد التلاوة كثيرا ذكرا بطيب كلمة متبلا
 وليجهد بوطاء قلب نطقه حتى يصير بقلبه متأهلا
 ومزيلة لحديث نفس كي ينو رالقلب للحال العلية نائلا
 وبفيض نور القلب للقلب فذا بمحاسن الاعمال منه تنولا
 ويصير حقا ذكر ذات ذكره هدى المشاهدة الشريفة حصلا
 هذا الذي أوصى الشيوخ الكل الله وفقنا له متفضلا
 والحمد للباقي الرؤوف مصليا أعلى الصلاة على الرسول محوقلا

(أما بعد) حمدا لله والصلاة والسلام على رسول الله فقد تم بعونه تعالى طبع كتاب فتح المعين بشرح
 قرة العين للامام العلامة والحبر الفهامة الشيخ زين الدين الملبيارى وبهامشه تقاريرات من
 بعض حواشيه ، تكشف عن محاسنه غوامض غواشيه ، فهو الكتاب الذى قصرت
 عباراته ، وطالت في التحقيق اشاراته ، وذلك بمطبعة
 ، وصلى الله
 على سيدنا محمد وعلى آله
 وصحبه وسلم

صفحة	صفحة
٤٢ فرع محل الحرير لقتال الخ وهذا باب اللباس	٢ خطبة الكتاب
٤٤ (تمة) يجوز لمسافر سفر أطول لا قصر رباعية	٣ باب الصلاة
فصل في الصلاة على الميت	حد تارك الصلاة
٤٨ باب الزكاة	٤ فصل في شروط الصلاة
زكاة النّقيدين والتجارة	الطهارة الأولى الوضوء شروطه
٤٩ (فرع) يجوز للرجل تختم بخاتم فضة الخ	٥ فروضه
وهذا زكاة الزرع والثمار	٦ سنه
زكاة الماشية	٨ (تمة) يتيمم للحدثين الخ وهو باب التيمم
٥٠ زكاة الفطر	نواقض الوضوء
٥١ فصل في أداء الزكاة (وفيه من تصرف اليهم	٩ والطهارة الثانية الغسل
وهم الأصناف الثمانية)	موجبه
٥٣ (تمة) في قسمة الغنيمة والفيء	١٠ مبحث الحيض والنفاس
٥٤ صدقة التطوع باب الصوم	فروض الغسل
٥٨ (تمة) يسن اعتكاف الخ وهو باب الاعتكاف	سنه
٥٩ فصل في صوم التطوع	١١ (وثانيها) أي ثاني شروط الصلاة (طهارة
٦٠ باب الحج والعمرة أركانه	بدن الخ) وهذا هو باب بيان الجاسة وازالتها
٦١ شروط الطواف واجبات الحج سنه	١٣ (قاعدة مهمة) وهي أن ما أصله الطهارة
٦٢ فصل في محرمات الاحرام	وغلب على الظن تنجسه الخ
٦٣ (تمة) يسن لقاصد مكة الخ	١٤ (تمة) يجب الاستنجاء من كل خارج ملوث
(مهمات) يسن متأكدا لحر قادر تضحية	الخ وهو باب الاستنجاء
الخ وهذا باب الأضحية والبقية	(ورابعها معرفة دخول وقت) وهذا باب
٦٤ (فرع) يسن لكل أحد الا دهان الخ وفيه	للوأقبت
مسائل شتى كالاكتحال والحضاب ووصل	١٥ (فرع) يكره تحريم الصلاة لاسبب لها الخ
الشعر وغير ذلك وفيه مبحث الصيد والدبائح	١٦ فصل في صفة الصلاة
والأطعمة	فصل في أبعاد الصلاة ومقتضى سجود السهو
٦٥ (قائدة) أفضل المكاسب الزراعة ثم الصناعة	٢٥ (تمة) تسن سجدة التلاوة لقارىء وسامع الخ
الخ	٢٧ فصل في مبطلات الصلاة
(فرع) نذ كرفيه ما يجب على المكلف بالنذر	٢٩ فصل في الأذان والإقامة
الخ وهو باب النذر	٣١ فصل في صلاة النفل (وفيه صلاة العيدين
٦٦ باب البيع	والكسوفين والاستسقاء)
٦٨ (الربا ومحرمات البيع)	٣٤ فصل في صلاة الجماعة
٦٩ فصل في خيار المجلس والشرط وخيار العيب	٣٩ فصل في صلاة الجمعة

صفحة	صفحة
١١٠ فصل في القسم والنشور	٧٠ فصل في حكم المبيع قبل القبض
١١١ فصل في الخلع ١١٢ فصل في الطلاق	٧١ فصل في بيع الأصول والثمار
١١٥ (فائدة) يجوز تعليق الطلاق الخ	فصل في اختلاف المتعاقدين
(مهمة) يجوز الاستثناء بنحو الا الخ	٧٢ فصل في القرض والرهن
(فرع) حكم المطلقة بالثلاث	٧٤ (تمة) الخلف من عليه دين الخ وهو باب
فصل في الرجعة	التفليس
١١٦ فصل الإيلاء حلف زوج الخ	٧٥ فصل بحجر مجنون وصبا الخ فصل في الحوالة
فصل إتمام صح الظهار الخ فصل في العدة	٧٦ (تمة) يصح من مكلفه شي ضمان بدين
١١٨ فرع في حكم الاستبراء	الخ وهو باب الضمان
١١٩ فصل في النفقة	واعلم أن الصلح جائز الخ وهو باب الصلح
١٢٢ (فرع) فسخ النكاح	باب في الوكالة والقراض
١٢٤ تمة يجب على موسر الخ وهو باب نفقة الأقارب	٨٠ (تمة) الشركة نوعان الخ وهو باب الشركة
فصل والأولى بالحضانة وهي تربية من لا	فصل إتمام تثبيت الشفعة لشريك وهو باب
يستقل الى التميز أم الخ	الشفعة
١٢٥ باب الجناية ١٢٥ الهدية	٨٢ (تمة) تجوز المساقاة الخ وهو باب المساقاة
١٢٧ (تمة) يجب عند هيجان الحر وخوف	٨٣ باب في العارية
الفرق القاء غير الحيوان الخ	٨٤ فصل النصب استيلاء الخ
(خاتمة) تجب الكفارة على من قتل الخ	باب في الهبة ٨٧ باب في الوقف
باب في الردة	٩١ باب في الاقرار ٩٢ باب في الوصية
١٢٨ باب الحدود (حد الزنا)	٩٥ باب القرائن ٩٥ الحجب
١٢٩ حد القذف حد الشرب	٩٦ العصبات ٩٦ فصل في بيان أصول المسائل
١٣٠ حد السرقة	٩٧ فصل صح ابداع محترم الخ وهو باب الوديعة
١٣١ (خاتمة) في قاطع الطريق فصل في التعزير	فائدة الكذب حرام الخ
١٣٢ فصل في الصيال واتلاف البهائم وحكم	فصل لو التقط شيئا الخ وهو باب اللقطة
الحتان وتقب الأذن	باب النكاح ٩٩ أركانه
١٣٣ باب الجهاد ١٣٦ باب القضاء	١٠١ محرّماته ١٠٢ الأولياء
١٤٢ باب الدعوى والبيّنات	١٠٦ فصل في الكفاءة ١٠٦ عيوب النكاح
١٤٣ فصل في جواب الدعوى وما يتعلق به	١٠٧ (تمة) يجوز للزوج كل تمتع منها الخ
١٤٦ فصل في الشهادات	فصل في نكاح الأمة
١٥٠ (خاتمة في الإيمان)	فصل في الصداق
١٥١ باب الاعتاق	١٠٨ (تمة) تجب عليه لزوجة موطوءة ولو أمة
١٥٢ الكتابة	تمّة الخ
أم الولد	(خاتمة) الوليمة لعرس سنة الخ وهو باب الوليمة
	١٠٩ (فروع) يندب الاكل في صوم نفل ولو مؤكدا
	لارضاء ذى الطعام الخ